

توضيح
خلاصة المنطق
للشيخ عبد الهادي الفضليّ

الكتابة الثانوية

الشيخ محمد أشكناني

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

السّلام عليكم جميعاً

أرجو ممّن يقرأ هذا الكتاب أن يرسل رأيه وتعليقاته عن الكتاب إلى الإيميل

mohashk14@hotmail.com

أو الواتساب على رقم

00965-99644250

آراؤكم تهمّنا وترشدنا إلى الأفضل ، وستنشر الآراء مع أسماء أصحابها في مقدّمة الطبعة التّالية

من الكتاب ، وأكون لكم من الشّاكرين .

الشيخ محمّد أشكناني

موقع الشيخ محمّد أشكناني

www.alashkanani.com

YouTube

Ashkanani Channel

Instagram

@alashkanani

البريد الإلكترونيّ للمؤلّف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ الطَّاهِرِينَ
اللَّهُمَّ كُنْ لَوْلِيِّكَ الْحُجَّةِ ابْنِ الْحَسَنِ صَلَوَاتُكَ عَلَيْهِ وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ
السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا وَحَافِظًا وَقَائِدًا وَنَاصِرًا وَدَلِيلًا وَعَيْنًا حَتَّى
تُسْكِنَهُ أَرْضَكَ طَوْعًا وَتُمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا
بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ الطَّاهِرِينَ

مقدمة

حياة الشيخ عبدالحادي الفضلي رضوان الله عليه

مقدمة عامة

قبل الدّخول في أبحاث علم المنطق نبدأ بذكر مقدّمة عامّة ، وهذه المقدمة يحتاجها طالب العلم قبل الدخول في أي مادة دراسية ، وفيها بعض الأمور المهمّة :

الأمر الأوّل : الهدف من الدّراسة الحوزيّة :

يقول الله تعالى : "فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ" التوبة ١٢٢

إن الهدف من الدراسة الحوزية هو الوصول إلى درجة الاجتهاد أي القدرة على استنباط الحكم الشرعي من الأدلة ، فالطالب الذي يدرس في الحوزة العلمية هدفه الوصول إلى المراتب العليا من العلم ، وهي الحصول على درجة الاجتهاد ، أي يكون قادرا على استنباط الحكم الشرعي ، فهو بنفسه يمكنه الوصول إلى معرفة الحكم الشرعي بواسطة الاستنباط من الكتاب الكريم والسنة الشريفة ، وإذا لم يصل إلى درجة الاجتهاد فإنه يحاول الحصول على كم هائل من المعلومات التي تؤهله لمعرفة تكليفه الشرعي ، فالذي يذهب إلى الحوزة هدفه معرفة تكليفه الشرعي في المواضيع المختلفة ، فهو يأخذ تكليفه من العلماء أو أنّه بسبب الدّراسة الطويلة يستطيع أن يحدّد تكليفه في مختلف الموارد ، فالهدف الأول من الدّراسة الحوزيّة هو أنّ الطالب يعرف ما هو الحقّ ، ثمّ الوصول إلى معرفة تكليفه الشرعي ، ثم تطبيق هذا التكليف على نفسه ، فأنت أيها الطالب باحث عن الحق وتريد أن تصل إلى معرفة تكليفك ثم تطبيق هذا التكليف ، وهذه الأمور الثلاثة هي المهمة الأولى لطالب الحوزة ، والهدف منه الوصول إلى الخشية من الله تعالى ، والوصول إلى التعقل ، فتكون إنسانا عاقلا ، وترك الأمراض القلبية .

"ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد" (سبأ : ٦)

لأنه باحث عن الحق ، فهذا الذي يأتي من الله يعلم أنه الحق عن طريق الدليل .

"وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلى صراط مستقيم" (الحج : ٥٤)
"إنما يخشى الله من عباده العلماء" (فاطر : ٢٨)
فالعلماء يخشون الله .

روي عن أمير المؤمنين ع : "العلم مصباح العقل" . (غرر الحكم : ١٥٨٣)
تستفيد من العلم لكي تكون إنسانا عاقلا .

روي عن أمير المؤمنين ع : "العلم حجاب من الآفات" . (غرر الحكم : ٧٢٠)
الآفات هي الأمراض .

روي عن الإمام الصادق ع : "وجدت علم الناس كله في أربع : أولها : أن تعرف ربك ،
والثاني : أن تعرف ما صنع بك ، والثالث : أن تعرف ما أراد منك ، والرابع : أن تعرف ما
يخرجك من دينك" . (الكافي ج ١ ص ٥٠ ح ١١)
أولا معرفة الله ، وثانيا معرفة ما صنع بك ، وثالثا معرفة ما يريد الله منك ، ورابعا معرفة ما
يخرجك من دينك .

إذن :

المهمة الأولى لطالب الحوزة أن يصير إنسانا عاقلا ، فإذا صار عاقلا فإنه يصل إلى معرفة
الحق ، وإذا وصل إلى معرفة الحق فإنه يصل إلى معرفة ربه ، وإذا عرف ربه فإنه يعرف تكليفه ،
وإذا عرف تكليفه فإنه يعرف كيف يبعد الأمراض القلبية عن نفسه لكي لا يكون متبعا لأهوائه
.

والمهمة الثانية لطالب الحوزة هي أنه يسعى في تعليم الآخرين ، فمهمته أن ينقل هذه
المعلومات التي اكتسبها إلى الآخرين حتى يعرفوا تكليفهم الشرعي من حيث العمل الخارجي في
المواضع المختلفة ، والفقه العملي الموجود في الرسالة العملية يتكفل بالعمل الخارجي .

سؤال : هل الدراسة الحوزوية تهدف منها معرفة الفقه العملي فقط؟

الجواب :

لا ، الدراسة الحوزوية ليس الهدف منها معرفة الفقه العملي فقط ، الفقه العملي مقدار من
الدراسة الحوزوية ، ومقدار منها يكون لدراسة المنطق والنحو والبلاغة وغيرها من العلوم ، وهذه
العلوم - بما فيها من الفقه العملي - هي عبارة عن آلات ووسائل لمعرفة التكليف الشرعي ،

فالفقه العملي جانب من الجوانب التي تتكفل بها الحوزة العلمية ، والفقه العملي ليس هو كل شيء في الحوزة ، والآن التقييم فيمن يكون فقيها هو الفقه في الفقه العملي ، ولكن هذا جانب من الفقه أي الاجتهاد في الفقه العملي ، ولا يكفي هذا المقدار من الاجتهاد ، ومن خلال القرآن والروايات نجد أن الفقه لا يطلق فقط على الفقه العملي ، الفقه يطلق على فهم الدين بشكل عام في مختلف جوانب الدين ، فالفقه العملي جانب من جوانب الدين ، والفقه العملي يتكفل بالعمل الخارجي للمكلف ، تأتي بهذا العمل أو لا تأتي به ، يجوز العمل أو لا يجوز العمل ، وكيف تؤدي العمل ، وتتكفل الرسائل العملية للفقهاء بالفقه العملي ، لذلك سميت رسالة عملية لأنها تتكفل بالعمل الخارجي ، ولكن يوجد عمل آخر أكبر من العمل الخارجي ، وهو العمل القلبي ، والفقه العملي لا يتكفل ببيان العمل القلبي ، العمل القلبي يتكفل به علم آخر ، وهو علم الأخلاق ، فالفقه العملي يتكفل بالعمل الخارجي ، والفقه الأخلاقي يتكفل بالعمل القلبي ، ومن يقتصر على الفقه العملي في الحوزة العلمية يكون علمه ناقصا ، فهو لا بد أن يعرف كيف يستفيد من المعلومات في التقرب إلى الله عز وجل ، فيتحرك إلى الله من خلال التكامل ، وإذا اقتصر على الفقه العملي كحركات خارجية وأعمال خارجية فقط فلا يحصل على التكامل ، لا بد أن يعرف كيف يستفيد من الفقه العملي في العمل القلبي والحركة الباطنية ، وهذا لا يحصل عليه الطالب في الحوزة بشكل كامل إذا اقتصر على الفقه العملي ، لذلك لا بد أن يبحث عن أستاذ في الفقه الأخلاقي ، وهناك شيء أعلى من علم الأخلاق ، وهو الفقه العقائدي ، ولا بد من أستاذ يدرس على يديه العقائد والأخلاق لكي يمكنه بلوغ المراتب العالية ، ومع فقد الأستاذ لا يهتم دراسة العقائد والأخلاق ، ويمكنه الاستماع إلى محاضرات الأساتذة في هذه العلوم في الإنترنت ، ولا بد أن يختار الأستاذ المتخصص في هذا العلم أو ذاك العلم ، ويرى الأستاذ الذي يتفاعل معه أكثر ، ويمكن أن يسأل طلبة الحوزة عن الأساتذة المتخصصين في كل علم ، وإذا لم يمكن الاستماع إلى المحاضرات فيقرأ الكتب العقائدية والأخلاقية للعلماء المعروفين ، وإذا صعب فهم شيء فيمكن الرجوع إلى العلماء للسؤال عنه ، ودراسة العقائد والأخلاق لا بد أن يستمر طوال سنوات الدراسة الحوزوية لا فقط في أول فصل دراسي كما هو حاصل اليوم ، لا ندرس الفقه العملي فقط ، بل لا بد أن ندرس الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي أيضا ، وطبعاً لا نبحث عن معلومات فقط ، فلا بد أن تكون لجميع العلوم تأثيراً على أفكارنا وحياتنا وسلوكنا وتعاملنا مع

أنفسنا ومع الآخرين ، فلا بد أن تكون إنسانا معتقدا بالعقائد الصحيحة ، وإنسانا متصفا بالأخلاق الحميدة ، وإنسانا عاملا بالفقه العملي ، فتتجسد العقائد والأخلاق والأعمال الشرعية فيك ، لا فقط تجمع معلومات في أذهاننا ، قد يجمع معلومات ولا يتأثر فيها ولا يستفيد منها ، فالعلوم تحتاج إلى تطبيق ، فليس الهدف من الدراسة الحوزوية جمع المعلومات وتكديسها في الذهن ، فالهدف طلب العلم لأجل التطبيق على نفسك أولا ، فالعلم لأجل العمل ، وإذا لم يعمل به فهذا العلم يصير حجة عليه .

إن الفقه العقائدي يحدد مسيرة الإنسان ، والجانب العقائدي هو الأساس النظري لحركة الإنسان من العمل الخارجي والعمل القلبي ، فقد يكون هناك عمل خارجي يجوز أن تقوم به ، ولكن من ناحية عقائدية أو من ناحية أخلاقية لا يتناسب مع الإنسان المؤمن أن يأتي بهذا العمل الجائر ، وخاصة مع اعتقادنا بالإمامة ، فالاعتقاد بالإمامة يحرك المؤمن في طريق لا يؤخذ بالفقه العملي فقط لأن العمل من ناحية الفقه العملي قد يكون مباحا ، ولكن من ناحية اعتقاده بالإمامة لا يتناسب أن يأتي بهذا العمل الخارجي ، فالمؤمن الذي يعتقد بالإمام المعصوم يترك بعض الأعمال المباحة لأنها لا تتناسب مع شخصية الإنسان المؤمن وكونه مأموما لإمام معصوم ، والإتيان بهذا العمل لا يساهم في تكامله ، فهذا العمل من ناحية الفقه العملي جائز ، ولكنه من ناحية الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي لا ينبغي له أن يأتي بهذا العمل ، والجانب العقائدي هو الأهم ثم الجانب الأخلاقي ثم الجانب العملي ، وتأتي أهمية أنواع الفقه بهذا الترتيب ، فالفقه العملي هو في أدنى المراتب ، وأعلى منه هو الفقه الأخلاقي ، والأعلى من الجميع هو الفقه العقائدي ، وتركيزنا الآن هو على الفقه العملي ، وتأتي أهمية الفقه بهذا الترتيب ، فأولا الفقه العقائدي ، ثم الفقه الأخلاقي ، ثم الفقه العملي ، وهذه الجوانب الثلاثة تأتي في الآية الكريمة "فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ" التوبة ١٢٢

والمقصود من الدين هو الدين بكل جوانبه لا فقط الفقه العملي ، فإذا ذهبت إلى الحوزة ودرست الفقه العملي فقط فدراستك تكون ناقصة ، فأولا لا بد أن تبدأ دراستك بفقه العقائد ثم فقه الأخلاق ثم فقه العمل ، والجانب العقائدي هو القيم على الإنسان ، وهو ميزان الأعمال ، وعلى أساسه تأتي بالعمل أو لا تأتي به ، وإذا قسمنا الفقه العملي إلى الأقسام الخمسة : الواجب والحرام والمكروه والمستحب والمباح ، ويمكن أن نقسم تقسيما آخر ، وهو أن

الإنسان المؤمن يأتي بالواجب والمستحب ، ويترك الحرام والمكروه ، ولكن المباح لا بد أن يقسم إلى قسمين ، قسم من المباحات ينبغي للمؤمن أن يأتي به ، والقسم الآخر من المباحات لا ينبغي للمؤمن أن يأتي به ، فالمؤمن يأتي بالواجب والمستحب وبعض المباحات ، وهذا ما ينبغي أن يأتي به المؤمن ، ويترك الحرام والمكروه وبعض المباحات ، وهذا ما ينبغي أن يتركه المؤمن ، فيوجد قسمان لأحكام الفقه العملي بدل التقسيم الخماسي ، والقسمان هما : القسم الأول : ما ينبغي فعله ، وهو شامل للواجب والمستحب وبعض المباحات ، والقسم الثاني : ما لا ينبغي فعله ، وهو شامل للحرام والمكروه وبعض المباحات ، وهذا التقسيم الثنائي يأتي بناء على الاعتقاد بالله تعالى وبرسوله ص وبإمامه ع ، والنبي ص والإمام ع قدوة ، وكانا يقومان بأعمال مباحة ، هذه الأعمال المباحة تدخل في قسم ما ينبغي ، ويأتي بها المؤمن تقرباً إلى الله تعالى ، ويحصل بفعلها على التكامل ، وهي تتناسب مع شخصية المؤمن ، نعم هي ليست واجبة على المؤمن ، ولكنه إذا أراد أن يتخذ النبي ص والإمام ع قدوة له فينبغي أن يأتي بهذه المباحات ، والنبي ص والإمام ع لا يأتيان ببعض المباحات ، فهذه الأعمال المباحة تدخل في قسم ما لا ينبغي ، نعم هي مباحة ، ولكنه إذا أراد أن يتخذ النبي ص والإمام ع قدوة له فينبغي أن يأتي بالمباحات التي هي من القسم الأول ، نعم هي من ناحية الفقه العملي غير واجبة ، ولكن الاقتداء بالنبي ص والإمام ع هو الذي يدفعه إلى العمل لا فقط الفقه العملي ، فيأتي بها لأجل الحصول على الكمال لأنها تتناسب مع شخصية المؤمن ، وإذا أراد أن يتخذ النبي ص والإمام ع قدوة فينبغي أن لا يأتي بالمباحات التي هي من القسم الثاني ، والمؤمن لا يأتي بها تقرباً إلى الله تعالى ، ويحصل على التكامل بتركها لأنها لا تتناسب مع شخصية المؤمن ، وهكذا تكون حركة الإنسان المؤمن بناء على الاقتداء بالنبي ص والإمام ع للحصول على الكمال ، فالأقتداء أمر مهم ، فتأخذ الرسالة العملية مع الاقتداء بالنبي ص والإمام ع ، فيوجد جانب عقائدي ، وهذا الجانب العقائدي هو مظلة على الفقه العملي والفقه الأخلاقي ، فتكون حركة الإنسان المؤمن مبنية على الاقتداء بالنبي ص والإمام ع لأجل الحصول على الكمال .

إذن فالأعمال تنقسم إلى قسمين : قسم ينبغي الإتيان به ، وقسم ينبغي تركه أو لا ينبغي الإتيان به ، وهذا التقسيم مبني على الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي لا فقط على الفقه العملي ، فالإنسان الذي يعتقد بالله والنبوة والإمامة والمعاد لا بد أن تكون أعماله مختلفة عن الذي لا يعتقد ، إذا كان من يعتقد ومن لا يعتقد متساويين من حيث الأعمال فمعنى ذلك أن

اعتقاداته لا تكون أساسا لحركته ، مثلا في الأعراف الاجتماعية الموجودة في المجتمع نرى أن كثيرا من المؤمنين يتأثرون بهذه الأعراف مع أنها لا تتناسب مع شخصية الإنسان المؤمن ، مع ذلك يأخذون بهذه الأعراف لأن اعتقاداتهم لا تؤثر فيهم عمليا ، فالاعتقادات تكون مهملة عند هذا الإنسان ، وتظل في حيز النظرية ، ولا يكون لها تأثير عملي ، والمفروض أن يظهر فرق واضح من حيث العمل الخارجي بين من يعتقد بالإمامة وبين من لا يعتقد بالإمامة ، فإذا كانت العقائد راسخة في قلب الإنسان فإنها بشكل طبيعي يكون لها تأثير عملي ، ومع عدم وجود التأثير العملي فإن هذه العقيدة إما أنها غير موجودة والإنسان يدعي وجودها ، وإما أنها موجودة ولكنها ضعيفة غير راسخة ، ومع عدم رسوخ العقائد من الممكن أن يفقدها الإنسان إذا انتقل إلى عالم البرزخ ، وفي البرزخ ويوم القيامة يحاسب الله تعالى الإنسان لا فقط على أعماله الخارجية ولا على ادعاءاته ، وإنما على عقائده وعلى صفاته القلبية وعلى أعماله الخارجية ، وحينما نقول بأن الله يحاسب الإنسان على عمله فلا يقصد العمل الخارجي فقط ، بل يقصد العمل الخارجي والعمل الباطني القلبي المبني على الاعتقادات والصفات القلبية ، ومع عدم رسوخ العقائد في قلبه لا تبقى حينما ينتقل من عالم الدنيا إلى عالم البرزخ وعالم الآخرة ؛ لأن ما ينتقل مع الإنسان هو ما يكون راسخا ثابتا في قلبه ، وما لا يكون راسخا يفقده حين الانتقال ، وفي الرواية إن الله ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم ولا ينظر إلى صوركم ، فالقلب موضع نظر الله سبحانه لا فقط النظر إلى العمل الخارجي ، ومهمة المؤمن في الدنيا هي أن يرسخ العقائد في نفسه ويرسخ الأخلاق في قلبه حتى لا يفقدها في رحلة الانتقال من عالم الدنيا إلى عالم البرزخ ، وفي عملية الانتقال توجد بعض العقائد يفقدها الإنسان لأنها غير راسخة في قلبه ، وإنما تكون متزلزلة ، فمهمة الإنسان هي أن يرسخ العقائد في نفسه ويرسخ الأخلاق في قلبه لكي لا يفقدها في رحلة الانتقال .

وما يميّز الإنسان المؤمن هو أصل الإمامة ، فإذا لم تشكّل الإمامة عنده أصلا للحركة والعمل فإنه يفقدها حين الانتقال ، والنبي ص كان إماما في زمانه ، ثم انتقلت الإمامة إلى الأئمة ع من دون النبوة لقول الرسول ص : " لا نبي بعدي " ، والإمام ع موجود اليوم - وإن كان غائبا عن الأنظار - بدلالة قول النبي ص في حديث الثقلين المتواتر عند جميع المسلمين : " وإني أخاف أن يفترقا حتى يردّ عليّ الحوض " ، ومن الأدلة على وجود الإمام في زماننا الحالي هو حديث الثقلين ، فمن يقول بأن الإمام المهدي عجل لّمّا يولد إلى اليوم ، نقول له إن حديث

الثقلين يدل على وجود إمام في زماننا وفي كل زمان إلى يوم القيامة ، وما دام أنه مقترن مع القرآن فيكون الإمام ع معصوما كما أن القرآن معصوم ، فحديث الثقلين أولا متفق على صحته بين المسلمين ، ويمكن استنتاج عدة نتائج من حديث الثقلين ، "لا نبي بعدي" أي يوجد إمام ولكنه ليس نبيا ، "لن يفترقا" أي يوجد إمام في زماننا الحالي ، والافتراق بين الإمام والقرآن يدل على عصمة الإمام ع ، هذه بعض النتائج من حديث الثقلين .

هذه المقدمة السابقة ضرورية قبل الدخول في أي مادة دراسية في الحوزة لأن الحوزة تركز على الفقه العملي أكثر من تركيزها على الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي ، فيدرس الطالب مادة واحدة في العقائد ومادة واحدة في الأخلاق فقط ، وبعد ذلك لا يدرس أي شيء لا في العقائد ولا في الأخلاق إلا بجهوده الخاصة ، فدروس العقائد والأخلاق في الحوزة قليلة ، لذلك على الطالب أن يجد له أساتذة في العقائد والأخلاق ، ويبدل جهده خارج المنهج الحوزوي المقرر ، ويحتاج الطالب إلى أكثر من ذلك ، يحتاج إلى الجوانب الفكرية والثقافية في الدين ، والحوزة تعطي الطالب الأدوات للبحث في جميع العلوم والجوانب الفكرية والثقافية ، فعلم المنطق وأصول الفقه أدوات للبحث ، وتوجد غاية وهدف مترتب على هذه الأدوات ، وتستفيد من هذه الأدوات في جميع جوانب الفكر الديني ، وبالاقتصار على النحو والمنطق والبلاغة وأصول الفقه مثلا لا يمكن للطالب أن يلقي المحاضرات الفكرية ، هذا يحتاج إلى عمل آخر ، كيفية إعداد المحاضرات الفكرية لا يدرسها في الحوزات ، ويمكنه الاستفادة من العلماء الذين يطرحون المواضيع الفكرية لكي يحصل على الفكر الديني ، لا أن ينشغل طوال عمره بدراسة الأدوات ، ويغفل عن الهدف من الأدوات ، كالنجار يتعلم استعمال أدوات النجارة ، والهدف هو إنتاج الأثاث ، ولا ينشغل النجار طوال عمره في تعلم كيفية استعمال الأدوات ، ولا يكون عنده أي إنتاج ، والجانب الفكري لطالب الحوزة مهم جدا ، وعادة ما يكون مهملا ، والأبحاث الفكرية عبارة عن نتاج للعلوم الحوزوية والأدوات ، فالاطلاع على آيات القرآن العقائدية والأخلاقية والروايات العقائدية والروايات الأخلاقية أمر مهم لطالب الحوزة ، وعادة البحوث في هذا المجال قليلة ، فمن المهم أن يبذل الطالب جهده في هذه البحوث ، ويمكن الاشتغال بهذه البحوث في أيام العطل خلال السنة الدراسية ، وإذا تبقى فقط في دراسة الأدوات فلن تتطور من ناحية فكرية ، ولا يمكنك أن تجيب على الإشكالات التي تطرح على الدين ، ولا بد من الطالب أن يطلع على كتابات الشهيد السيد محمد باقر الصدر والشيخ مرتضى المطهري رض ، كتبهما

نافعة جدا ، وتساهم في التطور الفكري لطالب الحوزة ، وما يطرحه الشهيدان لا تجده في الكتب الدراسية ، ومن المهم الاطلاع على كتب العلماء والمفكرين والمثقفين ، فيضيف على الحصيلة الحوزوية الموجودة عنده ، ولا بد من تكثير قراءاته الخارجية ، ولكن لا يكون على حساب دروسك الحوزوية لأن الأدوات لا بد أن تكون بيده حينما يقرأ أي كتاب أو يسمع أي محاضرة ، ويحمل دائما معه كتاب خارجي ، فإذا اعتذر أي أستاذ عن درسه فيمكنه أن يشغل الوقت بقراءة هذا الكتاب ، ونصيحة لكل إنسان إذا تذهب لأي مكان احمل معك كتابا ، تذهب إلى الطبيب وتنتظر دورك اقرأ من هذا الكتاب ، تذهب إلى إدارة لمعاملة خذ معك كتابا ، وقرأ إلى أن يحين دورك ، والهواتف النقالة يمكن استعمالها في قراءة الكتب ، فوفرت عليك حمل كتاب ، فيمكنك تحميل بعض الكتب النافعة وقراءتها بدل تضييع الوقت فيما لا فائدة فيه ، وإن كانت القراءة في الكتاب والأوراق لها ذوق آخر ، والأفضل أن تجعل معك دفترا لكتابة خلاصة للكتب التي تقرأها ، وإذا نسيت مطالب الكتاب ترجع إلى الخلاصة التي كتبتها فتتذكر محتوى الكتاب ، وبعد عشر سنوات يوجد لديك خلاصات لمجموعة كبيرة من الكتب ، وهذا يشكل الجانب الفكري للطالب حينما يرجع إلى بلده ويريد أن يخدم الدين ، وكذلك اكتب خلاصات لمحاضرات العلماء التي تسمعها ، ونصيحة لكم اكتبوا دائما في جميع دروسكم سواء كنتم أستاذًا أم طالبا ، فالأستاذ يكتب ما يُدرِّسُهُ ، والطالب يكتب ما يُدرِّسُهُ وخاصة في بداية طريق طلب العلم ، ويجعل دفترا خاصا لكل مادة ، وأثناء الكتابة تأتي إليك بعض الأفكار ، وهذه الأفكار لا تأتي إليك وأنت تقرأ الكتاب فقط ، واكتب كل ملاحظة وتعليق وسؤال ، وهذه ستتحول إلى كتاب فيما بعد ، وهذا التعليق قد تراه صحيحا الآن ، ولكن بعد فترة حينما تصير أستاذًا ارجع إلى هذا التعليق ، وقد تراه خاطئا ، فما تكتبه يكون متناسبا مع مستواك العلمي ، وكلما صعدت في درجات العلم تكتب ما يتناسب مع المستوى العلمي الجديد ، وما تشك فيه اكتبه على شكل سؤال وعلامة استفهام لكي تراجع بعد ذلك ، فاكتب دائما لكي تصير أستاذًا في المادة ، وهذه نصيحة لمن يريد أن يكون أستاذًا في الحوزة فيما بعد ، والمعلومات التي أخذتها في الحوزة لا تنساها بمرور السنوات ، فيما بعد ستستفيد من جميع المعلومات ، ويمكن أن تركز هذه المعلومات في ذهنك عن طريق التدريس ، وإذا تعتمد فقط على أنك تدرِّس الآن ولا تُدرِّس أي مادة ستنسى المعلومات التي أخذتها في سنة أولى وثانية وثالثة من النحو والمنطق وغيرها ، ابدأ بالتدريس من الآجرومية ، ولكن قبل

التدريس رتب دفترًا تحضر فيه المادة ، تأخذ أي مادة رتب نفسك على تدريس هذه المادة ، كن قويا في الإعراب لأن الطلبة سيسألونك في إعراب الكلمات ، ولا يمكن أن تقول لا شأن لي بالإعراب ، فوظيفة أستاذ أنه يعلم الطلبة كيفية الإعراب ، فإذا ينتهي الطالب من مادة النحو ولا يعرف كيف يعرب فهو لم يستفد من النحو ، فالهدف من دراسة النحو هو الإعراب ، في المنطق الهدف هو تطبيق القواعد المنطقية لا معرفة القواعد فقط ، فتأخذ المنطق لتطبق قواعده فيما بعد في دراستك وحتى في حياتك الاعتيادية ، فيصير عقلك منطقيا ، فتفكر على أساس منطقي .

وإذا لم تستطع أن تكتب كل شيء خلال الأيام الدراسية فاكتب خلال العطلة آخر الأسبوع ، فالיום تكتب صفحة ، وغدا صفحة أخرى ، وهكذا تتراكم الصفحات ، فإذا عندك ٩٠ درسا فعندك ٩٠ ورقة أنت كتبتها ، ومراجعة الخلاصات يمكنك تذكر جميع مطالب الكتب والمحاضرات ، وإذا كنت تقرأ وتسمع ولا تكتب الخلاصات فبعد فترة ستنسى محتوى الكتب والمحاضرات ، وتستفيد من الأساتذة في كيفية تحضير الدروس والمحاضرات ، وفي كيفية الإلقاء ، وفي فنية إيصال المعلومات إلى القارئ والمستمع ، وهذه كلها تشكّل حصيلة عند الطالب يستفيد منها إذا فيما بعد صار أستاذا أو كاتباً أو محاضراً ، بل وتدرّجياً يصير من المفكرين المنتجين ، ويكون من المفكرين المسلمين ، ويضيف معلومات جديدة إلى الفكر الإسلامي ، بل والفكر الإنساني ، والمفكرون في العالم الإسلامي قليلون ، وهذا أمر واضح ، فأسماء المفكرين محدودة ، وكن أنت أحد المفكرين ، فتأخذ التراث وتخرج منه بشيء جديد ، ويمكنك الإجابة على إشكالات الشرق والغرب والتي تطرح على الدين ، ولكن أولا لا بد أن تكون متمكنا من المعلومات الموجودة عندك لكي يمكنك أن تبدع شيئا جديدا فيما بعد ، ويحتاج الإنسان أن يقرأ ثلاثين سنة ومئات الكتب لكي يمكن له أن يكتب كتابا نافعا ، والطريق طويل ، وإذا كنت تريد أن تنتج فكرا فلا بد أن تتبع هذه الخطوات المعينة ، ومن يسير بطريق عشوائي بدون تخطيط لا يصل إلى شيء ، وإذا أردت أن تكون أستاذا في الحوزة فلا بد أن تحضم المعلومات التي تتلقاها من الأساتذة الممتازين المفكرين المنتجين ، وكن من المفكرين في تطوير المناهج الحوزوية والكتب التي يتم تدريسها في الحوزة ، كما هو كتاب خلاصة المنطق الذي كتبه الشيخ عبد الهادي الفضلي رض ، أو كتاب المنطق الذي صنفه الشيخ محمد رضا المظفر رض ، أو كتاب الحلقات في أصول الفقه الذي كتبه السيد الشهيد محمد باقر الصدر

رض ، وكذلك بعض الكتب الأخرى التي أبدع فيها مؤلفوها ، وصارت ضمن المنهج الحوزوي ، بحيث إن الكتب تكون صالحة للتدريس ، مثلاً كتب أصول الفقه كان فيها بحوث متفرقة ، ولكن السيد الشهيد محمد باقر الصدر في كتابه الحلقات والشيخ محمد رضا المظفر في كتابه أصول الفقه رتبا البحوث الأصولية بمنهجة حديثة ، وفكر أنه في جميع المجالات الدينية هل يمكن التجديد أو لا يمكن ؟ مثلاً هل يمكن التجديد في الفقه العملي أو لا يمكن ؟ فكر هل جميع الأحكام ثابتة أو أنه توجد أحكام تتناسب مع زماننا الحالي ؟ فهل يمكن أن تكون من المجددين الفعليين كما كان السيد الشهيد محمد باقر الصدر حينما طرح نظريات جديدة في علم أصول الفقه لا مجرد لقب تحصل عليه بدون أن تجدد شيئاً كما هو حال مدعي الاجتهاد ومدعي المرجعية ؟

وليكن هدفك أنك تدرس الكتاب لأجل أن تُدرسه فيما بعد ، واتقن كل ما تدرسه لكي تُدرسه فيما بعد بإتقان ، وحينما تدرس الكتاب في هذه السنة فلا بد أن تكون عندك القدرة على تدريس هذه المادة في السنة القادمة ، وإذا لم تكن مستعداً للتدريس فمعناه أنك لم تدرس الكتاب بشكل جيد ، فادرس المادة مرة أخرى ، وهذا مقياس .

ويستمر الطالب في دراسته في الفقه العملي فقط ، وتعريف المجتهد هو القادر على استنباط الحكم الشرعي في الفقه العملي ، ولكن الاجتهاد أوسع دائرة فيكون أيضاً في الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي لأننا بحاجة إلى استنباط الأحكام الشرعية العقائدية والأحكام الشرعية الأخلاقية بالإضافة إلى الأحكام الشرعية العملية ، والدين يتكون من ثلاثة أنواع من الفقه : الفقه العقائدي ، والفقه الأخلاقي ، والفقه العملي ، ومجموع الأنواع الثلاثة يسمى "الفقه الديني" بدلالة الآية الكريمة : "ليتفقهوا في الدين" ، وطالب الحوزة بحاجة إلى دراسة جميع أنواع الفقه بالإضافة إلى الاطلاع على باقي العلوم التي تدرس في الحوزة ، وجميعها تساهم في فهم الدين بجوانبه المختلفة ، وبالتالي الوصول إلى الكمال ، ويترتب على ذلك التقرب إلى الله تعالى .

هذا هو الأمر الأول ، وهو الهدف من الدراسة الحوزوية ، فيدرس الأنواع الثلاثة من الفقه مع التطبيق : الفقه العقائدي ، والفقه الأخلاقي ، والفقه العملي ، فأولاً يعرف تكاليفه الشرعية في الجوانب الثلاثة من الدين ، وثانياً يطبق هذه التكاليف الشرعية على نفسه ، وثالثاً يساهم في تعليم الآخرين لكي يعرفوا تكاليفهم الشرعية لكي يطبقوها على أنفسهم .

الأمر الثاني : آداب طلب العلم :

آداب طلب العلم موجودة في كتاب "منية المريد في آداب المفيد والمستفيد" للشهيد الثاني رض ، ومن الضروري اطلاع طالب العلم على هذا الكتاب قبل الشروع في طلب العلم ، والطالب إذا لم يطبّق هذه الآداب فإنه لا يمكنه الاستفادة من هذه العلوم ، ومن الأمور البسيطة في آداب طلب العلم أن الطالب لا يجعل الكتاب مسندا له حينما يجلس ، أو يجعله مخدّة حينما ينام ، فالطالب لا بد أن يحترم الكتاب ، احترام الكتاب واعرف قيمته والكتاب سيعطيك العلم الموجود فيه ، فاعرف كيفية تعامل الطالب مع الكتاب ، وكيفية تعامل الطالب مع الأستاذ ، وفي كتاب منية المريد توجد آداب الطالب مع الأستاذ وآداب الأستاذ مع الطالب ، وهذه طرق لاستفادة الطالب من الكتب الحوزوية والكتب العلمية ، بل أيّ كتاب ، مثلا تلاحظون أن بعض طلبة المدارس الحديثة حينما ينتهي من الكتاب فإنه يرميه في الشارع ، هؤلاء الطلبة لا يوجد عندهم احترام للكتاب ، والمجتمع الذي لا يحترم الكتاب لا يمكن له أن يتطور من أي ناحية ، لا من ناحية علمية ولا من ناحية عملية ولا من ناحية اجتماعية ولا من ناحية أخلاقية ولا غيرها ، والشاهد على ذلك مجتمعات المسلمين ، فما دام أنه لا يوجد احترام للكتاب فلا يمكن لمجتمعاتنا أن تتطور ، والطالب الذي لا يحترم الكتاب لا يمكن أن ينجح في حياته العلمية الدراسية ، وتلاحظون أن الطلبة الفاشلين في المدارس هم الذين يرمون الكتب ، وأما الطالب المجتهد فإنه يحتفظ بكتبه ، ومن الآداب أن الطالب لا يزيح الكتاب بقدمه حتى لو كان كتابا في المدارس الحديثة ، فإذا كان واقفا فإنه يزيح الكتاب بقدمه ، والمطلوب أن يزيحه بيده ويجعله على طرف بكل احترام ، فلا بد أن يوجد الاحترام لأي كتاب من الكتب لا فقط الكتب الحوزوية ، وإذا لم يراع الطالب هذه الآداب فإنه لا يمكن أن يتوفّق في طريق طلب العلم ، قد تقول إن هذه الأمور صغيرة ليس لها تأثير ، فنقول إن هذه الأمور الصغيرة إذا لم يراعها الطالب فإنه يفقد التوفيق في طريق طلب العلم ، نعم قد يحصل على مجموعة من المعلومات في ذهنه ، ولكن هذه المعلومات إذا لم تنزل إلى قلب الإنسان فإنه من المستحيل أن يستفيد منها الطالب ، نعم عنده معلومات ، ولكنه لا يطبقها في حياته ، ولا يطرح العالم معلومات للناس بدون أن يطبقها هو أولا ، فالعالم الحقيقي هو الذي يطبّق أولا ، وبعد ذلك ينقل المعلومات إلى الناس ، فما يطرحه للناس هو ما يقوم به فعلا في بيته أمام زوجته وأولاده ، فالعالم الحقيقي لا يكون خارج البيت مختلفا عنه داخل البيت ، فليس له

وجهان ، ولا توجد عنده ازدواجية في الشخصية ، وفي التعامل مع الآخرين ، فبعض العلماء وطلبة الحوزة تصرفاتهم داخل بيوتهم تختلف عن تصرفاتهم أمام الناس ، العالم وطالب العلم ليست له شخصيتان ، ولا توجد عنده ازدواجية في التعامل مع الآخرين ، والزوجة والأولاد يعرفون أن أباهم صادق في كلامه مع الناس أو غير صادق ، فالزوجة تعرف حقيقة زوجها ، والأولاد يعرفون حقيقة أبيهم ، يعرفون أنه متدين حقيقة أو يتصنع التدين ، فالمرفوض أن لا يظهر أمام الناس بمظهر يختلف عن مظهره أمام زوجته وأولاده لأن الزوجة والأولاد يعرفون حقيقة وأنه صادق أو كاذب في كلامه ، فحقيقتك مكشوفة أمام أبيك وأمك وإخوانك وزوجتك وأولادك ، وفي الدعاء "اللهم اجعل أعمالي وأورادي كلها ورذاً واحداً" ، فجميع أعماله لها طريق واحدة ، ولا توجد لها طرق مختلفة ، وهذا ينطبق على العالم بشكل خاص ، وعلى المؤمن بل على كل إنسان بشكل عام ، فالإنسان لا بد أن تكون عنده شخصية واحدة داخل البيت وخارجه ، مثلاً يتعامل مع زوجته وأولاده بعنف ، وتراه خارج البيت لطيفاً في تعامله مع الناس ، وبعض شكاوى الزوجات من هذا النوع ، وأنه في البيت عنيف ، ولكنه يتعامل بلطف مع الناس خارج البيت .

الأمر الثالث : فهم عبارات الكتب الحوزوية :

بالنسبة للكتب الحوزوية أي كتاب يدرسه الطالب يحاول أن يفهم ماذا يريد المؤلف أن يقول ، لا أن يفسر كلام المؤلف بالطريقة التي تناسبه ، نأخذ نفس كلام المؤلف ونشرحه كما يريد المؤلف ، وبعد أن تفهم ما يريده المؤلف نبدأ بطرح الإشكالات ، فأولاً لا بد أن تتصور بالضبط ما يريده المؤلف ، وثانياً نبدأ بطرح الإشكالات على ما يريده المؤلف ، نفهم عباراته كما يريد هو ، ثم نبدأ بالتعليق والإشكال على كلامه ، فعندنا أولاً تصور عما يريد أن يقوله المؤلف ، وثانياً نبدأ بالإشكالات بعد التصور ، ففي ذهنك لا بد أن يوجد تصور عن كلام المؤلف ومراده ومقصوده ، وبعد التصور الدقيق لكلامه نبدأ بالتعليق والإشكال ، وبعض الطلبة عندهم استعجال ، بمجرد ما يسمع شيئاً يقول مباشرة عندي إشكال ، فلا بد أن يتأني ولا يستعجل ، أولاً تصور ، وخاصة في المواد الصعبة كأصول الفقه ، وثانياً علّق وأشكال ، وقد تحتاج إلى المراجعة والتأمل في كلام المؤلف بعد رجوعك إلى البيت ، وفي اليوم التالي تأتي وتقول عندي إشكال ، وبعض الطلبة يستعجلون ، فالأستاذ لم ينته من شرح الدرس يرفع يده ويقول عندي إشكال ، فتأنوا في فهم عبارات المؤلفين ، وفكر أنه هل يمكن أن تجيب على الإشكال

من خلال نفس كلمات المؤلف أو لا يمكن ، فيمكن أن تدافع عن المؤلف بأنه يقصد هذا المعنى أو ذاك المعنى .

إذن الأمر الثالث هو فهم كلمات وعبارات المؤلفين .

وقبل دراسة بعض الكتب الحوزوية تحتاج إلى دراسة كتاب يكون مقدمة لذاك الكتاب ، مثلاً تدرس كتاب خلاصة المنطق للشيخ عبدالهادي الفضلي رض قبل دراسة كتاب المنطق للشيخ المظفر رض ، وقبل دراسة كتاب قطر الندى تدرس كتاب الآجرومية ، وقبل دراسة الكتب الأصولية تبدأ بدراسة كتاب الحلقة الأولى للسيد الشهيد محمد باقر الصدر ، وهكذا في الكتب الأخرى تبدأ بكتب مبسطة تكون مقدمة للكتب المعقدة أو الكتب المطوّلة .

الأمر الرابع : احترام العلماء :

لا بد أن يكون عندنا الاحترام الكامل والتقدير المناسب لجميع العلماء ، وسيرة العلماء أنهم حينما ينقلون كلمات العلماء الآخرين فإنهم يعطونهم مقامهم المناسب لهم ، وعلى الأقل تقول السيد أو الشيخ ، والبعض حينما يتكلم عن المراجع يقول أسماءهم مباشرة بدون السيد أو الشيخ أو آية الله ، وتقول للمرحومين منهم رضوان الله عليه أو رحمهم الله ، وتقول للأحياء منهم حفظه الله ، وغيرها من الكلمات المناسبة ، ولا تأتي باسمه مجرداً عن اللقب ، وإذا أردت أن تُشكِّلَ على كلام العالم فقل إن عبارته غير تامة وسأكمل عبارته ، ولا تقل إن عبارته خاطئة أو غير صحيحة ، ولا يطعن في العلماء ، ولا بد أن يكون الإشكال إشكالا علميا ، ويكون الرد على الإشكالات ردا علميا أي بدون انتقاص أو طعن ، فلا بد أن يكون عندنا آداب تعامل العلماء مع بعضهم البعض ، وكذلك تعامل الطلبة مع بعضهم البعض ، فلا بد أن يوجد بينهم الاحترام .

الأمر الخامس : عدم التجرؤ على العلماء :

بعض طلبة الحوزة في بداية دراستهم يبدؤون بالتجرؤ على العلماء ، فيقول مثلاً إن العالم الفلاني أو المرجع الفلاني أخطأ في فتواه أو أن قوله خطأ ، فعلى الطالب التأنى وعدم الاستعجال في تقييم أقوال العلماء ، وقد يأتي برواية يقول بأنها تدل على أن فتوى العالم غير صحيحة ، مع أنه في أول سنة لم يدرس بعد كيفية التعامل مع الروايات وتقييمها ، فالعلماء لا يأخذون بالروايات جزافاً ، وإنما بعد تمحيص الرواية من حيث السند والمتن ، ويكون دارساً لمجموعة من العلوم ، منها تفسير القرآن الكريم وعلم الرجال وعلم الحديث وغيرها من العلوم ،

وننتبه إلى أن الآية الواحدة والرواية الواحدة لا تكفي لاستنباط الحكم الشرعي ؛ لأن هذه الرواية قد تكون مخالفة للقرآن أو معارضة لروايات أخرى ، ولا بد أن نعرف كيفية حل تعارض الرواية مع القرآن ، وحل التعارض بين الروايات ، ولا بد أن نجمع الآيات والروايات التي تتحدث عن نفس الموضوع ثم يعطيك العالم النتيجة النهائية ، والعالم يدرس سنوات طويلة حتى يحصل على القدرة على استنباط الحكم الشرعي من الأدلة ، والطالب يحتاج إلى عشر سنوات تقريبا للوصول إلى بحث الخارج ، ويحتاج إلى سنوات طويلة في بحث الخارج لكي يصل إلى درجة الاجتهاد والفقاهة والقدرة على استنباط الحكم الشرعي من الأدلة .

الأمر السادس : كيفية الوصول إلى درجة المرجعية :

من أجل أن يصل العالم إلى درجة المرجعية فإن العلماء في الحوزة يرشحونه لمنصب المرجعية ، وليس هو الذي يطرح مرجعيته للناس ، وتقييم العالم يكون عن طريق علماء الحوزة الثقات ، فالعالم عنده سيرة وتاريخ منذ أن دخل الحوزة وإلى آخر مرحلة من مراحل الدراسة ، وكل شخص يدخل إلى الحوزة يؤسس لنفسه تاريخا ، فأنت الآن بدأ تاريخك وسيرتك الحوزوية ، ما هي المواد التي درستها؟ من هم العلماء الذين درست عندهم؟ ما هي درجاتك في المواد؟ ما هي أخلاقك مع الأساتذة والطلبة ؟ ما هو مدى اطلاعك على المواد الحوزوية وعلى المواد غير الحوزوية ليكون عندك معرفة واطلاع أكثر؟ ، فتقرأ كتباً أخرى ، فالعالم حينما يكتب أو يتكلم يظهر مقدار علمه ، وإذا كان طالبا جادا ومجدا أيضا يظهر في كلامه حينما يطرح فكرة أو إشكالا ، يتبين أن هذا الطالب قد فهم دروسه أو لا ، والطالب الجاد يتميز عن الطالب غير الجاد ، وهذا كله من أجل تقييم الطالب .

إن الطالب المؤهل لأن يصل إلى درجة الاجتهاد أولا ودرجة المرجعية ثانيا يلاحظ عليه الجدّة والنبوغ من قبل أستاذه من أول درس يبدأ به ، لا أنه يُعرّف بعد ثلاثين أو أربعين سنة ، فله تاريخ طويل في الحوزة ، لا أنه يبرز فجأة ، تارة تسمع عن عالم له تاريخ طويل أنه وصل إلى درجة المرجعية ، وهذا أمر متوقّع ، وتارة أخرى شخص لم يسمع به العلماء أبدا ، وفجأة يعلن مرجعيته ، لو كان عنده تاريخ طويل فالمفروض أن العلماء في الحوزة على الأقل بعضهم كان قد بدأ الدراسة معه ، من البداية كطلبة كانوا يسيرون معا ، فيعرفون هذا الطالب ، فلا يبرز المرجع فجأة ، فعنده مستوى علمي عالي ، ويكون ملفتا لأنظار أقرانه في الدرس ، فمنذ البداية إلى أن وصل إلى درجة المرجعية عنده تاريخ ، ومن يطرح نفسه للمرجعية لا بد أن نسأل عن تاريخه

العلمي في الحوزة ، ونسأل العلماء الذين كانوا يدرسون إلى جانبه وكانوا أقرانا له ، فلو كان في الحوزة مدة عشر سنوات مثلا فإن هذه السنوات العشرة لا تؤهله لأن يكون مرجعا من مراجع الأمة ، ونحن لا نتكلم عن الاستثناءات ، وإنما كلامنا عن الوضع الطبيعي ، لا نتكلم عن العلامة الحلي الذي بلغ الاجتهاد وعمره ١٢ سنة ، ولا نتكلم عن السيد الشهيد محمد باقر الصدر الذي بلغ الاجتهاد وعمره ٢٠ سنة ، هذه استثناءات ، وبالوضع الطبيعي لا بد أن يقطع الطالب مراحل دراسية معينة لكي يصل إلى درجة الاجتهاد ، وعلماء الحوزة يرشحونه للمرجعية ، فالمدة التي يقضيها الطالب في الحوزة مهمة ، ولكن مع الكيفية التي قضاها ، هل كان طالبا جادا أو لا ، هل كان متفرغا لدراسته الحوزوية أو أنه كان مشغولا بأمور أخرى جانبية تشغله عن التفرغ الكامل ، مثلا طالب عنده علاقات اجتماعية كثيرة ، كل يوم يحضر تعازي الأموات ، وكل يوم يحضر أعراس الأحياء ، فمثل هذا الطالب ليس متفرغا تماما ، وطلب العلم يحتاج إلى تفرغ ، نعم لا يقطع نفسه عن العالم ، مثلا شخص كان يعرفه قبل ثلاثين سنة ليس من الضروري أن يذهب ليبارك له بزواج ابنه أو يذهب ليعزيه في وفاة أحد أقربائه ؛ لأنه انقطعت العلاقة بينكما ، كان صديقا في مرحلة من مراحل عمره ، وفي كل مرحلة تكون للشخص أصدقاء ومعارف جدد ، ، وطالب الحوزة يحاول قدر الإمكان تقليص العلاقات الاجتماعية ، ولا توجد كثرة زيارات وتبادل زيارات مع الناس ، نعم العلاقات مطلوبة مع الأرحام ، وكثرة العلاقات الاجتماعية تشغل الطالب عن التحصيل ، مثلا إذا كان عنده ليليا ديوانية في بيته من بعد المغرب إلى منتصف الليل فحتما لا يستطيع أن يراجع دروسه ، فالمطلوب عدد سنوات الدراسة مع الكيفية التي قضاها ، وكذلك من هم الأساتذة الذين درس عندهم ، وهذا مهم ، فإذا كان الأستاذ قويا متينا من حيث علمه فإنه يعطيك علما ثابتا قويا ، والطالب يسأل عن أفضل الأساتذة في المادة الدراسية ، مثلا من هو الأستاذ الأفضل في الفقه العقائدي ، وفي الفقه الأخلاقي ، وفي المنطق ، وفي النحو ، وفي أصول الفقه ، وفي الفقه العملي ، وهكذا في باقي المواد الدراسية ، فيدرس عند أفضل الأساتذة ، ويمكنك البحث في الإنترنت عن أفضل الأساتذة والاستماع إلى دروسهم ، ويمكنك الاستماع إلى أكثر من أستاذ في المادة الواحدة بحسب اتساع الوقت عندك ، فتكتسب خبرة الأساتذيين في هذه المادة ، وكل أستاذ يعطيك جوانب في المادة غير ما يعطيك الأستاذ الآخر ، فأستاذ يتوسع في مطلب ، والأستاذ الآخر يشرح قليلا في نفس المطلب ، فتستفيد من الأساتذيين .

ونرى أن كثيرين يدخلون إلى الحوزات العلمية من السابق وإلى الآن ، قد يكونون مئات الألوف ، ولكن كم من هؤلاء الطلبة دخلوا في سلك العلماء الذين صاروا محورا لرجوع المؤمنين إليهم عبر التاريخ ، هؤلاء عادة يكونون قليلين ، وراجع التاريخ لترى كم من هؤلاء موجودون ، منهم الشيخ الطوسي والشيخ المفيد والسيد المرتضى والمحقق الحلي والعلامة الحلي والشهيد الأول والشهيد الثاني ، فمراجع الأمة خلال التاريخ معدودون ، والله تعالى حفظ أسماءهم عبر التاريخ ، والله عز وجل يحفظ اسم هذا العالم حتى يكون قدوة للمؤمنين حتى لو كان أقل علما من غيره ، ولا يحفظ بعض الأسماء لعلمه تعالى بنفسياتهم وأنهم ليسوا مؤهلين لأن يكونوا قدوة للأمة حتى لو كانوا أكثر علما من غيرهم وكان عندهم المؤلفات الكثيرة ، نعم نقيم العالم على قدر تأليفاته وكتبه وخطبه ، وقد يكون العالم عنده كتاب واحد أو كتب قليلة ، ومع ذلك يحفظ الله كتبه عبر الزمان ويستفيد منها العلماء والمؤمنون ، مثلا كتاب كفاية الأصول للشيخ محمد كاظم المعروف بالآخوند الخراساني من الكتب المباركة التي تصدى كثير من العلماء لشرحه وكتابة الحواشي عليه ، وصار كتابا للتدريس في الحوزات العلمية ، والله يقيض لهذا الدين حفظة ، ولا يجعل سبحانه أي شخص حافظا لدينه ، وإنما يختار من العلماء من يعلم تقواه وإخلاصه وصفاته القلبية الحسنة التي تؤهله لأن يكون مرجعا للأمة ، والكتاب الذي يكتب بلا إخلاص من مؤلفه لا يبقى له أثر ولا يلتفت إليه العلماء ، لذلك على طالب الحوزة أن يتحلى بالصفات القلبية الحسنة ، وخاصة التقوى والإخلاص في طلب العلم ، وأن يجعل طلبه للعلم خالصا من أي هدف إلا الله تعالى ليتقبل الله عز وجل عمله خالصا لوجهه الكريم ، فلا يطلب الشهرة أو السمعة أو المال من وراء طلب العلم ، فلا بد أن نركز على الجانب المعلوماتي ، ولكن بالإضافة إلى ذلك لا بد أن نركز على كيفية الاستفادة من هذه المعلومات ، وتطبيق هذه المعلومات مع التقوى والإخلاص ، ويقال بأن ملا صدرا كان عنده مدرسة ، والطالب الذي يريد أن يلتحق بهذه المدرسة يشترط عليه أن لا يطلب العلم لأجل المال ، فإذا قبل الطالب بهذا الشرط يقبله في مدرسته .

"واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم" البقرة ٢٨٢

توجد علوم يعطيها الله تعالى للإنسان بسبب تقواه ، وهذه العلوم لا يحصل عليها الإنسان من بطون الكتب وإن كانت كتب أخلاقية ، وهذه العلوم غير قابلة للتعليم والتعلم ، فهي علوم تكون بتعليم من الله تعالى حيث يقذفها الله تعالى في قلب الإنسان المتقي ، فقد يدرس علم

الأخلاق ، ولكنه لا يكون إنساناً أخلاقياً ، ليس الهدف هو كسب العلم ، وإنما الهدف هم تطبيق العلم ، فمن خلال دراستك لعلم الأخلاق أنت لا تريد علم الأخلاق فقط ، أي المعلومات ، وإنما تريد الأخلاق ، وتريد أن تكون إنساناً أخلاقياً متحلياً بالصفات القلبية الحسنة ، وإذا كانت صفاته القلبية حسنة فمن الطبيعي تكون أعماله صالحة .

روي عن النبي ص : "العلم نور وضياء يقذفه الله في قلوب أوليائه ، ونطق به على لسانهم" . (قرة العيون للفيض الكاشاني ص ٤٣٨)

إله يقذف العلم في قلوب الأولياء الذين عندهم صفات التقوى والإخلاص ، وهم يتكلمون ، ولكن كأن الله ينطق بهذا العلم على لسانهم ؛ لأنهم يتكلمون بكلمات وعلوم قذفها الله في قلوبهم ، فتري أن كلامهم يفيض بالحكمة ، ولا يتكلمون في توافه الأمور ، ولا يقومون بأعمال تافهة ، فكل أقواله وأعماله تكون موجّهة إلى الله تعالى .

روي عن الإمام الصادق ع : "العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء" (مصباح الشريعة ص ١٦)

الله عز وجل يشاء ، ولكن هذه المشيئة مترتبة ومتوقفة على مشيئة العبد ، هو يتحلى بالتقوى والإخلاص وباقي الصفات فالله يختاره ليقذف العلم في قلبه ، نعم بمشيئة الله ، ولكنها مشيئة مترتبة على مشيئة الإنسان ، فالمقدمات تكون بيد الإنسان ، والنتيجة تكون من الله .

روي عن أمير المؤمنين : "ليس العلم في السماء فينزل إليكم ، ولا في تخوم الأرض فيخرج لكم ، ولكن العلم مجبول في قلوبكم ، تأدّبوا بأداب الروحانيين يظهر لكم" . (قرة العيون للفيض الكاشاني ص ٤٣٩)

العلم موجود في قلب الإنسان ، عبارة عن نور يقذفه الله في القلب ، ولا يقصد بالعلم المعلومات الذهنية ، فكل إنسان قادر على اكتساب المعلومات ، ولكن كم من هذه المعلومات يطبّقها ، وعادة المعلومات الذهنية عند الإنسان تكون أكثر من عمله ، فأنت عندك كثير من المعلومات ، ولكنك لا تعمل بجميع المعلومات الموجودة عندك ، نعم بعض المعلومات تكتسبها لأجل معرفتها والاطلاع عليها ، ولكن بعض المعلومات لا بد أن تتحول إلى عمل ولا تبقى في حيز النظرية ، مثلاً الإنسان يعرف استحباب الصدقة ، فهل استحباب الصدقة عبارة عن مبدأ عنده أو مجرد نظرية ومعلومة ذهنية ؟

المعلومات لا بد أن تتحول إلى عمل ، في أي موضع تقرأ كلمة العلم في القرآن أو في الروايات فمعناها العلم مع العمل ، لا فقط معلومات ذهنية ، لا يقصد بالعلم في القرآن والروايات المعلومات ، وإنما العلم الذي يتحول إلى عمل ، ويكون العمل ثمرة مترتبة على هذا العلم .

روي عن أمير المؤمنين ع في صفة من يحفظ الله بهم حججه وبيناته : "هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة ، وباشروا روح اليقين ، واستلنا ما استوعره المترفون ، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون ، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بالمحل الأعلى ، أولئك خلفاء الله في أرضه ، والدعاة إلى دينه ، آه آه شوقاً إلى رؤيتهم" . (نهج البلاغة : الحكمة رقم ١٤٧)

استفادوا من العلم فصلوا على البصيرة ، والمترف لا يطلب العلم ، فعنده أموال كثيرة ، فيظن أنه لا يحتاج إلى العلم ، وهذا قد يحدث مع المسلمين ، ففي مجتمعنا الآن توجد أموال كثيرة في أيدي الناس ، والقليل يطلب العلم ، والدليل عدد الطلبة في المركز عندنا ، مع أن الفرصة متوفرة للجميع ، ومع وجود الدروس على الإنترنت ، ولكن القليل يستمعون إلى الدروس ، وأكثر الناس يذهبون إلى التوافه من الأمور ، ترى الملايين من الناس يدخلون إلى مواقع وصفحات فلان أو فلانة ، يتكلمون بعض الكلمات التي لا قيمة لها والناس يتابعونهم ، وأما المفكرون والمثقفون فالقليل يتابعونهم ، ويمكن لنا معرفة صفة أي مجتمع من المجتمعات ، وأعتقد أن الدول الغربية عندهم دراسات وإحصائيات عن كل مجتمع من المجتمعات من خلال المواقع والصفحات التي يتابعها أفراد المجتمع ، وهذه الإحصائيات تفيدهم حينما يخططون على أي مجتمع ، فيدخلون إلى أي مجتمع من معرفتهم بنفسيات أفراد المجتمع ، فإذا مجتمع يهتم بالمثلين والمطربين فيوقرون لهم هذا الجو ، وإذا مجتمع يهتم بالعلماء والمفكرين والمثقفين فسوف يستأجرون أشخاصا يحاربون العلماء والمفكرين لكي يقضوا عليهم ؛ لأنه إذا انتشر العلم في مجتمع فإنه لا يمكن السيطرة عليه ، فالعالم المفكر لا يقبل كل شيء ، فأى فكرة تطرح يريد أن يفكر بها ويناقشها ، لذلك في مجتمعات المسلمين بشكل عام يحافظون على جهل الناس لكي تتم السيطرة عليهم ، وتلاحظون في الإعلام لا يتم التركيز على العلماء والمفكرين والمثقفين ، يركزون في المقابلات على المطربين والممثلين ، ونادرا ما يقابلون مفكر أو مثقف ، وفي الجرائد والمجلات بنفس الطريقة ، في صورة الغلاف يطرحون مثالا للنساء ، امرأة سافرة متبرجة بكامل زينتها ، وإذا وضعوا صورة امرأة بحجاب فإنها تكون مع المكياج ، فهي سافرة في صورة محجبة ،

ولا يطرحون مثالا لامرأة بحجاب شرعي كامل ، إلا في المجالات التي طابعها إسلامي ، فإذا اردت معرفة وضع المجتمع انظر إلى اهتمامات أفراده ، وكذلك بين المتدينين نفس الشيء ، تتم دراستهم ليعرفوا ما هي اهتماماتهم ، فقد تجد كثيرا من الاهتمامات المشتركة بينهم وبين غير المتدينين ، إلا القليل من المتدينين تدينا حقيقيا ، وهم نادرون عادة في المجتمعات ، نرى بأن قراء الكتب معدودون ، لذلك فالمكتبات تشكون بأن لا أحد يشتري الكتب ، وتقوم المكتبات بعمل تنزلات على الكتب تصل أحيانا إلى أكثر من ٥٠% ، ترى عالما يتكلم عن قضية الإمام الحسين ع ويكون عدد الحاضرين قليلا ، وهذا موجود في المجتمع المؤمن ، ولا يوجد في مجتمعاتنا المسلمة اهتمام بالقرآن الكريم ، لذلك قراء القرآن عندنا قليلون ، قد يقرأ الناس القرآن خلال شهر رمضان ، ولكن بعد شهر رمضان يتركون القرآن إلى شهر رمضان التالي ، فقراءة القرآن غير موجودين ، فما بالك بالثقافة القرآنية؟ على ماذا يركز القرآن الكريم؟ ما يركز عليه القرآن لا بد أن نركز عليه ، القرآن يركز على العلماء والمفكرين فلا بد أن نركز عليهم ، ويكونون هم المحور في المجتمع لا المطربين والممثلين وغيرهم ، القرآن له قيمة كبيرة فلا بد أن نعطي قراء القرآن قيمة .

ويقول أمير المؤمنين ع في الرواية السابقة : " ، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون ، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلّقة بالمحل الأعلى ، أولئك خلفاء الله في أرضه ، والدعاة إلى دينه ، آه شوقاً إلى رؤيتهم " .

هم خلفاء الله في أرضه ، ويحفظ الله أسماءهم عبر التاريخ ، وهم الدعاة إلى الدين ، فلا بد أن يكون عنده التقوى والإخلاص لكي يكون من الدعاة إلى الدين ، وأمير المؤمنين ع يشترك إلى رؤية هؤلاء الذين يكونون بهذه الصفات في زمانه وما بعد زمانه ، وحتى في زماننا الحالي إذا يوجد أشخاص بهذه الصفات فأمر المؤمنين ع يشترك إليهم .

روي عن الإمام الصادق ع : " ليس العلم بكثرة التعلم ، إنما هو نور يقع في قلب من يريد الله أن يهديه ، فإن أردت العلم فاطلب أولا في نفسك حقيقة العبودية ، واطلب العلم باستعماله ، واستفهم الله يفهمك " . (منية المريد للشهيد الثاني ص ١٤٩)

تطلب العلم باستعماله أي بالعمل به ، وإذا صعب عليك فهم شيء من العلم فاطلب الفهم من الله ، مثلا أنت في دراستك قد يصعب عليك فهم مطلب من المطالب ، توجه إلى

الله لكي يفتح لك باب الفهم والمعرفة ، فيمكنك أن تصلي ركعتين وتطلب من الله أن يفتح لك القفل لأنك لا تستوعب المطلب .

الأمر السابع : تقييم شهادة الاجتهاد :

إن من يحصل على شهادة الاجتهاد من أستاذه لا بد أن نعرف من هو هذا الأستاذ الذي أعطاه شهادة الاجتهاد ، وما هو المستوى العلمي لهذا الأستاذ ، وما هي مكانته العلمية عند علماء الحوزة ، فإذا كان أستاذاً من المستوى العلمي العالي فإن هذه الشهادة لها قيمة ، فقيمة شهادة الاجتهاد تكون بقيمة العالم الذي يعطي هذه الشهادة ، لذلك إذا شخص يقول : "أنا مجتهد" ، يسأل مباشرة من الأستاذ الذي أعطاك هذه الشهادة ؟ ، وذلك لكي يرجعون إلى التاريخ العلمي للأستاذ ليعرفوا مقامه في الحوزة العلمية ، فإذا كان أستاذاً مجهولاً لا يعرفه الأساتذة ولا يعرفه العلماء ولا يعرفه الطلبة فشهادة الاجتهاد التي حصل عليها لا قيمة علمية لها ، إذا مرجع معروف من خط المرجعية الرشيدة يعطي هذه الشهادة فهذه الشهادة لها قيمة ، ولكن أحياناً بعض مدّعي المرجعية والاجتهاد يعطون شهادة اجتهاد ، وهذه المشكلة موجودة ، فشخص يدعي المرجعية وحينما نسأل عنه نرى أنه وصل إلى مقام المرجعية بالادعاء ، ويوجد طريق طبيعي أن العالم يصل إلى درجة الاجتهاد ومقام المرجعية ، وإذا لا يسلك هذا الطريق الطبيعي فمرجعيته لا يعترف بها .

إذن يوجد تقييم لشهادة الاجتهاد التي تعطى لأي عالم لكي تكون هذه الشهادة ذات قيمة علمية ، فحينما يقول : "أنا مجتهد" ، لا بد أن نعرف من هو أستاذه الذي أعطاه هذه الشهادة ، ويمكنكم الرجوع إلى محاضرات "التقليد والأعلمية" على قناة اليوتيوب .

الأمر الثامن :

عدم اغترار الطالب بما يدرس ، ودخول العُجب في نفسه ، بمجرد ما صار طالب حوزة من أول سنة قد يرى نفسه أعلى من غيره ، وهذا هو العجب ، وقد يرى نفسه في مصاف العلماء ، فيبدأ بالطعن ببعض العلماء ، يظن بأنه بهذه الكمية القليلة من المعلومات قد وصل إلى السماء ، مع أنه مهما يدرس الشخص فإن هذه العلوم قطرة في محيط ، والعالم كلما يتقدم في العلم يرى نفسه جاهلاً ؛ لأنه يرى أن مجالات العلم مجالات واسعة جداً ، ولكن الجاهل يرى أنه قد وصل إلى مراتب عالية من العلم ، والعالم مهما يكتسب علماً يرى أنه قد حصل على قطرة من محيط ، ولا بد أن يكون الطالب حذراً أنه حينما يذكر أستاذه فلا بد أن يتكلم عنه

باحترام ، قد يدرّسك أستاذ ولا يعجبك أسلوبه في التدريس أو لا يمكن أن تفهم منه الدرس فهذا ليس مبرراً لتنقيصه والطعن فيه ، وأبواب طلب العلم مفتوحة فيمكن أن تنتقل إلى أستاذ آخر أو تدخل إلى الإنترنت وتستمتع إلى أساتذة آخرين ، ولكن لا تطعن بالأستاذ ، ولا تسيء الأدب مع الأستاذ أثناء الدرس ، وبعض الطلبة عندهم جرأة على الأساتذة ، مثلاً طالب يقول لأستاذه : "أنت لا تفهم" ، وهذه قمة الجرأة ، قد يكون العيب فيك لا في الأستاذ ، فلا بد أن نكون حذرين في التعامل مع الأساتذة ، فالأستاذ بذل جهده سنوات طويلة ، يكون عنده فهم واستيعاب للمطالب ، ولكن لا توجد عنده فنية نقل المعلومات إلى ذهن الطلبة ، فيحتاج الأستاذ إلى أخذ دورة في كيفية التدريس ، وقد تم في المركز فتح مادة "التدريب والتنمية" ، والهدف تطوير طاقات الطلبة ، ومعرفة علامات التقييم وقواعد الإملاء والتدريب على كتابة الخلاصات والمقالات والبحوث والخطابة وإلقاء الكلمات ، والمفروض أن الطالب لا يرى نفسه نداءً للأساتذة لكي لا يدخل العجب والغرور إلى نفسه بحيث يرى نفسه أعلى مرتبة من الأساتذة ومن أقرانه من الطلبة .

كذلك كل مؤمن من المفروض أن لا يرى نفسه حينما يدخل إل المسجد ، فيقول في نفسه : أنا أفضل منهم ، أنا أفهم منهم ، كمية المعلومات لا تعبّر عن قيمة الإنسان عند الله ، تطبيق المعلومات مع التقوى والإخلاص يعطي قيمة للمعلومات ، قد شخص يملك معلومات كثيرة ، ولكنه ينحرف ، فلا بد أن ننتبه كطلبة بأن لا يدخل العجب والغرور في أنفسنا مهما بلغنا من درجات العلم .

وحق الأستاذ في مقابل الطلبة لا يرى نفسه أفضل منهم ، فمن الممكن أن هذا الطالب مكانته أفضل من مكانة الأستاذ ، فقيمة الإنسان ليست بكمية المعلومات ، ولكن القيمة بقدر ما يطبق من المعلومات ، والطالب لا بد أن يكون بمنتهى الحذر مع العلم الذي تكتسبه .

الأمر التاسع : النتيجة :

هذه المقدمة - من النقاط الثمانية السابقة - مهمة جداً لطالب الحوزة قبل أن يشرع في دراسته الحوزوية ، ليس الهدف هو جمع المعلومات ، ولا يقيّم العلماء وهو ما زال في البداية ، والعلم ليس سلاحاً موجّهاً للطعن في الآخرين ، فهدف العلم تهذيب الإنسان لنفسه في المقام الأول "يعلمهم ويركّهم" ، فأولاً يهذب نفسه ، ثم ثانياً يبدأ بتعليم وتهذيب الآخرين لا فقط

تعليم الآخرين ، تعليم وتهذيب ، يعطيهم المعلومات مع الأخلاق لا فقط معلومات ، وإذا لم يهذب الإنسان نفسه لا يتصدى لتهذيب الآخرين ، مثلاً من يريد أن يتصدى لإمامة الجماعة عليه أن يراجع نفسه ليرى أنه مؤهل لهذا المنصب أو لا ، هل هذب نفسه قبل أن يقف في مقام تهذيب الآخرين ، فيهذب نفسه قبل أن يهذب غيره ، وإذا تصدى قبل تهذيب نفسه فإنه يساهم في تشويه الدين لأن الناس لا ينظرون إلى المعلومات فقط ، فكيفية تعاملك وأخلاقك مع الآخرين مهم جداً ، وإذا لم يهذب نفسه سيفسد أكثر مما يصلح ، وهذا التشويه ليس عليه هو شخصياً ، بل يمتد التشويه إلى الدين ، فمن يسلك طريق العلم عليه مسؤولية كبيرة جداً ، ليست كمسؤولية المؤمن غير العالم ، فأى طالب حوزة يقوم بعمل سيئ فإن الآخرين يقولون بأن الحوزة لم تعلمه العمل الصالح ، فيقع اللوم على الحوزة ، بل قد يقولون أكثر من ذلك ، وهو أن الحوزة تعلم الطلبة أموراً سيئة ولا تربيههم على الصلاح ، والعمائم قد تسقط وتفقد سمعتها بواسطة فعل عمامة واحدة ، ويبدأ الطعن في جميع العلماء بسبب فعل أحد المعممين ، ويقال بأن البقال إذا قام بفعل قالوا هذا البقال فعل ، ولا يعممون الحكم على باقي البقالين ، وأما إذا المعمم قام بفعل قالوا جميع العلماء يفعلون ، فلا بد أن يكون طلبة الحوزة حذرين في تصرفاتهم ، ومن خلال التكامل يصعد الطالب الحوزوي في أعماله ، ويمكن تمييز الطالب الحقيقي والمؤمن الحقيقي من خلال مقياس ، والمقياس هو كيفية تعامله مع المباحات ، ولا بد أن يعرف كيف يتعامل مع المباحات ، فيفعل بعض المباحات قربة إلى الله لأن هذه المباحات تتناسب مع شخصية المؤمن ، والأحكام الشرعية الفقهية العملية تنقسم إلى قسمين : ينبغي فعله ولا ينبغي فعله ، فبعض المباحات تدخل فيما ينبغي ، وبعض المباحات تدخل فيما لا ينبغي ، ويترك بعض المباحات قربة إلى الله لأن هذه المباحات لا تتناسب مع شخصية المؤمن ، ومن المباحات التي لا تتناسب مع شخصية المؤمن أن يجلس أمام التلفاز ويشاهد الأفلام والتمثيلات المباحة التي لا تحتوي على مناظر محرمة وخاصة في شهر رمضان ، أو يتابع مباريات كأس العالم أو غيرها من الدورات الرياضية لأنها مضيعة للوقت وتلهي الإنسان عن أمور أهم وخاصة طالب الحوزة ، فطالب الحوزة يحتاج إلى كل الوقت ، وفي الرواية يسأل المؤمن عن خمس ، منه عن عمره فيم أفناه ، فالإنسان محاسب على الوقت حينما ينزل إلى القبر ، ولا بد أن يجهز الجواب من الآن قبل نهاية عمره .

"مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها" .

وبدل أن يشاهد المباريات ليذهب ليلعب نوعا من أنواع الرياضة ليحافظ على صحته ونشاطه ، وطالب الحوزة عليه مسؤولية ، وهذا الفعل والترك يساهم في تكامله وحركته باتجاه الله تعالى ، والنظر ليس إلى الفعل الخارجي فقط ، وأنه فعل أو ترك ، وإنما النظر إلى قلب الإنسان أن يتكامل أو يتسافل ، وهنا تأتي أهمية الفقه الأخلاقي ، فالنظر لا يكون إلى الفقه العملي فقط ، بل لا بد أن ينظر إلى الفقه الأخلاقي والفقه العقائدي أيضا ، والأعمال الخارجية لها انعكاسات قلبية ، وهدف المؤمن هو هذه الانعكاسات القلبية ، وفي الرواية أن بعض الناس يصلون ، ولكن هذه الصلاة تعتبر كالخرقة البالية ترمى في وجهه ، وهذه كناية عن عدم قبول هذه الصلاة ، فهو أثناء الصلاة لم يكن ملتفتا إليها ، ولا يتكامل منها ، فيأتي بعمل خارجي واجب ، ولكنه لا يستفيد منه ، فهذا العمل الواجب يرمى في وجهه ، فكيف الحال مع العمل المباح؟!

وطالب الحوزة يحاول أن يحصل على التوفيق الإلهي بمختلف الطرق ، والتقوى والإخلاص في طلب العلم وغيرهما من الصفات سبب للحصول على التوفيق الإلهي ، وبعض الأعمال قد يراها الطالب أمورا صغيرة ، ولكنها قد تسلب التوفيق من طالب الحوزة ، وتكون عائقا أمام استمراره في طريق طلب العلم ، مثلا الطالب الذي يدخن ، نسأله : ماهي فائدة التدخين ؟ هل التدخين يساهم في التكامل ؟ ، يقول الحكم هو جواز التدخين ، فنقول إن نظرك إلى العمل الخارجي والفقه العملي فقط ، ولكن لا بد أن يكون النظر إلى انعكاس العمل على قلبك وباطنك ، فأنت تشعر بتعلق قلبي بالتدخين ، وقد يقول لا يوجد عندي تعلق ، فنقول له : تعلقك يظهر في شهر رمضان حينما تبدأ إفطارك بالتدخين ، حفيدي مرة دخل إلى مجلس فيه علماء معممون وطلبة ، وكان صغير العمر ست أو سبع سنوات ، يقول لي : بابا الشيخ ، اليوم شفت شيء غريب ، العلماء يعزمون بعضهم على السجائر ، كان الوضع بالنسبة له شيء غريب ، يستغرب أنه كيف أن المعمم يدخن ، وهؤلاء العلماء والطلبة لم يراعوا وجود طفل صغير معهم بحيث يكونون حذرين أمام هذا الطفل ، وهذه الظاهرة غير صحية ، أولا أضرار التدخين أضرار ثابتة ، فإذا ثبت الضرر فيكون التدخين محرما ، والآن لا يمكن لأحد أن ينكر مضار التدخين إلا الذي يريد أن يجادل ، فالتدخين في هذه الحالة لا يكون مباحا بل يكون محرما بقاعدة الضرر ، والضرر هو الضرر العرفي ، وبعض الأشخاص يقول فيه فائدة ، وكله جدل ، وبعض الأشخاص صغار السن في العشرينات ، ولكنهم لا يستطيعون

صعود السلم ، ويستعملون المصعد دائما ، فكيف يكون حاله إذا بلغ الستين والسبعين ، هذا إذا بلغ إلى ذلك العمر ولم ينتقل إلى رحمة الله قبل ذلك بكثير ، ويحتج بأن العلماء يقولون بأن التدخين جائز ، والعلماء سابقا كانوا يقولون بالجواز لأنهم لم يكونوا يعرفون أضرار التدخين ، والآن الأضرار ثابتة يقينية ولو كان الضرر يظهر بعد ثلاثين أو أربعين سنة ، فيكون التدخين محرّما ، ويمكن للمدخن المدمن أن يترك التدخين تدريجيا ، ففي كل أسبوع ينقص في كل يوم سيجارة واحدة ، وفي الأسبوعين الثاني ينقص كل يوم سيجارة ثانية ، وهكذا إلى أن يقطع التدخين بعد ثلاثة أو أربعة أشهر ، وهذا حل سهل يمكن تطبيقه ، ولكن إرادة المدخن ضعيفة جدا ، وعرضوا فيديو لأحد الأشخاص ترك التدخين ، والأموال التي جمعها استطاع أن يشتري بها سيارتين ، ومن يقول بأن التدخين يساهم في التفكير ، فنقول إن هذا وهم يحاول أن يقنع نفسه به ، فالمدخن يشكو من قلة الاستيعاب ، وإذا احتاج إلى منبه للذهن يمكنه أن يشرب كأسا من الشاي أو كوبا من القهوة ، ولكن بشرط أن لا يصل إلى حد الإدمان فيهما ، فلا إفراط ولا تفريط ، ويمكن أن يتقرب طالب العلم إلى الله بشرب الشاي إذا كان الهدف فتح الذهن لاستيعاب المطالب العلمية ، ولكن لا يمكن التقرب إلى الله بشرب السجائر ، فلا يمكن أن تقول أنا أدخن قربة إلى الله ، والمؤمن هكذا يتعامل مع المباحات بهذا المقياس ، والإنسان لا يجعل الدين شتماعة لتبرير أفعاله ، حينما يقول مباح نقول بأن الدين لا ينظر إلى الفقه العملي فقط ، وإنما نظره أيضا إلى الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي ، فالعمل هل يساهم في تقربك إلى الله أو لا ، هل يساهم في تكاملك أو لا ، هذا هو المقياس وليس مجرد الإتيان بالعمل الخارجي سواء كان العمل الخارجي واجبا أو مستحبا أو محرّما أو مكروها أو مباحا ، المؤمن لا ينظر إلى العمل الخارجي فقط ، وإنما ينظر إلى النتيجة القلبية أيضا بأن هذا العمل يسبب لك التكامل أو التسافل ، ففي المقام الأول يكون النظر إلى الجانب العقائدي والجانب الأخلاقي ، وبعد ذلك ننظر إلى العمل الخارجي لنرى أن هذا العمل الخارجي يساهم في التكامل أو لا ، والعمل الخارجي يعطيك انعكاسا قلبيا من تكامل أو تسافل ، يقربك إلى الله عز وجل أو يبعدك عنه تعالى ، إذن فكيفية التعامل مع المباحات مقياس الإنسان المؤمن ، وأغلب المؤمنين يتعاملون مع الفقه العملي ، ويغفلون عن الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي ، وذلك بسبب التركيز الدائم على العمل الخارجي والرسالة العملية ، ويقعون في وهم أن الدين كله عبارة عن العمل الخارجي والفقه العملي فقط ، والفقه العقائدي والفقه الأخلاقي مهمل عند المؤمنين ، وأغلب الأسئلة

التي ترد إلى العلماء هي يجوز أو لا يجوز ، ونادرا من يسأل عن العقائد أو الأخلاق ، والمفروض أن أنواع الفقه الثلاثة تسير معا جنبا إلى جنب ، وأظن أن التركيز على الفقه العملي في حوزاتنا العلمية كان في مقابل المذاهب الأخرى ، فالمذاهب الأخرى كان عندهم تركيز على الفقه العملي ، فعلمائنا أرادوا أن يبينوا بأن مدرسة أهل البيت ع عندهم فقه عملي أيضا ، فكانت الحاجة حاجة تاريخية في ذاك الزمان ، ولو نظرنا إلى العلماء السابقين - كالشيخ المفيد مثلا - لم يكتب في الفقه العملي فقط ، كانوا يكتبون في العقائد أيضا ، فكانت الحاجة تاريخية لاهتمام حوزاتنا بالفقه العملي ، أنتم عندكم الفقه العملي ، كذلك نحن عندنا الفقه العملي ، وكذلك الكتابة في أصول الفقه العملي كانت في مقابل المذاهب الأخرى ، أنتم عندكم أصول الفقه العملي ، كذلك نحن عندنا أصول الفقه العملي ، فصارت توسعة كبيرة جدا في الفقه العملي وأصوله ، ففي أصول الفقه العملي توجد مئات الكتب ، وفي الفقه العملي توجد آلاف الكتب ، وفيها كثير من المكررات ، فكان نشوء الفقه العملي وأصوله نتيجة حاجة تاريخية ، لذلك من المهم جدا أن نرى ما هي الحاجة التاريخية في كل زمان ، وفي زماننا الحالي لا بد أن نرى ما هي الحاجة التاريخية ، والآن في زماننا الحاجة الأساسية هي الحاجة العقائدية ، بسبب انتشار الإلحاد واللاأدرية والربوبية واللا دينية والإشكالات العقائدية المطروحة بكثرة حتى من المسلمين ، ونحن ما زلنا نعيش اليوم في الحاجة التاريخية السابقة ، وهي الفقه العملي ، نعم الفقه العملي لا يهمل ، ولكن التركيز اليوم لا بد أن يكون على الفقه العقائدي ، وكذلك أيضا على الفقه الأخلاقي ، والناس في العالم اليوم يفتقدون الجوانب الأخلاقية في التعامل مع بعضهم البعض ، حتى بين المسلمين ، التعامل الأخلاقي الخارجي فضلا عن التعامل الأخلاقي القلبي .

رواية : مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى .

هل هذه الرواية مطبقة اليوم بين المؤمنين والمسلمين ، كم من المسلمين اليوم يشتكون الفقر والحاجة ، فأين تداعى له سائر المسلمين بالسهر والحمى؟! أصلا المسلمون لا يفكرون ببعضهم البعض من ناحية ذهنية حتى نقول بأنهم يسعون في حوائجهم ، فالجانبان الأخلاقي الخارجي والقلبي مفقودان .

إذن حاجتنا التاريخية الآن هي بحوث العقائد ، فكما أنه عندنا كتب كثيرة في الفقه العملي ، فلا بد أن تكون عندنا كتب أكثر في الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي ، وقارن كم كتاب عندنا في العقائد وكم كتاب في الأخلاق وكم كتاب في الفقه العملي في المكتبة الإسلامية ، عندك آلاف الكتب في الفقه العملي ، وتبحث عن كتاب في العقائد فتجد كتب قليلة جدا ، مثل كتاب الإلهيات للشيخ جعفر السبحاني حفظه الله ، وتبحث عن كتاب في الأخلاق فتجد الكتب القديمة ، وما زلنا ندرس الكتب القديمة في الأخلاق ، مثل جامع السعادات للشيخ النراقي والمحجة البيضاء للفيض الكاشاني ، وقد تجد كتابا حديثا مثل الأخلاق للشيخ المشكيني ، أو الأربعون حديثا للسيد الخميني ، رضوان الله عليهم .

سؤال : هل نحتاج إلى الاجتهاد في الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي كما هو الحال في الفقه العملي ؟

الجواب :

نعم نحتاج إلى الاجتهاد واستنباط الأحكام في الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي ، فتوجد أحكام عقائدية وأحكام أخلاقية ، وكتب الأخلاق بشكل عام عبارة عن الأخلاق اليونانية ، فلا بد أن نذهب أولا إلى القرآن الكريم لنستخرج علم العقائد وعلم الأخلاق من القرآن ، وبعد ذلك نذهب إلى الروايات ، لكي نؤسس تأسيسا إسلاميا للعقائد والأخلاق ، وقد تصل إلى نتائج مختلفة عما هو موجود اليوم في كتب العقائد والأخلاق ، فنحتاج إلى استنباط الأحكام العقائدية واستنباط الأحكام الأخلاقية بالإضافة إلى استنباط الأحكام الفقهية العملية .

والآن بمجرد ما نقول الفقه يتبادر إلى أذهاننا الرسالة العملية ، والقرآن يقول "ليتفقهوا في الدين" ، فاستعمال كلمة الفقه في القرآن الكريم شامل لجميع جوانب الدين لا فقط الفقه العملي ، وحينما نقول فقيه يتبادر إلى الذهن الفقيه في الفقه العملي فقط ، ودائرة الفقه أوسع من الفقه العملي ، فالفقه شامل للفقه العقائدي والفقه الأخلاقي والفقه العملي ، فتوجد شمولية في الأحكام الفقهية الدينية ، فلا بد أن توجد عندنا الفقه في الدين بما فيه من عقائد وأخلاق وفقه عملي .

ولا بد أن يكون المجتهد مطالعا على القرآن الكريم وتفسيره ، حتى في الفقه العملي ، لأنه في أي نوع من الفقه أولا لا بد أن يأتي الفقيه إلى القرآن الكريم ، فيستنبط القواعد العقائدية

والأخلاقية والفقهية العملية ، وبعد ذلك يذهب إلى الروايات ، وآيات الأحكام الخمسمائة التي يستنبط منها الفقه العملي عادة ما تستقطع من سياقها في القرآن ، فيأخذون الآية لوحدها بدون النظر إلى ارتباطها بالآيات السابقة عليها واللاحقة لها ، والسياق القرآني له تأثير في فهم الآية .

مثلا : "إنما المشركون نجس" ، فاستنبط منها نجاسة المشرك الكتابي ، ففهموا من كلمة "نَجَسَ" معنى "نَجَسَ" ، مع أنه يوجد فرق بين نَجَسَ ونَجَسَ ، ولا يُنظَرُ إلى السياق الذي وردت في الآية ، فالسياق له دخل في فهم الآية ، والعلماء عادة ينظرون إلى الآية مُسْتَقْطَعَةً من سياقها ، فالآية بدون السياق تعطيك معنى ، ومع السياق من الممكن أن تعطيك معنى آخر ، والآن علماؤنا لا يقولون بنجاسة المشرك الكتابي ، ولا بد أن نرجع إلى زمن النبي ص لنعرف معنى "نَجَسَ" في ذاك الوقت ، وحينما تسمع هذه الكلمة ينتقل ذهنك إلى المصطلح الشرعي ، ولا بد نبحث عن معنى هذه الكلمة حينما نزلت الآية ، وكذلك في الروايات نبحث عن معنى الكلمة حينما قالها الإمام ع ، وهذا يحتاج إلى بحث تاريخي ، والعلماء يأخذون الرواية بدون البحث التاريخي ، فحينما تقرأ أي آية أو رواية يتبادر إلى ذهنك المصطلحات الشرعية الحالية ، مع أن الآية أو الرواية قد تقصدان المعاني اللغوية للكلمات الواردة فيهما .

سؤال : هل يمكن التجديد في فهم الدين في زماننا الحالي أو لا يمكن ؟

الجواب :

يمكن ؛ لأنه من الممكن أن تتكون عند العلماء آراء جديدة في أي نوع من أنواع الفقه ، مثلا في الفقه العملي الكافر غير الكتابي نجس ، والقرآن الكريم يقول : "ولقد كرمنا بني آدم" ، أي الكرامة الإنسانية ، هل القول بنجاسة الكافر غير الكتابي تتنافى وتتعارض مع الكرامة الإنسانية أو لا ؟

نعم تتعارض ، فلا بد أن نقول بطهارة كل إنسان سواء كان مسلما أم كتابيا أم كافرا ، فلا يمكن أن تقول إن الإنسان كرمه الله ، وفي نفس الوقت يكون نجسا ، وهذا البحث نظري لا فتوائي ، فهنا لا نستنبط الأحكام الشرعية ، وإذا توجد روايات تقول بنجاسة أي إنسان فلا بد أن تأتي لتوفّق بينها وبين القرآن ، وفي جميع بحوثنا لا بد أن نرجع أولا إلى القرآن لنرى ماذا يقول القرآن عن الموضوع ، فنستخرج القواعد العامة من القرآن ، ثم نأتي إلى الروايات لنرى ماذا تقول عن نفس الموضوع ، لا أنه مباشرة نذهب إلى الروايات ، فمن الممكن أن بعض

الأحكام الفقهية اليوم تتغير إلى أحكام أخرى ، ولكن مع وجود الدليل الدال على الحكم الجديد .

سؤال : هل فهم الدين المطروح اليوم يتناسب مع عالمية الإسلام مع الإشكالات التي تطرح مثل قتل المرتد وأخذ الجزية من أهل الكتاب ؟
الجواب :

نلتفت إلى أنه في الجواب على الإشكالات نحن لا نريد أن نرضي الشرق والغرب ، نحن نريد الحكم مع الدليل الشرعي ، فعلى أي حكم يدل الدليل الشرعي من الكتاب والسنة ؟
في القرآن "يعطون الجزية عن يد وهم صاغرون" ، استقطعنا الآية من سياقها ، فدلّت الآية على حكم إعطاء أهل الكتاب للجزية ، وأهل الكتاب بين ثلاثة أمور : إمّا أن يُسَلِّمُوا وإمّا أن يُعْطُوا الجزية وإمّا أن يُقْتَلُوا ، والكافر إمّا أن يُسَلِّمَ وإمّا أن يُقْتَلَ ، واعتبرنا جميع من لا يعتقد بالإسلام على أنه كافر حربي ، وعندنا تقسيم دار الإسلام ودار الكفر ، أو دار الإسلام ودار الحرب ، والآن المسلمون منتشرون في كل العالم فلا توجد دار الكفر ، ويوجد الملايين من المسلمين في الغرب لدرجة أنه في فرنسا يقولون بأنه من المحتمل بعد خمس سنوات الرئيس الفرنسي يكون اسمه محمد بسبب كثرة المسلمين هناك .

إذن الحاجة إلى توسعة بحوث الفقه العملي كانت حاجة تاريخية ، والمطلوب في كل زمان نرى ما هي العلوم التي نحتاجها ، هل توجد في زماننا الحاجة إلى الاطلاع على ما يوجد في الشرق والغرب من أفكار ونظريات ؟

حتمًا يحتاج المسلمون إلى الاطلاع على الأفكار والنظريات المطروحة في الشرق والغرب ، فعالم الدين من مهامه أن يتابع الأفكار والنظريات الحديثة في زمانه لكي يردّ عليها ، والآن إلى أي حد عندنا اطلاع على الأديان في العالم ؟

نحن ندعي أن ديننا الإسلامي دين عالمي ، فإذا كان ديننا عالميا فالمفروض أن ندرس جميع الأديان في العالم ، ونشكل عليهم كما هم يشكلون على الإسلام ؛ لكي نبين أن الإسلام هو الدين الصحيح وأنه صالح لكل زمان ومكان وأنه صالح لحل المشاكل التي تواجه البشرية ، يقال إنه في الهند توجد عشرات الأديان ، ولا يوجد عند المسلمين اطلاع عليها ، مثلاً ماذا نعرف عن البوذية؟

معلوماتنا قليلة جدا ، لا توجد عندنا كتب للرد على البوذية ، هل بوذا نبي من الأنبياء أو واعظ ؟

لا يوجد عندنا اطلاع على أديان العالم ، الغرب الآن ماذا يطرح من أفكار ونظريات حديثة؟

مثلا نظرية التطور يستفيدون منها في نفي وجود الإله الخالق ، والسيد الشهيد محمد باقر الصدر عنده كتاب بعنوان الأئمة تعدد أدوار ووحدة هدف ، والعلماء أيضا تعدد أدوار ووحدة هدف ، فلا بد من وجود علماء متخصصين في كل جانب من الجوانب ، متخصصون في الفقه العملي وفي الفقه العقائدي وفي الفقه الأخلاقي ، وبعض العلماء يتخصصون في الرد على الشبهات ، وبعضهم في المسائل الخلافية بين المذاهب ، ونحتاج إلى علماء متخصصين في متابعة الأفكار الحديثة والرد عليها ، وعالم الدين يمكنه الرد على أي إشكال ولا يوجد تخوف من طرح الإشكالات ، وكل سؤال له جواب ، وأتباع مدرسة أهل البيت ع لا توجد عندهم خطوط حمراء ، ولا أحد من العلماء يقول لا تسأل ولا تفكر ، وأي عالم مستعد للاستماع إلى أي سؤال وإعطاء الجواب عليه ، نعم بعض علماء مذاهب المسلمين يقولون لا تسأل ولا تفكر ، ولكن في مدرسة أهل البيت ع لا توجد خطوط حمراء ، ويمكنك السؤال حتى عن الله عز وجل ، وأي رأي يكون مقبولا إذا كان يوجد دليل عليه ، مثلا نقول بطهارة كل إنسان اعتمادا على الآية "ولقد كرمنا بني آدم" ، ومن يريد أن يردّ عليه أن يبين عدم وجود التلازم بين الكرامة الإنسانية وطهارة الإنسان ، ولا بد أن نتعود على البحث العلمي والرد العلمي ، ولا نقول بتغيير جميع أحكام الدين ، فهناك أحكام ثابتة في الدين لا تتغير ، وبعض الأحكام قد تتغير ، وهذا مطروح تحت عنوان "الثابت والمتغير في الدين" ، والبحث يكون في ما هي مصاديق الثابت وما هي مصاديق المتغير ، فقد نخرج بأبحاث جديدة في أحكام الدين من النصوص الدينية .

مثلا شخص في القطب الشمالي كيف يصلي إذا كان ستة أشهر ليل وستة أشهر نهار ، وليس من المعقول أن يكون في الليل ويقول أصلي صلاة الظهر أو يكون في النهار ويقول أصلي صلاة العشاء ، كيف تكون الصلاة في القطب الشمالي ؟ وكيف يكون الصيام ؟ قوله تعالى : "حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر" ، هذا في بلداننا ، كيف يكون الحال في القطب الشمالي؟

وهنا يظهر دور الفقيه في الاجتهاد واستنباط الأحكام الفقهية العملية من الأدلة الشرعية ،
ففي الفقه العملي توجد أبحاث جديدة ، وكذلك في الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي ، فإذا
يوجد عند الفقيه دليل فليؤسس أحكاما جديدة في الدين .

مثلا في موضوع الزكاة الواجب في الغلات الأربعة من القمح والشعير والتمر والزبيب
والأنعام الثلاثة والذهب والفضة المسكوكين ، نحن نقول بأن الإسلام دين عالمي ، فلو طرحنا
للعالم وجوب الزكاة على هذه الأمور فسيردون علينا بأن دينكم لهذا الزمان أو للزمان الماضي ،
فيشكل عليك هذا الإشكال ، فما هو ردكم أيها المسلمون؟ وهل يمكن طرح بحث جديد في
الزكاة أو لا يمكن ؟

ومثل هذه البحوث نببحثها في الديوانية تحت عنوان "عالمية الإسلام" ، والمحاضرات موجودة
على قناة اليوتيوب Ashkanani Channel .

الكتاب :

المقدمة

علم المنطق

تعريفه :

علم المنطق : هو علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح .

التوضيح :

تمهيد :

قبل الدخول في تعريف علم المنطق نقدّم تمهيدا ، وهو :

علاقة علم المنطق بالنطق اللساني :

سمي هذا العلم بعلم المنطق مع أن المنطق عبارة عن النطق بالألفاظ ، فالمنطق مشتق من
النطق اللفظي ، فيأتي السؤال التالي :

ما هي العلاقة والمناسبة بين علم المنطق الذي يكون مختصا بالفكر وبين النطق اللساني
الذي يكون خاصا باللفظ حيث إنه لا بد من وجود علاقة حتى نسمي هذا العلم بعلم
المنطق ؟

الجواب :

كلمة المنطق مشتقة من النطق ، والنطق له قسمان : نطق ظاهري ونطق باطني ، والنطق الظاهري هو النطق اللساني عن طريق الألفاظ ، وهدفه صون اللسان عن الوقوع في الخطأ في الكلام ، فالنطق الظاهري هو النطق اللساني ، ويأتي صون اللسان عن طريق علم النحو وعلم الصرف ، وأما النطق الباطني فهو الحديث الباطني ، وهدفه صون الذهن عن الوقوع في الخطأ في عملية التفكير ، فحينما يفكر الإنسان فإنه يفكر عن طريق الألفاظ مع أنه مطبق الشفتين ، ولكنها ألفاظ ذهنية ، وليست ألفاظا لسانية ، وكل إنسان يفكر بواسطة لغته التي تعلمها ، وهذه هي العلاقة والمناسبة بين علم المنطق المختص بالفكر مع المنطق المختص باللسان والألفاظ ، فالإنسان يفكر عن طريق الألفاظ الذهنية ، ويتكلم عن طريق الألفاظ اللسانية ، ففي عالم الفكر توجد ألفاظ ذهنية ، وفي عالم الكلام توجد ألفاظ لسانية ، فالإنسان يفكر عن طريق الألفاظ الذهنية ، وإذا أراد أن يتكلم فإنه يحوّل هذه الألفاظ الذهنية إلى ألفاظ لسانية ، فيترجم الأفكار إلى ألفاظ ، ولا بد أن تكون الألفاظ بحجم الأفكار لا أقل ولا أكثر ، فالنطق الظاهري تعبير عن النطق الباطني ، فسمي هذا العلم علم المنطق مع أن المفروض أن يسمى بعلم الفكر أو علم التفكير ، فعلم المنطق هو العلم الذي يصون الذهن ويعصمه عن الوقوع في الخطأ في عملية التفكير .

إذن توجد ألفاظ ذهنية وألفاظ لسانية ، والتفكير يكون عن طريق الألفاظ الذهنية ، والكلام يكون عن طريق الألفاظ اللسانية ، فعندك نطق باطني ، وتمت تسمية هذا العلم المختص بعالم الفكر بـ "علم المنطق" لأنه يتناول النطق الباطني .

مقدمة العلم :

في المقدمة ذكر المصنّف رض تعريف العلم ، وموضوع العلم ، وفائدة العلم أو غاية العلم أو هدف العلم أو ثمره العلم ، تعريف وموضوع وفائدة ، وهذه المقدمة تأتي في جميع العلوم ، فنبداً أولاً بتعريف العلم ثم موضوع هذا العلم ثم الفائدة من هذا العلم ؛ وينطلق الطالب من التعريف والموضوع والغاية لكي يعرف من أين يبدأ ، وما هو الهدف ، وإلى أين يريد أن يصل من خلال هذا العلم ، فعنده مقدمة للدخول إلى العلم ، فالطالب يتهيأ لمعرفة هذا العلم الذي يريد أن يبدأ بدراسته ، وهذه الأمور الثلاثة من التعريف والموضوع والغاية يطلق عليها "عناصر العلوم" ، فهي تقدّم أمام المقصود من تأليف أي كتاب حتى يعرف الطالب الغرض من العلم عن طريق التعريف والموضوع والغاية .

إذن في مقدمة العلم نتناول التعريف والموضوع والغاية لكي يتهيأ الطالب للدخول إلى العلم بعد معرفة هذه الأمور الثلاثة ، فيعرف من أين يبدأ وإلى أين ينتهي وما هي الفائدة المترتبة على هذا العلم .

تعريف علم المنطق :

تعريف الكتاب لعلم المنطق هو :

علم المنطق : هو علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح .

إن مهمة علم المنطق ليست البحث عن القواعد الخاصة في كل علم علم ، وإنما البحث عن القواعد العامة التي تساعد الإنسان للوصول إلى التفكير الصحيح لأجل الوصول إلى النتيجة الصحيحة في جميع العلوم ، بل وحتى في الأمور الشخصية العادية خلال اليوم ، فإذا استطعت أن تعرف كيفية استعمال علم المنطق في العلوم فإنه يمكنك أن تستعمله أيضا في قضاياك الشخصية ، فيمكنك أن تصل إلى أفضل النتائج في جميع قضايا حياتك الشخصية ، لا فقط أفضل النتائج في العلوم ، فهو ليس علما جامدا يقتصر على العلوم ، بل يمتد حتى إلى جميع نواحي حياتك ، فأنت تحتاج إلى التفكير الصحيح في العلوم التي تدرسها ، وكذلك تحتاج إلى التفكير الصحيح في أمورك الحياتية ، فعلم المنطق لا ندرسه فقط من أجل العلوم ، بل يمكن الاستفادة منه أيضا في حياتك العادية ، فيمكنك الوصول إلى أفضل النتائج في جميع أمورك ، والإنسان حينما يريد أن يصل إلى هدف ويحقق غاية ونتيجة فإن أمامه عدة اختيارات وعدة طرق يمكنه أن يسلكها ، ويريد أن يختار أفضل الخيارات ويسلك أفضل طريق للوصول إلى هدفه ، فيريد الطريق الأقصر والأكثر مردودا لكي يصل إلى النتيجة المرجوة ، مثل التاجر الذي يفكر من ناحية مادية ، فيفكر في أفضل طريق للحصول على الربح الكثير السريع ، وأيضا الإنسان في حياته العادية قد لا يبحث عن الأمور المادية ، وإنما يبحث عن أمور معنوية ، مثلا يذهب لإحياء الليل في شهر رمضان في أحد المساجد ، فعنده هدف ، ويريد أن يصل إلى هدفه المعنوي بأفضل طريق ، وقد يحقق شخص آخر هدفه بإحياء الليل في بيته ، فهو يستفيد من ناحية معنوية استفادة أكثر إذا كان لوحده بعيدا عن الناس ، فكل من الشخصين عنده استدلاله ، فكل منهما يعطيك مبررات العمل الذي قام به ولم يقيم بالعمل الآخر ، فلو سألناهما : ما هي المقدمات التي استعنت بها للوصول إلى هذه النتيجة ؟

فهو حتماً عنده دليل على اختياره : إما الإحياء في المسجد وإما الإحياء في البيت ، فهو في حياته الاعتيادية يستفيد من علم المنطق ، والناس حينما يتكلمون مع بعضهم البعض يستعملون علم المنطق ، ولكنهم لا يعرفون أنهم يستعملون هذا العلم ، وكل شخص يحاول أن يبرّر فعله ، ويذكر الأسباب التي جعلته يقوم بهذا العمل ووعدم فعل العمل الآخر ، حينما تتأخر عن الذهاب إلى البيت فإنك تحاول تبرير تأخرك وتذكر دليلك لتأخرك ، والطرف الآخر قد لا يقبل هذا الدليل .

إذن كل شخص يبرر أفعاله ، تارة يبرر للآخرين ، وتارة أخرى يبرر لنفسه ، مثلاً قد يغتاب شخصاً ، ويسأل نفسه : لماذا اغتبت هذا الشخص والاغتياب حرام ؟ فلماذا اغتابه؟

فيحاول أن يبرر فعله لنفسه ويقنع نفسه بصحة فعله ، فيقول إن هذا الشخص فاسق ، والفاسق يجوز اغتيابه ، فيريد أن يبرر فعله ، ولا نقول هنا إن التبرير صحيح أو غير صحيح ، ويقال بأن ٩٠% من عمليات تفكير الإنسان عبارة عن عمليات لتبرير أفعاله التي يقوم بها ، والإنسان دائم الحديث مع نفسه ، ويحاول أن يبرر لنفسه ، وكذلك أمام الآخرين يحاول أن يبرر أفعاله ، وتبرير الأفعال عبارة عن استدلال ، ومن درس علم المنطق يمكنه أن يظهر استدلاله بأفضل وجه ، وجميع الناس يستعملون علم المنطق ، ولكنهم لا يدركون أنهم يستعملون علم المنطق ، فقد يقيم الدليل ، ولكنه دليل خاطئ لا يقوم على أسس ، فيستعين ببعض المقدمات للوصول إلى النتيجة ، ولكن لو تراجع هذه المقدمات فإنها لا توصل إلى هذه النتيجة ، وهذا يقع كثيراً عند الناس ، فيستدلون بمقدمات لأجل الوصول إلى نتيجة يريدونها ، ولكن هذه المقدمات لا توصل إلى هذه النتيجة ، فتارة المقدمات صحيحة ، ولكنها لا توصل إلى هذه النتيجة ، وتارة أخرى المقدمات تكون خاطئة ، فبطبيعة الحال تكون النتيجة خاطئة لأنها مبنية على مقدمات خاطئة .

إن الفرق بين من يدرس علم المنطق ومن لا يدرسه هو أن من يدرس علم المنطق يمكن له أن يرتب أفكاره بشكل أفضل إذا طبق قواعد علم المنطق ، فيأخذ قواعد علم المنطق ، ولكن يلتفت إلى أنه حينما يريد أن يرتب أفكاره لا بد أن يستعمل هذه القواعد بشكل دقيق .

وهذا مثل من يدرس علم النحو لأجل تصحيح نطقه فإنه يمكن له أن يرتب كلامه بحيث لا تكون عنده أخطاء نحوية بشرط أن يطبق قواعد النحو ، قد يدرس علم النحو من كتب الأجروميّة وقطر الندي وألفية ابن مالك ، ولكنه حينما يتكلم تكون عنده أخطاء نحوية كثيرة ،

فهو تعلم القواعد ، ولكنه لم يطبق هذه القواعد ، فمع الناحية النظرية يحتاج إلى الناحية العملية في تطبيق القواعد لكي يصل إلى أفضل النتائج سواء في عالم التفكير أم في عالم الكلام ، فإذا استعمل قواعد علم المنطق وطبقها فأفكاره تكون مُرتَّبَةً بشكل أفضل ، ويصل إلى النتائج الصحيحة ، وإذا طبق قواعد علم النحو فكلامه لا يكون ملحونا أي لا يكون فيه خطأ .

وفي علم المنطق حينما يصل إلى نتيجة معيّنة لا بد أن يراجع المقدمات التي استند عليها للوصول إلى هذه النتيجة ، وهذا تحتاجه في العلوم وفي حياتك الاعتيادية ، والإنسان حتى في أعماله العادية يحاول أن يصل إلى النتائج اليقينية لا النتائج الظنية أو النتائج الوهمية ، ويحاول دائما أن يصل إلى اليقين حينما يقدم على أي عمل ، فإذا أراد أن يصل إلى النتيجة اليقينية فلا بد أن تكون المقدمات يقينية ، وإذا كانت إحدى المقدمات ظنية فالنتيجة التي يصل إليها تكون نتيجة ظنية ، مثلاً الإنسان الذي يسيء الظن بالناس عنده مقدمة فيها إساءة الظن بكل الناس ، وهذه قاعدة عنده وهي إساءة الظن ، وقولنا يسيء الظن معناه أنه لا يوجد عنده يقين ، فتارة يعلم أن هذا الإنسان يكذب ، وتارة أخرى يظن أنه يكذب انطلاقاً من إساءة الظن ، وكلما تكلم شخص هو يتصور أن هذا الشخص يكذب ، وعادة من يكذب يتصور أن جميع الناس يكذبون ، فهذه النتائج التي يصل إليها تكون مبنية على الظنون ، فهو يبني تقييمه للآخرين على الظن السيئ ، والنتيجة المبنية على الظن لا تكون حجة ، ولا يبني عليه الإنسان تقييمه للآخرين ، والإنسان يبحث عن النتائج اليقينية لكي تكون حجة عليه ، والبناء على الظن يؤدي إلى احتمال إصابة الواقع واحتمال عدم إصابة الواقع ، ممكن ظنك يصيب وممكن أن يخطئ ، شخص يسمع صوت ماء في الخارج فيظن بنزول المطر ، هذا الظن من الممكن أن يكون مطابقاً للواقع الخارجي حيث مرت سحابة صيف وأنزلت المطر ، ومن الممكن أن حارس المبنى أمسك هوز الماء ورش الماء فهو ظن أن المطر نزل ، هذا الظن غير مطابق للواقع ، ففي حالة الظن قد تصيب الواقع ، وقد تخطئ الواقع ، فإذا عندك احتمال ٦٠% أن ظنك مطابق للواقع فعندك في الطرف المقابل ٤٠% أن ظنك غير مطابق للواقع ، ودائماً في الظن توجد نسبة في المقابل ، فإذا تحتمل ٩٠% بمطابقة الواقع فعندك في المقابل ١٠% بعدم مطابقة الواقع ، وإذا عمل بظنه فمن المحتمل أنه يخطئ الطريق ويصل إلى الطرف المقابل وهو نسبة ٤٠% أو ١٠% ، ولكن حينما يصل إلى النتيجة اليقينية فعنده يقين بإصابته للواقع ، فحينما يرى بعينه نزول المطر فعنده يقين ولا يوجد عنده شك ، فيقول

عندي يقين بنسبة ١٠٠% بنزول المطر الآن ، ففي الطرف المقابل يوجد عنده نسبة صفر% ، فيقينه مطابق للواقع .

إن علم المنطق لا يستفاد منه في العلوم فقط ، بل يستفاد منه حتى في القضايا الحياتية والأمور العادية .

لنأخذ مثالا عرفيا : لو أن الرجل ذهب إلى بيته ورأى بأن زوجته لم تعد طعام الغداء ، فهو يبدأ بالصراخ والاحتجاج ، هو حينما قام بهذا العمل إنما يقوم بها بناء على قواعد موجودة في ذهنه ، وهذه القواعد من أين استقاها فهو يستند إليها ؟ لماذا يصرخ على زوجته ؟

هذه القواعد يكون قد اكتسبها نتيجة التربية التي حصل عليها في بيت أبيه حيث كان يرى كيفية تعامل والده مع والدته ، فإذا كان أحد الأبوين عصيبا فمن الممكن أن الأولاد يكونون عصبيين حيث يكتسبون هذه الصفة منه أو منها ، إذا كان الأب وسواسيا فالأولاد يصيرون وسواسيين ، أو اكتسب هذه القواعد من المجتمع حيث إن المجتمع يعطي الرجل هذا الحق ، وهو عنده أنه يجب على الزوجة أن تعد الطعام ، ولا يجوز لها عدم إعداد الطعام ، والوجوب هنا وجوب عرفي لا شرعي ، ويظن أن له الحق أن يحتج حتى لو كانت زوجته مريضة غير قادرة على إعداد الطعام ، فهو عنده قاعدة ومبدأ يطبقه في حياته ، هذه المبادئ ليست يقينية بل هي ظنية أو وهمية أخذها من البيت أو من المجتمع ، الطنية أكثر من ٥٠% ، والوهمية أقل من ٥٠% ، وهذه القواعد والمبادئ فيها احتمال الخطأ وعدم مطابقة الواقع ، وكل إنسان يحدّد مواقفه من المحيطين به بناء على هذه القواعد والمبادئ ، والمفروض أن اليقينية تتحول إلى مبادئ عند الإنسان ، لا الظنيات ولا الوهميات ، وفي الدراسة الحوزوية في مجال الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي والفقه العملي لا بد أن تتحول الأحكام إلى قواعد ومبادئ إذا ثبتت حجيتها ، وعلى أساس هذه القواعد والمبادئ يُقيّم الإنسان حياته ، وخاصة أصل الإمامة الذي هو أصل مميّز للمؤمن في مدرسة أهل البيت ع ، ولا بد أن تقام حياة المؤمن على أساس الإمامة بدءا من إمامة الرسول ص لأنه كان رسولا وإماما ، وامتدادا لإمامة الأئمة ع ، وكذلك سيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء ع ، ولا بد من وجود التنسيق بين المأموم والإمام ، كما في صلاة الجماعة حيث ينسّق المأموم أفعاله مع أفعال الإمام ، وإذا لم ينسق فإن صلاته تبطل كما إذا سبق الإمام في الأفعال ، والذي يرتكب المعاصي من غير أن يتوب أو يلتفت إلى الله تعالى فإن الإمامة ليست أصلا عنده أو أنه غافل عن هذا الأصل ، فهو يعتقد ، ولكنه يغفل عن

اعتقاده حين العمل ، ويكون غافلا عن عقيدة التوحيد ، والمؤمن في كيفية تعامله مع المباحات لا بد أن تكون مبنية على أساس الإمامة واتباعه للإمام ع ، والمباحات هي التي تميز الإنسان المؤمن ، فيأتي بالمباحات التي تنبغي ، ويترك المباحات التي لا تنبغي ، فهناك مباحات يأتي بها لأنها تتناسب مع اعتقاده بالإمامة ، وهناك مباحات يتركها لأنها لا تتناسب مع مبدأ الإمامة عنده ، فهو يأتي بالمباحات أو يتركها بناء على أصل الإمامة ، لا بناء على ما يشتهي ويرغب ، فيكون المدار على المشتبهات والرغبات لا على الإمامة ، ولا بد أن يقيس المباح على القواعد والمبادئ التي يعتقد بها ، وهذه القواعد والمبادئ تشكل نقطة انطلاقه في الحياة ، وتقييم الإنسان يكون على أساس كيفية تعامله مع المباحات لا على أساس الواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات ، ومن مبادئ الإنسان المؤمن فعل المباح قربة إلى الله أو ترك المباح قربة إلى الله بناء على اعتقاده بالتوحيد أولا وبالنبوة ثانيا وبالإمامة ثالثا وبالمعاد رابعا ، وهذه العقائد لا بد أن تحرك الإنسان ، وكذلك الأخلاق لا بد أن تحرك الإنسان ، وإذا تحولت العقائد والأخلاق إلى قواعد ومبادئ فإن المؤمن سيُدخلها في المقدمات التي يستند إليها في استنتاج النتائج ، فالمبادئ العقائدية والمبادئ الأخلاقية تدخل ضمن المقدمات ، مثلا الاعتقاد بالتوحيد والنبوة والإمامة والمعاد هذه الاعتقادات تدخل في المقدمات ، وتقيس الأشياء بناء على المبادئ العقائدية والمبادئ الأخلاقية ، وهذه المبادئ تدخل في المقدمات التي تؤدي إلى النتائج ، وعلى أساسها يختار الأشياء في طريقه في حياته ، وعلم المنطق يعطي الإنسان القواعد العامة في كيفية التفكير لكي يصل إلى التفكير الصحيح في جميع أموره لا فقط في العلوم ، فهو يرتب المقدمات بشكل جيد حتى يصل إلى النتائج الصحيحة ، ويقيم الأمور على أساس القواعد والمبادئ التي يعتقد بها ، وعلم المنطق يعطينا القواعد العامة للتفكير في جميع المجالات وفي جميع العلوم ، لذلك يسمى علم المنطق بـ "الميزان" و"المعيار" ؛ لأنه ميزان ومعيار لجميع العلوم ، فيأخذ الإنسان قواعد المنطق ويطبّقها في أي جانب من جوانب حياته ، سواء كانت جوانب علمية نظرية أم جوانب عملية سلوكية .

لذلك يقول المصنّف رض في تعريف علم المنطق :

علم المنطق : هو علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح .

يوجد في هذا التعريف ثلاثة مصطلحات - العلم والقواعد العامة والتفكير الصحيح - نأتي

إليها تباعا ، وهي :

المصطلح الأول : العلم :

العلم هو مجموعة المسائل ، ويدور البحث عن هذه المسائل ، وتشكل هذه المسائل بمجموعها الموضوع التام .

أي كتاب في أي علم من العلوم فيه مجموعة من المسائل ، وهي المسائل التي يتناولها الكاتب ، والمسألة تسمى أيضا القضية ، والقضية تتكون من موضوع ومحمول ، وفي النحو مبتدأ وخبر ، وتأتي إلى علم المنطق ، فتوجد مجموعة من المسائل في كتاب المنطق ، وفي أي علم من العلوم تجد مجموعة من المسائل ، ففي علم النحو توجد مجموعة مسائل ، مثلا المبتدأ مرفوع ، والمفعول به منصوب ، واسم كان مرفوع ، واسم إن منصوب ، والمضاف إليه مجرور ، هذه عبارة عن مسائل ، وكل مسألة مكوّنة من موضوع ومحمول ، المضاف إليه موضوع ، ومجرور هو المحمول وهو ما يُحمَلُ على الموضوع ، فتحمل مجرور على المضاف إليه .

إذن : العلم عبارة عن مجموعة من المسائل .

المصطلح الثاني : القواعد العامة :

تقول قاعدة عامة أو كلية أو قانون عام أو كلي، ويكفي أن تقول قاعدة أو قانون ، فيفهم منه معنى العموم والكلية لأن القاعدة والقانون يكونان دائما عامّين كليّين ، فالقاعدة هي الحكم العام الذي ينطبق على مصاديق كثيرة ، مثل : "كل مبتدأ مرفوع" ، فهذه القاعدة تنطبق على جميع مصاديق المبتدأ ، كما في الجملة الأولى : "زَيْدٌ قَادِمٌ" ، زَيْدٌ : مبتدأ مرفوع ، والمبتدأ الموجود في هذه الجملة هو مصداق للقاعدة ، وفي الجملة الثانية : "حَالِدٌ حَاضِرٌ" ، حَالِدٌ : مبتدأ مرفوع ، وهو مصداق للقاعدة ، وفي الجملة الثالثة : "بَكْرٌ ذَاهِبٌ" ، بَكْرٌ : مبتدأ مرفوع ، وهو مصداق للقاعدة ، فالمبتدأ في الجملة الأولى والثانية والثالثة مصاديق للقاعدة التي هي "كل مبتدأ مرفوع" ، وحتى في أحاديثنا العرفية نستعمل القواعد ، تقول لصاحبك "كل أصدقائي يأتون إلى الوليمة" ، فيسألك : وفلان هل يأتي ؟ ، فتقول له : نعم ، ذكرته ضمن القاعدة ، وهل يحتاج أن تذكر أسماءهم واحدا واحدا .

سؤال : ما هو الغرض من القواعد ؟

الجواب :

الغرض من القواعد في علم المنطق هو صيانة الذهن عن الخطأ في التفكير ، فعلم المنطق يعطينا القواعد العامة التي تساهم في عملية التفكير السليم لأجل صون الذهن عن الخطأ في

الفكر ، ومن يلتزم بالقواعد المنطقية يصون ذهنه عن الخطأ في التفكير ، لأجل الوصول إلى التفكير الصحيح والنتائج الصحيحة .

المصطلح الثالث : التفكير الصحيح :

سؤال : ما معنى التفكير حينما نقول أنت تفكر ؟

الجواب :

التفكير هو البحث بين المعلومات الذهنية ، ففي ذهنك مجموعة من المعلومات ، وحينما تفكر تبحث بين هذه المعلومات لأجل أن تصل إلى المعلومات المطلوبة ، فالتفكير هو ترتيب المعلومات في الذهن للوصول الى نتيجة معيّنة ، فهو الحركة بين المعلومات الذهنية وتبحث عن المعلومة التي تريدها ، كما يبحث الإنسان بين كومة من الأشياء لأجل أن يجد ما يبحث عنه .

بعبارة أخرى : التفكير هو عبارة عن ترتيب المعلومات للوصول الى المجهولات ، فتفكر لأن لديك شيئا مجهولا وتريد أن تصل إلى معرفته ، فتذهب إلى معلوماتك الذهنية ، وذهابك إلى معلوماتك يسمى الحركة الذاهبة إلى المعلومات ، ثم تبدأ بالحركة داخل المعلومات للبحث عن المعلومة التي تبين هذا الشيء المجهول ، وهذه الحركة تسمى الحركة الدائرية داخل المعلومات ، ثم ترجع إلى المجهول بعد معرفته ، وهذه هي الحركة الراجعة إلى المجهول ، فتوجد ثلاث حركات : الحركة الذاهبة ، والحركة الدائرية ، والحركة الراجعة ، إذا سألتك سؤالا : أين يقع المركز ؟

أنت تذهب إلى معلوماتك في ذهنك ، فهذه هي الحركة الذاهبة ، ثم تبحث بين معلوماتك ، وهذه هي الحركة الدائرية ، والمعلومة موجودة سابقا عندك ، وتبحث بين معلوماتك لأجل أن تصل إلى هذه المعلومة ، وتجدها ، ثم ترجع إلى السؤال بعد حصول الجواب عليه ، وهذه هي الحركة الراجعة ، وهذه هي الحركات الثلاثة ، فالفكر عبارة عن ثلاث حركات ، عندك مجهول ، فتذهب إلى معلوماتك الذهنية ، ثم تدور بين المعلومات ، وتجد ما يوضح لك هذا المجهول ، ثم ترجع إلى المجهول بعد الحصول على الجواب ، فالفكر عبارة عن ترتيب المعلومات لأجل الوصول إلى المجهولات ، وبعبارة أخرى : الفكر هو الذهاب من المجهول إلى المعلومات ثم البحث بين المعلومات ثم الرجوع إلى المجهول .

وعلم المنطق يعلمنا كيفية ترتيب المعلومات للوصول الى النتائج الصحيحة ، فيكون التفكير تفكيراً صحيحاً ، ودور المنطق أن يعلمك كيفية ترتيب المعلومات لأجل الوصول إلى النتيجة

الصحيحة ، فيكون التفكير تفكيراً صحيحاً ، وقيدنا "التفكير" بكلمة "الصحيح" ، وهذا معناه وجود تفكير خاطئ .

سؤال : هل التفكير الخاطئ له قواعد عامة ؟

الجواب :

التفكير الخاطئ ليس له قواعد عامة ، فالقاعدة العامة تكون في التفكير الصحيح فقط ، فهو لم يرتب المعلومات بشكل صحيح ، لذلك صار جوابه خاطئاً ، والقواعد تُجْعَلُ للأمور الصحيحة ، لذلك من يعطي جواباً خاطئاً تحاول أن تبحث عن سبب الخطأ في تفكيره ، والسبب هو عدم تطبيق قواعد التفكير الصحيح لا أنه طبق قاعدة أدت به إلى الخطأ ، فلأنه لم يطبق القاعدة الصحيحة فوصل إلى نتيجة خاطئة ، فالقواعد العامة تكون في التفكير الصحيح فقط .

سؤال : هل علم المنطق يجيب على الأسئلة التي ترد في ذهن الإنسان في العلوم المختلفة ؟
مثلاً هل الأرض كروية أو مسطحة ؟ هل علم المنطق يجيب عن هذا السؤال ؟

الجواب :

إن علم المنطق لا يجيب على الأسئلة التي ترد في ذهن الإنسان في العلوم المختلفة ، وإنما يعلم الإنسان كيف يجيب على الأسئلة عن طريق ترتيب المعلومات من خلال ترتيب المقدمات لأجل الوصول إلى الجواب الصحيح ، فعلم المنطق لا يعطيك الجواب عن أسئلة العلوم المختلفة ، وإنما يعلمك كيفية ترتيب المعلومات في العلوم المختلفة لأجل الوصول إلى الأجوبة الصحيحة لهذه الأسئلة في كل علم من العلوم ، فعلم المنطق لا ينشئ لك المعلومات في العلوم ، وإنما يعملك كيفية ترتيب المعلومات في هذه العلوم ، فكون الأرض كروية أو مسطحة لا يجيب عنه علم المنطق ، وإنما هذا من اختصاص علم الفلك أو علم الكون مثلاً ، فالمنطق لا يجيب عن سؤال أن الإنسان وصل إلى القمر أو لم يصل ، فهذا من اختصاص علم الفضاء ، فعلم المنطق لا يجيب عن أسئلة العلوم ، فكل علم عبارة عن تخصص له علماءه ، وحينما يوجّه إليك سؤالاً معيناً فأول سؤال تطرحه هو : من هو المتخصص الذي يجيب على هذا السؤال ؟ وأي علم يتكفل بالجواب عن هذا السؤال ؟ ، والعالم المتخصص بهذا العلم يجيب عن هذا السؤال .

سؤال : هل عالم الدين يقول لك إن الأرض كروية أو مسطحة ؟

الجواب :

الجواب عن هذا السؤال من اختصاص عالم الفلك أو الكون ، وليس من اختصاص عالم الدين ، عالم الدين وظيفته إعطاء الأحكام الشرعية ، وسؤاله عن أمر في علم الفلك فهذا ليس من اختصاصه ، وما ذكر في القرآن أو الروايات إنما يعطيك احتمالات ، فالأرض بسطت أو سطحت ، فالأرض مبسوطة للعيش أي يها قابلية للحياة فيها ، فهل المقصود مقدار الأرض التي نراها أو جميع الأرض ؟

فإذا يوجد أكثر من معنى للكلمة فلا يمكن القول بأن الأرض مسطحة ، فنرجع إلى المعنى اللغوي لبسط وسطح .

وفي القرآن الكريم توجد إشارات علمية تحتمل أكثر من معنى ، والذي يحدد الاحتمال الصحيح هو العالم المتخصص في هذا العلم أو ذاك العلم ، مثلاً تكلم القرآن عن الحشرات ، "بعوضة فما فوقها" ، ويقال الآن بأنه توجد حشرة صغيرة فوق البعوضة ، ولما تقرأ الآية لا يأتي إلى الذهن هذا المعنى ، "والشمس تجري لمستقر لها" ، جريان الشمس كيف يكون ؟ هل للشمس أرجل لكي تمشي ؟

توجد إشارات علمية في القرآن تنبّه العلماء في التخصصات المختلفة لكي يبحث في الجانب المذكور في الآية ، والقرآن لا يعطي الجواب النهائي لكي يترك الباب مفتوحاً للعلماء لأجل أن يبحثوا ، "والشمس تجري" يفتح باب لعالم الفلك وعالم الكون لكي يبحث عن أن هل الشمس تتحرك أو هي ثابتة ، والشمس في حركتها إلى أين ستنتهي ، فعالم الكون يبحث في هذه المسائل ، نعم القرآن فيه إشارات علمية ، ولكن القرآن ليس كتاباً علمياً متخصصاً في العلوم الطبيعية ، فيذكر بعض الإشارات العلمية لكي ينبّه العلماء ، والقرآن جاء لجميع الناس على اختلافاتهم الذهنية والعلمية ، فمثل ما أن القرآن يأتي ببعض الآيات للإنسان الأمي غير المثقف ، مثل النظر إلى السماء أو الأرض أو الإبل ، كذلك يأتي القرآن بآيات بمستوى أذهان العلماء عن بعض الأمور الكونية أو الطبية ، وحينما يبحث العالم يجد أن كلام القرآن صحيح ، فيؤمن بهذا القرآن ، والقرآن ليس كتاباً علمياً يريد أن يعطي معلومات في التخصصات العلمية المختلفة على نحو القطع ، رؤوس أقلام تفتح لهم أبواباً ، فالعالم في هذا التخصص تخاطبه الآية القرآنية لا كما تخاطب الأمي غير المثقف ، فالنظر إلى السماء والأرض والنجوم هذا لجميع الناس ، وكذلك العالم يقول أريد آية تدلني على أن القرآن كتاب من الله ، فتعطيهِ

إشارة علمية في مجال تخصصه ، خذها وابحث فيها ، يصل إلى نتيجة يجد أن النتيجة التي وصل إليها مطابقة للقرآن ، فيؤمن بهذا الكتاب ، ويؤمن بالإله ، ويؤمن بالإسلام .

إن علم المنطق لا يجيب على أسئلة العلوم المختلفة ، وإنما يعلم الإنسان كيف يجيب على هذه الأسئلة عن طريق ترتيب المعلومات التي أخذها من هذه العلوم ، فيرتب المقدمات لأجل الوصول إلى الجواب الصحيح ، وهذه المقدمات أخذها من هذا العلم أو ذاك العلم .

إذن : تعريف علم المنطق : هو علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح ، وأخذنا معنى العلم ، ومعنى القواعد العامة ، ومعنى التفكير الصحيح .

موضوع علم المنطق :

موضوع المنطق : التعريف ، والاستدلال ، ومناهج البحث .

سؤال : ما هو موضوع علم المنطق ؟

الجواب :

موضوع علم المنطق هو التعريف والاستدلال ومناهج البحث ، وهذه هي البحوث الثلاثة المهمة في علم المنطق ، وقبل الدخول إلى هذه البحوث نسأل السؤال التالي :

ما هو المقصود من كلمة موضوع ؟

الجواب :

إن موضوع أي علم هو المحور الذي تدور حوله مسائل ذلك العلم ، مثلاً علم النحو موضوعه الكلمة من حيث إعرابها أو من حيث أواخرها ، ومسائل علم النحو تدور حول الإعراب ، فأنت تبحث في النحو عن الإعراب ، ولا تبحث عن الجوانب البلاغية أو الصرفية ، مثلاً "زيد قائم" ، تأتي إلى "زيد" آخره عليه ضمتين ، فتقول مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، وقائم خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، وعلم الفقه العملي موضوعه التكليف ، فمسائل علم الفقه تدور حول التكليف ، والتكليف يكون ضمن الأحكام الخمسة من الواجب والحرام والمستحب والمكروه والمباح .

سؤال : ما هو موضوع علم المنطق ؟

الجواب :

إن علم المنطق تدور مسائله حول ثلاثة محاور ، وهذه المحاور الثلاثة تشكّل موضوع علم المنطق ، وهذه المحاور هي :

المحور الأول : التعريف أو المعرف .

المحور الثاني : الاستدلال أو الحجّة .

المحور الثالث : مناهج البحث .

وقبل الدخول في البحوث يبدأ الكتاب ببيان المصطلحات العامة التي يحتاجها في هذه البحوث ، كالعلم والتصور والتصديق والدلالة وأنواع اللفظ والمفرد والمركب وأنواع المعنى وأنواع المفهوم والكلي والجزئي والنسب الأربعة والكليات الخمسة ، فقبل الذهاب إلى المحاور الثلاثة لا بد من معرفة هذه المصطلحات العامة ؛ لأن هذه المصطلحات ستأتي في هذه المحاور الثلاثة ، فلا بد من أخذ مقدمة عن المصطلحات العامة قبل الدخول في المحاور الثلاثة .

نأتي إلى المحاور الثلاثة :

المحور الأول : التعريف :

في التعريف يبين الكتاب أقسام التعريف وشروطه .

سؤال : لماذا يريد الإنسان أن يُعرّف الأشياء ؟ ما هو الهدف من تعريف الأشياء ؟

الجواب :

يحاول الإنسان أن يصل إلى تعريف الأشياء تعريفا دقيقا حتى يمكنه تمييز الأشياء بعضها عن بعض ، فهناك أشياء تدخل في هذا التعريف ، وهناك أشياء تخرج عن هذا التعريف ، فحينما تقول "الأسد حيوان زائر" فأنت عرّفت الأسد ، فكل حيوان زائر يدخل تحت التعريف يسمى أسدا ، وأما الحيوان غير الزائر فلا يدخل تحت عنوان الأسد ، فالهدف من التعريف الدقيق للشيء حتى يمكن لنا أن نميّز الأشياء بعضها عن بعض ، فقبل أن يتعامل الإنسان مع أي شيء لا بد أن يعرفه معرفة جيدة ، فتتكون عنده صورة ذهنية عن هذا الشيء الذي يريد أن يتعرف عليه ، مثلا إذا أراد أن يستعمل كلمة معيّنة في اللغة ضمن موضوع معيّن ، أولا لا بد أن يعرف معنى هذه الكلمة ، أي يتكون عنده تصور أو صورة ذهنية عن هذه الكلمة قبل استعمالها في جملة ، تريد أن تستعمل اسم هذا الحيوان المفترس ، تعرف أن اسمه أسد ، فتستعمله في جملة بعد تصور معنى الأسد ، مثلا نرى الآن أن العلماء اكتشفوا نباتات جديدة في غابات الأمازون ، فهذه النبتة يريدون أن يطلقوا عليها اسما معيّنا ، فيبحث العالم عن أن هذه النبتة تنتمي إلى أي فصيلة ، ومن أي نوع وأي جنس وأي فصل حتى يضعها في فصيلتها ونوعها وجنسها وفصلها ، فيبدأ بتعريفها ضمن الجنس والنوع والفصل والفصيلة ، وستأتي

تعريف النوع والجنس والفصل فيما بعد ، والجنس هو ما تشترك فيه النبتة مع غيرها من النباتات ، والنوع يشترك فيه النبات مع النباتات المشابهة ، والفصل هو ما يميّزه عن باقي النباتات المشابهة ، وهذا هو مبحث التعريف ، فيتم تعريف الشيء بالنوع والجنس والفصل ، فعندما نقول الأسد حيوان زائر ، الأسد نوع ، والحيوان جنس ، والزائر فصل ، والنوع يشمل هذا الأسد والأسود المشابهة ، والجنس يشترك فيه الأسد مع الأنواع الأخرى من الحيوانات كالفرس والغزال ، والفصل يميّز الأسد عن الأنواع الأخرى من الحيوانات ، فالزائر فصل لنوع الأسد ، والصاهل فصل لنوع الفرس ، فنقول الفرس حيوان صاهل ، الفرس نوع ، والحيوان جنس ، والصاهل فصل ، فهذا الفصل يفصل الفرس عن الأنواع الأخرى من الحيوانات ، وسيأتي بحث النوع والجنس والفصل فيما بعد بالتفصيل إن شاء الله تعالى .

بعبارة أخرى :

علم المنطق يعلمنا كيف نُعرِّفُ الأشياء تعريفا صحيحا ، وهذا المحور يأتي في الكتاب من أقسام العلم إلى شروط التعريف ، ونريد أن نستعرض هنا عناوين وبحوث الكتاب ، والعناوين والبحوث لا تأتي بشكل عشوائي ، بل بينها علاقات .

مثلا لو سألنا من يجهل ماهية الإنسان أو حقيقة الإنسان أو جوهر الإنسان : ما هو الانسان؟ ، فتأتي بالجنس الذي يشترك فيه نوع الإنسان مع الأنواع الأخرى ، وتأتي بالفصل الذي يميّز نوع الإنسان عن الأنواع الأخرى من الحيوانات ، ويفصل بين نوع الإنسان والأنواع الأخرى ، فيكون الجواب هو : الإنسان حيوان ناطق .

سؤال : ما معنى الحيوان والناطق حينما نقول إن الإنسان حيوان ناطق ؟

الجواب :

الحيوان ليس بمعنى البهيمة ، وهو المعنى العرفي حينما شخص يسب شخصا فيستعمل هذه الكلمة ، ويقصد به البهيمة ، وأما في المنطق فالحيوان بمعنى ما فيه الحياة ، ويقال في تعريف الحيوان هو جسم نام حساس متحرك بالإرادة ، ومن لم يدرس المنطق يتوهم أن المعنى المستعمل في المنطق هو نفس المعنى العرفي ، والناطق بمعنى المفكّر ، وليس معناه المتكلم ، ولا تستعمل التعاريف المنطقية مع الناس ، فلا تقول أمام الناس أو تكتب في الجرائد التي يقرأها الناس : الإنسان حيوان ناطق ؛ لأنهم لن يفهموا منك أن الإنسان ما فيه الحياة وأنه مفكر ، فقل أمامهم الإنسان حي مفكر ، أو مفكر فيه الحياة ، تقول أمامهم الفرس حيوان صائل أو الأسد

حيوان يزأر ، فهذا مقبول ، ولكن لا تستعمل هذه المصطلحات حينما تريد أن تعرّف الإنسان ؛ لأنه لا يكون مقبولا عند الناس ، ومع زوجتك لا تستعمل المصطلحات المنطقية إلا إذا كانت طالبة في الحوزة ، والزوجة لا تريد الكلمات المنطقية ، بل استعمل معها الكلمات العاطفية ، فهي تريد من الزوج أن يقول لها أحبك ، ولا تستعمل الاستدلال المنطقي بأن تقول : المقدمة الأولى : بما أننا زوجان ، ومقدمة الثانية : الزوج يحب زوجته ، فالنتيجة إذن أنا أحبك ، استعمل معها العاطفة .

ونرى هنا ألفاظا استعملناها في هذا التعريف ، فالتعريف فيه ألفاظ ، وكل لفظ على أي معنى يدل ، فيأتي بحث الدلالة ، ونبحث في الدلالة لأن كل لفظ يدل على معنى ، ونبحث عن أقسام الدلالة ، ثم نسأل أن هذه الألفاظ من أي نوع؟ هل هو مشترك أو مختص أو غيرهما من الأنواع؟ وهل هو مفرد أو مركّب؟ وهل هو مفهوم أو مصداق؟ وإذا كان اللفظ مفهوما فهل هو جزئي أو كلي؟ وما هي النسبة بين كلا لفظي القضية؟ هل هو ذاتي للشيء أو عرضي؟ وما هي أقسام التعريف؟ وما هي شروط التعريف؟

هذه الاسئلة يتكفل الإجابة عنها القسم الاول من الكتاب وهو بحث التعريف ، وبعد أن ننتهي من إجابة هذه الأسئلة يمكن لنا أن نعرّف الشيء تعريفا جامعا مانعا أي جامعا لأفراده ومانعا عن دخول الأغيار ، والأغيار جمع الغير ، أو عاكسا لأفراده طاردا لأغياره ، فحينما تقول الأسد حيوان زائر ، تريد أن تدخل في هذا التعريف جميع أفراد الأسد ، فلا بد أن كل أسد ينطبق عليه هذا التعريف ، وإذا يوجد أسد لا ينطبق عليه التعريف فالتعريف لا يكون جامعا للأفراد ، فيردّ إشكال على التعريف بأنه ليس جامعا للأفراد ، ولا بد أن يكون التعريف مانعا عن دخول الأغيار ، فالفرس لا تدخل ضمن هذا التعريف ، فإذا دخل الفرس في التعريف فالتعريف يردّ عليه إشكال بأنه ليس مانعا من دخول الأغيار ، فلا بد أن نبحث دائما عن التعريف الجامع المانع ، وقلنا إن الأسد حيوان زائر ، جامع لجميع أفراد الأسد ، فكل أسد يدخل في هذا التعريف ، ولكن الغزال والحصان والتمساح لا تدخل في التعريف ، فطاردا للأغيار ومانعا من دخول الأغيار ، مثلا إذا دخل الفرس في التعريف فالتعريف يكون شاملا للأسد والفرس ، وكل نوع تريد أن تعطيه تعريفا معيّنا يميّزه عن الأنواع الأخرى ، فلا بد أن يكون شاملا لجميع أفراد هذا النوع ، فلا يوجد أسد خارج عن التعريف ، ولا بد أن يكون

مانعا من دخول الأغيار ، فلا يدخل فرد من نوع آخر في التعريف ، فجامع شامل عاكس لجميع الأفراد ، ومانع طارد للأغيار .

هذا بالنسبة للمحور الأول وهو التعريف .

المحور الثاني : الاستدلال أو الحجة :

قلنا إن موضوع علم المنطق هو التعريف والاستدلال ومناهج البحث ، ونأتي الآن إلى الاستدلال .

إن الهدف من الاستدلال أو الحجة هو إقامة الدليل لإثبات المطلوب ، فعندك مطلوب معين ، وتريد أن تستدل عليه وتثبته ، مثلا تقول يوجد خالق لهذا الكون ، فأسألك ما هو الدليل ؟ ، فالمطلوب هو وجود خالق للكون ، ونطلب منك الدليل على إثبات وجود الخالق ، فالاستدلال هو إقامة الدليل على إثبات وجود خالق للكون ، فهنا لا بد من معرفة كيفية تنظيم المعلومات للوصول إلى النتيجة الصحيحة ، ومعنى تنظيم المعلومات هو ترتيب المعلومات بطريقة معينة ، مثلا يضع المقدمة الصغرى والمقدمة الكبرى لكي يصل إلى النتيجة المطلوبة ، والتفصيل سيأتي بعد ذلك ، والآن أعطيكم عناوين البحوث في الكتاب لكي يكون عندكم تصور عن العناوين ، وستأتي كيفية الاستدلال مع الأمثلة ، وبيان أن هذه هي المقدمة الصغرى ، وهذه المقدمة الكبرى وهذه هي النتيجة ، ويوجد في البحث استدلال مباشر واستدلال غير مباشر .

ويتكفل القسم الثاني من هذا الكتاب بتعليم الطالب كيفية الاستدلال على صدق القضية أو كذبها ، فتارة تقيم الدليل على صدق القضية ، وتارة أخرى تقيم الدليل على كذب القضية ، وتُسَمَّى مباحثه بالحجة ، وكلمة "الحجة" مشتقة من الاحتجاج على الخصم بالأدلة والبراهين .

المحور الثالث : مناهج البحث :

في مناهج البحث العلمي نتعرف على طريقة العلماء في وضع قواعد العلم ، وفي الوصول إلى المعارف بناء على تلك القواعد ، وتوجد في البحث العلمي مناهج عامة ومناهج خاصة ومنهج للعلوم الرياضية ومنهج للعلوم التاريخية .

في القسم الثالث من الكتاب يتم البحث عن منهج البحث وكيف يكون منهجا منطقيا لأجل تأليف كتاب أو إعداد بحث علمي أو كتابة مقالة علمية ، والمقالة العلمية تختلف عن

المقالة الأدبية ، فالمقالة العلمية لا تستعمل فيها المجازات والكنايات والاستعارات والتشبيهات ، وهذه كلها تستعمل في المقالة الأدبية ، المقالة العلمية عادة تكون جافة ، مثلاً في كتاب خلاصة المنطق ما تستعمل المسائل البلاغية من الكناية والسجع والتشبيه والاستعارة والمجاز ؛ لأنه كتاب علمي ، فعندك مصطلحات وتعريفات ، تحس الكتاب جافاً جامداً ، وعلم المنطق علم جاف .

ما ، ولماذا ، وكيف :

إن القسم الأول من الكتاب - أي التعريف - يتكفل بالإجابة على السؤال بـ "ما" ، حينما تسأل : ما هو هذا الشيء؟ ، فتحتاج إلى التعريف .
والقسم الثاني من الكتاب - أي الاستدلال - يتكفل بالإجابة على السؤال بـ "لماذا" ، حينما تسأل : لماذا كان هذا ذاك؟ ، هذا يعبر عن الموضوع ، وذاك يعبر عن المحمول ، الإله الخالق للكون موجود ، فتسأل : لماذا؟ وما هو الدليل؟ ، فتقيم الحجة وتأتي بالاستدلال لإثباته .

والقسم الثالث من الكتاب - أي مناهج البحث - يتكفل بالإجابة على السؤال بـ "كيف" ، حينما تسأل : كيف أمتهج بحثي أو أولف كتابي أو أكتب مقالتي؟
ومما سبق نعرف فائدة علم المنطق حيث رأينا أهمية هذه المحاور الثلاثة - أي التعريف والاستدلال ومناهج البحث - وتأثير هذه المحاور الثلاثة على الفكر الصحيح .
ملاحظة :

قال إن موضوع علم المنطق هو التعريف والاستدلال ومناهج البحث ، وقال في تعريف علم المنطق بأن علم المنطق : هو علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح ، والموضوع هو المحور الذي يدور حوله البحث ، فهنا يمكن لنا أن نقول بأن موضوع علم المنطق هو القواعد العامة للتفكير الصحيح ؛ لأنه قال علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح ، فيكون موضوع علم المنطق هو "القواعد العامة للتفكير الصحيح" ، فمن تعريف علم المنطق استنتجنا موضوع علم المنطق ، وهو موضوع عام أعم من الموضوع السابق ، فيكون الموضوع شاملاً للتعريف والاستدلال ومنهج البحث ، وزيادة على ذلك بعض المباحث الأخرى ، فموضوع علم المنطق أعم من المحاور الثلاثة ، فالمحاور الثلاثة بالإضافة إلى المباحث الأخرى يمكن جمعها تحت عنوان واحد هو "القواعد العامة للتفكير الصحيح" .

كيفية معرفة موضوع أي علم :

سؤال : كيف يمكن معرفة موضوع أي علم من العلوم ؟

الجواب :

الجواب ليس مختصا بعلم المنطق ، وإنما هو عام شامل لجميع العلوم ، فكيف يمكننا معرفة موضوع أي علم من العلوم ؟

لنأخذ مثال علم النحو ، ما هو موضوع علم النحو ؟

موضوع علم النحو هو الكلمة من حيث أواخرها من حيث إعرابها ، وقولنا إن هذا الشيء هو موضوع العلم ليس أمرا عشوائيا ومزاجيا ، وإنما يخضع لقواعد تبين لنا كيفية معرفة موضوع هذا العلم ، فلا بد من وجود طريقة معينة لاستنتاج موضوع العلم ، والآن لن نتكلم في النحو عن الحيشية "من حيث أواخرها ومن حيث إعرابها" ، ونقتصر على الكلمة لكي نوضح كيفية استخراج موضوع علم النحو ، وأن موضوع علم النحو هو الكلمة ، فنسأل :

لماذا قلنا بأن موضوع علم النحو هو الكلمة ؟

الجواب :

في جميع العلوم توجد مسائل وقضايا ، ففي علم النحو توجد مجموعة من المسائل والقضايا ، وهذا عطف تفسير ، فالمسألة هي القضية ، فما هي المسائل الموجودة في علم النحو ؟ مسائل علم النحو هي الفعل المضارع مرفوع ، والمبتدأ مرفوع ، والفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، واسم كان مرفوع ، واسم إن منصوب ، والمضاف إليه مجرور ، وباقي المسائل ، وكل مسألة أو قضية تتكون من مفردتين هما : المبتدأ والخبر أو الموضوع والمحمول ، ففي كل مسألة يوجد موضوع ومحمول .

ونأتي إلى موضوعات المسائل دون المحمولات ، فالموضوعات هي : الفعل المضارع ، والمبتدأ ، والفاعل ، والمفعول ، واسم كان ، واسم إن ، والمضاف إليه ، نسأل :

هل يمكن أن نجتمع هذه الموضوعات في كلمة واحدة أو كلمتين أو أكثر أو لا يمكن ؟

بعبارة أخرى :

هل يمكن جمع هذه الموضوعات المنفردة تحت عنوان واحد كما فعلنا في التعريف والاستدلال ومناهج البحث حيث جمعناها تحت عنوان واحد هو "القواعد العامة للتفكير الصحيح" ؟

الجواب :

نعم يمكن جمع هذه الموضوعات المتفرقة تحت عنوان واحد ، وهذا العنوان الواحد هو الموضوع العام ، وهو موضوع العلم ، وهذا الموضوع العام والعنوان الواحد هو "الكلمة" ، فالفعل المضارع كلمة ، والمبتدأ كلمة ، والفاعل كلمة ، والمفعول كلمة ، والمضاف إليه كلمة ، وتكون هذه الموضوعات المختلفة مصاديق للموضوع العام وأفراد للعنوان الواحد ، فيكون موضوع علم النحو هو الكلمة ، وبنفس الطريقة نستخرج موضوع العلم في جميع العلوم ، وهذا الموضوع العام هو العنوان الجامع بين الموضوعات المختلفة في مسائل هذا العلم ، وهذا العنوان الجامع هو موضوع العلم .

ونأخذ مثالا آخر وهو علم الطب ، ما هو موضوع علم الطب ؟

موضوع علم الطب هو جسم الإنسان ، بنفس الطريقة السابقة نستخرج موضوع علم الطب ، وموضوعات مسائل علم الطب هي عين الإنسان والأذن والفم والحنجرة والقلب والرئة والكُلَيْتَيْنِ وغيرها ، ويمكن جمع هذه الموضوعات المختلفة تحت عنوان واحد ، وهو بدن الإنسان ، فيكون موضوع علم الطب هو بدن الإنسان .

وبنفس الطريقة يمكن استخراج موضوع أي علم من العلوم ، فنأتي إلى مسائل العلم التي تتكون من موضوعات مختلفة ، فنجمع هذه الموضوعات تحت عنوان واحد ، وهذا العنوان الواحد هو موضوع العلم ، وتكون الموضوعات المختلفة مصاديق لهذا العنوان .

فإذا كان يمكن جمع الموضوعات المتفرقة تحت عنوان واحد جامع فيقال إن هذا العلم له موضوع ، والمقصود أن له عنوانا واحدا جامعاً بين موضوعات مسائل هذا العلم ، وإذا لم يمكن جمع الموضوعات المختلفة تحت عنوان واحد جامع فيقال بأن هذا العلم ليس له موضوع ، وليس معنى كلامهم أن هذا العلم ليس له موضوعات في مسائله ، فكل علم له موضوعات في مسائله ، ولكن لا يمكن جمع موضوعات المسائل تحت عنوان واحد جامع بين هذه الموضوعات المختلفة ، فليس له موضوع واحد وعنوان جامع بين الموضوعات المتفرقة ، وهذه المعلومة تحتاجونها في جميع العلوم الحوزوية وغير الحوزوية ، وفي العلوم الدينية والدينية .

لنأخذ مثال علم أصول الفقه ، يناقش الأصوليون أن علم أصول الفقه له موضوع أو ليس له موضوع ، فلا بد أن نأتي إلى جميع موضوعات مسائل أصول الفقه لنرى أنه يمكن الإتيان بعنوان جامع لهذه الموضوعات أو لا يمكن ، فإذا استطعنا أن نأتي بعنوان جامع لجميع

الموضوعات فنقول بأن علم أصول الفقه له موضوع ، وإذا لم نستطع فنقول إن علم أصول الفقه ليس له موضوع أي لا يوجد عنوان جامع بين موضوعات المسائل ، فلا يمكن جمع الموضوعات المتفرقة تحت عنوان واحد جامع ، فيوجد رأيان في موضوع علم أصول الفقه ، وقال السيد الشهيد محمد باقر الصدر بأنه يوجد موضوع لعلم أصول الفقه أي يوجد عنوان جامع بين موضوعات المسائل ، وهذا الموضوع والعنوان الجامع هو : العناصر المشتركة في عملية استنباط الحكم الشرعي الفقهي العملي ، والرأي الثاني هو أنه لا يوجد موضوع لعلم أصول الفقه ، وإنما توجد موضوعات متفرقة تساهم في عملية استنباط الحكم الشرعي الفقهي العملي ، مثلاً تأتي مجموعة من القواعد اللغوية والقواعد المنطقية والقواعد الفلسفية والقواعد الفقهية وغيرها ، ولا يوجد عنوان جامع بين جميع هذه القواعد لأنها من علوم مختلفة ، فتوجد موضوعات مختلفة ، ولكن لا يمكن جمع هذه الموضوعات المختلفة تحت عنوان واحد جامع ، وسيأتي التفصيل حينما تدرسون علم أصول الفقه .

والمصنّف رض جعل موضوع علم المنطق تحت ثلاثة عناوين ، وهي : التعريف والاستدلال ومناهج البحث ، ونكرر طالما أنه قال في التعريف بأن علم المنطق : هو علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح ، فيكون موضوع المنطق هو "القواعد العامة للتفكير الصحيح" ، وهذه العناوين الثلاثة يمكن جمعها تحت عنوان واحد جامع إذا كان المقصود هو قواعد التعريف وقواعد الاستدلال وقواعد مناهج البحث ، وهذا العنوان الجامع هو "القواعد العامة للتفكير الصحيح" ، فيكون موضوع علم المنطق هو "القواعد العامة للتفكير الصحيح" ، ويكون شاملاً لقواعد التعريف وقواعد الاستدلال وقواعد مناهج البحث وغيرها من القواعد ، فتكون هذه القواعد المختلفة مصاديق للعنوان الجامع .

توضيح :

يهيئ لنا علم المنطق : قواعد التعريف ، وقواعد الاستدلال ، وقواعد المنهجية أو طريقة البحث العلمي ، فيعلّمنا كيف نعرّف الأشياء تعريفاً يبيّن حقيقتها أو يوضّح معناها ، ويعلمنا كيف نستدلّ على صحة الفكرة أو خطئها ، ويعلمنا كيف نبحت المعلومات بحثاً منظماً يبعد البحث عن العقم أو الوقوع في الخطأ .

الشرح :

إذا انتهى الطالب من دراسة هذا الكتاب لا بد أن يعرف هذه القواعد الثلاثة : قواعد التعريف ، وقواعد الاستدلال ، وقواعد مناهج البحث .

قواعد التعريف :

في قواعد التعريف يتعلم الطالب كيفية تعريف الأشياء حتى تتبين له حقيقة هذه الأشياء أو يتوضح معناها ؛ لكي يمكنه التمييز بين الأشياء بدقة ، ويكون دقيقا في تعريف الأشياء حتى لا يقع خلط بينها ، والتعريف تارة يكون مبينا لحقيقة الشيء ، وتارة أخرى يكون موضحا لمعنى الشيء ، وإذا لم تستطع إلى حقيقة الشيء فعلى الأقل عندك توضيح لمعنى هذا الشيء .

قواعد الاستدلال :

وفي قواعد الاستدلال يتعلم الطالب كيفية الاستدلال على صحة الفكرة أو خطئها ، وهذا ينفعنا في العلوم ، وفي حياتنا الاعتيادية أيضا ، فإذا طُرِحَتْ أي فكرة من الأفكار فلا بد من السؤال عن الدليل عليها ، ثم ينظر في الدليل ليرى صحة الدليل فنقول بصحة الفكرة ونقبلها ونرتب الآثار عليها ، وإذا ثبت خطأ في الدليل فنقول بخطأ الفكرة ، فلا نقبلها ولا نرتب الآثار عليها ، وهذا يجري في المسائل الدينية وغير الدينية ، ففي أي حكم من الأحكام لا بد أن يكون السؤال دائما عن الدليل ، إذا كان العالم يطرح فكرة دينية ، فيأتي العالم الآخر ويسأل العالم الأول عن دليله على هذه الفكرة ، لا أنه يقبل الفكرة فقط ، نعم نحن العوام نقبل أفكار العلماء لأنه لا توجد عندنا القدرة على معرفة الدليل وتقييم الدليل ، وأما العلماء فيما بينهم يبحثون دائما عن الدليل في جميع الأحكام الدينية ، يَطْرُحُ مسألة عقائدية أو أخلاقية أو عملية أو تفسيرية أو غيرها فيُسأل عن الدليل ، والعالم الثاني يبحث في كتب العالم الأول عن الدليل لا يطلب المسألة فقط .

مثلا : هل الدليل مع طهارة الكتابي أو نجاسة الكتابي ؟

العلماء السابقون كانوا يقولون بنجاسة الكتابي ، والعلماء الحاليون يقولون بطهارة الكتابي ، وفرق بين الطهارة والنجاسة ، ودور العالم أن يبحث عن الدليل ، فما هو دليل العلماء السابقين ؟ وما هو دليل العلماء الحاليين ؟

وننظر إلى أدلة الطرفين لنرى أن الدليل يدل على الرأي الأول أو على الرأي الثاني ، والعلماء الحاليون يبحثون عن أدلة العلماء السابقين ، فإذا لم يقتنعوا بأن الأدلة تدل على نجاسة الكتابي فيقولون بطهارته .

تسأل : هل من الممكن أن العلماء السابقين كانوا على خطأ ؟

فنجيب بسؤال : هل هم معصومون ؟

فتقول : ليسوا معصومين .

فنقول : بأن العلماء السابقين كان عندهم أدلة فهموا منها نجاسة الكتابي ، والعلماء الحاليون من نفس الأدلة فهموا طهارة الكتابي .

واختلاف الآراء ينشأ بسبب اختلاف الأفهام ، فالنص ثابت ، ولكن فهم النص يختلف ويتغير ، فالعلماء ينظرون في الدليل ، وكل عالم يفهم شيئاً قد يختلف عن فهم العالم الآخر ، وهذا يأتي تحت عنوان "تعدد قراءات النص الواحد" ، مثلاً آية قرآنية واحدة تقرأ بعد قراءات وتفهم بعدة أفهام ، عالم يفهم فهماً معيناً ، والعالم الآخر يفهم فهماً آخر ، فهم العالم الأول صحيح بالنسبة له ، وفهم العالم الثاني صحيح بالنسبة له ، فهذا ما فهمه من النص ، وعالم ثالث قد يفهم فهماً ثالثاً ، فتأتي مسألة اختلاف قراءات النص الواحد ، ويأتي في جميع مذاهب المسلمين ، فالعالم من مدرسة أهل السنة يفهم فهماً معيناً ، وعالم من مدرسة أهل البيت ع يفهم فهماً آخر ، بل حتى ضمن المدرسة الواحدة تختلف أفهام العلماء ، فقد تجد في المسألة الواحد عند علماء مدرسة أهل السنة عدة آراء ، وفي نفس المسألة توجد عند علماء مدرسة أهل البيت ع عدة آراء ، فيأتي العالم وينظر في أدلة علماء السنة وقراءاتهم وفي أدلة علماء الشيعة وقراءاتهم ، ويبدأ بتقييم هذه الأدلة ، ومن الممكن أن عالماً شيعياً يأخذ بدليل من أدلة علماء السنة إذا اقتنع بدليلهم ، مثلاً قد توجد رواية في كتب أهل السنة والعالم الشيعي يصحح هذه الرواية فيعطي رأياً بناءً عليها ، وهذا كان موجوداً عند العلماء السابقين من الشيعة ، ولو نرجع إلى كتب علمائنا السابقين قد نجد أنهم يأخذون بعض الروايات أو بعض الآراء الموجودة عند أهل السنة ، وفي زماننا الحالي يوجد الافتراق والقطيعة بين الكتب السنية والكتب الشيعية ، وعلمائنا السابقون كانوا يدرسون الكتب السنية ، ويدرسون عند علماء السنة ، وعندهم إجازات رواية من علماء السنة ، وبعض علمائنا كان يجب كل شخص بناء على مذهبه ، فإذا جاء شخص فالعالم يسأله من أي مذهب أنت ، فإذا قال على مذهب الشافعي مثلاً فإنه يعطيه رأي الشافعي ، وإذا قال حنفي أعطاه رأي أبي حنيفة ، فعلمائنا السابقون كانوا ينظرون في كتب أهل السنة ، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها يأخذها ، وفي زماننا الحالي يوجد اتصال بين جميع الأديان والمذاهب ، والمؤمن يبحث عن العلم والحكمة ،

فأينما وجد فكرة صحيحة في أي دين كان وفي أي مذهب كان فإنه يأخذ بها ، لنفرض البوذية تطرح شيئا ، هذا العالم الشيعي اقتنع بهذه الفكرة ، ولكن بشرط وجود دليل عليها ، فإنه يأخذ بها ، والمهم هو الدليل ، فإذا كان يوجد دليل يقتنع به العالم فإنه يأخذ بالنتيجة المترتبة على هذا الدليل ويبني على هذا الدليل ، وعالم آخر قد لا يقتنع بهذا الدليل فيأتي برأي آخر مخالف لرأي العالم الأول ، ولا بد من وجود تقبل الرأي الآخر ، وتقبل الرأي الآخر لا يعني قبوله ، قد تختلف معه في الرأي ، ولكن يكون عندك مسألة تقبل اختلاف الآراء ، ولست أنت الوحيد الذي تبحث ، فالعلماء يبحثون ، حتى العلماء في العلوم الدنيوية يبحثون أيضا ، كان في السابق يعتقدون أن الأرض مركز الكون ، ولكن بعد ذلك تبين أن الشمس هي مركز المجموعة الشمسية ، فالعالم الثاني عارض العالم الأول ، وأخذ بالفكرة الجديدة بسبب وجود الدليل ، ففي أي علم من العلوم ابحت عن الدليل ، فأأي فكرة تطرح ، لا تقبلها ولا ترفضها إلا بعد النظر في الدليل ، فاسأل دائما ما هو الدليل ، العلماء وطلبة العلم دائما يطلبون الدليل ، لا مباشرة ترفض أو تقبل لمجرد أن الفكرة جاءت من دين آخر أو من مذهب آخر ، بل تطلب الدليل من القائل بهذه الفكرة ، وتنظر في هذا الدليل ، فهل هذا الدليل حسب مباني هذا العالم صحيح أو غير صحيح ، فإذا لم يكن صحيحا فلا يقبل الفكرة ، وأما إذا كان الدليل صحيحا فيقبل الفكرة ، مثلا في مسألة تقليد الأعلام ، هل في الفقه العملي يجب تقليد الأعلام أو لا يجب ، البعض يقول يجب تقليد الأعلام على نحو الفتوى ، والبعض يقول الأحوط وجوبا تقليد الأعلام ، والبعض يقول يجوز تقليد غير الأعلام ، وهذه ثلاثة آراء ، فأأي رأي هو الصحيح ، وأنت فيما بعد مع تقدمك الدراسي تصير عالما وتريد أن تبحث في مسألة الأعلمية ، تنظر في أدلة كل رأي من الآراء الثلاثة ، فتسأل ما هو الدليل الذي يدل على هذا الرأي وذاك الرأي والرأي الثالث ، والعلماء يبحثون في الأدلة ، فالعالم يتبنى رأيا بناء على الدليل الذي يؤدي إلى هذا الرأي ، وهذه قاعدة : اقبل الفكرة أو ارفضها ، ولكن بالدليل ، لا أن تقول مباشرة أقبل أو أرفض من دون النظر في الدليل ، ليكن هذا منهجك في أي بحث ، وحينما تحصل على هذه العلوم وتصبح عندك حصيلة كبيرة من المعلومات بحيث يمكنك تقييم الأدلة ، وتدخل إلى بحث الخارج ، وليس دورك أن تسمع وتكتب ما يقوله الأستاذ فقط ، فالأستاذ يعطيك رأيا معينا ويعطيك آراء أخرى ، ويناقش أدلة كل رأي ، وحينما تراجع المادة تنظر في كلام الأستاذ وفي الأدلة التي طرحها لكل رأي ، وأنت طالب في بحث الخارج الآن تبدأ

مسيرتك العلمية في النقد والتقييم ، قد ما تتبنى رأي الأستاذ ؛ لأن الدليل مع الرأي الآخر ، وحرية الفكر مكفولة لطالب الحوزة ولجميع الناس ، لذلك يمكن لأي إنسان أن يسأل أي سؤال ، وباب الاجتهاد مفتوح أمام جميع الطلبة في مدرسة أهل البيت ع ، ولكن بشرط أن يكون عنده الدليل على رأيه ، والعلماء يستقبلون الأسئلة من جميع الناس بصدر رحب ، لا يوجد عالم في مدرسة أهل البيت ع يقول لك لا تسأل ولا تفكر ، أو توجد هنا خطوط حمراء ، أو لا تدخل في هذه الدائرة ، وحتى يمكنك أن تسأل أسئلة عن الله سبحانه ، هل الله موجود ؟ وما هي الأدلة على إثبات وجود الله ؟

ومن حقك أن تسأل لكي تتكون عندك عقيدة راسخة ، ولا تكون عقائدك مبنية على تقليد الآباء والأجداد ، لا لأن العالم الفلاني قال إن الله موجود فأنت تقول الله موجود ، ولا يوجد تقليد في أصول العقائد ، لا بد أن تفكر بنفسك لكي تصل إلى إثبات وجود الله عن طريق الدليل ، نعم يوجد تقليد في تفرعات العقائد ، ويمكنك أن تأخذ بآراء العلماء في هذه التفرعات ، والقول بأنه لا يجوز التقليد في العقائد ، المقصود منه في أصول العقائد ، ويجوز التقليد في فروع العقائد ، من العقائد الاعتقاد بوجود الجنة والنار ، هذا أصل عقائدي ومن ضروريات العقائد ، فلا بد أن تصل عن طريق الدليل العقلي إلى أن الناس سوف يحاسبون في يوم يأخذ المحسن فيه الثواب ويأخذ المسيء فيه العقاب ، ولكن لو سئلت كيف هو شكل الجنة؟

هنا ليس بالضرورة أن تصل بعقلك إلى شكل معين للجنة ، قد عالم يكتب كتابا في شكل الجنة ، يأخذ الآيات والروايات ويعطي رأيه في شكل الجنة ، فيمكن لك أن تقلد العالم في رأيه عن شكل الجنة ؛ لأن شكل الجنة من تفرعات العقائد ، وأما في أصول العقائد فلا يجوز التقليد .

إذن :

في قواعد الاستدلال يتعلم الطالب كيفية الاستدلال على صحة الفكرة أو خطئها في جميع العلوم ، في العلوم الحديثة ، وفي علم الأحكام الدينية ، ففي كل علم لا بد أن يسأل عن الدليل .

قواعد مناهج العلوم :

وفي قواعد مناهج العلوم يتعلم الطالب كيفية البحث في المعلومات بحثاً مُنظَّمًا لكي يبتعد عن العقم أي عدم الوصول إلى أي نتيجة ، و يبتعد عن النتيجة الخاطئة ، وبذلك يصل إلى النتيجة الصحيحة .

فائدة علم المنطق :

كل علم من العلوم لا بد أن تكون له فائدة وغاية وهدف وثمره مترتبة عليه ، وفوائد علم المنطق هي :

الفائدة الأولى : علم المنطق أساس المعارف البشرية :

١- من الواضح أن جميع العلوم هي نتاج التفكير الإنساني ، ومن الواضح أيضا أن الإنسان حينما يفكر قد يهتدي إلى نتائج صحيحة ومقبولة ، وقد ينتهي إلى نتائج خاطئة وغير مقبولة ، فالتفكير الإنساني - إذن - معرض بطبيعته للخطأ والصواب ، ولأجل أن يكون التفكير سليما وتكون نتائجه صحيحة أصبح الإنسان بحاجة إلى قواعد عامة تهئ له مجال التفكير الصحيح متى سار على ضوئها ، والعلم الذي يتكفل بوضع وإعطاء القواعد العامة للتفكير الصحيح هو علم المنطق .

فإذن حاجتنا إلى دراسة علم المنطق شيء ضروري لا بد منه ، وذلك لأجل أن يكون تفكيرنا العلمي صحيحا وذا نتائج مقبولة .

ومن هنا عُدَّ علم المنطق الأساس الوحيد والمنطلق الأول لجميع المعارف البشرية .

قبل البدء نسأل :

هل علوم الدين نتاج التفكير الإنساني أو لا ؟

الجواب :

النص الديني من الآية والرواية ليست نتاج التفكير الإنساني ، ولكن قراءة النص وفهمه ممن يقرأ النص ناتج من التفكير الإنساني ، فآراء العالم فهم للنص وليس هو النص ، وهذا ما يسمى بـ "تعدد القراءات والأفهام للنص الواحد" ، فالنص واحد والقراءات والأفهام متعددة ، وفهم النص في جميع العلوم ليس متاحا للجميع ، وإنما للمتخصص ، فعالم الفيزياء لا يقبل تدخل عالم الدين في تخصصه ، يقول إن الفيزياء تخصصي ، وكذلك عالم الدين لا يقبل تدخل عالم الفيزياء في تخصصه ، وعدم تقبل تدخل غير المتخصص موجود في جميع التخصصات ، فمن يريد أن يكون متخصصا في علم معين عليه أن يدرس هذا العلم لكي يصل إلى التخصص

فيه ، وفي الأحكام الدينية تريد أن تكون متخصصا ادرس المقدمات التي تؤهلك لأن تكون متخصصا في العلوم الدينية ، كما هو الحال في العلوم الأخرى ، ولكن جميع الناس يتكلمون في المسائل الدينية كمتخصصين مع أنهم لا يقبلون تدخل عالم الدين في تخصصهم العلمي ، ترى شخصا عمره ١٦ سنة يأتي إلى القرآن ويبدأ باستنباط الأحكام الدينية ، ويعترض على المتخصصين ، الباب مفتوح لمن يريد أن يكون متخصصا في أي علم من العلوم بما فيه العلم الديني ، وذلك بأن يدرس المقدمات التي تؤهله لأن يكون متخصصا في هذا العلم ، ولا يوجد اعتراض من المتخصصين في أي علم بأن تصل أنت أيضا إلى درجة التخصص في هذا العلم ، ففي العلوم الحديث المجال مفتوح لمن يريد أن يكون متخصصا في علم الطب أو علم الفلك أو علم الكون أو علم الفيزياء النووية مثلا ، اذهب لدراسة مقدمات أي تخصص من التخصصات ، وجميع العلوم فيها تطور دائما ، قد تكون قبل عشرين سنة عندك معلومة معينة ، مثلا في الذرة توجد إلكترونات وبروتونات ونيوترونات ، هذه الأشياء الثلاثة فقط ، ولكن الآن اكتشفوا أشياء أخرى أصغر من هذه الثلاثة ، فيوجد تطور في جميع العلوم ، والعلماء في جميع التخصصات يكتشفون أشياء جديدة ، مثلا في علم الطب يقولون بأنه في كل يوم يوجد ٢٠٠ مكتشف طبي جديد ، هذا في الشرق والغرب ، وأما المسلمون اليوم فلا يوجد عندهم شيء ، للأسف أن المسلمين اليوم شاغلين بأذهانهم بأمور تافهة ، لو نقوم بعمل إحصائية : ما هي اهتمامات المسلمين اليوم ؟

تجد بشكل عام النساء اهتماماتهن بالموديلات والتجميل والمراكات التجارية إلا النادر القليل من النساء اللاتي اهتماماتهن بأمور مهمة ، واهتمامات الرجال بالسيارات وكرة القدم والديوانية والرجوع إلى البيت آخر الليل ، ولا توجد عند الناس اهتمامات فكرية ثقافية ، ترى اهتمام المجتمع بالمطرب والممثل ، ولا يوجد عندهم بالمفكرين والمثقفين ، فإذا المجتمع يسير في طريق الأمور التافهة فمن الطبيعي أنه لا يوجد إنتاج عندهم ، لا إنتاج علمي فكري ثقافي ولا إنتاج عملي صناعي ، نعم يوجد أفراد قليلون عندهم هذه الاهتمامات ، ولكن لا يهتم بهم المجتمع ، وهذا الاهتمام بالأمور الهامة لا يشكل ظاهرة في المجتمع ، وبعد موته يتبين أنه كان مفكرا وعنده مجموعة من الكتب الهامة ، ولكن لا أحد يدري عنه ، ولا أحد يهتم بإنتاجه الفكري ، وفي مقابلات القنوات الفضائية يهتمون بلقاء المطرب والمطربة والممثل والمثلة ، والمفكرون والمثقفون لا توجد لهم مساحة إعلامية ، والمطرب يستقبله الآلاف في المطار ، والمفكر ينزل من

الطائرة ولا أحد يعرفه ، وهذا هو وضعنا اليوم ، فإذا صارت اهتمامات المجتمع تافهة فلا يوجد أي إنتاج عند المسلمين لا علمي ولا عملي ، ولا يوجد أي اهتمام بالعلم ، وطلبة المدارس يريد أن يحصل على نسبة ويذهب إلى الجامعة أو المعهد ويحصل على شهادة ويحصل على راتب شهري ، ولا يفكر أن يكون منتجا ، إذا تخصص في تخصص علمي لا يفكر أنه ينتج ويبدع ، ومجتمعاتنا لا تشجع على الإنتاج والإبداع ، إذا أراد أن يخترع جهازا لا يجد تشجيعا من أحد ، ومجتمعاتنا مجتمعات استهلاكية فقط ، وذلك لعدة أسباب داخلية وخارجية ، ولكن إذا أراد المجتمع أن يتقدم فلا أحد يمكنه الوقوف أمامه بتعاون جميع أفراد المجتمع حاكما ومحكوما ، والصين استطاعت أن تتطور وتتجاوز الخطوط الحمراء ، والأسواق اليوم في جميع أنحاء العالم مملوءة بالبضائع الصينية التي تنافس الصناعات المحلية في الدول الغربية منافسة قوية ، لذلك يفرضون الضرائب على الصناعات الصينية لأنهم يريدون أن يحدوها من دخول السوق الغربية ، فلا بد من أن يكون لأفراد المجتمع اهتمامات أولا بالفكر والثقافة والعلم لكي يتحول المجتمع إلى مجتمع جديد ، وثانيا يهتمون بالإنتاج والصناعة والإبداع ، ولكن أوضاع المسلمين ثابتة بل إلى تردي سنة بعد سنة ، وعدد طلبة الحوزات العلمية قليل جدا نسبة إلى عدد المؤمنين مع أن المجال مفتوح للدراسة ، ولكن الطالب الذي يتخرج من المدرسة الثانوية يريد أن يكون طبيبا أو مهندسا ، كم من الطلبة الممتازين المتفوقين مستعدون أن يكونوا من طلبة الحوزة حتى يكونوا من بعد ذلك علماء متخصصين في العلوم الدينية ، تجد من المجتمع أعدادا معدودين يريدون أن يكونوا في خدمة الدين بشكل مباشر ، يذهب إلى الطب والهندسة لأن أهله أولا والمجتمع ثانيا يدفعونه إلى هذا الاتجاه لأن التفكير تفكير مادي ، ومن يريد أن يذهب إلى الحوزة أهله يسألون من أين يعيش ؟ ، نقول أنتم أهله وعائلته لماذا لا تساندونه ؟

وأقترح أن يكون لكل عائلة صندوق يجمعون من أفرادها اشتراكات شهرية لتبني طلبة الحوزة من أبنائها وغير أبنائها ، ويسألون : وبعد أن يتخرج ماذا يعمل ؟ وكيف يحصل على موره ؟ ، نقول يعمل متخصصا في العلوم الدينية ، فكما يحتاج المجتمع إلى طبيب ومهندس يحتاج إلى عالم الدين ، وأنتم عائلته تتكفلون بمعيشته ، فعالم الدين إذا مرض يذهب إلى الطبيب ، والطبيب إذا احتاج إلى مسألة شرعية يسأل عالم الدين ، فالتخصصات العلمية تكمل بعضها بعضا ، ووجود الطبيب والمهندس وعالم الدين وغيرها من التخصصات تكون من باب الواجب الكفائي ، فإذا في مجتمع من المجتمعات عدد العلماء قليل فمن الواجب الكفائي على جميع

أفراد المجتمع أن يوفروا العدد الكافي من العلماء ، فمن تكون ذهنيته جيدة تكليفه أن يكون عالما إذا كانت ظروفه تسمح ، والفرد الذي عنده أموال تكليفه أن يضع المال في تمويل طلبه العلوم الدينية ، وكلاهما عليهما أن يتحرکا بناء على الوجوب الكفائي على كل منهما إلى أن يصل المجتمع إلى توفير العدد الكافي من علماء الدين فيه ، حينذاك يسقط التكليف عن جميع أفراد المجتمع ، وإذا لم يصل إلى العدد الكافي فجميع الأفراد مذنبون إلا من أسقط تكليفه في هذا الطريق ، ولكن للأسف المسلمون لا ينظرون إلى الوظائف التي يحتاج إليها المجتمع أنها من باب الوجوب الكفائي .

رجوع إلى محل الكلام :

يقول المصنف رض :

الفائدة الأولى : علم المنطق أساس المعارف البشرية :

١- من الواضح أن جميع العلوم هي نتاج التفكير الإنساني ، ومن الواضح أيضا أن الإنسان حينما يفكر (- هذا الذي يفكر ، وأما من لا يفكر فلا يصل إلى شيء -) قد يهتدي إلى نتائج صحيحة ومقبولة ، وقد ينتهي إلى نتائج خاطئة وغير مقبولة ، فالتفكير الإنساني - إذن - معرض بطبيعته للخطأ والصواب ، ولأجل أن يكون التفكير سليما وتكون نتائجه صحيحة أصبح الإنسان بحاجة إلى قواعد عامة تهيئ له مجال التفكير الصحيح متى سار على ضوئها (أي طبق القواعد ، فإذا طبق قواعد علم المنطق فإنه يصل إلى نتائج صحيحة ، وأما الشخص الذي يتعلم قواعد المنطق ولا يطبقها فإنه لا يصل إلى النتائج الصحيحة) ، والعلم الذي يتكفل بوضع وإعطاء القواعد العامة للتفكير الصحيح هو علم المنطق .

فإذن حاجتنا إلى دراسة علم المنطق شيء ضروري لا بد منه ، وذلك لأجل أن يكون تفكيرنا العلمي صحيحا وذا نتائج مقبولة .

ومن هنا عُدَّ علم المنطق الأساس الوحيد والمنطلق الأول لجميع المعارف البشرية .

هذه هي الفائدة الأولى ، وهي أن علم المنطق أساس جميع المعارف البشرية .

ولنجعل ما قاله المصنف رض بالترتيب التالي :

بما أن : العلوم نتاج التفكير الإنساني .

وبما أن : التفكير الإنساني معرّض للخطأ والصواب .

إذن : نحتاج إلى قواعد عامة للتفكير الصحيح .

والعلم الذي يتكفل بإعطاء هذه القواعد العامة هو علم المنطق .

إذن : علم المنطق ضروري للتفكير السليم .

والنتيجة هي : أن علم المنطق هو الأساس والمنطلق لجميع المعارف البشرية .

الإشكال الأول :

قد يقال إن الإنسان لا يحتاج إلى علم المنطق ، والعلوم والمعارف البشرية يمكن لها أن

تستغني عن هذا العلم .

الجواب :

قول المستشكل بعدم حاجة البشرية إلى علم المنطق اعتمد فيه على علم المنطق للوصول إلى هذه النتيجة ، فقد اعتمد على مقدمة ونتيجة كما يقول علم المنطق ، والمقدمة هي : أن المعارف البشرية لا تحتاج إلى علم المنطق ، فتكون النتيجة هي عدم حاجة الإنسان إلى علم المنطق ، فقول المستشكل فيه مقدمة ونتيجة كما يقول علم المنطق ، وما يترتب على قوله السابق هو الحاجة إلى علم المنطق ، فتفكيره قائم على علم المنطق فكيف يقول لا يحتاج الإنسان إلى علم المنطق؟!!

ونقول بأن كل إنسان يمارس علم المنطق في حياته الاعتيادية لا فقط في العلوم والمعارف البشرية ، فكل إنسان يفكر ، وتفكيره يعتمد على قواعد موجودة في ذهنه لكي يصل إلى النتائج ، وهدف علم المنطق هو أن يوضح لك هذه القواعد التي يعتمد تفكيرك عليها ، ويبيّن لك كيفية استعمالها لكي تصل إلى النتيجة الصحيحة ، حتى الإنسان الذي تفكيره يكون في أمور تافهة وله اهتمام بها ، لو سأله لماذا تهتم بهذه الأمور ؟

مثلا قد يجيبك بأنه يحب هذه الأشياء ، أو عنده هواية ، أو المجتمع يهتم بها ، فالمجتمع يعطي قيمة لهذه التوافه ، فالمرأة التي تتجه للأغاني والطرب نرى أن وسائل الإعلام تهتم بها ، فترى صورها بالجرائد والمجلات ، والمجتمع يشجعها على هذا الطريق .

وكذلك في الأمور الدينية ، مثلا لو سألنا الرادود لماذا اتجهت هذا الاتجاه ؟

يوجد كثيرون مخلصون حينما سلكوا هذا الطريق ، فهم يريدون خدمة الدين والتقرب إلى الله تعالى ، لذلك يلتزمون بالضوابط الشرعية ، ولكن البعض من الذين يستعملون الآلات

الموسيقية وأهل الطرب حتما لا يخدمون قضية الإمام الحسين ع ، بالعكس هؤلاء سوف يفسدون الدين ، لو سألناه : ما هو هدفه ؟

قد يكون هدفه الشهرة أو تحصيل المال ، فنيته لا تكون التقرب إلى الله تعالى .
وبدل أن يكون الاهتمام الأول للمسلمين هو القرآن الكريم ، صار اهتمامهم بأمور أخرى ، والمؤمنون مقصرون حينما يقدمون أي شخص آخر على قارئ القرآن الكريم ، والأولويات عند المسلمين أولويات ضائعة ، فلا يعرفون ما هي الأولويات ، الأمور التي يركز عليها القرآن لا بد أن يركز عليها المسلمون ، القرآن ركز أولا على نفسه ، فهذا الكتاب كتاب خالد ، فلا بد أن يعطي المسلمون القيمة الكبيرة لهذا الكتاب الخالد .

قضية الإمام الحسين ع قضية خالدة ، ونقاشنا يكون في الوسائل التي توصل إلى هذه القضية ، أحيانا بعض الوسائل قد تحرف المؤمنين عن هذا الطريق ، فيقعون في انحراف في المسيرة ، فبدل الاهتمام بالقضية صار الاهتمام بالوسيلة ، عندك هدف معين ، وتحقيق هذا الهدف هو تحقيق لأهداف الإمام الحسين ع ، وبعض الوسائل قد تساهم في انحراف في فهم القضية .

الاجتمع قد يعطي اهتماما لمطرب أو لمن يلبس لباسا دينيا ، وترى المسلمون بشكل عام حينما يرون قناة فضائية فيها قارئ يقرأ القرآن فإنهم يغيرون إلى قناة أخرى ، وحينما يرى المؤمنون القناة التي فيها رادود فإنه يستمعون إليه ، استمع إلى الرادود ، ولكن لا تستمع إلى قارئ القرآن ، وهذا فُقد في ترتيب الأولويات ، فالقرآن أولا قبل كل شيء .

والدين جعل لنا مواسم لإحياء قضية الإمام الحسين ع ، وإذا يستمع المؤمن طوال السنة للطميات فإن هذا الموسم يفقد جاذبيته عنده لأنه قد تعود طوال السنة على الاستماع إلى اللطميات ، فيكون عنده شيء عادي ، ويكون نظره إلى الفقه العملي فقط دون النظر إلى الفقه الأخلاقي ومسألة تكامل النفس ، ودون النظر إلى الفقه العقائدي ومسألة التقرب إلى الله ، وحياة البعض تسير بشكل روتيني بناء على الفقه العملي فقط ، وحينما يقوم بالأعمال يرجع إلى الحالة القلبية التي كان عليها قبل الإتيان بهذا العمل ، والمطلوب من المؤمن الوصول إلى حالة قلبية جديدة كلما أدى عملا من الأعمال ، فمع كل حكم فقهي عملي يوجد حكم عقائدي وحكم أخلاقي ، وبعض الأشخاص يؤدون كثيرا من الأعمال ، ولكن لا يتقدمون في

مدارج الكمال ، فيذهب إلى الحج ، وبعد الحج يرجع إلى حياته الاعتيادية التي اعتادها قبل ذهابه .

إذن :

الفائدة الأولى لعلم المنطق هي أن علم المنطق هو الأساس الوحيد والمنطلق الأول لجميع المعارف البشرية ، وقلنا بأنه يوجد إشكال وهو أن الإنسان لا يحتاج إلى علم المنطق لأن العلوم والمعارف البشرية يمكن لها أن تستغني عن علم المنطق ، وتم الرد على هذا الإشكال بأن المستشكل بنفسه استعمل علم المنطق للإشكال على علم المنطق والوصول إلى النتيجة ، فهو رتب مقدمة ونتيجة ، والإنسان يمارس علم المنطق في حياته الاعتيادية لا فقط في العلوم والمعارف البشرية ، كل إنسان يفكر ، وكل إنسان يعتمد على قواعد موجودة في ذهنه لأجل الوصول إلى النتائج ، وهدف علم المنطق هو أن يوضح هذه القواعد التي يعتمد تفكير الإنسان عليها ، ويبيّن له كيفية استعمالها لكي يصل إلى النتيجة الصحيحة .

الإشكال الثاني :

قد يقال إن كثيرا من الذين يتعلمون علم المنطق نراهم يخطئون في تفكيرهم ولا يلتزمون بقواعد هذا العلم ، وهذا يدل على عدم الحاجة إلى علم المنطق ، فمن الممكن أن ألف شخص يدرس علم المنطق ، ولكن ثلاثة فقط يطبقونه ، والباقي لا يستعملونه ، والنتيجة هي أنه لا نحتاج إلى علم المنطق .

الجواب :

نرى أن كثيرا من الذين يتعلمون علم النحو يخطئون في كلامهم ولا يلتزمون بقواعد هذا العلم ، فقد يدرس عدة كتب في النحو كالآجرومية وقطر الندى وألفية ابن مالك ، ولكنه حينما يتكلم نرى أن لديه كثيرا من الأخطاء النحوية ، وهذا ليس عيبا في العلم ، وإنما هو عيب في نفس الأشخاص الذين لا يلتزمون بالقواعد أو لا يستعملونها استعمالا صحيحا ، سواء كانت قواعد المنطق أم قواعد النحو أم قواعد أي علم آخر ، فكل علم يبيّن لك القواعد والقوانين ، والمفروض أن من يتعلم هذه القواعد عليه أن يستعملها استعمالا صحيحا ليصل إلى صحة الفكر في علم المنطق أو صحة النطق في علم النحو أو صحة المعلومات في أي علم آخر ، مثلا علم الفيزياء فيه مجموعة من القوانين ، وكذلك علم الرياضيات ، نرى ثلاثين طالبا في الفصل يدرس علم الرياضيات ، وفي الامتحان طالبان يحصلان على الدرجة النهائية ، وأكثرهم تحت

الثمانين أو السبعين ، فهم لم يطبقوا القوانين ، والذي حصل على الدرجة النهائية طبق جميع القوانين ، والذي رسب في هذه المادة هو حضر دروس هذا العلم ، فهو إما أنه لم يدرس جيدا ، وإما أنه درس جيدا وحفظ جميع القوانين ، ولكنه لا يعرف كيفية تطبيق هذه القوانين ، فيوجد أمران : الأمر الأول : القواعد ، والأمر الثاني : تطبيق القواعد ، فالشخص لا بد أن يعرف القواعد أولا ، وثانيا يعرف كيفية تطبيق القواعد تطبيقا صحيحا ، وإذا لا يعرف تطبيق القواعد أو يطبقها تطبيقا خاطئا فإنه لا يصل إلى النتيجة الصحيحة ، فتوجد قواعد علم المنطق أولا ، وثانيا تطبيق هذه القواعد ، قواعد النحو وتطبيق هذه القواعد ، والتطبيق عملية فنية ، ولا بد أن يتعلم الطالب قواعد أي علم من العلوم التي يدرسها وكيفية تطبيق هذه القواعد ، والطالب الذي ينتهي من دراسة كتب النحو لا بد أن تكون عنده القدرة على إعراب كلمات أي جملة من الجمل ، وإذا لا يمكنه الإعراب فلا بد أن يدرس النحو مرة أخرى ، بمجرد ما ترى الكلمة في الجملة لا بد أن تعرف إعرابها مباشرة ، فيحصل الطالب على الملكة في أي علم يدرسه ، أي ملكة تطبيق قواعد هذا العلم ، ولأجل الحصول على ملكة التطبيق يحتاج الطالب إلى الدراسة الجيدة ومراجعة المطالب التي درسها ، ويحتاج إلى تدريب وممارسة وتطبيق مستمر للقواعد ؛ لكي يحصل على الملكة القدرة على التطبيق السريع .

ومن يتعلم المنطق أو النحو أو أي علم آخر هذا مثل الذي يتعلم الأحكام الشرعية ، ولكنه لا يطبقها ، مثلا يتعلم أحكام الصلاة ، ولكنه لا يصلي ، قد يشكل ويقول ما دام أنه لا يصلي إذن لا نحتاج أحكام الصلاة ، نقول إن العيب ليس في الأحكام الشرعية ، وإنما العيب فيمن لا يطبق هذه الأحكام ، ومثل هذا الإشكال يأتي في أي معلومة يكتسبها الإنسان وفي أي مجال علمي أو حياتي ولا يطبقها ، والجواب هو أن العيب ليس في المعلومات ، وإنما العيب في الشخص الذي لا يطبق المعلومات أو يطبق المعلومات بشكل خاطئ أو يسيء استعمال المعلومات .

مثلا يستطيع الإنسان أن يستغل الأحكام الشرعية بشكل خاطئ ، فيمكن للمسلم أن يتزوج ويطلق عشرات المرات بل مئات المرات ، فالزواج جائز والطلاق جائز ، فيكون مزوجا مطلقا ، ولا يمكن لأحد أن يقول له إنك ترتكب الحرام ، ويشكل على الدين بأنه يشرع أحكاما خاطئة ، نعم من ناحية الفقه العملي لا يوجد عليه إشكال ، ولكن نقول بأن هذا المسلم يسيء استعمال المسألة الشرعية ، والعيب ليس في الدين الذي جاء لتنظيم حياة الناس

الفردية والاجتماعية ، فشرع الزواج والطلاق لتنظيم المجتمع ، والدين لا يقتصر على إعطائك المسألة الشرعية ، بل بالإضافة إلى ذلك يوجهك إلى كيفية تطبيق المسائل الشرعية ، والدين يقول للمسلم لا تستغل الأحكام في سبيل رغباتك وشهواتك ، والدين لا يقتصر على الفقه العملي فقط ، فلا تتعامل مع العمل الخارجي فقط لأن الدين أوسع دائرة من الفقه العملي ، فالدين يبين لك الفقه العملي والفقه العقائدي والفقه الأخلاقي أيضا ، وفي أذهان المسلمين أن الدين عبارة عن الفقه العملي فقط ، لذلك يتم التركيز على الفقه العملي فقط ، ويكون الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي مهملين غير ملتفت إليهما ، وهذه الأنواع الثلاثة من الفقه تأتي معك في أي عمل تؤديه ، فمن يريد أن يتزوج لا بد أن تعرف أحكام الفقه العقائدي وأحكام الفقه الأخلاقي وأحكام الفقه العملي ، فالدين يقول لك لا تتعامل مع العمل الخارجي فقط ، أنا أوسع دائرة ، أنا أريد العمل الخارجي والعمل القلبي ، وفي عرفنا أن من يريد أن يكون متدينا هو من يكون ملتزما بالفقه العملي فقط ، له لحية ويلبس خاتما من عقيق ويبد مسباح ويحضر المسجد يصلي ويصوم ويذهب إلى الحج سنويا وباقي الأعمال الخارجية ، فيتمسك بالأعمال الخارجية وظاهر الأعمال ، فيكون المقياس هو الفقه العملي فقط ، نقول لا ، إن من يريد أن يكون متدينا كاملا لا بد أن يلتزم بجميع أحكام الدين العقائدية والأخلاقية والعملية ، لا أن يأخذ جزءا واحدا من الدين وهو الفقه العملي ويسيء استغلال بعض الأحكام الموجودة في الفقه العملي ، فالمسلم مسؤول عن الناحية العقائدية والأخلاقية في تطبيق أحكام الفقه العملي ، فهو يريد أن يتقرب إلى الله تعالى وأن يتكامل من خلال العمل الخارجي ، فمن يريد الدخول إلى الصلاة يقول أصلي قربة إلى الله ، "أصلي" عبارة عن الفقه العملي ، "قربة" عبارة عن الفقه الأخلاقي ، وهو التكامل والتقرب إلى الله ، "إلى الله" عبارة عن الفقه العقائدي ، فأنت في جميع أعمالك لا بد أن تذكر الأنواع الثلاثة من الفقه ، ولكنك تلتفت إلى نوع واحد فقط وهو الفقه العملي ، فطالب الحوزة أثناء جلوسه في الدرس يوجد لجلوسه فقه عملي وهو استحباب طلب العلم أو وجوبه على نحو الوجوب الكفائي ، وهذا حكم العمل الخارجي ، ويوجد فقه أخلاقي بأن الطالب يريد أن يتكامل من خلال دراسته ، فتوجد حركة باطنية وعمل باطني ، ويوجد فقه عقائدي بأنه يريد أن يقترب إلى الله تعالى ، فيعرف الله أولا ، والاستحباب والوجوب يشترط فيهما نية القربة إلى الله ، شخص يذهب إلى الحوزة عشر سنوات وهو غير ملتفت إلى أنه يتقرب بهذا العمل إلى الله سبحانه ، فلا بد من نية التقرب إلى

الله بكل عمل ، يظن أن الحوزة عبارة عن اكتساب كمية من المعلومات ، ولكن كيف يستفيد من هذه المعلومات في حركته التكاملية وفي تقربه إلى الله تعالى ، وكيف يستفيد من الفقه العملي لكي يتقرب إلى الله ، الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي لا يأتي في درس الفقه العملي ، فالفقه العملي يتكفل بالعمل الخارجي من الأفعال والأقوال فقط ، فتصلي بكيفية معينة وتأتي بأفعال وأقوال معينة ، ولكن ماذا يحدث في قلبك من حركة باطنية هذا لا يأتي في الفقه العملي ، هذا يُدرّس في علم الأخلاق لكي يتعلم الطالب كيفية الاستفادة من الصلاة في التقرب إلى الله ، ونلاحظ أن أوضاع المسلمين بشكل عام أوضاع ثابتة مع أنهم يصلون ويصومون ويحجون وصدقات ويأتون بأعمال عبادية كثيرة ، ومع ذلك فإن أوضاعهم ثابتة لأنهم ملتفتون إلى الفقه العملي فقط دون الأخذ بالفقه العقائدي والفقه الأخلاقي ، وتلاحظون أن تفكير المسلمين والمؤمنين يدور حول الفقه العملي فقط ، يجوز أو لا يجوز ، يجب أو لا يجب ، وأوضاع المسلمين ثابتة لأن المسلمين لا يتكاملون قلبيا ، فنظرهم إلى عمل خارجي فقط ، كثير من المسلمين يذهبون سنويا إلى الحج أو إلى الزيارة ، وبعض المؤمنين يذهبون أسبوعيا إلى زيارة مرقد الأئمة ع ، ولكن لا نجد عنده اهتمام بطلب العلم ، حينما تذهب إلى الزيارة ما هي شروط الزيارة لكي تسنفيد منها ، توجد مقدمات قبل الذهاب إلى الزيارة ، كما توجد مقدمات خارجية ، كذلك توجد مقدمات باطنية ، تجهز جواز السفر وتأخذ تأشيرة الدخول وتحجز تذكرة الطائرة ، هذه أمور خارجية تستعد بها ، ولكن من ناحية قلبية ما هي الاستعدادات التي تأخذ بها قبل الذهاب ، فعندك مقدمات باطنية قبل الذهاب ، وحينما تكون موجودا في مرقد الإمام ع ما هي الأعمال الباطنية المطلوبة منك ، وبعد الرجوع ما هي الأمور الباطنية التي لا بد أن تقوم بها ؛ لكي تضمن قبول زيارتك ، وكذلك الذي يذهب إلى الحج ، يرجع كما ولدته أمه ، توجد شروط للوصول إلى مغفرة جميع الذنوب بحيث يرجع المسلم كما كان صغيرا بدون أي ذنب مسجل عليه ، فلا بد أن يكون قد استفاد من الحج من ناحية قلبية باطنية ، فيرجع ويكون تائبا من جميع الذنوب ، وينوي أن لا يذنب مرة أخرى ، فبهذا الشرط يقبل الله حجه وزيارته وجميع أعماله ، وأما إذا ذهب إلى الحج وعلى جبل عرفة يقومون بأعمال محرمة كلعب الورق ، فهذا مكان للعبادة ، ولكنه يرتكب الذنب في مكان مخصص للعبادة ، أو أنه جالس لا يعرف ماذا يفعل خلال الوقت الطويل على عرفة ، هو لا يعرف ماذا يفعل من عمل خارجي لأنه لا يلتفت إلى باطنه ، مناسك الحج كلها لها ارتباطات

قلبية ، وإذا المؤمن لا يلتفت إلى الأمور الباطنية القلبية للأعمال العبادية فلا يمكنه أن يستفيد منها حتى لو ذهب إلى الحج ثلاثين مرة ، فهو يأتي بأعمال خارجية ظاهرية فقط ، لذلك يرجع من الحج وهو على وضعه الباطني لم يحدث فيه تكامل ، فيرجع كما كان قبل الذهاب ، فنظره إلى الفقه العملي فقط ، أنا ذهبت إلى الحج وأديت أعمالاً أخرى ، ولا يستفيد استفادات قلبية لأنه غير ملتفت إلى الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي ، فيأتي بحركات ظاهرية فقط ، ولا يتحرك قلبيا مع هذه الأعمال الظاهرية .

وهو حينما يتزوج ويطلق عشرات المرات هل هو يراعي الله عز وجل الذي شرع الأحكام لا من أجل استغلالها استغلالا خاطئا لأجل إشباع شهواته ، بل شرعها لتنظيم الحياة الاجتماعية ونشر المحبة والمودة بين الناس ، عائلتان يحدث بينهما ارتباط ، فتقوى علاقات الأسر ، وهذا الارتباط لا يحدث اليوم لأن أفراد العائلتين بعد الزواج لا يلتقون لأجل أن تقوى العلاقات إلا في المناسبات البعيدة جدا ، مع أن الغرض من الزواج هو ارتباط العوائل ، ووضعنا اليوم هكذا ، فاليوم لا تعرف أسماء جيرانك ، والوضع الاجتماعي هو هكذا في زماننا الحالي ، قبل خمسين كان الجيران يعرفون بعضهم البعض ويتزاوون ويلتقون باستمرار ، وكان الأطفال يدخلون إلى بيوت الجيران ويأكلون وينامون عندهم ، وفي زماننا توجد علاقات ضعيفة بين الأرحام والأقارب ، وبعض الإخوان لا يلتقون إلا في المناسبات ، ويمكن للعوائل أن يحددوا لهم يوما للقاء أسبوعي ، يلتقي فيه أفراد العائلة ، واليوم نجد القطيعة بين الإخوة والأرحام والأقارب ، وإذا وقعت مشاكل بين الأقارب فلا بد من حل المشكلة بتوسط باقي أفراد العائلة ، لا أن يتركوا المشكلة لتتفاقم يوما بعد يوم .

إن الله حينما يشرع الأحكام توجد غايات لهذه الأحكام ، تنظيم الحياة الاجتماعية ونشر المحبة بين الناس ، والمرأة لها مشاعر لا بد أن يراعيها الرجل ، فكما يريد الرجل من زوجته أن تراعي مشاعره ، كذلك هو عليه أن يراعي مشاعرها ، فهو حينما يطلقها بلا سبب فإنه يؤذيها ، وتدخل مسألة أخرى ، وهي أيضا من الفقه العملي ، وهي عدم جواز إيذاء المسلم بلا سبب ، وفي الموضوع الواحد توجد عدة أحكام عملية ، وعادة الناس ينظرون إلى حكم عملي واحد ويغفلون عن الأحكام العملية الأخرى المرتبطة بالموضوع ، فلا بد أن ننظر بالنظر الموضوعية بحيث تأتي بجميع المسائل التي لها علاقة بالموضوع ، والأحكام ليست عملية فقط ، بل لا بد أن نرى الأحكام العقائدية والأحكام الأخلاقية المرتبطة بالموضوع أيضا ؛ لكي تكون عندنا

النظرة الشمولية للموضوع ، وحينما يطلق الرجل زوجته بلا أي سبب ولم يصدر منها شيء فيدخل حكم آخر ، وهو عدم جواز إيذاء المسلم بلا سبب ، بل لا يجوز إيذاء أي إنسان بلا سبب ، وأكثر من ذلك ، لا يجوز إيذاء الحيوان وقتله بلا سبب .

إن من المبادئ الإسلامية حب الخير لجميع الناس وعدم إيذائهم بلا سبب مقبول ، وهذا مبدأ أخلاقي ، وهذا المبدأ لا بد أن يدخل معك في بيتك ، لا تؤذي زوجتك بلا سبب ، ولا تؤذي الزوجة زوجها بلا سبب ، وتحل المشاكل بين الزوجين بالتفاهم ، يمكن حل المشاكل خلال عشر ثواني ، وذلك بأن يعرف كل طرف حقه ويلزم حده ، والمسلم لا يعمل بمسألة شرعية واحدة فقط ، بل لا بد أن يعمل بجميع المسائل الشرعية المرتبطة بتلك المسألة ، والمبادئ الأخلاقية لا بد من الالتزام بها حين القيام بالعمل الخارجي ، نعم يوجد عندك فقه عملي ، ولكن الفقه الأخلاقي فوق الفقه العملي ، والفقه العقائدي فوق الفقه الأخلاقي ، فيكون نظر الإنسان إلى الله تعالى ، وحركة الإنسان حركة عقائدية أخلاقية قبل أن تكون حركة عملية سلوكية ، والعمل السلوكي الخارجي لا بد أن يكون ناتجا من العقائد السليمة ومن الصفات القلبية الحسنة الموجودة عند من يعتقد بأن الإسلام دين كامل شامل لجميع مناحي الحياة ، وأنه جاء لحل مشاكل البشرية لا لزيادة مشاكل البشر ، وهذا هو اعتقادنا بالإسلام ، فالإسلام دين عالمي صالح لكل زمان ومكان ، وهذا ادعاء يحتاج إلى إثبات لكي يمكن لنا أن ننشر هذا الدين في جميع أرجاء العالم ، فإذا نفس المسلمين غير ملتفتين إلى دينهم فكيف نطلب من الآخرين أن يدخلوا في هذا الدين؟!

هم يرون المشاكل في بلدان المسلمين ، ويقولون إذا الإسلام لم يحل مشاكلكم فكيف تطلبون منا أن ندخل الإسلام؟!

يقولون بأنكم تدعون بأن الإسلام صالح لحل مشاكل البشرية وأنتم لم تستطيعوا حل المشاكل بين المسلمين ، إذن فالإسلام هو سبب مشاكلكم ، فلا تطلب منا أن ندخل في الإسلام ، ولا نريد أن نعيش في نفس مشاكلكم .

لماذا المسلم يرغب في طلب اللجوء في الدول الغربية ؟
يرغب في ذلك لأن هناك يجد الحرية .

هل الإسلام يحتوي على المبادئ الإنسانية أو لا ؟

جميع المسلمين يقولون نعم ، ولكنّ المسلمين لا يطبقون هذه المبادئ الإنسانية ، ما يفعله الغرب من إعطاء الحقوق المسلمون أولى بذلك ، المسلمون على مستوى الفقه العملي لا يطبقون الأحكام الشرعية ، فكيف يمكن لهم أن يلتفتوا إلى الفقه العقائدي والفقه الأخلاقي؟! الغرب يتعامل على أساس الإنسانية ، والإسلام دين الإنسانية .

"إن أكرمكم عند الله أتقاكم" .

"ولقد كرّمنا بني آدم"

فالكرامة الإنسانية محفوظة لجميع الناس ، والمسلمون أولى بإعطاء الكرامة لجميع أفراد البشر ، فالكرامة مبدأ إنساني إسلامي موجود في القرآن الكريم ، بالإضافة إلى الروايات التي تبين كيفية التعامل مع الإنسان .

وإذا كنا نريد أن نثبت أن الإنسان دين عالمي صالح لكل زمان ومكان فلا بد أن يكون لدينا مثال ، الدولة المثال ، والشعب المثال ، فلا يمكن أن ننشر الإسلام بدون وجود المثال ، وتقول "ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين" ، أيها المسلم أنت المعلوم يوم القيامة لأنك السبب في عدم دخول ذاك الشخص إلى الإسلام ، فأنت لم تطرح المثال للعالم ، ولم تطبق أحكام الدين ، أنت المسؤول عن عدم انتشار الإسلام في العالم .

النتيجة :

توجد حاجة ضرورية لعلم المنطق في جميع العلوم والمعارف البشرية ، بل في جميع نواحي حياة الأفراد والمجتمعات ، لذلك فإن علم المنطق أمر ضروري لطالب العلم لكي يفكر تفكيراً صحيحاً ، وبالتالي يصل إلى النتائج الصحيحة في جميع العلوم بما فيها العلوم الحديثة ، فطالب العلم الديني أو طالب العلم الدنيوي لا بد أن يكون مطبقاً لقواعد علم المنطق .

والإنسان بحاجة إلى هذه القواعد العامة للتفكير لهدفين :

الهدف الأول :

أن يكون التفكير سليماً خالياً من العيوب .

الهدف الثاني :

أن تكون نتائج التفكير صحيحة مقبولة .

إذن :

نفس التفكير يكون خالياً من العيوب ، ونتائج التفكير تكون صحيحة .

علم المنطق خادم العلوم :

علم المنطق هو خادم العلوم وميزان العلوم ومعيار العلوم ، مثلاً في علم الرياضيات يتم حل المسألة ضمن طريقة معينة ، فيوجد تسلسل فكري منطقي في حل المسألة ضمن خطوات معيّنة لأجل الوصول إلى النتيجة الصحيحة ، وفي حل أي مشكلة لا بد أن تكون جميع المقدمات يقينية لكي تصل إلى نتيجة يقينية ، فلو كانت عندك مائة مقدمة ، وكانت واحدة منها مقدمة ظنية والباقي مقدمات يقينية فإن النتيجة التي تصل إليها تكون نتيجة ظنية لأن النتيجة تتبع أخس المقدمات أو أخص المقدمات ، ومطلب كل إنسان أن يصل إلى النتيجة اليقينية ، وأنت - كطالب علم - تريد النتيجة اليقينية لا النتيجة الظنية لأنك تريد أن تبني على اليقين حتى تصل بعد ذلك إلى النتائج اليقينية ، ونحن في تعاملنا مع الناس كثيراً ما نبني على الظن بل على سوء الظن ، وعلى أساس سوء الظن نحكم على فلان وفلان ، والمفروض أن لا نتعامل مع الناس على أساس سوء الظن ، لذلك ورد في الرواية "احمل أخاك المؤمن على سبعين محملاً" ، فتحمل أفعاله على سبعين احتمالاً لصالحه أي على حسن الظن ، فتجعل له المبررات التي دفعته للقيام بهذا الفعل بناء على حسن الظن ، والزوجان يحتاجان إلى حسن الظن ، فإذا بنيت حياتهما الزوجية على سوء الظن فإنها إلى نهاية حتمية ، وكل منهما يضع له قائمة للأخطاء من بداية حياتهما الزوجية ، وإذا وقع الطلاق بينهما فكل منهما يخرج هذه القائمة ، مع أنه لا يجوز أن ينشر عن الطرف الآخر شيئاً من أسرار الزوجية ، فكما اجتمعوا بالحسنى فإنهما يفترقان بالحسنى ، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، والإحسان أعلى درجة من المعروف ، وجميع الناس لا بد أن يعملوا بناء على حسن الظن والحمل على سبعين محملاً لكي يجعل تبريراً لأفعال الآخرين .

الفائدة الثانية : نقد الأفكار والنظريات العلمية :

٢- يضاف إليه : أننا بتعلمنا قواعد المنطق نستطيع أن ننقد الأفكار والنظريات العلمية ، فنتبين أنواع الخطأ الواقع فيها ، وأن نتعرف على أسبابها .

حينما يسمع الطالب أي فكرة أو أي نظرية علمية أو يقرأها في كتاب إذا عرف قواعد المنطق يمكن له أن ينقدها من خلال تطبيق هذه القواعد ، وهذا النقد يأتي في أي كتاب يطلع عليه الطالب ، مثلاً إذا طرح شخص آية قرآنية واستنتج منها استنتاجاً معيّناً ، فيمكن أن يسأل الطالب : هل استنتج هذا الشخص صحيح من ناحية منطقية أو لا ؟

مثلا من خلال الآية القرآنية يريد أن يستنتج قاعدة عامة ، فيسأل : هل هذه الآية الكريمة تدل على هذه القاعدة العامة أو لا تدل ؟

وإذا كانت الآية الكريمة تدل على مورد واحد ، فيسأل : هل يمكن من خلال المورد الواحد استنتاج قاعدة عامة بحيث تشمل الموارد الأخرى أو تقتصر على هذا المورد فقط ولا يمكن التعمد إلى موارد أخرى ؟

ويأتي نفس السؤال في الاستنتاج من الروايات الشريفة أيضا ، فهل هذه الرواية تدل على القاعدة العامة التي استنتجها المحاضر أو الكاتب أو لا تدل ؟

دائما اسأل سواء سمعت متكلمًا أو قرأت كتابا : هل استنتاجاته صحيحة من ناحية منطقية أو لا ؟

وهذا السؤال يطرح في أي فكرة وأي نظرية علمية .

ويمكن لك نقد أفكار المحاضرين والكتّاب لأن كل من يتكلم أو يكتب فإنه يستعمل القواعد المنطقية ، ولكنه قد يخطئ في الاستعمال ، فيمكن لك أن تبين الخطأ المنطقي الواقع في الفكرة أو النظرية ، فهو في استنتاجاته يستعمل القواعد المنطقية وإن لم يصرح بأنها قاعدة منطقية ، والقواعد المنطقية تأتي ضمن كلماته ، فيمكن لك استخراج القواعد المنطقية التي استعملها ، وتبين أنه أخطأ في استعمالها لأن هذه القاعدة المنطقية المعينة لا توصل إلى النتيجة التي وصل إليها ، وأنه من خلال المقدمات التي طرحها لا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة .

إذن :

في الفائدة الثانية نقد الأفكار والنظريات العلمية ، في أي فكرة أو نظرية علمية يطرحها أي شخص تنظر إلى كلامه وتحاول أن تستخرج القواعد المنطقية التي اعتمد عليها ثم تبدأ بنقد الفكرة والنظرية ، فهل المحاضر أو الكاتب استعمل هذه القواعد المنطقية استعمالا صحيحا للوصول إلى النتائج التي ذكرها أو أن هذه القواعد المنطقية لا توصل إلى هذه النتائج .

الفائدة الثالثة : تمييز المناهج العلمية السليمة من غير السليمة :

٣- ومعرفتنا لقواعد المنطق نستطيع أيضا أن نميز بين المناهج العلمية السليمة ، والتي تؤدي إلى نتائج صحيحة ، وبين المناهج العلمية غير السليمة ، والتي تؤدي إلى نتائج غير صحيحة .

سيأتي بحث المناهج العلمية فيما بعد ، وبمعرفتنا لقواعد المنطق يمكن التمييز بين المناهج العلمية السليمة والمناهج العلمية غير السليمة ، والمناهج العلمية السليمة هي التي تؤدي إلى نتائج صحيحة ، فإذا أدى المنهج إلى نتائج صحيحة نقول بأن هذا المنهج العلمي سليم ، والمناهج العلمية غير السليمة هي التي تؤدي إلى نتائج غير صحيحة ، وهدف الطالب والعالم أن يحصل على المناهج العلمية السليمة حتى يصل إلى النتائج الصحيحة ، وهذا مراد كل إنسان في جميع العلوم ، ففي جميع العلوم يحاول العلماء الوصول إلى المناهج العلمية السليمة ، وهي التي تؤدي إلى نتائج صحيحة .

الفائدة الرابعة : المقارنة بين قوانين العلوم المختلفة :

٤- ونستطيع كذلك على ضوء فهمنا لقواعد المنطق أن نفرّق بين قوانين العلوم المختلفة ، وأن نقارن بينها ببيان مواطن الالتقاء والشبه بينها ، ومواطن الاختلاف والافتراق .

يوجد تصنيف للعلوم ، فتوجد علوم علمية ، مثل علم الرياضيات وعلم الفيزياء وعلم الكيمياء وعلم الكهرباء وغيرها ، وتوجد علوم أدبية كعلم اللغة وعلم النحو وعلم الصرف وغيرها ، وصنّفت العلوم إلى علوم مختلفة بسبب وجود القوانين المختلفة في كل علم ، ومن خلال قواعد المنطق يمكن المقارنة بين قوانين العلوم المختلفة ، والمقارنة لها جانبان : جانب الالتقاء والشبه ، وجانب الاختلاف والافتراق ، وحينما نقول قارن بين هذا وذاك فمعنى ذلك أنه عليك أن تبين جوانب الشبه وجوانب الافتراق ، فتذكر وجود الشبه ووجوه الاختلاف ، ولا تقتصر على وجوه الاختلاف ، فنبين القوانين المتشابهة والقوانين المختلفة حينما نقارن بين أي علمين من العلوم ، فتوجد وجوه تشابه ووجوه اختلاف بين قوانين العلوم ، مثلاً يبحثون في الفيزياء والكيمياء عن قوانين الذرة ، فهل توجد وجوه تشابه ووجوه اختلاف بين قوانين الذرة في الفيزياء وفي الكيمياء؟ ما هي القوانين المتشابهة في العلمين؟ وما هي القوانين المختلفة في العلمين؟

ونفس السؤال يأتي في علوم الأدب ، فهل توجد وجوه تشابه ووجوه اختلاف بين قوانين النحو وقوانين الصرف؟

والخلاصة :

أن القيمة الدراسية لعلم المنطق هي بتوقّره على تكوين قدرة التفكير السليم في البحث ، والنقد ، وتقييم الآراء والأفكار ، وتقدير الأدلة والبراهين ، في مختلف مجالات الفكر الإنساني .

علم المنطق الذي يعتبر خادما لجميع العلوم تستطيع أن تستفيد من قواعده المنطقية في تكوين قدرة التفكير السليم في البحث في أي علم من العلوم ، ونقد النظريات العلمية ، وتقييم الآراء والأفكار المطروحة على الساحة المحلية وعلى الساحة العالمية ، والنظر في الأدلة والبراهين التي يقدمها المحاضرون والكتّاب لبيان صحتها أو خطئها ، وهذا كله يأتي في جميع مجالات الفكر الإنساني ، ولا ندرس المنطق لأجل العلوم فقط ، فالمنطق يأتي في جميع مجالات الحياة ، مثلا في الصفحات الدينية في الجرائد والمجلات ومواقع الإنترنت يطرح الكتّاب مقالات ، ويأتي بنص قرآني أو روائي ، ويستخرج منها بعض الأفكار ، ويصل إلى بعض النتائج ، فانظر في هذه الآية أو في الآية فهل تدل فعلا على ما وصل إليه من أفكار ونتائج ، ما هي القواعد المنطقية التي استعملها للوصول إلى الأفكار والنتائج ؟

وكثير من الكتّاب لم يدرسوا علم المنطق فتراهم يستدلون بشكل عشوائي ، فيصل الكتّاب إلى نتيجة لا علاقة لها بالآية أو الرواية ، هو يريد أن يثبت رأيا معيناً فيبحث عن آية أو رواية يمكن أن تدل على هذا الرأي ، فيأتي بهذه الآية أو الرواية ثم يطرح الأفكار التي يريدّها .

إذن :

تقييم الآراء والنظر في الأدلة والبراهين التي يقدمها المحاضرون والكتّاب لبيان صحة آرائهم أو خطئها ، وهذا كله يأتي في جميع مجالات الفكر الإنساني من العلوم والآداب والأفكار العامة ، فأني فكرة يطرحها أي شخص يمكن لك أن تقيّمها بواسطة تطبيق القواعد المنطقية .

إن علم المنطق له فوائد كثيرة ، ولكن لا بد أن تعرف كيف تستعمل هذه القواعد المنطقية للوصول إلى النتائج الصحيحة بحيث يصبح التفكير تفكيراً منطقياً ، ودائماً تستعمل هذا التفكير المنطقي في العلوم وفي أمورك الحياتية الاعتيادية أيضاً ، مثلاً لو سألتك : لماذا سجلت في الحوزة العلمية ؟

لا بد أن يكون عندك استدلال منطقي لبيان سبب التحاقك بالدراسة الحوزوية .

ولو سألنا غيرك : لماذا لم تسجل في الحوزة العلمية ؟

حتماً هو عنده أسباب لعدم التحاقه بالحوزة ، ويمكن أن يبين أسبابه باستدلال منطقي .

في البيت الواحد تجد شخصا متديّنا وشخصا آخر غير متديّن ، ولو سألت كل واحد منهما نفس السؤال : لماذا تسلك هذا السلوك ؟

لماذا الناس في العالم لا يدخلون في الإسلام ؟ ما هي الأسباب ؟

ما هي أسباب تخلف المسلمين ؟

لماذا الإرهاب موجود في بلدان المسلمين فقط ؟

فكر تفكيراً منطقياً للوصول إلى الإجابة على هذه الأسئلة ، ويمكن أن تطرح عدة محاضرات عن أسباب تخلف المسلمين وكيفية نهضتهم .

هل الإسلام دين عالمي ؟

جميع المسلمين يقولون نعم ، ولكن ما هي الأدلة على عالمية الإسلام ، فإذا كان الإسلام ديناً عالمياً لماذا لا ينتشر في العالم ؟ ما هي أسباب عدم انتشار الإسلام في العالم ؟

نحن نطلب من الناس أن يكونوا مسلمين ، ولكن هل المسلمون قدموا الإسلام للعالم بطريقة صحيحة حسب القواعد المنطقية ؟!

المصطلحات العامة

(العلم)

تعريفه :

العلم : هو انطباع صورة الشيء في الذهن .

توجد تعريفات مختلفة للمصطلحات العلمية ، ونرى تعريفات مختلفة في جميع الكتب ، من التعاريف أن العلم هو مجموعة المسائل في هذا الكتاب أو ذاك الكتاب ، فعلم المنطق يحتوي على مجموعة من المسائل ، وكذلك علم الأصول يشتمل على مجموعة مسائل ، وكلامنا هنا ليس عن مجموعة المسائل ، وإنما عن انطباع صورة الشيء في الذهن كما هو التعريف في كتابنا الحالي ، فحينما أنظر إليك تنطبع صورتك في ذهني ، وكل مؤلف يتبنى تعريفاً معيناً ، ولو راجعنا كتب المنطق نجد بأنه في بداية الكتاب كل مؤلف يتبنى تعريفاً معيناً للعلم ، وترى تعريفات مختلفة لكلمة "العلم" ، والتعاريف لا تكتب بشكل عشوائي أو مزاجي ، وإنما كل تعريف يكون بناءً على أساس نظرية معينة يتبنّاها هذا المؤلف ، وخلف كل تعريف توجد نظرية ، وتعاريف العلم في علم المنطق مختلفة لأن هناك نظريات مختلفة يتبنّاها العلماء ، فيقول أحد

العلماء : العلم هو انطباع صورة الشيء في الذهن ، وآخر يقول : الصورة المنطبعة من الشيء في الذهن ، وثالث يقول : حصول صورة الشيء في الذهن ، ورابع يقول : الصورة الحاصلة من الشيء في الذهن ، والبعض في هذه التعاريف يقول العقل بدل الذهن ، وهذه التعاريف ليست متشابهة ، ومعناها ليس واحدا ، وكل تعريف من هذه التعاريف مبني على نظرية .
وتعريف المؤلف هو أن العلم : انطباع صورة الشيء في الذهن .

مثال ١ :

إذا نظرت إلى الساعة الموجودة أمامك ثم أغمضت عينيك فإن صورة الساعة تنطبع في ذهنك ، والعلم هو انطباع صورة هذه الساعة في ذهنك ، وتكون عالما بوجود هذه الساعة عند انطباع صورتها في ذهنك ، وهذه هي صورة شيء خارجي للشيء والمنطبعة في الذهن ، وقبل انطباع الصورة يكون الإنسان جاهلا ، وهذه حالة لهذا الإنسان ، وبعد انطباع الصورة ينتقل إلى حالة جديدة وهي أنه يصير عالما ، فكان جاهلا وصار عالما .

مثال ٢ :

حينما يقدم إليك تفاحات بألوان متعددة : تفاح أحمر وتفاح أخضر وتفاح أصفر ، تقول لكل منها تفاحة مع أن لها ألوانا مختلفة ، فهناك صورة في الذهن يطلق عليها تفاحة ، هذه الصورة الذهنية لا يوجد لها ألوان ، فاللون لا يدخل في حقيقة التفاحة ، وهذه الصورة الموجودة في الذهن ليست الصورة الخارجية المنطبعة ، لأن الصورة الخارجية المنطبعة في الذهن عبارة عن تفاحة حمراء ، والصورة الثانية المنطبعة عبارة عن صورة تفاحة خضراء ، والصورة الثالثة عبارة عن صورة تفاحة صفراء ، وترى أنه حينما تعرض عليك تفاحة بأي لون فأنت تسميها تفاحة ، وبذلك نستنتج أن صورة التفاحة في الذهن خالية عن اللون ، فتطلق على أي منها تفاحة مع أن ألوانها مختلفة ، وكذلك إذا رأيت تفاحة كبيرة ومتوسطة وصغيرة فإنك تطلق على كل منها اسم تفاحة ، فنستنتج أن الصورة الذهنية للتفاحة لا يدخل فيها الحجم ، وهكذا فإن الصفات العرضية للتفاحة لا تدخل في حقيقة التفاحة ، وفي تعريف التفاحة لا نقول بأنها فاكهة حمراء لأنه إذا قلنا عنها ذلك فإن التفاحة الخضراء والصفراء ليست تفاحة ، لذلك فصورة التفاحة الموجودة في ذهنك بلا لون ولا حجم ولا طعم ولا أي صفة عرضية أخرى ، فتجد تفاحة حلوة وتفاحة أخرى مُرَّة ، إذن تارة عندنا انطباع الصورة للشيء الخارجي ، وهذا الانطباع يكون مع اللون والحجم والصفات العرضية الأخرى ، فعندك صورة ذهنية لهذه التفاحة

الخارجية المعينة التي لها لون وحجم معينين ، وهذه هي الصورة الأولى ، وتارة أخرى عندك انطباع صورة ذهنية بحيث إن أي تفاحة بأي صفات عرضية تراها تسميها تفاحة ، فتوجد هنا صورة ثانية تختلف عن الصورة الأولى ذات اللون والحجم ، واللون والحجم وغيرها من الصفات العَرَضِيَّة ، وسميت عرضية لأنها تَعْرِضُ على ذات الشيء ، والصورة الثانية للتفاحة ليس لها لون ولا حجم ، والصورة الثانية هي التي تعبّر عن حقيقة التفاحة وماهيتها ، والصفات العرضية لا تدخل في حقيقة التفاحة وماهيتها ، وحينما نريد أن نعرّف التفاحة لا نأتي بالتعريف بالصفات العرضية ، وإنما نأتي بما يبيّن حقيقتها التي تنطبق على جميع أنواع التفاح .

تارة ترى شخصا في الخارج فتنتطبّع صورته في ذهنك ، فزيد في الخارج تنطبّع صورته في ذهنك مع صفاته العرضية ، وهذه هي الصورة الأولى ، فتقول عنه هو زيد ، وتارة أخرى تقول عنه إنسان ، وهذه صورة ثانية ، وزيد وبكر وخالد مصاديق للإنسان ، فتقول عنه إنسان مع أن الإنسان في الخارج - وهم زيد وبكر وخالد - له ألوان وأوزان وأحجام وأطوال مختلفة ، ولكن تطلق عليه اسم إنسان مهما كانت صفاته العَرَضِيَّة ، فتوجد صورتان : صورة لزيد ، وصورة ثانية لإنسان ، فيوجد انطباع لصورتين ، وتطبق الصورة الثانية على أي فرد خارجي ، فهذا الفرد الخارجي تطلق عليه زيدا ، وتطلق عليه إنسانا ، وصورة الإنسان في الذهن بلا لون ولا وزن ولا حجم ولا أي صفة عرضية أخرى ، والصفات العَرَضِيَّة لا تدخل في حقيقة الشيء ، وحقائق الأشياء تكون لها صور في ذهن الإنسان ، لذلك حينما يرى مصداقا بأي صفات عرضية فإنه يجعل هذا المصداق تحت حقيقته ، ويبدأ الذهن بتحليل هذه الصورة ليصل إلى حقيقتها ، فيقول هذا إنسان ، وهذه تفاحة ، ويرى أسدا في الخارج فتنتطبّع صورته في الذهن ، ويبدأ بتحليل هذه الصورة لكي يصل إلى حقيقة هذا الأسد الخارجي ، فيسميه أسدا وهو الحيوان المفترس مع أن الفرد له صفات عرضية ، ولا يسميه فرسا ، وتوجد في الذهن صور لجميع حقائق الأشياء ، وحينما تنتقل صورة التفاحة الخارجية إلى ذهنك تقارن بينها وبين الصور الذهنية لحقائق الأشياء ، فتتزع الصفات العرضية للتفاحة عنها ، وتصل إلى حقيقتها بعد عملية النزع والتقشير أي تقشير التفاحة عن صفاتها العرضية ، فتقول هذه تفاحة ؛ لأن صورة حقيقة التفاحة في الذهن تكون بلا أي صفة عرضية كاللون والحجم والطعم وغيرها .

وخلاصة الكلام أنه عندما ترى شيئا خارجيا فإن صورة هذا الشيء الخارجي تنطبّع في ذهنك ، ويبدأ الذهن بتحليل هذه الصورة ليصل إلى حقيقتها ، وفي الذهن توجد صور لحقائق

الأشياء ، فتوجد صورة لهذا الشيء الخارجي ، وصورة أخرى لحقيقة هذا الشيء الخارجي ، فتارة تقول هذا زيد ، فكلامك يكون عن الشيء الخارجي ، وتارة أخرى تقول هذا إنسان ، فعندك صورتان في ذهنك : صورة لزيد ، وصورة أخرى لإنسان .

إذن :

حينما ترى الشيء الخارجي تنطبع في الذهن صورة هذا الشيء الخارجي المحدد المعين المشخص في الخارج ، كأن ترى زيدا فتنتطبع صورة زيد في ذهنك ، فتوجد عندك صورة ذهنية عن الخارج بشكل مباشر ، فتدرك وجود زيد الخارجي ، والذهن حينما يأخذ هذه الصورة للشيء الخارجي يبدأ بإزالة الصفات العرضية لهذا الشيء لكي يمكن الوصول إلى حقيقة هذا الشيء ، فتقول : زيد إنسان ، فالذهن ينزع هذه الصفات العرضية عن زيد ، ويقشر زيدا عن الصفات العرضية ، ويقشر التفاحة عن صفاتها العرضية من اللون والحجم والطعم والرائحة ، فيقول هذه تفاحة ، فصورة التفاحة في الذهن تكون بلا أي صفة عرضية ، ويصل إلى حقيقة زيد ، فيقول هذا إنسان .

إن الشيء الخارجي يكون مركبا من حقيقة الشيء مع الصفات العرضية ، والصفات العرضية عبارة عن المشخصات التي تميز هذا المصداق عن المصداق الآخر ، فإذا يوجد فردان كلاهما اسمه زيد ، فنفرق بينهما بالصفات العرضية مع أن حقيقتها واحدة وهي الإنسان ، زيد الأول إنسان ، وزيد الثاني إنسان ، فمن حيث الإنسانية لا يوجد فرق بينهما ، فجميع الأفراد من أي دين كانوا تقول لكل فرد منهم إنسان ، فيوجد جامع مشترك بين جميع أفراد الناس ، وهذا الجامع المشترك هو الإنسانية ، وللتفرقة بين الأفراد نأتي إلى المشخصات التي تميز هذا المصداق عن المصداق الثاني ، فزيد الأول له وزن وطول ولون بشرة ، وزيد الثاني له وزن وطول ولون بشرة تختلف عن زيد الأول ، فالصفات العرضية تشخص المصداق الأول وتميزه عن المصداق الثاني الذي له مشخصات أخرى ، فزيد الأول بمشخصاته يختلف عن زيد الثاني بمشخصاته مع أن حقيقتهما واحدة وهو الإنسان ، فالإنسان الأول مع مشخصاته يختلف عن الإنسان الثاني مع مشخصاته مع أن كليهما إنسان ، وكأن الأول يلبس لباسا يختلف عن لباس الثاني ، ويتم التمييز بينهما على أساس اللباس ، وهذا اللباس هو الصفات العرضية أو المشخصات ، فالمشخصات هي الصفات العرضية ، وهي التي تشخص هذا الشيء ، وتميز هذا الشيء عن الأشياء الأخرى .

في إعادة إفادة :

لا بد من الالتفات إلى أننا حينما نقول إن العلم هو انطباع صورة الشيء في الذهن ، تارة يكون المقصود هو انطباع صورة هذا الشيء الخارجي ، كانطباع صورة التفاحة الخارجية في الذهن والتي لها صفات عَرَضِيَّة ، وتارة أخرى يكون المقصود هو انطباع صورة حقيقة الشيء في الذهن ، كصورة حقيقة التفاحة أو حقيقة الإنسان والتي تكون في الذهن بدون الصِّفات العَرَضِيَّة ، وأنت حينما ترى شيئاً - كالتفاحة الحمراء الخارجية - فإن صورتها تنطبع في الذهن ، وتريد أن تصل إلى معرفة حقيقة هذا الشيء ، فيبحث الذهن بين المعلومات الذهنية ، ويقوم الذهن بتحليل الصورة ، فيبدأ بتقشير الصورة المنطبعة عن الصفات العرضية ونزع الصفات العرضية عنها إلى أن يصل إلى حقيقتها ، ثم يقارن بين ما وصل إليه من حقيقة الشيء الخارجي مع المعلومات السابقة عن صور الحقائق المحفوظة في الذهن إلى أن يصل إلى معرفة حقيقة هذه الصورة ، فيرى أنها تفاحة ، أو يرى أن هذا الشيء حساس متحرك بالإرادة وناطق مفكر ، فيبحث الذهن عن هذه المواصفات فيصل إلى أن هذه المواصفات تنطبق على الإنسان ، فيقول إن هذا إنسان ، فالذهن يعطيك المعلومة ، أو يقول إن هذه تفاحة ، وتعطيها اللون حسب لون الصورة التي التقطها الذهن من الخارج ، فتقول تفاحة حمراء كبيرة حلوة ، فذكرت حقيقة الشيء بالإضافة إلى صفاته العرضية ، والصفات العرضية هي المشخصات التي تشخص الفرد وتميّزه عن غيره من الأفراد ، فالتفاحة الحمراء تتميز عن التفاحة الخضراء مع أن حقيقتيهما واحدة ، وزيد الأول يتميز عن زيد الثاني بصفاته العرضية مع أن حقيقتيهما واحدة ، وتارة تريد أن تميز التفاحة الحمراء عن البرتقالة الحمراء ، فتتميزان عن بعضهما البعض بحقيقتيهما لا بالصفة العرضية لهما ؛ لأن كليهما حمراء ، فالحقيقة مختلفة ، والصفة العرضية واحدة ، فتارة يكون التمايز على أساس الصفات العرضية ، مثل التفاحة الحمراء والتفاحة الخضراء ، ومثل زيد الأول وزيد الثاني ، وتارة أخرى يكون التمايز على أساس الحقيقة ، مثل التفاحة الحمراء والبرتقالة الحمراء ، ومثل زيد الأبيض والحصان الأبيض ، وفي الذهن صورة التفاحة وصورة البرتقالة صورتان مختلفتان ، فالتمايز بين الأشياء مرة يكون عن طريق الصفة العرضية ، ومرة أخرى يكون عن طريق الحقيقة ، ومرة ثالثة يكون عن طريق الحقيقة والصفة العرضية معا ، مثل التفاحة الخضراء والبرتقالة الحمراء .

والناس بسبب عدم تعودهم على التحليل الذهني يجدون أن هذه التحليلات صعبة ، مع أن في واقعها أمور سهلة ، وفي حياتهم العرفية لا يقومون بهذه التحليلات الدقيقة ، وفي علم المنطق تحتاج إلى التحليل الذهني ، وكذلك جميع المواد الدراسية الحوزوية تحتاج إلى أن يتحرك الذهن في التحليل ، ولا تتعامل مع الأشياء بالتعامل العرفي ، العرف مبني على التسامح ، فالناس حياتهم قائمة على التسامح وعدم الدقة في أمورهم ، فإذا سألت : ما هو الفرق بين التفاحة الخضراء والبرتقالة الحمراء ؟

يجيب العرف بأتهما نفس الشيء ، فهذه فاكهة وتلك فاكهة ، ويلومونك على توجيه هذا السؤال ، ولكن أنت كطالب علم لا بد أن تميز بين الأشياء بدقة ، وتحتاج إلى هذه الدقة في جميع العلوم ، مثلاً في دراسة الفلسفة تحتاج إلى التحليل الذهني بدرجة أكبر ؛ لأن الفلسفة عبارة عن قضايا عقلية ، ولا بد أن تتعود على تجريد الأشياء ، وحينما نقول بأن التفاحة لها صفات عرضية ، وأنت تقوم بتقشير هذه التفاحة عن صفاتها العرضية ، وفي الذهن لا بد أن تتصور التفاحة مع صفاتها العرضية ، ثم تقوم بعملية تقشير وإزالة الصفات العرضية عن هذه التفاحة ، وتقوم بتحليل هذه الصورة ، فتصل إلى شيئين : الحقيقة والمشخصات ، وهذه كلها قائمة على التصورات الذهنية والتحليلات العقلية ، والعقل قادر على هذه التحليلات ، ولكن الناس لم يتعودوا على ممارسة مثل هذه التحليلات ، والتفكير بالأشياء بطريقة عقلية بحيث يجردون الأشياء ويمكنهم تصور الحقيقة لوحدها وتصور الصفات العرضية لوحدها ، وفي الحوزة العلمية لا بد أن تتعود على هذه التحليلات العقلية ، مثلاً في علم النحو تقول هذا فعل وذاك فاعل ، فلا بد أن تكون في ذهنك صورة للفعل وصورة أخرى للفاعل ، وصورة ثالثة للمفعول به ، وصورة أخرى لباقي الإعرابات ، بحيث يمكنك التمييز بين هذه الأشياء لكي يمكنك إعراب الكلمات في الجمل ، وتكون هذه العناوين في ذهنك بحيث عندما تقرأ الجملة تعرف أن هذه الكلمة تدرج تحت أي عنوان ، فحينما تسمع : زيد يفعل ، تقول زيد مبتدأ ، وعندما تسمع : يفعل زيد ، تقول زيد فاعل ، مع أنه في الجملتين زيد هو الفاعل ، ولكن في الإعراب زيد في الجملة الأولى يجعله تحت عنوان "المبتدأ" مع أنه في الواقع هو فاعل ، وفي الجملة الثانية يجعله تحت عنوان "الفاعل" ، وهذه العناوين في الذهن لا بد أن تكون متميزة عن بعضها البعض بدقة ، وهذه الدقة تحتاجها في جميع العلوم .

وفي مقامنا يكون التمييز بالحقيقة فقط ، كالتفاحة الحمراء والبرتقالة الحمراء ، أو بالصفات العرضية فقط ، كالتفاحة الخضراء والتفاحة الحمراء ، أو بالحقيقة والصفات العرضية معا ، كالتفاحة الخضراء والبرتقالة الحمراء .

ونحن نكرر المعلومات لأن ذهنيات الطلبة تختلف ، طالب يستوعب من أول مرة ، طالب آخر يحتاج أن يسمع المطلب مرتين ، وطالب ثالث يحتاج إلى الاستماع ثلاث مرات ، وطالب رابع يحتاج إلى أربع مرات ، فالناس يتفاوتون في سرعة الاستيعاب والحفظ ، والناس يحتاجون إلى المراجعة ، وكذلك نراعي الطلبة فنكرر المطالب عدة مرات حتى يستوعب جميع الطلبة هذه المطالب ، ولا بد أن الطالب يكتب الدروس في كراسة خاصة بكل مادة دراسية .

إن مهمة العالم ودوره وهدفه هو أن يصل إلى معرفة حقائق الأشياء في أي علم من العلوم ، فالعالم باحث عن الحقيقة ، وإذا وصل إلى الحقيقة عن طريق الدليل فإنه يرتب الأثر على هذه الحقيقة ، ويحتاج العالم إلى دليل يدل على الحقيقة ، فيرتب على الحقيقة التي عليها دليل يثبتها ، ودائما يبحث عن الدليل ، والعالم الذي وصل إلى الحقيقة عن طريق الدليل إذا ثبت له أن ما وصل إليه ليست هي الحقيقة بأن قام عنده دليل آخر على خلاف ما كان يعتقد فإنه يأخذ بالأمر الثاني ، والحقيقة واحدة ، وهو ظن بأن ما وصل إليه هو الحقيقة ، وحتى في حياتنا العادية قد نتخذ قرارا بناء على معلومات عندك ، ولكن بعد ذلك يتبين لك أن قرارك كان خاطئا ، فتتخذ قرارا آخر ، وقد يكون عندك رأي ، وبعد ذلك تغير رأيك لدخول عوامل لم تكن ملتفتا إليها قبل ذلك ، وقد يقال له أنت قلت الرأي الأول ، فيقول لهم رأيي تغير لأنه انكشف لي خطأ الرأي الأول ، فالآن أتبنى الرأي الثاني ، فما يقوم عليه الدليل هو ما نأخذ به ، وهذه نقطة مهمة ، فنحن أبناء الدليل أينما مال نميل ، والحكمة ضالة الإنسان - لا ضالة المؤمن فقط - يأخذ بها حيثما وجدها ومن أي شخص صدرت حتى لو لم يكن على دينه ، لذلك روي عن النبي ص أنه قال : "اطلبوا العلم ولو في الصين" ، فليس المهم من هو المصدر ، وإنما المهم أن تأخذ الحكمة والعلم ، وتطلبهما في أي مكان ، والإنسان طالب للحقيقة في القضايا الدينية أو غير الدينية ، في القضية الدينية ترى الفقيه يطرح فتاوى في الطبعة الأولى من رسالته العملية ، وفي الطبعة الثانية ترى بعض الفتاوى قد تغيرت ، وقد غير فتاواه لأن الفقيه حصل على أدلة أخرى ، فصار عنده فتوى أخرى بناء على الدليل ، مثلاً لم يكن ملتفتا إلى أن الرواية التي استدلل بها مخالفة للقرآن ، وبعد ذلك وجد آية تتعارض مع هذه الرواية ، والآية

مقدمة على الرواية ، فيأخذ بالآية ويترك الرواية ، فالفقيه الواحد يغير فتاواه بناء على الأدلة التي يحصل عليها ، وهذا يجري في جميع العلوم ، كان العلماء السابقون يعتقدون أن الأرض مركز الكون ، ولكن الآن يقولون بأن الشمس مركز كواكب المجموعة الشمسية .

إذن :

في التعاريف تارة تريد أن تعرّف الشيء على أساس ما هو في الخارج ، فتضع تعريفا للتفاحة الحمراء ، وتعريفا آخر للتفاحة الخضراء ، إذا كان التعريف على أساس الشيء الخارجي ، والذهن يلتقط صورة لما في الخارج ، وهذه الصورة التي يلتقطها ذهن تكون كالصورة التي تلتقطها الكاميرا مع بعض الاختلافات ، فالصورة الذهنية تكون مع صفاتها العرضية ، والكاميرا تلتقط صورة الشيء الخارجي ، ولا تقول لك ما هي حقيقة هذا الشيء ، لنفرض أن العلماء اكتشفوا في الغابات حيوانا جديدا له شكل غريب ، الكاميرا تلتقط صورة هذا الحيوان الغريب ، ولكنها لا تقوم بتحليل الصورة ، وأما ذهن العالم فإنه يلتقط الصورة ويبدأ بتحليلها ليرى أن هذا الحيوان الغريب يقع تحت أي نوع معروف أو أنه نوع جديد ، فالكاميرا مهمتها التقاط الصورة فقط بدون تحليلها ، نعم إذا كانت هذه الكاميرا متصلة بكومبيوتر ، والكومبيوتر يقوم بتحليل الصورة ، فيرى ما هو النوع الذي يتناسب مع هذه الصورة ، هنا الكومبيوتر يعمل مثل ذهن ، والصورة الذهنية الملتقطة من الخارج تكون مع الصفات العرضية والمشخصات ، وتريد أن تعرّف الشيء على أساس ما هو في الخارج .

وتارة أخرى تريد أن تعرّف الشيء على أساس حقيقته ، فتضع تعريفا للتفاحة بحيث يصدق على التفاحة الحمراء والخضراء والصفراء ، وعلى التفاحة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، وعلى التفاحة الحلوة والمرّة ، وعلى أي تفاحة لها صفة عرضيّة أخرى .

وفي التعاريف نبحث عن تعريف حقيقة الشيء أو ماهية الشيء ، والماهية مشتقة من "ما هي" ، أي ما هي حقيقة هذا الشيء ، فنقول الإنسان حيوان ناطق ، فالإنسان حقيقته حيوان ناطق مفكر ، ولا تذكر طوله ووزنه ولونه ، والفرس حيوان صاهل ، والأسد حيوان زائر ، فلا نذكر في التعريف الصفات العرضية للشيء ، وإنما نذكر فيه الصفات الذاتية للشيء ، وهذا يسمى "الحدّ التام" ، والحدّ التام هو التعريف بجميع ذاتيات المعرّف ، وإذا ذكرنا في التعريف صفة عرضية فإن هذا التعريف يكون حدّا ناقصا ، والحدّ الناقص هو التعريف ببعض ذاتيات المعرّف ، إذا قلنا الإنسان حيوان ناطق ، فهذا تعريف بجميع ذاتيات المعرّف ، فيكون من باب

الحد التام ، وإذا قلنا الإنسان ناطق ، فهذا تعريف ببعض ذاتيات المعرّف ، فيكون من باب الحد الناقص ، فيوجد تعريف بالحد التام ، وتعريف بالحد الناقص .

الخلاصة :

الذهن حينما يتلقى صورة الشيء الخارجي فإنه يحلل هذه الصورة ليصل إلى حقيقة هذا الشيء ، وانطباع صورة الشيء يقصد منه انطباع صورة الشيء الخارجي ، أو انطباع صورة حقيقة الشيء أو ماهية الشيء ، وهذه الصور تنطبع في الذهن ، وقلنا بأن تعريف العلم يختلف من عالم إلى آخر ، واختلاف التعاريف مبني على النظرية التي يتبناها كل عالم ، فاختلاف النظريات يؤدي إلى اختلاف التعاريف ، فالتعاريف ليست بنفس المعنى ، وهي ليست تعبيرات مترادفة ، فكل تعريف مبني على أساس نظرية ، وسأذكر هنا موضوعا فلسفيا بشكل سريع ، والتفصيل تأخذونه في علم الفلسفة ، وهو بحث المقولات ، وهذه العناوين تكون في أذهانكم حتى إذا سمعتم كلمة "المقولات" فتعرفون معناها ، مثلا انطباع صورة الشيء في الذهن مبني على مقولة الانفعال ، فالنفس تنفعل حينما الأشياء ، وحينما تنفعل النفس تنطبع صورة الشيء في الذهن ، ومقولة الانفعال نظرية يبنى عليها تعريف معيّن ، وتعريفنا في كتاب خلاصة المنطق للشيخ الفضلي رض مبني على مقولة الانفعال ، وحصول صورة الشيء مبني على مقولة الإضافة ، وهذه نظرية ثانية ، والصورة الحاصلة من الشيء مبني على مقولة الكيف النفساني ، فتعريف العلم يكون على حسب النظرية التي يتبناها العالم ، فأولا يحدد العالم النظرية التي يتبناها ، وعلى أساس النظرية يعطي تعريفا ، فالعالم الذي يريد أن يضع تعريفا لأي شيء أولا لا بد أن يحدد النظرية التي على أساسها تريد أن تعرّف ، وبعد ذلك تعرّف ، وتأتي هذه النظريات بالتفصيل في علم الفلسفة .

وآراء العلماء في جميع العلوم الحوزوية مبنية على نظريات حتى في الفقه العملي ، ففي الفقه العملي ترى تعاريف مختلفة للمصطلحات ، هذا التعريف خلفه نظرية ، والعالم قد لا يصريح بالنظرية التي يتبناها ، لذلك ترى اختلاف الفقهاء في الفتاوى ، وأنت تتساءل : لماذا يختلف الفقهاء في الفتوى والموضوع واحد والآيات واحدة والروايات واحدة ؟

ترى نفس الرواية وهذا الفقيه يقول بالجواز ، والفقيه الثاني يقول بالكراهة ، وفي بحث آخر ترى الفقيه الأول يقول بالاستحباب ، والفقيه الثاني يقول بالاحتياط الاستحبابي ، وفي بحث ثالث أحدهما يقول بالوجوب ، والآخر يقول بالاحتياط الوجوبي ، مثلا في تقليد الأعلام

أحدهما يقول بوجوب تقليد الأعلام على نحو الفتوى ، والثاني يقول بوجوب تقليد الأعلام على الأحوط وجوبا ، أي على نحو الاحتياط الوجوبي ، فلا بد أن نعرف النظرية التي يتبناها هذا الفقيه ، فالفقه ليس عبارة عن فتاوى وأحكام ، بل عبارة عن نظريات ، وهذه النظريات تدرس في علم أصول الفقه ، فأصول الفقه هي نظريات الفقه العملي ، فهي النظريات التي يعتمد عليها الفقيه في استنباط الحكم في الفقه العملي ، والفقيه يطبق النظريات ، ويبين الفتوى في الرسالة العملية ، وأما لماذا جاء بهذه الفتوى فتراه يكتب ذلك في كتابه في الفقه الاستدلالي ، وكل فقيه عنده رسالة عملية فلا بد أن يكون عنده أيضا استدلال فقهي على الفتوى ، وأما طباعة الرسالة العملية فأمر سهل ، فيغيّر الغلاف ويكتب آية الله العظمى فلان الفلاني ، لكن البحث الاستدلالي خلف هذه الرسالة العملية ما هو ، وقد تجد شخصا عنده رسالة عملية ولا يوجد عنده فقه استدلالي ، فمعنى ذلك أنه قد غير الغلاف فقط ، هذا ليس مجتهدا ولا عالما ولا مرجعا ، هذا مدعي اجتهاد ، مدعي مرجعية ، لذلك فإن العلماء في التقييم لا ينظرون إلى الرسالة العملية فقط ، بل ينظرون إلى البحث الاستدلالي لهذه الرسالة العملية لكي يمكن تقييمه أنه مجتهد أو ليس مجتهدا ، وعملية الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية ليس أمرا سهلا ، ففي أصول الفقه يبحث الفقيه في جميع النظريات حتى يتبنى نظريات معينة ، وكذلك في العلوم الأخرى ، كعلم الرجال ، ما هي النظريات التي يعتمد عليها ، ومن هم الرجال الثقات والرجال غير الثقات ، ويختلف العلماء في الرجال ، راوي ثقة عند العالم الأول ، وليس ثقة عند العالم الثاني ، فتتساءل : لماذا يختلف العلماء في الرجل مع أنه شخص واحد ؟

لأن العالم الأول بحث في حياة هذا الراوي فتوصل إلى أنه ثقة ، والعالم الثاني بحث في حياته فتوصل إلى أنه ليس بثقة .

مثلا عندنا روايات تمح زرارة ، وروايات أخرى تدم زرارة ، فالروايات متعارضة ، والعالم يبحث في الروايات المادحة والذامة ، ولا بد أن يتخذ موقفا ويحد أن زرارة ثقة أو ليس بثقة ، إذا رجع روايات المدح على روايات الذم فيقول بوثاقة زرارة ويعتمد على الروايات المروية عن زرارة ، وإذا رجع روايات الذم فيقول بعدم وثاقة زرارة ولا يأخذ بروايات زرارة ، وزرارة من باب المثال ، وإلا فإن زرارة ثقة عند علمائنا .

وتوجد بعض الأبحاث العقلية في أصول الفقه تعتمد على الفلسفة ، فالعالم قبل أن يدخل في أصول الفقه لا بد أن يختار نظرياته في الفلسفة ، ويأتي إلى أصول الفقه ويقول بالنتائج

المرتبة على النظريات التي تبناها في الفلسفة ، فبعض أبحاث أصول الفقه مبنية على علم الفلسفة ، والبعض يقول بأنها تصل تقريبا إلى سبعين بحثا عقليا ، فيحدد نظرياته الفلسفية ، ويطبقها في أصول الفقه ، ويصل إلى نتائج معينة مرتبة على هذه النظريات ، ثم يطبق النتائج في علم الفقه العملي ، ويستنبط الحكم الشرعي الفقهي العملي .
وكذلك في علم الحديث لا بد أن يحدد النظريات والأسس التي يعتمد عليها ، ويطبقها على الأحاديث .

وحيثما يأتي العالم لاستنباط الحكم الشرعي من الآية أو من الرواية أو من العقل أو من العرف فلا بد أن يحدد مسبقا النظريات التي يعتمد عليها في العلوم المختلفة لكي يعطينا الفتوى في آخر المطاف ، فالفتوى لها خلفية كبيرة موجودة عند الفقيه .

وكمثال عرني أعطيك قطرة ماء ، كم عملية حصلت لكي تحصل على هذه القطرة وخاصة في البلدان التي تعتمد على تقطير الماء من البحر ، فالماء المالح يأخذونه أولا من البحر ، وفيه شوائب كثيرة ، وتجري على هذا الماء عدة عمليات من تقطير وتكثيف لكي يعطونا بعد ذلك قطرة ماء صافية لا ملح ولا شوائب فيها ، ويمكن حساب التكلفة المالية لهذه القطرة ، لتر الماء كم كلف ، خزّان الماء كم كلف ، وأنت تدفع أموالا زهيدة في مقابل الحصول على الماء ، فتوجد عمليات كثيرة مسبقة ، وأنت لا تدري عن هذه العمليات ، ويقف الشخص ويستعمل الماء بإسراف ولا يفكر أنه يهدر الماء ، ولا يأتي في ذهنه أن هذا الماء كم كلف ماديا وكم عملية مسبقة حصلت للحصول عليه ، ولا يفكر أنه إذا لم يحافظ على الثروة المائية فمن الممكن أنه في يوم ما لا يوجد عنده ماء ، وبنفس الطريقة الفتوى التي يعطيك الفقيه مرت بعدة عمليات مسبقة لكي تحصل عليها وتطبقها على حياتك ، وأنت لا تأتي في ذهنك كم علم يدرس الفقيه ويطبقه على الآيات والروايات لكي يصل إلى استنباط الفتوى ، فالفتوى مثل قطرة الماء حصلت لها عمليات كثيرة مسبقة وكلفت جهدا كبيرا إلى أن حصلنا عليها .

إذن :

حصول صورة الشيء مبني على مقولة الإضافة ، وانطباع صورة الشيء مبني على مقولة الانفعال ، وتعريف آخر وهو : الصورة الحاصلة من الشيء ، وهذا التعريف مبني على مقولة الكيف النفساني ، فالمقولات متعددة ، والتعاريف مختلفة بناء على المقولات المختلفة ، فتعريف

العلم يكون على حسب النظرية التي يتبناها العالم ، وتأتي هذه المقولات بالتفصيل في علم الفلسفة ، وحينما تأتي إلى دراسة الفلسفة تكون هذه العناوين قد مرت عليك سابقا .

وفي كتابنا الحالي تعريف العلم هو انطباع صورة الشيء في الذهن ، فحينما ترى شيئا وتعلق عينيك فإن صورة هذا الشيء تنطبع في ذهنك ، وبعد ذلك يبدأ الذهن بتحليل هذه الصورة ليعرف ما هي حقيقتها ، فيقول الذهن إن هذه ساعة وتلك خريطة وهذا كتاب وذاك قلم وهذه تفاحة وتلك فرس وهذا غزال وذاك أسد ، فتوجد عدة عمليات يقوم بها الذهن لكي تحصل بعد ذلك على النتيجة ويقرر الذهن بأن هذا أسد ، وأنت غافل عن هذه العمليات الذهنية ، فأى شيء تفكر به توجد عدة عمليات يقوم بها الذهن وأنت غافل عنها ، وأما العالم يحاول أن يحلل ليصل إلى معرفة هذه العمليات الذهنية ، فعندما يرى شيئا يسأل نفسه : ما هي العمليات التي جرت في ذهني لكي أصل إلى معرفة هذا الشيء ؟

إن مجرد التقاط الصورة بما هي صورة لا يُظهرُ للذهن ما هي هذه الصورة ، وانطباع صورة الشيء في الذهن لا يكفي لمعرفة ماهية هذا الشيء ، مثل الكاميرا التي تلتقط الصور فقط ، وحينما ترى الصورة التي التقطتها الكاميرا تقول هذه صورة زيد أو صورة عمرو أو صورة بكر ، فالكاميرا لا تظهر لك صورة من هذه ، فالكاميرا تلتقط الصورة فقط ، وأما الذهن فيقوم بتحليل هذه الصورة ليعرف حقيقتها وماهيتها ، وبعد التحليل يعطيك الذهن النتيجة فيقول لك : هذه تفاحة حمراء وذاك قلم أزرق ، فحدّد الحقيقة كالتفاحة والقلم ، وحدّد الصفة العرضية كالحمرة والزرقة ، والذهن فيه صور مخزّنة عن التفاحة والقلم ، وصورة مخزّنة عن اللون الأحمر والأزرق ، والذي عنده عمى ألوان لا يمكنه التمييز بين الألوان ؛ لأن هذا التمييز غير موجود في ذهنه بسبب وجود خلل ذهني بحيث لا يمكنه التمييز بين الألوان ، خلل وراثي أو خلل نتيجة ضربة على الرأس ، فالذهن يقارن الصورة التي التقطها بالصور المخزّنة عنده لكي يصل إلى تمييز هذه الصورة ، ويعطيك النتيجة فيقول قلم أزرق ، تفاحة خضراء ، برتقالة حمراء ، وهذا نفس عمل الكمبيوتر حينما يقارن بين الصور ، ففي البحث تضع صورة معينة ، فيبحث الكمبيوتر عن هذه الصورة في أي موقع موجودة ، فيعطيك نفس الصورة أو الصور المشابهة ، المشابهة بنسبة ٩٠% أو ٨٠% ، فعملية المقارنة التي يقوم بها الكمبيوتر مشابهة لعملية المقارنة في الذهن ، فهم استفادوا من العمليات الذهنية في صناعة الكمبيوتر ، والذهن حينما يلتقط صورة صاحبك فإنه يقول لك بأن هذا صاحبك زيد لأن صورة زيد محفوظة في

ذهنك ، فيقوم بتعريفه لك ، ترى خالدا فيقول لك الذهن إن هذا خالد ، ولكن لو رأيت شخصا لأول مرة وسألك من هذا ، فتقول لا أعرفه ؛ لأنه لا توجد عندك صورة محفوظة في ذهنك عنه ، فإذا قالوا إنه فلان فيقوم ذهنك بتخزين صورته مع اسمه والمعلومات التي قيلت لك عنه ، فإذا رأيته مرة ثانية وسئلت من هذا ، فتقول إن هذا فلان ، والشخص الجديد لا تتعرف عليه لأنه لا توجد عندك صورة محفوظة في ذهنك ، وأحيانا ترى شخصا فتقول كأني رأيتك من قبل ؛ لأن صورته في ذهنك ليست واضحة ، فتسأله هل التقينا سابقا ، هل اسمك محمد ، أو تسأله هل أنت محمود ، والصور التي تمر عليك منذ ولادتك كلها محفوظة في ذهنك ، ولكنك تنساها أو تغفل عنها ، وهذا مثل الكمبيوتر جميع الصور محفوظة فيه ، ولكن إذا حصل خلل معين فحافضة منه يصيبها العطل ، فمجموعة من الصور تصير مشوشة غير واضحة .

والذهن فيه صورة زيد ، ولو سألت الذهن زيد من أي نوع ، فيجيبك هو إنسان ، والذهن فيه صورة محفوظة عن زيد ، وكذلك فيه صورة أخرى محفوظة عن الإنسان ، بعد تقشير المشخصات والصفات العرضية ، فتري زيدا وبكرا وعمرأ فينزع الذهن عنهم الصفات العرضية ويصل إلى الصفة المشتركة بين الأفراد ، فيقول لك هذا إنسان ، وذاك غزال ، فتارة ترى صورة نفس الشيء ، وتارة أخرى هذه الصورة الذهنية عبارة عن حقيقة مصاديق هذا الشيء ، أي الصفة المشتركة بين الأفراد ، وكل ما يمكن نزعه عن الإنسان فهو من الصفات العرضية لا من الصفات الذاتية ، والصفات الذاتية هي التمييز الشيء ، مثلا النظارة التي يلبسها الإنسان لا تميزه عن الأنواع الأخرى من الحيوانات ، ويمكن أن تقول تفاحة ، ولكنها بدون اللون الأخضر ، فتكون تفاحة حمراء مثلا ، ومن ذاتيات الإنسان التفكير ، فالإنسان حيوان ناطق ، والناطق بمعنى المفكر ، ولا يقصد من الحيوان البهيمة ، الحيوان هو ما فيه الحياة ، وبعض الأشخاص لا يفهمون فيقولون كيف تقول بأن فلانا حيوان ، نحن لا نقصد من الحيوان البهيمة ، نقصد من الحيوان ما فيه الحياة والإحساس وحرية الحركة بواسطة الإرادة ، فيتحرك ويتنقل من مكان إلى آخر بإرادته واختياره ، وأما النباتات ففيها إحساس ، ولكن لا يوجد فيها الحركة والانتقال من مكان إلى آخر ، فهؤلاء يشكلون عليك لأنهم لم يدرسوا المنطق ، ولا يعرفون معنى الحيوان في علم المنطق ، يظن بأنه المعنى العرفي للحيوان وهو البهيمة ، فالإمام علي عليه السلام فيه الحياة والإحساس وحرية الحركة بإرادته ، فهم لا يدرسون العلوم العقلية لأن دراسة الفلسفة حرام

عندهم ، فما دام أنهم يقولون بجرمة الفلسفة فمن الطبيعي يقعون في مثل هذه الإشكالات لأن الإشكالات تقع على مسائل مبنية على قضايا عقلية ، وبعض علمائنا يجرمون الفلسفة أيضا ، ولكن حينما نراجع كتبهم الأصولية نرى أن فيها ما يقرب من سبعين مبحثا فلسفيا عقليا ، فإذا لا يدرس الفلسفة فلا يمكن أن يناقش مثل هذه المسائل العقلية ، مثلا إذا كان يحرم الفلسفة فعلى أساس أي مقولة يعرف العلم ، يحرم الفلسفة ويطرح مواضيع فلسفية ، وفي هذه البحوث العقلية لا بد أن يحدد متبنياته الفلسفية مسبقا ، فلا بد أن يبحث هذه المباحث في الفلسفة أولا ، ثم يأتي ويطبق في أصول الفقه ، فحتى من يقول بتحريم الفلسفة فهو يطبق الفلسفة ، والفلسفة علم يبحث في المسائل العقلية ، وعلمائنا يقولون بأن مصادر استنباط الأحكام الشرعية أربعة : الكتاب والسنة والإجماع والعقل ، فالعقل من مصادر الاستنباط فكيف نقول بتحريم الفلسفة التي تبحث في القضايا العقلية ؟!

يقولون ما دام أن علم الفلسفة جاء من اليونان إذن فهو حرام ، فهل كل علم يأتي من الخارج يكون حراما ؟!

وعلماء الفلسفة المسلمين أضافوا إلى الفلسفة تقريبا ٦٠% من المباحث ، ابن سينا أضاف إلى الفلسفة كثيرا من الآراء ، وآراء الفلاسفة المسلمين مستنبطة من الكتاب الكريم والسنة الشريفة ، نحن اعتمادهم على قضايا عقلية ، ولكن بعض القضايا العقلية موجودة في القرآن الكريم والروايات الشريفة ، فالآيات والروايات ترشد إلى هذه الأمور العقلية ، أو تكون من القضايا العقلية البحتة ، فابن سينا اعتمد على عقله كما أن ذاك اليوناني اعتمد على عقله ، فيعطيك نظرية أخرى ، مثل ما الآن أصول الفقه ، أصول الفقه بدأت من المدارس الأخرى ، فأخذها علماء مدرسة أهل البيت ع ، ولكن أضافوا عليها الكثير من النظريات والآراء ، وبعض العلماء يجرمون أصول الفقه ، وحينما نأتي إلى كتبهم الاستدلالية نرى أنهم يستعملون نظريات أصول الفقه ، ولكن يسميها باسم آخر مثل قواعد الاستنباط ، فهم يستعملون هذه الأصول ولكنهم يقولون بتحريم أصول الفقه ، والخلاف ليس على الاسم ، وإنما على المضمون ، نسميها فلسفة أو أدلة عقلية ، أصول الفقه أو قواعد الاستنباط ، لا يهم الاسم والعنوان ، المهم المضمون ، هؤلاء ينظرون إلى أن هذه العلوم جاءت من أماكن أخرى فيقولون بتحريمها ، ولكن هذا لا يكفي للتحريم ، إذا كانت الفلسفة سابقا تدعو إلى الإلحاد ، الآن الفلسفة تدعو إلى التوحيد ، بحوث الفلسفة كلها من أجل الوصول آخر المطاف إلى إثبات التوحيد ، وهذا

هو هدف البحوث الفلسفية ، تبحث مجموعة من البحوث حتى نصل إلى إثبات وجود الله تعالى ، حينما نستدل بالنظر إلى السماوات والأرض ونقول إن كل مصنوع يحتاج إلى صانع وخالق ، فهذا استدلال عقلي فلسفي موجود عند كل إنسان يطبقه على كل شيء ، بمجرد ما يرى هذا الكتاب يسأل من الذي ألف هذا الكتاب ومن طبعه ، ولكن الملحد لا يطبقون هذا الاستدلال العقلي على السماوات والأرض ، مثلاً يقولون بأن الطبيعة أوجدت نفسها ، فند بأنّها لم تكن موجودة فكيف أوجدت نفسها حينما كانت معدومة ؟!

إن من يوجد شيئاً لا بد أن يكون موجوداً في مرتبة سابقة ، فإذا كان موجوداً في مرتبة سابقة فلا يحتاج إلى إيجاد لأنه يكون تحصيلاً للحاصل ، وإذا لم يكن موجوداً في مرتبة سابقة فيكون معدوماً ، والمعدوم لا يمكنه إيجاد شيء لأن الموجود هو الذي يوجد الأشياء .

فإذا يقول بتحريم الفلسفة فكيف يمكن له أن يستدل بهذا الدليل ؟! والنتيجة أنه لا يمكن له إثبات وجود الصانع والخالق ؛ لأنه لا يتبنى هذا الدليل العقلي الفلسفي ، وكم من الآيات القرآنية تتحدث عن الأمور التكوينية ، ومن خلال الأمور التكوينية نتقل إلى وجود خالق لها .

"لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" .

هذا استدلال عقلي ، لو يوجد إلهان في الكون لفسد الكون ؛ لأنه يقع الصراع بينهما ولا يمكن أن يتفقا ؛ لأن كلا منهما إله ، الإله الأول قوته وقدرته مطلقة غير محدودة ، والإله الثاني نفس الشيء ، فإذا عمل الإله ووصل إلى حدود الإله الثاني ، فتصير قدرته محدودة ، وكذلك الإله الثاني تصير قدرته محدودة ، وافترضنا أن قدرة كل منهما مطلقة غير محدودة ، فيقع الصراع بينهما فيفسد الكون ، هذا استدلال عقلي فلسفي ، لذلك نقول بوجود إله واحد فقط ، والقرآن الكريم أشار إلى هذه القاعدة العقلية الفلسفية ، ولو قلنا بأنه لا نعتمد على الاستدلال العقلي الفلسفي فلا يمكن الاستفادة من هذه الآية القرآنية ، وهذه الآية الكريمة لا تؤسس استدلالاً عقلياً جديداً ، وإنما تشير إلى استدلال عقلي موجود عند كل إنسان ، فهي آية إرشادية إلى حكم عقلي موجود عند كل إنسان ، وعندك قاعدة تقول إنه إذا كان يوجد اثنان في منصب واحد فإنه يقع الصراع بينهما ، وكمثال عربي لو توجد مدرسة ، ويوجد في المدرسة مديران ، فهذه المدرسة لا يمكن أن تستمر ، المدير الأول يصدر قراراً ، والمدير الثاني يصدر قراراً آخر مضاداً ، وآخر شيء فإن المدرسة تغلق أبوابها ؛ لأنه يستحيل اتفاق المديرين على كل

شيء ، وكل مدير يقول بأن سلطته غير محدودة ، فإذا ذاك يصدر قرارا فأنا أصدر قرارا ضده ، ولن يسجل أحد من الطلبة في هذه المدرسة ، فالتألب يأتي إلى المدرسة والمدير الأول يطلب أقلاما حمراء ، والمدير الثاني عنادا للمدير الأول يطلب أقلاما زرقاء ، والأب يضطر أن يشتري أقلاما حمراء وزرقاء ، هذا اختلاف في أمر واحد ، وإذا كان المديران دائما يعاندان بعضهما فلن يسجل أي أب ابنه في هذه المدرسة ؛ لأن قرارات المديرين متضادة دائما ، أحدهما يقول غدا عطلة ، والآخر يقول ليس عطلة ، أحدهما يفرض هذه المادة الدراسية ، والآخر يقول لا نحتاج هذه المادة ، ويقع الاختلاف بينهما في كل شيء ، فالمدرسة تغلق أبوابها .

عود على بدء :

إذن توجد صورة محفوظة في الذهن عن زيد ، وصورة محفوظة عن إنسان ، فنقول : زيد إنسان ، فنعرف معنى زيد ، ونعرف معنى إنسان ، وننسب إنسان إلى زيد ، وحقائق الأشياء محفوظة في الذهن ، وعندما يقوم الذهن بتحليل أي صورة يلتقطها فإنه يقارنها بالصورة المخزنة عنده ، لذلك إذا التقط الذهن صورة شيء ولم توجد صورة محفوظة مطابقة لها فإنه يقول لك إن هذه الصورة لا أعرفها ، وعندما يسألك أحد ما هذا فإنك تجيب لا أعرف ؛ وذلك لأنه لا توجد له صورة محفوظة في الأرشيف الذهني ، فتوجد في الذهن صور للجزئيات والكميات التي رأيته منذ ولادتك ، بعض هذه الصور تنساها ، وبعض الصور الأخرى تظل ثابتة في الذهن لا تنساها حتى لو كنت قد رأيته حينما كنت طفلا في القمط ، والجزئي مثل زيد ، والجزئي هو ما ينطبق على فرد واحد فقط ، والكمي مثل إنسان ، والكمي هو ما ينطبق على أفراد متعددة ، وتوجد في ذهن كل إنسان صور لجزئيات وصور لكميات ، والذهن البشري قادر على تحليل المعلومات واستنتاج معلومات جديدة من المعلومات السابقة ، وتطوير العلوم سواء الدينية أم الدينية ، وبناء المدنية المتقدمة ، وأما الحيوانات الأخرى فلا توجد عندها هذه القدرة ، نعم عندها تفكير محدود ، والحيوانات تعيش كما عاشت أسلافها منذ آلاف أو ملايين السنين ، ولا يمكن لها أن تطور إمكانياتها ، فهي تصيد كما كان يصيد أسلافها بدون أي تطوير للوسائل كأن تبني شباكاً لصيد فرائسها ، وأما التفكير الكامل فهو موجود عند الإنسان ، ولكن الإنسان قد يستغل تفكيره لتدمير البشرية وتخريب الأرض التي نعيش عليها كما هو حاصل في زماننا الحالي ، فالإنسان اليوم يدمر الأرض من أجل المال والسيطرة على الناس .

يقول المصنف رض :

العلم : هو انطباع صورة الشيء في الذهن .

بهذا التحليل الذي قدمناه سابقا عن تعريف العلم .

تقسيم العلم :

ثم يأتي المصنف رض إلى تقسيم العلم فيقول :

ينقسم العلم إلى قسمين : التصور والتصديق .

١ - التصور

تعريف التصور :

التصور : هو إدراك الشيء .

إيضاح التعريف :

في التصور يأتي إلى ذهنك تصور معيّن بدون إصدار أي حكم عليه ، فنتقل الصورة إلى الذهن بدون إصدار حكم عليها ، ويمكن للإنسان أن يتصور أي شيء ، ويمكن أن يركب صورا من عدة صور أخرى ، فيتصور إنسانا بمائة رأس أو بألف رأس أو بمليون رأس ، ويمكن أن يتصور أشياء غير موجودة ، كأن يتصور شكل سكان المريخ ، وفي الذهن يمكن تصور أشياء لها واقع خارجي ، ويمكن أن تتصور أشياء ليس لها واقع خارجي ، ويمكن أن ترّكب بين الصور ، مثلا يمكن أن تتصور أسدا برأس إنسان ، كما في أبي الهول ، ويمكن أن تجعل له رجل فرس ، وذيل قرد ، وقرون ثور ، هذه صورة مركبة من عدة صور ، والذهن قادر على تصور الأشياء التي ليس لها وجود خارجي .

مثلا القاضي في المحكمة يسمع أقوال المتقاضيين ، فتحدث عنده تصورات عن أقوالهم قبل أن يصدر أي حكم على الطرفين ، فتنبع في ذهنه تصورات عن أقوال الطرفين ، وفي آخر جلسة يصدر حكما بأن يقول مثلا أقوال المدّعي صحيحة وأقوال المدّعى عليه غير صحيحة ، هذا بريء وذاك ثبتت عليه التهمة ، ففي البداية توجد تصورات بدون حكم ، وفي آخر جلسة يصدر الحكم .

وفي الذهن أيضا حينما يستقبل التصورات يمكن أن يأخذها بلا إصدار أي حكم عليها ، ويمكن أن يصدر عليها أحكاما فلا يكون التصور ساذجا ، والتصور الساذج هو التصور الذي يكون بلا حكم ، فالتصور هو الإدراك الساذج للشيء ، والتصور الساذج بمعنى عدم إصدار

أي حكم عليه ، فيوجد التقاطُ الذهن للصورة فقط وانطبأؤها فيه بدون حكم ، والتصور غير الساذج هو التصور الذي يكون مع إصدار حكم عليه .
إذن :

التصور الساذج هو التصور بدون حكم ، والتصور غير الساذج هو التصور مع حكم .
يقول المصنف رض :

إذا نظرت إلى خارطة العراق المعلقة أمامك تنطبع صورتها في ذهنك ، إن صورتها المنطبعة في ذهنك هي إدراكك للخارطة ، وهو التصور .

صورة هذه الخارطة تنتقل إلى ذهنك ، وإذا رأيت أسداً في الخارج تنطبع صورته في ذهنك ، فتقول : هذا أسد ، ويمكن أن تتصور حقيقة الشيء كحقيقة الأسد ، فتقول : هذا حيوان زائر ، فذهن الإنسان عنده القدرة على تصور الجزئي ، فيتصور هذا الأسد الخارجي المعين المحدد المشخص ، فتتصور الأسد الخارجي الأول ، وتتصور الأسد الخارجي الثاني ، والثالث والرابع وهكذا ، وتساءل : ما هو الجامع المشترك بين هذه الأسود الخارجية ؟ ما هو الكلي الذي يجمع بين هذه الأسود الخارجية ؟

فتجيب : كلي الأسد ، وما يوجد في الخارج هي مصاديق الأسد ، وحينما تقول : هذا أسد ، أي هذا مصداق للأسد ، هذا الأسد الخارجي مصداق لكلي الأسد الموجود في الذهن ، ففي الذهن توجد صورة الأسد الذي هو الحيوان الخارجي ، وتوجد صورة أخرى لكلي الأسد أي حقيقة الأسد وماهيته بعد نزع المشخصات والصفات العرضية للأسد الأول والأسد الثاني والأسد الثالث والأسد الرابع إلى أن تصل إلى حقيقة هذا الأسد ، ولو تغير لون الأسد الخارجي أو حجمه أو طوله أو عمره تطلق عليه عنوان " الأسد " .

إذن :

الذهن عنده القدرة على تصور الجزئي ، وأيضاً عنده القدرة على تصور الكلي ، فيتصور كلي الأسد ، وكلي الأسد هو الجامع الذهني بين الأسود الخارجية ، فتارة تنطبع في الذهن صورة نفس الشيء الخارجي ، وتارة أخرى تنطبع صورة حقيقة الشيء الخارجي ، ولكن الحيوانات لا توجد عندها القدرة على تصور الكليات ، فهي تتصور الجزئيات فقط .

في الإعادة إفادة :

مرة ترى الأسد الخارجي فتتطبع صورته في الذهن ، هذه الصورة تعبّر عن هذا الأسد الخارجي الموجود أمامك ، هذا الأسد جزئي أي فرد واحد ، فتوجد في الذهن صورة جزئي ، وترى الأسد الثاني في الخارج فتتطبع في الذهن صورة ثانية تعبّر عن الأسد الثاني ، فتوجد في الذهن صورة ثانية للجزئي الثاني ، وترى الأسد الثالث فتوجد في الذهن صورة ثالثة للجزئي ثالث ، تسأل : ما هو الجامع والأمر المشترك بين هذه الأسود الثلاثة بحيث نسمّي الحيوان الأول أسداً والحيوان الثاني أسداً والحيوان الثالث أسداً مع أن صفاتها العرضية -من لون وعمر وحجم- مختلفة ؟

ومعنى ذلك أن هناك حقيقة مشتركة بين الأسود الثلاثة ، ننزع الصفات العرضية عن الأسود الثلاثة فنصل إلى حقيقة الأسد أو ماهية الأسد ، وحقيقة الأسد هي الصورة الكلية والجامع والأمر المشترك بين الأسود الثلاثة ، وهذه الحقيقة المشتركة تكون منزوعة عن الصفات العرضية ، فهذا الحيوان الخارجي نسمّيه أسداً لأنه توجد في الذهن صورة تنطبق كل حيوان خارجي يكون فيه هذه الحقيقة وتنطبق عليه هذه الماهية ، وهذه الحقيقة والماهية كلية تنطبق على جميع الأفراد مع أن الصفات العرضية للأفراد تختلف ، فمهما اختلفت الصفات العرضية للأفراد نظل نطلق على كل فرد اسم "الأسد" ، الأسد البني والأسد الأبيض نطلق عليهم "الأسد" ، ومعنى ذلك عدم دخول اللون في الحقيقة والماهية ، فتارة توجد في الذهن صورة لشيء جزئي ، وتارة أخرى توجد صورة لشيء كلي ، فيوجد الأسد الجزئي وهو الأسد الخارجي ، ويوجد الأسد الكلي ، وهو الصورة الذهنية للجامع المشترك والحقيقة المشتركة بين الأسود الخارجية ، والحيوانات الأخرى عندها تصور للجزئيات ، ولا يوجد عندها تصور للكلّيات ، فلا تقشّر الأشياء عن صفاتها العرضية لتتكوّن في ذهنها صورة لكلي جامع بين الجزئيات والأفراد ، لذلك تفكير الحيوانات يقف عند حدّ معيّن ولا يتعدّاه .

ويقول المصنف رض :

وإذا حاولت أن تتعرّف على موقع بغداد ومقدار المسافة بينها وبين مراكز الأولوية الأخرى تحدث في ذهنك صور متعدّدة لنسب المسافات بين بغداد ومراكز الأولوية الأخرى ، تلك الصّور هي إدراكك لها وتصوّرك إيّاها .

توجد مسافات بين المدن ، مثلاً بغداد تبعد عن المدينة الأولى بمسافة تُقَدَّرُ بضعف مسافة بغداد عن المدينة الثانية ، فتتصوّر نسب المسافات بين بغداد والمدن الأخرى ، هذه الصّور هي إدراكاتك وتصوّراتك لها ، وهي مجرد تصورات ، تتصور المسافات .
يقول المصنف رض :

وإذا رجعت إلى جدول المقاييس وتعرّفت وفق تعليماته على مقادير المسافات بين بغداد ومراكز الألوية تحدث في ذهنك أيضاً صور المسافات التي تعرّفت عليها ، تلك الصّور هي علمك بها أو إدراكك لها ، وهو تصوّر لها .

تتصور المسافات بين المدن ، وتأخذ هذه المسافات من جدول المسافات بين المدن ، فتتصور المسافة بين المدينة الأولى والمدينة الثانية ، مثلاً مائة كيلومتر ، والمسافة بين المدينة الثانية والمدينة الثالثة ، مثلاً مائتا كيلومتر ، وهكذا بين بقيّة المدن ، وهذه الصّور هي عبارة عن تصوّراتك للمسافات أو إدراكاتك عن المسافات .
يقول المصنف رض :

والخلاصة :

إنّ التّصوّر يساوي الإدراك .

الشرح :

التصور هو الإدراك ، فلهما نفس المعنى ، فهما مترادفان ، أي لفظان لمعنى واحد ، والترادف هو تعدد اللفظ ووحدة المعنى ، والتصور قسم من العلم ، وهو العلم بدون حكم ، والتصديق قسم آخر للعلم ، وهو العلم مع الحكم ، فالعلم ينقسم إلى قسمين : التصور والتصديق .

يقول المصنف رض :

٢- التّصديق

تعريفه :

التّصديق : هو الاعتقاد بالشيء .

إيضاح التّعريف :

إذا قمت بمحاولة البرهنة على مقادير المسافات بين بغداد ومراكز الأولوية في مثالنا السابق ، وانتهيت بعد إقامة البرهان إلى صحة ما تصوّرتَه عن المقادير وفق تعليمات جدول المقاييس وآمنت بها واعتقدت ، إنّ اعتقادك بها هو التصديق .

وإذا قيل لك - مثلاً - إنّ في الصّفّ خمسين طالباً ، وقمت بنفسك بعدّهم ، ورأيتهم خمسين كما قيل لك ، واعتقدت بذلك ، إنّ اعتقادك هذا هو التصديق .

الشرح :

التصديق هو تصور مع حكم ، فيصدر حكماً على هذا التصور ، مثلاً يقول إنّ هذه صورة زيد ، وهنا حكمت على هذه الصورة بأنها صورة زيد ، ومع وجود الحكم أنت تعتقد بأن هذه الصورة هي صورة زيد ، ومع وجود الحكم والاعتقاد يكون هذا هو التصديق .

لنطبق على أمثلة المصنف رض : عندك تصور عن المسافة بين بغداد والمدينة الثانية ، ولنفرض أنّها مائة كيلومتر ، وهذه المسافة أخذتها من جدول المسافات بين المدن ، لحد الآن عندك تصور عن المسافة بين المدينتين ، هذه هي الخطوة الأولى وهي وجود تصور عن المسافة بين المدينتين ، والخطوة الثانية هي أنك تريد أن تبرهن على صحة هذه المسافة ، فتركب سيارتك وتجعل العدّاد على الصفر ، وتقطع المسافة من بغداد إلى المدينة الأخرى ، وتجد بأن المسافة هي مائة كيلو متر ، فيحصل عندك تطابق بين مسافة الجدول والمسافة الواقعية التي قطعتها بسيارتك ، فيحصل عندك اعتقاد بصحة المسافة المكتوبة في الجدول ، وتقول الآن أنا أجزم بأن المسافة مائة كيلومتر لأنني بنفسني قمت بقياس هذه المسافة ، فتنتقل من التصور الساذج إلى التصور مع الحكم والاعتقاد ، هذا التصور مع الحكم والاعتقاد يسمى تصديقاً ، فالآن أنت متأكد من صحة المعلومة الموجودة في ذهنك عن المسافة ، فمن الخريطة صار عندك تصور ، مجرد صورة في الذهن ، وبعد قطع المسافة بواسطة السيارة تحصل عندك حالة جديدة ، لا فقط تصور ، بل تصور مع اعتقاد بمطابقة الواقع ، فالآن أنت على يقين بصحة المسافة وأنّها مطابقة للواقع الخارجي ، فالحالة الأولى هي مجرد تصور ، والحالة الجديدة هي تصور مع حكم واعتقاد بمطابقة الواقع .

إذا قيل لشخص ملحد يوجد خالق للكون فيحصل في ذهنه تصور عن وجود الخالق ، هذا مجرد تصور بدون حكم ، فهو لا يعتقد ، وهذه حالة حصلت له ، ويسألك عن الدليل ، فإذا أقمت البرهان والدليل على وجود الخالق ، مثل أن وجود السماوات والأرض دال على وجود

الخالق ، واعتقد بصحة دليلك فحصل عنده اعتقاد وإيمان بوجود الخالق ، فحصلت له حالة جديدة ، فهذا تصديق بوجود الخالق لأنه تصور مع اعتقاد ، فينتقل من التصور بدون اعتقاد إلى التصور مع الاعتقاد ، فالتصور بدون اعتقاد هو التصور الساذج ، وهو التصور قبل الحكم ، والتصور مع الاعتقاد هو التصديق ، وهو التصور مع الحكم ، فيوجد فرق بين حصول تصور ذهني عن وجود الله وبين الاعتقاد والإيمان بوجود الله ، فالاعتقاد حالة أخرى تختلف عن مجرد التصور الساذج ، فالاعتقاد حالة تصديق بأن اعتقاده مطابق للواقع ، وهذا الأمر يأتي لك في جميع اعتقادات الإنسان ، مرة يتصور النبوة ، ومرة يعتقد بالنبوة ، فيتصور وجود النبي ص أو يعتقد بالنبي ص ، يتصور الإمامة أو يعتقد بالإمامة ، يتصور المعاد أو يعتقد بالمعاد .

سؤال : كيف نعرف أن الإنسان معتقد بشيء أو غير معتقد به ؟ إذا أردت أن تُقَيِّمَ نفسك أنك معتقد فعلا بالله والنبوة والإمامة والمعاد؟ ما هو المقياس الذي على أساسه تُقَيِّمَ نفسك ؟

الجواب :

تقول أنا أتشهد الشهادتين ، يُرَدُّ على ذلك بأن الإتيان بالشهادتين عبارة عن كلام فقط ، المقياس هو عملك المبني على أساس اعتقادك ، فمن يعتقد بالله المفروض أن يخشى الله ويرتب الأثر على هذه الاعتقاد ، من يعتقد بالمعاد المفروض أن يرغب بالجنة ويخاف من النار ويرتب أعماله على أساس هذا الاعتقاد ، فأعماله تختلف عما لا يعتقد بالله والنبوة والإمامة والمعاد ، أعمال خارجية وأعمال قلبية ، ونحن حينما نسمع كلمة أعمال تنتقل أذهاننا إلى الأعمال الخارجية أي الفقه العملي في الرسالة العملية ، ولا نلتفت إلى العمل الباطني المبني على الفقه الأخلاقي ، فلا بد أن الأعمال الخارجية والأعمال الباطنية القلبية تكون متوافقة مع اعتقاداتك ، وكلما ازدادت درجة الاعتقاد عندك تكون أعمالك مضبوطة أكثر ، وكلما ضعف الاعتقاد أتى بالواجب ولكنه يرتكب الحرام أيضا ، والاعتقاد فيه شدة وضعف ، فيه زيادة ونقص ، وليس على درجة واحدة ، لذلك في الروايات : الإيمان على درجات ، والإنسان يمكنه الصعود في هذه الدرجات باختياره ، فهو بنفسه يحدّد مكانه ودرجته ، تقول لا أدري ما هي درجتي ، نقول أنت تعلم بنفسك ، انظر إلى مدى التزامك بإيمانك ، هذا مقياس بيدك ، إلى أي حد تلتزم بالأحكام الدينية العقائدية والأخلاقية والعملية ، وليس المقياس هو العمل الخارجي فقط كما يعتقد المسلمون ، يظنون بأن المقياس هو الفقه العملي فقط ، تصلي أو لا تصلي ، تصوم

أو لا تصوم ، السؤال لا يكون هذا فقط ، أنت تصلي وكم تتأثر بصلاتك ، وكيف تعرف أنك تأثرت بصلاتك ؟

انظر إلى أنك إلى أي حد تنتهي عن الفحشاء والمنكر ، وهل تتنازل أحيانا بحيث ترتكب بعض المحرمات ، هذا هو المقياس .
"إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر" .

ترك بعض الواجبات وارتكاب بعض المحرمات معناه عدم التأثير الكامل بالصلاة ، فإذا ينتهي عن الفحشاء والمنكر بنسبة ١٠% معنى ذلك أنه تأثر بصلاته بنفس النسبة ، ومعنى ذلك أن الله قبل من صلاته بهذه النسبة ، والأمور ليست عشوائية بحيث تقول لا أدري ، فالدين يعطيك المقاييس لمعرفة نفسك ، طبق المقياس فتعرف نفسك ، في شهر رمضان تقول لا أدري الله قبل صيامي أو لم يقبل ، المقياس هو "لعلكم تتقون" كما في الآية الكريمة :
"يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون" .

المقياس هو التقوى ، في كل يوم كم نسبة التقوى التي اكتسبتها ، وفي نهاية شهر رمضان كم نسبة التقوى التي حصلت عليها ، هل زادت نسبة التقوى أو نقصت أو ظلت كما هي ، إذا نقصت أو ظلت على نفس النسبة فهو لم يستفد من الصيام ، فمعنى ذلك أن صيامه غير مقبول ، تأثر تقواه بنسبة ٥٠% فصيامه مقبول بنفس النسبة ، والمقياس بيدك لأجل أن تعرف نفسك وتقيس أعمالك ، فالدين أعطاك المقاييس ، يقول لا أدري ما هي منزلتي يوم القيامة ، الدين يقول له اعرض نفسك على القرآن ، كم نسبة التزامك بالقرآن أي كم نسبة التزامك بالأحكام الدينية العقائدية والأخلاقية والعملية ، والإنسان يحاسب على هذه الأمور الثلاثة ، نحن نتصور بأن الإنسان يحاسب على الفقه العملي فقط ، تصلي أو لا تصلي ، أول سؤال في عالم البرزخ هو من ربك ، من نبيك ، من إمامك ، أي الحساب على أساس الفقه العقائدي ، وفي عالم البرزخ الإنسان لا يوجد عنده لسان ، روحه تتكلم ، فروجه لا تكذب ، والحديث في عالم البرزخ حديث تكويني ، لا يوجد أحد يسأل والإنسان يجب لأنه لا يوجد لسان عند الإنسان ، هذه الروح حينما تنتقل إلى عالم البرزخ لها صورة معينة ، كانت تقوم بأعمال كثيرة وتتأثر بهذه الأعمال ، والله يعلم بجميع تفاصيل هذه الروح ، فالحديث تكويني لا لساني عن طريق الألفاظ ، فالروح لا تمتلك لسانا ، والروح مكشوفة أمام الله وأمام الملائكة ، والحساب

يكون على العقائد أولا ، والصفات القلبية حسنة أو سيئة ثانيا ، والأعمال الخارجية ثالثا ،
وكم نسبة تأثر الروح بهذا العمل بحيث يقبل من العمل هذه النسبة ، ويوجد مقياس وهو :
"إنما يتقبل الله من المتقين" .

فكل عمل مشروط بالتقوى لأجل أن يكون مقبولا ، فقبول العمل مشروط بالتقوى ،
وحالة التقوى لا بد أن تكون موجودة مع الإنسان دائما لأجل أن يضمن قبول أعماله من الله
، ومعنى التقوى أنه يؤدي الأعمال تقربا إلى الله تعالى ، فالتقوى موجودة خلال السنة ، وتزداد
في شهر رمضان ، والمطلوب من الإنسان أن يتكامل يوما بعد يوم .

تأتي إلى الحوزة كل يوم ، وفي كل يوم يزداد علمك ، ولا بد أن يزداد تأثر القلب بهذه
المعلومات التي تكتسبها ، ولا بد أن يزداد تقواك أيضا ، فتأتي في اليوم الأول لمدة أربع ساعات
، لا بد أن تخرج من باب الحوزة وأنت إنسان آخر تختلف عن الشخص الذي دخل في أول
النهار ، لا نفس الصورة القلبية ، تكتسب معلومات جديدة ، معنى ذلك أنك تريد أن تعمل
أكثر من ناحية خارجية ومن ناحية قلبية ، وترسخ اعتقاداتك ، وتزداد درجة الفقه العقائدي
والفقه الأخلاقي والفقه العملي ، ففي أي عمل تقوم به انظر إلى الأنواع الثلاثة من الفقه ، ولا
تقتصر على الفقه العملي ، الفقه العملي يعطيك جانبا واحدا فقط ، وتحتاج إلى الفقه
العقائدي من كتب العقائد ، والفقه الأخلاقي من كتب الأخلاق ، فهذه الأنواع الثلاثة من
الفقه تسير معك دائما في كل عمل تأتي به .

إذن :

يصير عندك تصور مع اعتقاد بمطابقة الواقع .

مثال آخر :

إذا قيل لك إن في الصف خمسين طالبا ، فيحصل في ذهنك تصور عن عددهم ، ولا تعلم
أنهم خمسون فعلا أو أنهم قد ينقصون أو يزيدون عن هذا العدد ، فتقف عند باب الفصل
وتعدّهم وهم يدخلون ، فتجد أن عددهم فعلا خمسون ، فتعتقد بمطابقة العدد للواقع ، وهذا
هو التصديق ، وهو الاعتقاد بأن عددهم خمسون .

يقول المصنف رض :

والخلاصة :

إن التصديق يساوي الاعتقاد .

ومر سابقا أن التصور يساوي الإدراك .

يقول المصنف رض :

مجال التصديق :

للتصديق مجال واحد فقط ، هو النسبة في الجملة الخبرية .

ومعناه : أن التصديق اعتقاد يتعلق بالحكم بين شيئين .

فمثلا : حينما نقول (المُنَاخ حارّ) نجد أمامنا جملة خبرية مؤلفة من مُسْنَد إليه وهو (المُنَاخ) ، وَمُسْنَد وهو (حارّ) ، ونسبة بين المسند إليه والمسند ، وهي (الحكم) على المناخ بأنه حار .

اعتقادنا بصحة هذا الحكم أو عدم صحته هو التصديق .

فمجال التصديق - إذن - هو الحكم بوجود شيء أو الحكم بعدم وجوده .

الشرح :

سؤال : ما هي الجملة الخبرية ؟

الجواب :

الجملة الخبرية هي ما تخبر بها عن شيء ويحتمل فيها الصدق والكذب .

سؤال : ما معنى الصدق والكذب ؟

الجواب :

الصدق هو مطابقة الخبر للواقع ، والكذب هو عدم مطابقة الخبر للواقع أو مخالفة الخبر للواقع ، مثلا حينما يأتي شخص ويقول : نزل المطر في الخارج ، يكون خبره صادقا إذا كان الخبر مطابقا للواقع ، أي نزل المطر فعلا ، ويكون الخبر كاذبا إذا كان الخبر مخالفا للواقع ، أي لم ينزل المطر فعلا .

والناس عندهم بعض المصطلحات يستعملونها ولا يعرفون معناها بالضبط ، ولا يكونوا ملتفتين للمعنى ، لذلك فإن العلماء وطلبة العلم نظرتهم دقيقة أدق من الإنسان العادي ، يحاولون دائما تحليل الأشياء ، ولا يقبلون بالنظر السطحي للأمور ، بل يحبون التعمق في الأشياء وتحليلها للوصول إلى حقيقتها وتحديد معانيها بالضبط .

الجملة الخبرية :

الجملة الخبرية تنقسم إلى قسمين : الجملة الاسمية والجملة الفعلية .

سؤال : كيف نميِّز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ؟

الجواب :

الجملة الخبرية الاسمية تتكوّن من مبتدأ وخبر أو مُسنَد إليه ومُسنَد أو موضوع ومحمول ، المسند إليه هو المبتدأ ، والمسند هو الخبر ، فأركان الجملة الخبرية هي المبتدأ والخبر ، وليست علامة الجملة الاسمية أن تبدأ باسم دائما ؛ لأن الجملة : كِتَابًا رَأَيْتُ ، هذه الجملة بدأت باسم ، ولكن الجملة فعلية ، فإعراب (كِتَابًا) مفعول به مُقَدَّم ، و(رَأَيْتُ) : فعل وفاعل ، والجملة فعلية مع أنها بدأت باسم .

وأما الجملة الخبرية الفعلية فتتكوّن من فعل وفاعل ، فأركان الجملة الفعلية هي الفعل والفاعل ، وبعض الجمل الفعلية فيها مفعول به واحد أو أكثر ، وليست علامة الجملة الفعلية أن تحتوي على فعل ، فقد تحتوي على فعل ، ولكنها جملة اسمية ، ففي الجملة : كِتَابٌ رَأَيْتُهُ ، مع أن الجملة تحتوي على فعل ، ولكنها مع ذلك فهي جملة اسمية ، إعراب (كتاب) مبتدأ ، وخبر المبتدأ عبارة عن جملة فعلية (رَأَيْتُهُ) المتكوّنة من فعل وضمير متكلم (تُ) فاعل وضمير غائب (هُ) مفعول به ، والجملة : زَيْدٌ قَامَ ، جملة اسمية لأنها تتكوّن من مبتدأ ، والجملة الفعلية المتكوّنة من فعل وضمير مستتر (هُوَ) فاعل هذه الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، و(زيد) ليس فاعلا مُقَدَّمًا ، فما دام أن الفعل تأخر فيكون (زيد) مبتدأ ، والجملة : زيد رأيتُه ، زيد مبتدأ ، والجملة الفعلية متكوّنة من فعل وضمير متكلم (تُ) فاعل وضمير غائب (هُ) مفعول به . وتوجد علاقة ونسبة ورابطة بين الكلمات المكوّنة للجملة الخبرية سواء كانت جملة اسمية أم جملة فعلية .

مثال :

في الجملة الخبرية الاسمية (المناخ حار) توجد كلمتان (المناخ) و(حار) ، المناخ ليست لوحدها ، وحار ليست لوحدها ، وإنما توجد علاقة ونسبة ورابطة بين المناخ وحار ، وتريد بهذه الجملة الخبرية الاسمية نسبة الحرارة للمناخ ، تريد أن تنسب الحرارة للمناخ ، وتسند الحرارة للمناخ ، فأسندنا (حار) إلى (المناخ) ، والمناخ مسند إليه وهو المبتدأ ، وحار مسند وهو خبر المبتدأ ، وتكوّن علاقة ورابطة ونسبة بين المناخ والحرارة ، والنسبة هي العلاقة والرابطة ، بدل أن تكون كل كلمة على حدة لوحدها ، فتجمع بين الكلمتين وتوجد علاقة ورابطة ونسبة بينهما ، وتريد أن تخبر من يسمع بأنه توجد نسبة وعلاقة بين المناخ والحرارة ، فتخبره عن حرارة المناخ

، والنسبة هي الحكم على المناخ بأنه حار ، تريد أن تبليغ السامعين عن شيء واقع ، وفي الجملة الخبرية أنت تنقل خبرا عن واقع موجود إذا كان الخبر مطابقا للواقع ، أو عن واقع غير موجود إذا كان الخبر مخالفا للواقع ، في الجملة الخبرية أنت لا تريد أن تنشئ الواقع ، وإنما الواقع موجود وأنت تخبر عنه ، وخبرك يكون مطابقا للواقع فيكون الخبر صادقا ، أو غير مطابق للواقع فيكون الخبر كاذبا ، نعم في الجملة الإنشائية أنت تريد أن تنشئ الواقع ، وأما في الجملة الخبرية فأنت تخبر عن واقع ولا تنشئ واقعا ، فتقارن بين الخبر والواقع ، فإذا كان الخبر مطابقا للواقع فهو صادق ، وإذا كان مخالفا للواقع فهو كاذب .

حينما نقول (المناخ حار) أولا يحصل في ذهنك تصور عن ثلاثة أشياء : عن المناخ وعن حار وعن النسبة والعلاقة والرابطة بين المناخ وحار ، فتنسب الحرارة إلى المناخ ، فأبي جملة خبرية تسمعها إذا كانت متكوّنة من كلمتين فإنك تتصور في ذهنك ثلاثة أشياء مع أنك ذكرت كلمتين المناخ وحار ، فتتصور المبتدأ وتتصور الخبر وتتصور النسبة بين المبتدأ والخبر ، أو تتصور الموضوع تتصور المحمول وتتصور النسبة بين الموضوع والمحمول ، ولا تتصور المناخ لوحدها ، وحار لوحدها ، بل تتصور ثلاثة أشياء ، هذا أولا ، وثانيا نسأل : هل المناخ في الخارج فعلا حار أو أنه ليس حارا؟

إذن :

الخطوة الأولى أن تتصور ما يقوله المتكلم ، وبعد ذلك تسأل : هل المناخ فعلا حار أو ليس بحار؟ أي : هل خبره صادق أو كاذب؟ أي : هل خبره مطابق للواقع أو مخالف للواقع ؟ وكيف تعرف أن الخبر مطابق للواقع أو مخالف للواقع ؟

تذهب إلى الواقع لتعرف صدق الخبر أو كذبه ، فتخرج إلى خارج البيت لكي تقارن بين الخبر والواقع الخارجي لتعرف الصدق من الكذب ، فترى بأن المناخ حار فعلا ، فيكون القول السابق مطابقا للواقع الخارجي ، وهذا برهان ودليل على صحة هذا القول وصدقه ، فالآن لا يوجد عندك تصور فقط ، وإنما عندك تصور واعتقاد بمطابقة الخبر للواقع وبصحة وصدق هذا الخبر ، فيحصل عندك تصديق بحرارة المناخ بسبب الدليل ، والاعتقاد هو التصديق ، أو أنك ترى بأن المناخ ليس حارا ، فالقول السابق لا يكون مطابقا للواقع ، وهذا دليل على خطأ هذا القول وكذبه ، فيحصل عندك اعتقاد بعدم مطابقة الخبر للواقع ، وهذا تصديق بخطأ القول السابق وكذبه وعدم مطابقته للواقع .

فتفسير بالخطوات الأربعة التالية ، أولاً عند سماع الجملة الخبرية يحصل في ذهنك تصور عن هذه الجملة ، تصور للمبتدأ وتصور للخبر وتصور للنسبة بينهما ، وثانياً تقارن بين الخبر والواقع ، وثالثاً تصدر حكماً على الجملة الخبرية بأنها مطابقة للواقع أو غير مطابقة للواقع ، ورابعاً بعد الحكم يحصل عندك اعتقاد بالمطابقة أو عدم المطابقة ، فتحصل عندك حالة جديدة تختلف عن التصور المجرد ، وهذه أربع خطوات ، والحالة الجديدة هي التصور مع الاعتقاد ، والتصور مع الاعتقاد هو التصديق ، فتكون الحالة الجديدة هي التصديق ، فصار عندك اعتقاد بحرارة المناخ أو اعتقاد بعدم حرارة المناخ ، أي تصديق بحرارة المناخ أو تصديق بعدم حرارة المناخ ، وكلا الاعتقادين تصديق ، فبدأت بالتصور ثم المقارنة مع الواقع ثم الحكم ثم الاعتقاد والتصديق ، فبدأت بالتصور وانتهيت بالتصديق ، فإذا أثبت بالبرهان والدليل أن الجملة مطابقة للواقع فيحصل عند تصديق بمطابقة الخبر للواقع ، فينشأ عندك اعتقاد بحرارة المناخ ، وكذلك إذا أثبت بأن الجملة غير مطابقة للواقع فيحصل عندك تصديق أيضاً ، ولكنه تصديق بعدم مطابقة الخبر للواقع ، فينشأ عندك اعتقاد بعدم حرارة المناخ ، فيكون مجال التصديق هو الحكم بوجود شيء - أي الاعتقاد بمطابقة الشيء للواقع - أو الحكم بعدم وجود هذا الشيء - أي الاعتقاد بعدم مطابقة الشيء للواقع - ، والمطابقة وعدم المطابقة يكون عن طريق البرهان والدليل ، وحينما تذهب إلى الواقع فأنت تبحث عن الدليل لتقول مطابق أو مخالف .

تطبيق على الروايات :

في الروايات إذا كانت الرواية منقولة من شخص واحد ثقة فإنه لا يحصل عندك يقين بمضمون الرواية ، وإنما يحصل عندك ظن أي أنك تحتل أنها مطابقة للواقع ، وتحتل أنها غير مطابقة للواقع ، والثقة لا يكذب ، ولكنه يمكن أن يخطئ ، الإمام ع قال "لا يجوز" ، هو أخطأ وسمع "يجوز" ، ونقل الجواز عن الإمام ع ، هو ثقة لا يكذب ، ولكنه أخطأ في النقل ، فتحتمل مطابقة الواقع بنسبة ٧٠% مثلاً ، والنسبة تعتمد على من هو الراوي وقربه من المعصوم ع وقوة ذاكرته ودقة نقله ، وإذا شخص ثالث ثقة نقل نفس الكلام ، فتصعد نسبة الظن إلى ٨٠% مثلاً ، وإذا نقل شخص ثالث ثقة فترتفع نسبة الظن إلى ٩٠% ، فإذا نقل لك خمسون شخصاً نفس الكلام بنفس المعنى ونفس الألفاظ فيحصل عندك يقين بمطابقة الواقع ، ولا تحتل وجود أي خطأ في النقل ، وتكون هذه الرواية متواترة ، وتعطيك اليقين بمضمونها ، مثلاً قول الرسول ص : "من كنت مولاه فهذا علي مولاه" ، نقله ١١٠ من الرواة

المعاصرين للنبي ص ، فيصير عندك يقين بصدوره من النبي ص ومطابقته للواقع ، والرواية التي لا تعطيك يقينا تكون رواية ظنية .

وما نطبق من قواعد على الروايات نطبقها أيضا على الأخبار العادية في حياتنا ، شخص ينقل لك خبرا معيننا فتحصل عندك نسبة من الظن ، وإذا نقل شخص ثاني تصعد هذه النسبة ، إلى أن يكثر عدد الأشخاص فيحصل عندك يقين بصحة الخبر ، ويعتمد أيضا على غرابة الخبر ، فشخص يقول لك نزل المطر ، فيحصل عندك يقين بنزول المطر ، وأما إذا قال لك شخص رأيت شخصا يطير بدون آلات ، فلا تبني على صحة هذا الخبر ، بل يحصل عندك يقين بعدم صحة هذا الخبر .

إذن :

مجال التصديق مجال واحد فقط ، وهو النسبة في الجملة الخبرية .

يقول المصنف رض :

مجال التصور :

أما التصور فيتعلق بكل شيء سواء كان حكما أو غير حكم ، مفردا أو جملة .

الشرح :

التصور بمعنى إدراك الشيء ، وهو انطباع صورة الشيء في الذهن ، فكل شيء يمكن أن تتكون منه صورة ذهنية ، أقول "زيد" فتحدث عندك صورة ذهنية عن زيد ، أقول "زيد قادم" فتحصل عندك صورة ذهنية عن زيد وصورة ذهنية ثانية عن قادم وصورة ذهنية ثالثة عن النسبة والعلاقة والرابطة بين القدوم وزيد ، أقول "في البيت" فتحصل عندك صورة ذهنية عن في صورة ذهنية ثانية عن البيت وصورة ذهنية ثالثة عن النسبة بين في والبيت ، أقول "هل جاء زيد؟" فتحصل عندك صور ذهنية عن هذه الجملة بمفرداتها ونسبها وعن دلالتها على الاستفهام ، أقول "لم يأت زيد" فتحصل عندك صور ذهنية عن الجملة بمفرداتها ونسبها ودلالتها على الخبرية ، فكل الكلمات المفردة أو الكلمات المركبة ضمن جملة يحصل لك تصور وانطباع عنها ، وكل ما يكون فيه حكم واعتقاد أو لا يكون فيه حكم واعتقاد فإنه تحصل عندك صورة ذهنية له ، لذلك قال المصنف رض : أما التصور فيتعلق بكل شيء سواء كان حكما أو غير حكم ، مفردا أو جملة .

سؤال : أيهما أسبق التصور أو التصديق بمعنى أن أيهما يأتي أولا؟

الجواب :

التصور أسبق من التصديق لأنه لا بد أن تتصور أركان الجملة الخبرية من الموضوع والمحمول والنسبة بينهما حتى بعد ذلك تطابق الجملة الخبرية مع الواقع فتقول إنها مطابقة للواقع أو غير مطابقة للواقع ، والتصديق هو تصور مع حكم ، فحتاج إلى التصور قبل التصديق لكي تصدر حكما على هذا التصور بأنه مطابق للواقع أو مخالف للواقع ، فحينما أقول : نزل المطر ، لا بد أن تتصور نزل وتتصور المطر وتتصور النسبة بينهما ، وبعد ذلك تطابق هذا التصور مع الواقع ، فإذا كان الخبر مطابقا للواقع فتقول : نعم نزل المطر فعلا ، وإذا كان الخبر مخالفا للواقع فتقول : لم ينزل المطر فعلا ، ويمكن أن يكون عندك تصور بدون تصديق إذا لم يكن تصورا عن النسبة الخبرية ، ولكن لا يمكن أن يوجد تصديق بدون تصور ، فالتصور أولا ثم التصديق .

يقول المصنف رض :

تقسيم التصور والتصديق :

ينقسم كل من التصور والتصديق إلى قسمين ، هما : الضروري والنظري .

١- الضروري :

وهو الإدراك البديهي الذي لا يتطلب تفكيرا .

الشرح :

ما دام أن الإدراك الضروري لا يتطلب تفكيرا فيكون هو الإدراك الذي لا يحتاج إلى إقامة البرهان والدليل عليه .

٢- النظري :

هو الإدراك غير البديهي والذي يتطلب تفكيرا .

ما دام أن الإدراك النظري يتطلب تفكيرا فيكون هو الإدراك الذي يحتاج إلى إقامة البرهان والدليل عليه .

أمثلة :

أ- التصور الضروري :

كتصورنا معنى الشيء وتصورنا معنى الوجود .

عندما أقول لك "الشيء" أو "الوجود" يأتي إلى ذهنك تصور عن الشيء وعن الوجود ، وهذا التصور لا يحتاج إلى إقامة البرهان عليه ، ولا يحتاج إلى تفكير ، فيكون تصورا ضروريا بديهيا .

ب- التصور النظري :

كتصورنا حقيقة الكهرباء .

عندما أقول لك "الكهرباء" يصير عندك تصور عن الكهرباء ، ولكن تتصورها عن طريق آثارها كإشعال المصباح ، فتتصورها بتصور آثارها ، ولا يمكن لك أن تتصور حقيقة الكهرباء لأنك لا تعرفها ، فتسأل : ما هي حقيقة الكهرباء ؟

ولا بد أن نأتي إلى مهندس كهربائي ونطرح عليه هذا السؤال ، ولا بد أن يقيم الدليل على أن الكهرباء عبارة عن حركة الإلكترونات في السلك ، وتنتقل الإلكترونات من القطب الأول إلى القطب الثاني ، وهذا التصور ليس ضروريا بديهيا لأنك لا يمكن أن تتصور حقيقة الكهرباء إلا بعد التفكير وإقامة البرهان عليها ، وأنت لا تعرف حقيقة الكهرباء ، وإنما ترى آثار الكهرباء كالإضاءة ، وإذا سئلت ما هي حقيقة الكهرباء فإنك تجيب لا أعرف ، ولكن بعد التفكير وإقامة البرهان عليها تتعرف على حقيقتها فتتصورها .

ج- التصديق الضروري :

كتصديقنا بأن الواحد نصف الاثنين .

وهو الاعتقاد الضروري البديهي الذي لا يحتاج إلى إقامة البرهان ، ولا يتطلب تفكيراً ، فعندما أقول "الواحد نصف الاثنين" فإنك لا تطلب مني دليلاً على ذلك ، وعدم طلب الدليل على ذلك معناه أن هذا التصديق والاعتقاد والحكم بديهي ضروري لا يحتاج إلى تفكير وإقامة البرهان عليه ، وتعلم أن كون الواحد نصف الاثنين مطابق للواقع ، وعندك يقين بذلك ، ولا يوجد عندك أي شك به ، فتعتقد بذلك مباشرة بدون الاستدلال عليه .

د- التصديق النظري :

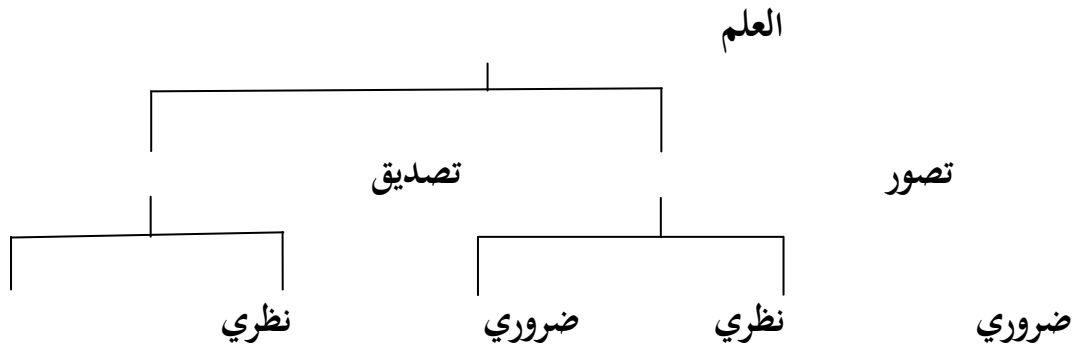
كتصديقنا بأن الأرض متحركة ، وتصديقنا بأن زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين .

وهو تصديق لأنه يحتاج إلى واقع نرجع إليه لنرى أن الأرض متحركة أو غير متحركة ، وهو نظري لأنه يحتاج إلى تفكير وإقامة البرهان عليه ، وأنت لا تشعر بأن الأرض متحركة ، فأنت الآن واقف وترى أن الأرض ثابتة تحت قدميك ، فمن يقول بأن الأرض متحركة يحتاج إلى

الاستدلال على حركة الأرض ، فيمكن إثبات حركة الأرض من خلال تعاقب الليل والنهار مثلا ، وتعلم أن الشمس ثابتة فتثبت أن الأرض تدور حول نفسها أي تتحرك ، فمرة يكون عندك ليل ، ومرة يكون عندك نهار ، فتقول بما أن الشمس ثابتة ، وبما أنه يوجد تعاقب لليل والنهار ، فالنتيجة هي أن الأرض متحركة وتدور حول الشمس ، فمرة الأرض تواجه الشمس ، ومرة تكون في الجهة المخالفة للشمس ، والشمس أيضا متحركة .
 "والشمس تجري لمستقر لها" .

ونحن نفترض في المجموعة الشمسية أن الشمس ثابتة والكواكب تدور حول الشمس .
 وعندك زوايا المثلث ، وعندك زاويتان قائمتان ، فإذا قلنا بأن زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين ، فتسأل : ما هو الدليل على أنهما متساويتان ؟ فهل مجموع زوايا المثلث يساوي مجموع الزاويتين القائمتين ؟ وما هو الدليل على ذلك ؟
 نأتي بمنقلة ونقيس زوايا المثلث ، ونرى بأن مجموع زوايا المثلث ١٨٠ درجة ، ونقيس الزاويتين القائمتين ، ونرى بأن الزاوية القائمة ٩٠ درجة ، فيكون مجموع الزاويتين القائمتين ١٨٠ درجة ، وهكذا بعد إقامة البرهان عليه يثبت تساويهما .

الخلاصة :



الدلالة

تعريفها :

الدلالة : هي ما يُوجِبُ إدراكَ شيءٍ بسببِ إدراكِ شيءٍ مُلَازِمٍ له .

الأفضل أن نقول : "ما توجب" لأن الدلالة توجب أي "تؤدي إلى" ، فالدلالة هي ما توجب إدراك شيء بسبب إدراك شيء ملازم له ، أي أن الدلالة تؤدي إلى إدراك شيء بسبب إدراك شيء ملازم له ، أي أن الشيء الثاني ملازم للشيء الأول .

ويوجد تعريف آخر في منطق الشيخ المظفر رض وهو : الدلالة هي كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده -أي بوجود هذا الشيء- انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر بسبب وجود علاقة الملازمة بين الشيئين .

ويوجد شرط لهذا الانتقال من شيء إلى شيء آخر ، والشرط هو وجود علاقة الملازمة بين الشيئين ، فيوجد ملزوم ولازم ، والشيء الأول هو الملزوم ، والشيء الآخر هو اللازم .

إيضاح التعريف :

إذا سمعت جرس الباب يُدقُّ ينتقل ذهنك إلى وجود شخص بالباب قد ضغط على الزر ، وهذا الانتقال يوجهه - عادة - ملازمة صوت الجرس للضغط على الزر .
هذا الإيجاب نفسه هو الدلالة .

في الدلالة أنت تدرك شيئاً معيناً ثم ذهنك ينتقل إلى شيء آخر بسبب وجود علاقة ملازمة بين هذا الشيء والشيء الآخر ، والشيء الأول ملزوم ، والشيء الآخر لازم للشيء الأول .
مثال :

إذا سمعت جرس الباب ينتقل ذهنك إلى وجود شخص خلف الباب ، فأنت حينما سمعت صوت الجرس فصار عندك علم بصوت الجرس ، وبسبب علمك بصوت الجرس علمت بوجود شخص خلف الباب ، فبسبب علمك بوجود الشيء الأول - أي صوت جرس الباب - انتقل ذهنك إلى وجود الشيء الثاني - وهو وجود شخص خلف الباب - ، وهذا الانتقال يحدث بسبب وجود علاقة بين الشيء الأول والشيء الثاني ، وفي المثال بسبب وجود علاقة بين جرس الباب ووجود شخص ضغط على الزر ، فجرس الباب هو ما علمت به ، ووجود الشخص هو ما انتقل ذهنك إليه ، وهذا الانتقال الذهني يحصل بسبب وجود علاقة ملازمة بين صوت جرس الباب ووجود الشخص ، فصوت الجرس ملزوم ، ووجود الشخص لازم لدق

الجرس ، فتوجد ملازمة بين الشيء الأول والشيء الثاني ، فبسبب وجود هذه الملازمة ينتقل ذهنك من الشيء الأول إلى الشيء الثاني .

فهنا ثلاثة أمور :

١- الدال : وهو صوت الجرس .

٢- المدلول عليه : وهو وجود الشخص بالباب .

٣- الدلالة : وهي إيجاب إدراكك وجود الشخص بالباب لإدراكك صوت الجرس .

فأولا تدرك صوت الجرس ، وإدراكك صوت الجرس يوجب إدراكك وجود الشخص ، فالدلالة هي إيجاب إدراكك وجود الشخص بالباب بسبب إدراكك صوت الجرس ، والدال هو صوت الجرس ؛ لأن صوت الجرس يدل على وجود شخص بالباب ، وهو سبب انتقال الذهن إلى وجود الشخص خلف الباب ، والمدلول عليه هو وجود الشخص خلف الباب ، وهو ما انتقل إليه الذهن ، والدلالة هي الصفة التي حصلت لدقّ الجرس .

سؤال : لماذا نبحت عن "الدلالة" ؟

الجواب :

نبحت عن الدلالة لنصل بعد ذلك إلى الدلالة اللفظية ، فالهدف من بحث الدلالة هو الدلالة اللفظية ، حينما تسمع لفظا ينتقل ذهنك إلى معنى هذا اللفظ ، فاللفظ يدل على المعنى ، فنحن نريد أن نفهم معاني الألفاظ ؛ لأن القرآن الكريم والروايات الشريفة عبارة عن كلمات وألفاظ ، فالهدف من علم المنطق ليس فقط التصورات والتصديقات ، بل نريد أن نصل إلى الدلالة اللفظية ، فما هي المعاني التي نفهمها من الألفاظ القرآنية والروائية ، ومن أهم البحوث في علم المنطق بحث "الدلالة اللفظية" .

أقسامها :

تنقسم الدلالة إلى الأقسام التالية :

١- الدلالة العقلية اللفظية : مثل : دلالة سماع الصوت خارج الدار على وجود متكلم .

هنا تنتقل من سماع صوت المتكلم - أي من اللفظ - إلى وجود متكلم خارج الدار ، فيوجد لفظ ، ويحصل هذا الانتقال بواسطة العقل الذي يدرك وجود شخص خارج الدار بسبب سماع اللفظ ، فسميت هذه الدلالة بالعقلية اللفظية ، تنتقل من اللفظ بواسطة العقل إلى وجود شخص خارج الدار ، وفي العقل توجد قاعدة ، هذه القاعدة العقلية هي أنه إذا

سمعت لفظا فحتمًا يوجد شخص متكلم صدر منه هذا اللفظ ، وهذا تحليل عقلي ، والتحليل والاستنتاج يقوم بهما العقل ، فانتقلنا بواسطة القاعدة العقلية من اللفظ إلى الالفاظ ، فكانت الدلالة عقلية لفظية ، فهي دلالة عقلية لأن الانتقال يحصل بواسطة العقل ، وهي دلالة لفظية لأنها تشتمل على لفظ .

٢- الدلالة العقلية غير اللفظية : مثل : دلالة رؤية الدخان على وجود النار .

هنا الدلالة غير لفظية لأنها لا تشتمل على لفظ ، وإنما رأينا دخانا ، والدخان الخارجي ليس من عالم الألفاظ ، وإنما هو من عالم التكوين ، والدلالة عقلية لأنه بواسطة العقل انتقلنا من رؤية الدخان إلى وجود مصدر للدخان ، وفي مثالنا المصدر هو النار ، فانتقلنا من غير اللفظ بواسطة العقل إلى وجود شيء آخر ، فكانت الدلالة عقلية غير لفظية ، فالذهن يلتقط صورة الدخان ، وينقله إلى العقل ، والعقل يقول بأنه لا بد من وجود مصدر للدخان ، وهذا المصدر هو النار ، فلا يوجد لفظ ، وانتقل الذهن من الدخان إلى النار بواسطة العقل .

٣- الدلالة الطبيعية اللفظية : مثل : دلالة (آخ) على التألم .

هذه الدلالة طبيعية لأنها على أساس طبع الإنسان ، فمن طبع الإنسان أنه إذا تألم فإنه يقول (آخ) أو (آه) أو أي لفظ آخر ، وهي دلالة لفظية بسبب وجود اللفظ وهو قول (آخ) .

٤- الدلالة الطبيعية غير اللفظية : مثل : دلالة سرعة حركة النبض على وجود الحمى .

هي دلالة طبيعية لأنه من طبع الإنسان أنه إذا كانت سرعة النبض عنده سريعة فإنها تدل على ارتفاع درجة حرارة الجسم ، ومثال آخر أوضح ، وهو دلالة احمرار الوجه على الخجل ، وهي دلالة غير لفظية لأنها لا تشتمل على لفظ .

٥- الدلالة الوضعية غير اللفظية : مثل : دلالة إشارات السير الكهربائية على الاتجاه .

هي دلالة وضعية لأنها من وضع الإنسان ، كإشارات السير ، وهي دلالة غير لفظية لأنها لا تشتمل على لفظ ، وإشارات السير في الشارع تدل على الاتجاه ، فيجعل سهما للدلالة على اتجاه واحد للسير في الشارع ، وتوضع في الشارع الذي له اتجاه واحد فقط ، أو إشارات المرور الضوئية التي توضع عند تقاطع الشوارع ، فالإشارة الحمراء تدل على الوقوف ، والإشارة الصفراء تدل على الاستعداد ، والإشارة الخضراء تدل على الحركة .

٦- الدلالة الوضعية اللفظية : مثل : دلالة الألفاظ على معانيها ، كدلالة لفظ قلم على

معناه .

نريد من بحث الدلالة أن نصل إلى هذا القسم من الدلالة ، وهي الدلالة الوضعية اللفظية ؛ لأنها هي الأهم في بحثنا ، فهي دلالة وضعية لأنها من وضع الإنسان ، وهي دلالة لفظية لأنها تشتمل على لفظ ، والإنسان وضع هذه الألفاظ لكي تدل على المعاني ، فكل لفظ له معنى ، كدلالة لفظ قلم على معناه ، سواء كان الواضع شخصا واحدا مثل يعرب بن قحطان كما يقال ، أم كان مجموعة من الأشخاص وضعوا اللغة العربية ، ومجرد الوضع لا يؤدي إلى استعمال الناس للغة ، فهناك شيء آخر وراء الوضع ، ويمكنك تأليف لغة جديدة بأن نضع ألفاظا نؤلفها للدلالة على معاني ، ولكن هذا الوضع لا يؤدي إلى استعمال الناس لهذه اللغة الجديدة ، وهكذا نرى أن مجرد الوضع لا يؤدي إلى الاستعمال ، فوضعك الجديد لن يستعمله أحد لأنه يوجد شيء آخر يكون مع الوضع يؤدي إلى استعمال الناس للألفاظ ، فمجرد أن يعرب بن قحطان أو أشخاص آخرون وضعوا اللغة العربية هذا الوضع لا يؤدي إلى استعمال الناس للغة ، نحن الآن في هذه الغرفة يمكن أن نضع ألفاظا لمعاني ، ولكن لا أحد سيستعمل هذه الألفاظ ، فمجرد الوضع لا يؤدي إلى استعمال الناس هذه الألفاظ في المعاني ، وسيأتي البحث في أصول الفقه .

الدلالة الوضعية اللفظية هي البحث المهم ، فحينما تسمع لفظا فإن هذا اللفظ يدل على أي معنى ، تقرأ لفظا في القرآن الكريم أو الروايات الشريفة ، هذا اللفظ على ماذا يدل ، ما هو المعنى الذي يريده القرآن الكريم ويريده المعصوم ع ، فلا بد أن تعرف معاني الألفاظ الواردة في الآيات والروايات لكي تصل إلى مراد الله تعالى ومراد المعصوم ع ، بل نحتاج هذا البحث في فهم مراد أي متكلم من المتكلمين ، لا فقط فهم الآيات والروايات ، بل حتى في الكلام الذي يدور بين الناس ، فإذا استعملت لفظا فلا بد أن أكون عارفا بمعنى هذا اللفظ لكي أدرك معناه ، وفي الدراسة الحوزوية الهدف هو الوصول إلى فهم الكتاب الكريم والروايات الشريفة ، فاستفدنا من بحث الدلالة في المنطق في فهم القرآن والروايات ، ونأخذ من الأبحاث في كل علم من العلوم ما ينفعنا في هذا الهدف ، وهنا نحتاج إلى الدلالة الوضعية اللفظية لأننا نتعامل مع ألفاظ القرآن والروايات ، ونريد أن نعرف مراد الله تعالى ومراد المعصوم ع ، وما دام أن عملنا في عالم الألفاظ فنأخذ الأبحاث التي تتعلق بعالم الألفاظ .

ومن العلوم الجديدة علم اللسانيات أو الألسنيات ، وتُدْرَسُ في زماننا في الجامعات ، وهذا العلم يفيدكم في علم المنطق وفي علم أصول الفقه ، ويكون عندكم اطلاع على العلوم الحديثة ،

ويمكن لنا أن نأخذ بعض الأبحاث من أي علم من العلوم ، وهذه الأبحاث تنفعنا في فهم القرآن والروايات ، ومختصر علم اللسانيات هو :

أقسام الدلالة الوضعية اللفظية :

نأتي إلى أقسام الدلالة الوضعية اللفظية الثلاثة ، وهي : الدلالة المطابقة ، والدلالة التضمنية ، والدلالة الالتزامية ، فإذا استعمل شخص لفظا بحيث يدل على معنى معين فلا بد أن نعرف الدلالة التي استعملها ومن أي قسم من أقسام الدلالة .

وهذا ينفعل في التحاور مع الآخرين ، مثلا حينما تمدح شخصا أمام شخص آخر فهذا الشخص الآخر قد يقول لك لماذا تدمني ، فأنت حينما مدحته قصدك أن تدمني ، هو كيف انتقل من مدح الشخص إلى ذمه ؟ ولماذا انتقل مع أن تمدح هذا الشخص ؟

هو يفهم أنك تقصد ذمه ، تقول له أنا لم أقصد ما فهمته ، فيقول لك : لا ، أنت قصدتني بكلامك من باب إياك أعني وافهمي يا جارة ، فأنت تقصديني بطريقة غير مباشرة ، تقول لابنك : ابن جارتنا نجح ، فيقول لك ابنك : هل تقصد أنني لم أنجح ، لماذا يحصل هذا الانتقال الذهني من شيء إلى شيء آخر ؟ لماذا ينتقل ذهنه من مدح فلان إلى ذمه مع أن الذم ليس داخلا في معنى مدح فلان ؟ ولماذا ينتقل ذهنه من نجاح ابن الجار إلى رسوبه مع أن الرسوب خارج عن معنى النجاح ؟

هنا اسأله : بأي دلالة أنت فهمت أنني أريد أن أذمك حينما مدحت فلانا أو أريد أن أقول برسوبك حينما قلت بنجاح ابن الجار ؟ ما هي العلاقة بين مدحه وذمك ونجاحه ورسوبك حتى تنتقل من مدحه إلى ذمك ومن نجاحه إلى رسوبك ؟ هل هذا الانتقال حصل بالدلالة المطابقة أو بالدلالة التضمنية أو بالدلالة الالتزامية ؟

لا توجد علاقة بين مدحه وذمك ونجاحه ورسوبك ، وهكذا من لم يدرس علم المنطق أو درسه ولكن لا يطبقه ، فهو يوجد علاقات بين الأشياء التي لا توجد بينها علاقة ، وهذا يحتاج إلى دقة في التفكير لكي لا تختلط العلاقات بين الأشياء ، والناس عادة يبنون علاقات بين أشياء ليس بينها علاقات في الواقع ، والتفكير العربي يقوم دائما على التسامح وعدم الدقة ، تفكير الناس هكذا بشكل عام ، مثلا قد يعطيك شخص بعض المقدمات ، وبعد ذلك يعطيك نتيجة ليس لها علاقة بهذه المقدمات ، ويبنى على هذه النتيجة الخاطئة ويتخذ مواقف

من بعض الأشخاص ويدخل في مشاكل معهم مع أن النتيجة لا تنتج من هذه المقدمات ، وأنت تخبره بأن هذه النتيجة لا تنتج من هذه المقدمات ، ولكنه يصصر على رأيه ، وما أكثر هؤلاء الأشخاص ، ويستمر في هذا الطريق الخاطئ في اتخاذ مواقف أخرى مع أشخاص آخرين أيضا ، فيبني على نتائج خاطئة في اتخاذ مواقفه ، مثلا شخص في عالم المنام أن فلانا يريد أن يطعنه بسكين ، يستيقظ من النوم ويتخذ موقفا من هذا الشخص ، ويفسر حلمه على أن فلانا يريد أن يضره ، ويتصل بشخص يدعي أنه يفسر الأحلام ويقول له بأن فلانا يريد أن يضره ، فيبني على عالم الأحلام ، وهذا موجود بكثرة بين الناس .

وطالب الحوزة الذي يدرس مجموعة من العلوم وخاصة العلوم العقلية كالمنطق والفلسفة لا بد أن يكون دقيقا في تفكيره وكلامه ونقاشه واستعمال الألفاظ بدقة ، وهذا ينفعه بعد ذلك في فهم الكتاب والسنة وإيجاد العلاقات والربط بين الآيات بعضها ببعض ، وبين الروايات بعضها ببعض ، وبين الآيات والروايات ، فقد يبدو وجود تعارض لأول وهلة ، مثلا تقول إن هذه الآية أو الرواية تعارض تلك الآية أو الرواية ، ولكن قد يكون هذا التعارض غير مستقر ، وبالتأمل في النصين يمكن حلّ التعارض ورفع الجمع بين النصين ، ولكن بشرط استعمال القواعد المنطقية استعمالا صحيحا في جميع العلوم وفي الحياة الاعتيادية ليكون التفكير سليما والنتيجة صحيحة .

مثلا الآية تقول : "ليس كمثله شيء" ، والآية تقول : "يد الله فوق أيديهم" ، فيوجد تعارض بدويّ بين الآيتين ، ولكن هذا التعارض غير مستقر ، ويمكن حل هذا التعارض بالقول بأن اليد لا يقصد العضو ، بل يقصد منها القوة لأن اليد كناية عن القوة ، فالآية تريد أن تقول : قوة الله تعالى فوق قوتهم .

وهذا يأتي أيضا في استعمال قواعد النحو لكي يكون النطق صحيحا غير ملحون ، والنطق الملحون هو النطق الخاطئ ، وإذا لم يستعمل قواعد النحو استعمالا صحيحا فإن ذلك يؤدي إلى تغير في المعنى المراد ، فبدل أن يكون الفاعل يكون مفعولا به ، مثلا إذا قلنا أعطى أحمد أبوه المال ، فإن الأب هو الفاعل فيكون هو المعطي ، وأحمد هو المفعول به فيكون هو الآخذ ، وإذا قلنا أعطى أحمد أباه المال ، فإن أحمد هو الفاعل فيكون هو المعطي ، والأب هو المفعول به فيكون هو الآخذ ، فهل المتكلم يريد أن يقول بأن الأب هو المعطي أو هو الآخذ ؟

لا بد أن يبيّن المتكلم مراده بواسطة تطبيق قواعد النحو بدقة لكي يمكن للمستمع أن يفهم مراده بشكل صحيح ولا يشتبه في الفهم ، فحينما يقول أبوه أو أباه فإن المعنى يختلف ، كما أنه يطبّق قواعد المنطق بشكل دقيق لكي يوصل السامع إلى النتائج الصحيحة .

ويكون طالب الحوزة دقيقا أيضا في تعامله مع الناس ، يستعمل العلوم الحوزوية في حركاته وسكناته ، والمفروض أنه يرى الأشياء بشكل أفضل من باقي الناس ، ويقىّم الأشياء تقييما أفضل من غيره ، ولكن بشرط أن يستفيد من هذه العلوم الحوزوية ، وإذا لم يستفد ترى بأن تصرفاته تكون كتصرف الإنسان الذي لم يدرس في الحوزة ، مثلا يجلس في الديوانية ويغتاب الناس ، مع أنه يعلم قطعاً أن الغيبة حرام ، ومن الممكن أن يستغل الشرع ، فيغتاب الآخرين ، ولكن يغلفه بغلاف ديني ويبرر المحرمات التي يرتكبها ، فيقول : هذا الشخص فاسق ، والفاسق يجوز اغتيابه ، ومن يفعل الحرام ويبرره باستغلال الدين فهو مريض نفسيا ، مثلا شخص يسرق الأموال من إنسان لا يعتقد بوجود الله ، ويبرر ذلك بأنه يجوز أخذ أمواله وأمواله حلال للمسلمين من باب استنقاذ المال من بين أيديهم ، أو بتبريرات أخرى مثل أن الكافر لا يملك المال لأنه لا يعتقد بالله ، فشخص يستغل الدين ويجعله شناعة لتبرير أفعاله المحرمة ، والقاعدة هي أن كل إنسان حتى لو كان كافرا مصون الدم والعرض والمال ، وله الحقوق العامة للإنسان ، هو تعب في جمع ماله ، ويأتي شخص وبكل سهولة يريد أن يأخذ المال منه ، نعم إلا إذا كان في ساحة القتال ، فتدافع عن نفسك وتأخذ أمواله غنائم حرب ، والدفاع عن النفس أمر مشروع حتى في حالة المسلم الذي يحمل عليك السلاح يريد أن يقتلك ، فتقتله قبل أن يقتلك ، وقانون الدفاع عن النفس يُطبّق مع المسلم وغير المسلم .

إذن :

طالب العلم لا بد أن يستفيد من العلوم الحوزوية التي درسها ، ويطبقها في جميع العلوم ، وفي حياته الاعتيادية حينما يتعامل مع الناس .

ونأتي إلى أقسام الدلالة الوضعية اللفظية :

تنقسم الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١- الدلالة المطابقة : وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وُضِعَ له ، كدلالة لفظ (الدار) على جميع مرافقها .

لفظ (الدار) سابقا كان يستعمل بمعنى البيت ، وأما الآن فهذا اللفظ يستعمل بمعنى الغرفة ، فالمثال الأنسب هو دلالة لفظ (البيت) على جميع مرافقه ، البيت اليوم مكوّن من صالة وديوانية وغرفة نوم للوالدين وغرف نوم للأولاد وغرفة للخادمة ومخزن ومطبخ وغرفة طعام وحمام وحوش وسطح ، فإذا قلنا لفظ (البيت) فإن هذا اللفظ يدل على جميع هذه المرافق أي هذه الأجزاء ، ولفظ (المرافق) في بعض البلدان يستعمل بمعنى دار الخلاء ، وأما في مثالنا فإن لفظ (المرافق) معناه أجزاء البيت ، ولفظ (البيت) يدل على تمام المعنى الذي وضع له هذا اللفظ ، هذا بالنسبة للدلالة المطابقة ، أي اللفظ مطابق أو مطابق لتمام المعنى .

٢- الدلالة التضمنية : وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وُضِعَ له ، كدلالة لفظ (الصف) على الطلاب فقط .

تقول أنا ذاهب للتحديث مع الصف ، والصف مكوّن من الطلاب والسبورة والجدران والطاولات والكراسي ، وأنت لا تريد التحديث مع هذه الجمادات ، وإنما تريد التحديث مع الطلاب فقط ، ولكن تستعمل لفظ (الصف) ، والطلاب جزء من الصف ، فذكر لفظ الكل ، ولكنك تريد الجزء ، والجزء متضمّن أو متضمّن في الكل ، فاللفظ هنا دل على جزء المعنى ، فتذكر الكل وتريد الجزء ، فتذكر الصف وتريد الطلاب ، وهذه الدلالة تسمى الدلالة التضمنية .

تقول أريد أن أقرأ الكتاب ، والكتاب مكوّن من غلاف وأوراق وكلمات مطبوعة على الأوراق ، وما تقرأه هو الكلمات المطبوعة ، والكلمات المطبوعة جزء من الكتاب ، والجزء متضمّن في الكل ، فاستعملت اللفظ وأردت جزء المعنى ، استعملت لفظ الكتاب وأردت الكلمات المطبوعة ، فتكون الدلالة تضمنية .

إذا ذهبت إلى المكتبة وأردت شراء كتاب ، واشتريت الكتاب والبائع أعطاك الكتاب بدون غلاف ، فأنت تعترض أن الغلاف جزء من الكتاب ، والجزء متضمن في الكل ، فتكون الدلالة تضمنية ، فأريد شراء الكتاب ، ومعنى ذلك أن الغلاف معه لأن الجزء يكون مع الكل .

٣- الدلالة الالتزامية : وهي دلالة اللفظ على معنى ملازم للمعنى الذي وُضِعَ له ، كدلالة لفظ (حاتم) على الكرم .

هنا يوجد شيء خارج عن المعنى ، وهذا الشيء الخارج ملازم للمعنى ، فاللفظ موضوع لمعنى ، ولكنه يدل على معنى آخر ملازم للمعنى الموضوع له اللفظ .

مثلا سابقا كانوا يستعملون الدّواة أو المحبرة مع القلم ، فإذا قال آتني بالدواة ، وأنت آتيت بها بدون القلم ، فيقول لك : وأين القلم ؟! ؛ لأنه لا يستفيد من الدواة إلا بالقلم .

أنت فهمت أنه يريد الدواة فقط ، ولكنه يريد الدواة وشيء آخر خارج عن معنى الدواة ؛ لأن الدواة لا يمكن الاستفادة منها إلا مع القلم ، فيغمسون القلم في الدواة ويكتبون به ، فالقلم ملازم للدواة ، ولفظ "الدواة" لا تدل على معنى "القلم" لا بالدلالة المطابقة لأن القلم ليس كل معنى الدواة ولا يطابق معنى الدواة ، ولا تدل عليه بالدلالة التضمنية لأن القلم ليس جزءا من الدواة ، وإنما تدل عليه بالدلالة الالتزامية ، فمعنى "القلم" ملازم لمعنى "الدواة" ، والقلم شيء خارج عن الدواة ، لا معناها أي لا تدل عليه بالدلالة المطابقة ، ولا جزء معناها أي لا تدل عليه بالدلالة التضمنية ، وإنما تدل عليه بالدلالة الالتزامية ، فالدلالة المطابقة تدل على كل المعنى ، والدلالة التضمنية تدل على جزء المعنى ، والدلالة الالتزامية تدل على معنى خارج ملازم لمعنى اللفظ .

فمثلا : حينما يقال (خالد حاتم) لا يراد بكلمة (حاتم) هنا (حاتم الطائي) ، وإنما يراد وصف خالد بالكرم الملازم لحاتم الطائي ، فكلمة (حاتم) هنا استعملت في المعنى الملازم - وهو الكرم - للمعنى الذي وضع له اللفظ - وهو حاتم الطائي - .

حينما يقول "خالد حاتم" فهو لا يقصد شخص حاتم ، وإنما يقصد الصفة الملازمة لحاتم ، وهي الكرم ، فمراد المتكلم هو أن خالدًا متّصف بالكرم أي خالد كريم ، فتأتي بالصفة التي تنطبق على شخص معيّن ، وتأتي باسم الشخص وأنت تقصد صفته ، فيوجد ملزوم وملازم أو لازم ، وأنت تذكر الملزوم - وهو حاتم - وتريد الملازم أو اللازم - وهو الكرم - .
شرط الدلالة الالتزامية :

يشترط في استعمال الألفاظ للدلالة الالتزامية أن يكون السامع عالما بالملازمة بين المعنى الذي وُضِعَ له اللفظ وبين المعنى الملازم له الذي استعمل فيه اللفظ .

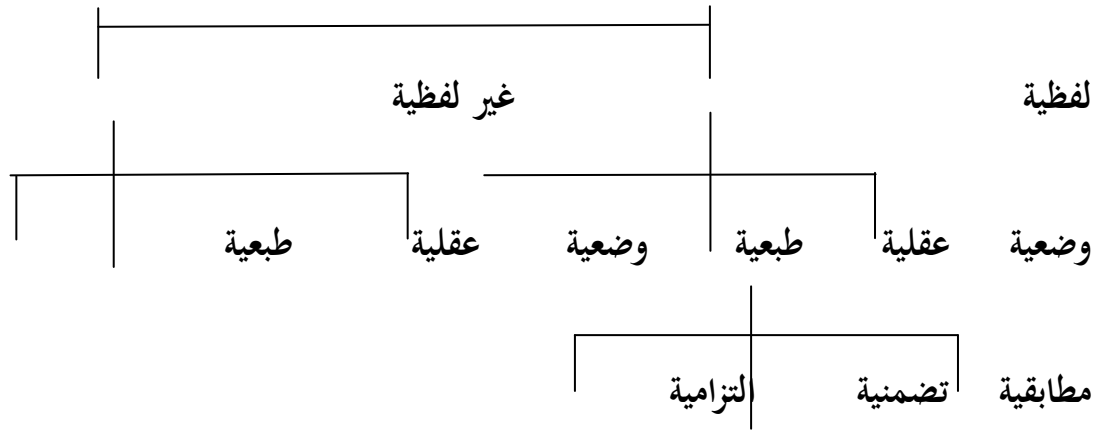
يشترط أن تكون علاقة الملازمة واضحة بين اللازم والملزوم ، فأنت تعرف أن حاتما يلازمه الكرم ، وإذا شخص لا يعرف هذه الملازمة فلا ينتقل ذهنه إلى اللازم ، فحينما تذكر الملزوم وتريد اللازم فلا بد أن السامع يعلم بعلاقة الملازمة ، فإذا لم تكن علاقة الملازمة واضحة عند

السامع أو لا يعرفها فإنه لا تحصل عنده عملية الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، وإذا شخص لا يعرف حاتم الطائي أو يعرفه ولكنه لا يعرف أنه متّصف بالكرم فإذا سمع "خالد حاتم" فإن ذهنه لا ينتقل من الملزوم إلى اللازم ، فلا ينتقل من حاتم إلى الكرم ، فعلاقة الملازمة لا بد أن تكون واضحة عند السامع لينتقل من الملزوم إلى اللازم ، والشرط هو وجود العلاقة في الخارج ومعرفة السامع بهذه العلاقة وإلا لا يحصل عنده الانتقال ، ولا يكفي وجود العلاقة في الخارج مع عدم معرفة السامع بها ، فشرط الدلالة الالتزامية أن الشخص يكون عالما بالملازمة بين الشيئين ، فتوجد ملازمة خارجية ، ولا بد أن تنتقل هذه الملازمة إلى الذهن وتتكون ملازمة ذهنية لكي ينتقل الذهن من الملزوم إلى اللازم ، وفي مقامنا يكون السامع عالما بالملازمة بين المعنى الموضوع له اللفظ وبين المعنى الملازم الذي يستعمل فيه اللفظ لكي يحصل عنده الانتقال من الملزوم إلى الملازم ، فعندما يستعمل المتكلم اللفظ في المعنى الملازم فلا بد أن يوجد تصور عند السامع عن هذه الملازمة بين المعنى الموضوع له اللفظ وبين المعنى المستعمل فيه اللفظ ، فاللفظ موضوع لمعنى "حاتم" ، واستعمله في معنى "الكرم" .

مثلا حينما يقول المتكلم "زيد أسد" فإن السامع يفهم أن زيدا شجاع ؛ لأنه يوجد تصور عند السامع عن علاقة الملازمة بين الأسد والشجاعة ، السامع لا يفهم أن زيدا شعره كثيف مع أن من صفات الأسد كثافة شعر الرأس ، وإذا قصد المتكلم أن زيدا شعره طويل حينما يقول "زيد أسد" فإن السامع لا يفهم ذلك ، وإنما يفهم الشجاعة ، وفي الخارج توجد علاقة بين الأسد والشجاعة ، وعلاقة بين الأسد والشعر الكثيف ، ولكن في ذهن السامع يوجد تصور عن علاقة الشجاعة بالأسد ولا يوجد تصور عن علاقة الشعر الكثيف بالأسد ، إذن لا تكفي العلاقة الخارجية بين شيئين ، وإنما لا بد من وجود العلاقة الذهنية بينهما ، لذلك ينتقل ذهن السامع إلى الشجاعة ولا ينتقل إلى كثافة الشعر حينما يسمع "زيد أسد" ، مع أنه في الخارج الأسد يتصف بالصفتين : الشجاعة وكثافة الشعر ، ولكن الموجود في ذهن السامع هو تصور لعلاقة الملازمة بين الأسد والشجاعة فقط ، ولا يوجد عنده تصور ذهني عن علاقة الملازمة بين الأسد والشعر الكثيف .

الخلاصة :

الدلالة



وهدفنا من دراسة الدلالة هو أن نصل إلى الدلالة اللفظية الوضعية بأقسامها الثلاثة :
المطابقة والتضمنية والتزامية .

(أنواع اللفظ)

ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له أو المستعمل فيه إلى مختصّ ، ومشارك ، ومنقول ، ومُرتَجَل ، وحقيقة ، ومجاز .
معنى كلمة "باعتبار" :

معنى كلمة "باعتبار" أي من حيثية أو من جهة أو بالنظر إلى ، يمكن النظر إلى الأشياء من عدة حيثيات أو عدة جهات ، مثلاً يمكن النظر إلى الجسم من عدة جهات : تارة من جهة الأعلى ، وثانية من جهة الأسفل ، وثالثة من الجهة اليمنى ، ورابعة من الجهة اليسرى ، مثلاً الصندوق يمكن النظر إليه من ست جهات : الأعلى والأسفل واليمين واليسار والأمام والخلف ، وإذا كانت كل جهة لها لون مختلف عن الجهات الأخرى ، فإنك ترى ألواناً مختلفة حينما تنظر إلى الجهات المختلفة ، واختلاف كيفية النظر إلى الأشياء تعطيك نتائج مختلفة ، وقد يحصل الخلاف نتيجة لاختلاف جهة النظر ، فأنت تقول إن الصندوق أحمر ، وهو يقول إن الصندوق أخضر ، والثالث يقول أصفر ، فيقع الخلاف بين ستة أشخاص مع أن كل شخص ينظر إلى جهة مختلفة ، وكل منهم يقول بصحة ما يرى وخطأ ما يراه الآخرون .

ونستفيد من درسنا أن وقوع الخلاف بين الناس في وجهات النظر يكون من هذا القبيل ، فكل شخص ينظر إلى جهة معيّنة ويعطي رأيه بناء على الجهة التي رآها فقط ، فلا يوجد تعارض بينهم ؛ لأنه ينظر من جهة وأنت تنظر من جهة أخرى ، وكل منهم يرى جهة مختلفة عن جهة رؤية الآخر ، وقد تؤيد رأيا وهو يؤيد رأيا آخر ، ويقع التعارض لو أن الجميع قد نظر إلى نفس الجهة ، فلو كانوا ينظرون إلى الصندوق من الأعلى وقالوا بألوان مختلفة لوقع التعارض بين آرائهم ، ولكن كل منهم ينظر إلى جهة مختلفة فلا يقع التعارض ؛ لأن كل شخص منهم اعتمد على مقدمات معينة فوصل إلى رأي مخالف لرأي الآخر ، لذلك تختلف الآراء في المجتمع ، ولو أن كل طرف رأى مقدمات الطرف الآخر فمن الممكن أن يوافق على رأي الآخر ، ووجهات النظر مختلفة لوجود حيثيات مختلفة ، لا لأنه يريد أن يعاندك في رأيك ، فكما أن لك الحق في اتخاذ رأي معين ، كذلك اعط الحق للآخرين لتكون لهم آراؤهم الخاصة ، ولكن المشكلة أن أغلب الناس لا يتقبلون الرأي الآخر ، والتقبل لا يعني القبول ، ويريد من جميع الناس أن يكونوا على رأيه ، فهم يؤمن بالرأي الواحد ، وهو رأيه فقط ، نعم تعتقد أن رأيك صحيح ، ولكن اعط احتمالا - ولو ضعيفا - بأن رأي الطرف الآخر من الممكن أن يكون صحيحا ، فإذا تفهم الناس آراء بعضهم البعض فلا يقع الخلاف بينهم ، أنت تتبني ما تشاء من آراء ، ولكن اعط للآخرين حقا في تبني ما يشاؤون من آراء ، وبهذه الطريقة كل شخص سوف يعذر الآخر ، فالخلافات بين الناس تنشأ من اختلاف وجهات النظر إذا لا يعذر بعضهم بعضا ، وكل طرف يعتبر رأيه هو الحق المطلق ، ويعتقد بأن الآراء الأخرى الباطل المطلق ، كما هو حال الإرهابيين الذين يخبرون الناس بين أمرين : إما أن تأخذ آراءنا وإما أن نقتلك ، فهم يؤمنون بالرأي الواحد .

ويمكن أن يناقشك الآخرون حتى في القضايا المرتبطة بالله سبحانه مع أنك تعتقد اعتقادا جازما بأن الله موجود ، وتحاول أن تثبت عن طريق الأدلة أن الله موجود مع أنك تعتبر أن وجود الله أمر بديهي لا يحتاج إلى إثبات ، ولكن تحاول أن تثبت وجوده تعالى لمن لا يعتقد بوجوده سبحانه ، والمسلم لا يخاف من النقاش إذا كان اعتقاده ثابتا راسخا على أساس الدليل ، ولا بد من فتح باب الحوار بين جميع الناس من مختلف الأديان والمذاهب ، فكل شخص يطرح رأيه مع أدلته التي تثبت هذا الرأي ، وكما لا تريد من أحد أن يجبرك على تبني رأيه ، كذلك لا تجبر الآخرين على تبني رأيك ، واختلاف وجهات النظر بين الناس أمر طبيعي ، فلا

يوجد شخصان متطابقان في جميع آرائهما ، فحرية الفكر والتفكير لا بد أن تكون مفتوحة لجميع الناس .

إن الذي لا يتبنى الآراء الدينية لا بد أن تسأل عن السبب في ذلك ؛ لأنه قد تكون المشكلة في المسلمين قبل أن تكون في غير المسلمين ، فالفكر الديني والخطاب الديني المطروح اليوم قد لا يتناسب مع الطرح العالمي للأفكار ، فلا بد للمسلمين من مراجعة أفكارهم وسلوكياتهم قبل أن يلوموا الآخرين لعدم دخولهم في الإسلام ، والمشاكل في أساسها مشاكل اعتقادية قبل أن تكون سلوكية ، فلا بد من حل الإشكالات العقائدية عند غير المسلمين حتى يمكن أن يدخلوا في الإسلام ، وقبل ذلك لا بد أن نُحلَّ الإشكالات الموجودة عند المسلمين حتى يقتنع المسلم على أساس من التعقل ، لكي لا تطرح مسائل تكون على خلاف العقل ، وإذا كانت المسائل على خلاف العقل فمن الطبيعي أن الناس لن يعتقدوا بها ، لنفرض أمرا شرعيا خلاف العقل فالناس لن يأخذوا به حتى لو كان حكما شرعيا ، والمطلوب من المسلمين اليوم أن يراجعوا جميع أفكارهم حتى الأحكام الشرعية العقائدية والأخلاقية والعملية لنرى أن هذه الأحكام تتناسب مع العقل أو لا تتناسب ، فهل المطلوب العقلانية في الأحكام الشرعية أو لا ؟ هل من الممكن أن الله تعالى يشرع حكما على خلاف العقل ؟

الجواب هو أنه غير معقول .

هل من الممكن أن الله عز وجل يطلب من الإنسان أن يصلي ألف ركعة واجبة في اليوم ؟

الجواب أنه غير ممكن ؛ لأن معنى ذلك أنه طوال اليوم ينشغل بالصلاة فقط .

إذن الأحكام الشرعية لا بد أن تتناسب مع العقل ، بالطبع توجد أحكام تعبدية ، فتوجد دائرتان : دائرة الأحكام التعبدية ، ودائرة الأحكام التي تتناسب مع العقل ، والعقل لا يتدخل بالأحكام التعبدية ، مثلا صلاة الصبح ركعتان ، العقل لا يمكنه أن يتدخل في هذا الحكم ، فالعقل لا يتدخل في الأحكام التعبدية ، ولكن ليست جميع الأحكام تعبدية ، فبعض الأحكام تكون تحت نطاق العقل ، ولا بد أن نفكر دائما هل هذا الحكم أو ذاك الحكم يتناسب مع العقل أو لا يتناسب ؟

فإذا طرحنا حكما للعالم ، وجميع الناس لا يتقبلون هذا الحكم فقد تكون المشكلة أنه نحن نعتقد أن هذا حكم شرعي ، وفي الواقع هو ليس حكما شرعيا ، فالعلماء فهموا من النص الديني أن هذا حكم ، فيكون فهمنا خطأ ، وتكون قراءتنا للنص الديني قراءة خاطئة ، فهل

نحتاج في زماننا إلى تحديد الخطاب الديني أو لا نحتاج ؟ وقبل ذلك هل نحتاج إلى تحديد الفكر الديني أو لا نحتاج ؟

لا بد أن نراجع كل ما هو موجود من أحكام ، فبعض الأحكام حينما تطرحها لا تتناسب مع عالمية الإسلام ، لذلك فإن العالم لا يقبل الإسلام ، ما يطرحه الإرهابيون اليوم لا يتناسب مع عالمية الإسلام ، مثل قتل الناس بلا سبب ، يخَيِّرون الكافر بين دخول الإسلام أو القتل ، إذا طرحنا هذا كمسألة شرعية فالعالم لا يتقبل الإسلام ، والروايات التي تقول بذلك إما أنها روايات موضوعة وإما أنها تحتاج إلى تفسير آخر ، وإذا بعض الآيات القرآنية يفهم منها قتال أو قتل المشركين فلا بد أن نأتي إلى فهم هذه الآيات ضمن السياق القرآني ، ماذا أراد القرآن حينما قال : "قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة" ؟ فهل أي مشرك تقاتله ومعنى ذلك أنك تبدأ بالقتال ؟

وتوجد آيات أخرى متعلّقة بالموضوع ، مثل "إن الله لا يحب المعتدين" ، فلا بد أن نجتمع بين هذه الآيات لكي نصل إلى النتيجة النهائية لا أن نأخذ آية واحدة فقط ونأخذ النتيجة النهائية منها ، وما يطبقه الإرهابيون يقال عنها أحكام شرعية ، ولكن في الواقع هي ليست أحكاما شرعية ، ولو طرحت هذه الأحكام على العالم فلا يُقْبَلُ الإسلام ولا يكون الإسلام ديننا عالميا ، فجميع الأحكام تحتاج إلى مراجعة ، مثلا بالنسبة لأهل الكتاب يقال بأنهم يخَيِّرون بين ثلاثة أشياء : الإسلام أو الجزية أو القتل ، إذا طرحت هذه المسألة لا يتقبل الإسلام كدين عالمي ، وتأتي بعض الإشكالات الأخرى التي تحتاج إلى ردود ، مثل قطع يد السارق وقتل المرتد وغيرها ، وهي تأتي إشكالات تأتي من المسلمين وغير المسلمين ، فما هي الردود على هذه الإشكالات وغيرها مما يطرح على الإسلام ؟

ونحتاج إلى أجوبة مقنعة ، ولا يكفي أن تقول بأننا لا نهتم بالإشكالات ، في هذه الحالة يكون الإسلام ديننا محليا ، وأنت تريد نشره في العالم وتقول بأنه دين عالمي ، فإذا تدعي أن الإسلام دين عالمي وأنه صالح لكل زمان ومكان فلا بد أن ترد على جميع الإشكالات التي تأتي من العالم ، بل بعض المسلمين لا يقبلون هذه الأحكام ، لذلك الآن ينتشر الإلحاد بين المسلمين ، فهم لا يقبلون بعض الأحكام التي يقول بها الفقهاء ، ومراجعة الأحكام هي من عمل علماء الدين ، فهم يراجعون الأحكام لينظروا في الأدلة وأنها هل تدل على هذه الأحكام أو لا تدل ، وهذه الإشكالات وغيرها نحاول أن نجيب عليها في محاضرات عالمية الإسلام في

الديوانية الأسبوعية ، والمحاضرات موجودة على اليوتيوب ، والحكم قد يكون قراءة أو فهم من أحد العلماء للنص الديني ، وقد توجد قراءة أو فهم آخر لنفس النص الديني يتناسب مع زماننا الحالي ، وتوجد نظرية مهمة جدا ، وهي نظرية دخالة الزمان والمكان في الأحكام ، والنظرية المتبناة بشكل عام عند الفقهاء هي نظرية عدم دخالة الزمان والمكان في الأحكام ، فالأحكام ثابتة من زمان النبي ص وإلى يومنا هذا وإلى المستقبل ، والأحكام غير قابلة للتغيير ، ولكن بناء على نظرية دخالة الزمان والمكان في الأحكام تتغير بعض الأحكام ، وحينما نقول بتغير الحكم لا بد من وجود الدليل الشرعي على هذا التغير ، والقضية ليست مزاجية حسب رغبة الشخص ، فنفس الدليل الشرعي الموجود عند الفقهاء يمكن أن يقرأ أو يفهم بشكل آخر ، فتوجد قراءتان وفهمان للنص الديني : قراءة وفهم بناء على عدم دخالة الزمان والمكان في الأحكام ، وقراءة أخرى وفهم آخر بناء على دخالة الزمان والمكان في الأحكام ، والتغيير ليس عشوائيا ، بل لا بد أن يوجد دليل شرعي على تغيير الحكم ، فحينما يعطي الفقيه حكما جديدا فلا بد أن يوجد عنده دليل شرعي على هذا الحكم الجديد ، مثلا قطع يد السارق وردت في آية قرآنية ، لا يمكن تغيير الآية ولا تغيير الحكم ، فنحتاج إلى تفكير في معنى الآية ، هل قطع اليد هو المعنى المعروف أو يمكن أن يكون لقطع اليد معنى آخر ؟ هل هذا الحكم خاص بزمان النبي ص فيكون مقيّدا بظروف ذلك الزمان فإذا تغير الزمان فمن الممكن أن يتغير الحكم إلى حكم آخر أو أن الحكم مطلق شامل لجميع الأزمنة ؟

وهذه النقاشات ستأتي في محاضرات علمية الإسلام بالتفصيل مع ذكر أدلة الطرفين ، وسنبين بناء على دخالة الزمان والمكان في الأحكام كيف أن الأحكام ممكن أن تتغير ، ولكن لا بد من وجود الدليل الشرعي الدال على هذا التغير ، والقضية ليست مزاجية عشوائية .

الرجوع إلى موضوعنا :

قال المصنف رض :

ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له أو المستعمل فيه إلى مختصّ ، ومشارك ، ومنقول ، ومُرتَجَل ، وحقيقة ، ومجاز .

المعنى الموضوع له هو المعنى الذي وضع له اللفظ ، مثلا وُضِعَ لفظ "أَسَدٌ" - المكوّن من همزة وسين ودال على وزن فَعَلٌ - للحيوان المفترس المعروف ، فهذا الحيوان هو المعنى الموضوع له ، والمعنى المستعمل فيه قد يكون هو المعنى الذي وضع له اللفظ فيكون الاستعمال استعمالا

حقيقيا ، فإذا استعملنا لفظ الأسد وقصدنا به هذا الحيوان فيكون استعمال اللفظ في معناه الموضوع له استعمالا حقيقيا ، فإذا قال المتكلم رأيت أسدا ، وكان يقصد هذا الحيوان ، فاستعمال اللفظ في هذا المعنى استعمال حقيقي ، وقد يكون المعنى المقصود هو المعنى الذي لم يوضع له اللفظ ، وإنما استعمل في معنى آخر فتكون عندنا أقسام مختلفة ، وستأتي هذه الأقسام .

ولنأخذ مثال المعنى المجازي حيث يكون الاستعمال استعمالا مجازيا ؛ لأن اللفظ لم يوضع للمعنى المجازي ، وإنما اللفظ موضوع لمعنى ويستعمل اللفظ في معنى آخر لم يوضع له اللفظ ، ويوجد شرط هنا وهو أنه لا بد من وجود علاقة بين المعنى الموضوع له وبين المعنى المستعمل فيه المجازي ، فتوجد علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، مثلا حينما يقول : "زيد أسد" أو "رأيت أسدا" ، وكان يقصد زيدا ، فإنه لا يقصد من الأسد المعنى الحقيقي ، وإنما يقصد أن زيدا شجاع كشجاعة الأسد ، ويكون استعمال لفظ "الأسد" في "زيد" استعمالا مجازيا ؛ لأنه استعمال في غير ما وضع له اللفظ حيث إن اللفظ موضوع للحيوان المفترس المعروف واستعمل في زيد .

إذن :

اللفظ تارة يستعمل في المعنى الذي وُضِعَ له هذا اللفظ ، فيكون الاستعمال استعمالا حقيقيا ، وتارة أخرى يستعمل في معنى آخر لم يوضع له هذا اللفظ فتأتي عندنا أقسام مختلفة ، والاستعمال المجازي هو استعمال اللفظ في معنى لم يوضع له هذا اللفظ بسبب وجود علاقة بين المعنى الموضوع له أي المعنى الحقيقي وبين المعنى المستعمل فيه أي المعنى المجازي .

ونرى بأنه يمكن تقسيم الناس من اعتبارات وحيثيات مختلفة ، نقسم الناس من حيث اللون إلى أسود وأبيض وأصفر وأحمر ، ونقسمهم من حيث الوزن إلى سمين ونحيف ومعتدل ، ونقسمهم من حيث الطول إلى طويل وقصير ومتوسط الطول ، فالإنسان يمكن جعله في أقسام متعددة باعتبارات وحيثيات مختلفة ، وبنفس الطريقة يمكن تقسيم جميع الأشياء باعتبارات وحيثيات مختلفة إلى أقسام ومجموعات متعدّدة ، والإنسان عنده القدرة العقلية على تقسيم الأشياء إلى أقسام متعددة باعتبارات وحيثيات مختلفة .

وفي مقامنا قسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له أو المعنى المستعمل فيه إلى ستة أقسام ، فيقول : "ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له أو المستعمل فيه" ، أي من حيثية المعنى

الموضوع له أو المعنى المستعمل فيه ، وننتقل إلى البحث التالي في الكتاب وهو "المفرد والمركب" يقول هناك : "وينقسم اللفظ باعتبار دلالاته على مفرد ومركب" ، وهذا اعتبار آخر وحيثية أخرى ، وفي التقسيم الأول في أنواع اللفظ ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له أو المعنى المستعمل فيه إلى ستة أقسام ، وفي المفرد والمركب يقول : "ينقسم اللفظ باعتبار دلالاته على معناه" ، وهذا اعتبار آخر وحيثية أخرى ، فهنا باعتبار ، وهناك باعتبار آخر ، فالشيء الواحد - كاللفظ - يمكن تقسيمه إلى أقسام مختلفة باعتبارات وحيثيات ووجهات مختلفة ، ويمكن أن نقول "بالنظر إلى" ، فينقسم اللفظ بالنظر إلى المعنى الموضوع له أو المستعمل فيه إلى ستة أقسام ، وينقسم اللفظ بالنظر إلى دلالاته على معناه إلى مفرد ومركب ، لذلك حينما تختلف الاعتبارات والحيثيات تتكون عندنا أقسام متعددة ، فاللفظ بهذا الاعتبار ينقسم إلى ستة أقسام : مختص ، ومشترك ، ومنقول ، ومُرتَجَل ، وحقيقة ، ومجاز ، واللفظ باعتبار آخر ينقسم إلى قسمين فقط : مفرد ومركب ، فالتقسيم يكون من اعتبارات مختلفة وحيثيات مختلفة وجهات مختلفة ، وإذا قلت هذه الأقسام لهذا الشيء ، فنسألك : على أساس أي اعتبار وحيثية قَسَّمْتَ إلى هذه الأقسام ؟

تقول الإنسان ينقسم إلى أقسام : طويل وقصير ومتوسط ، هذا التقسيم يكون باعتبار الطول ، وينقسم إلى أقسام : سمين ونحيف ومتوسط ، هذا التقسيم يكون باعتبار الوزن ، وينقسم إلى أقسام : أسود وأبيض وأصفر وأحمر ، هذا التقسيم يكون باعتبار اللون ، ويمكن أن تأتي باعتبارات كثيرة ، وتقسم إلى أقسام متعددة على أساس كل واحد من هذه الاعتبارات ، وهكذا يتبين أن مسألة الاعتبار والحيثية والجهة أمر مهم ، فأني تقسيم لا بد أن يكون باعتبار معين ، فلا بد أن تعين الاعتبار والحيثية والجهة أولا ، وبعد ذلك تذكر الأقسام بناء على الاعتبار المختار .

الأقسام الستة للفظ :

نأتي إلى اللفظ الذي ينقسم بهذا الاعتبار وهذه الحيثية وهذه الجهة إلى ستة أقسام ، والأقسام الستة هي :

١- المختص :

وهو اللفظ الذي له معنى واحد ، مثل : حديد ، حيوان .

لفظ "الحديد" في اللغة له معنى واحد لا عدة معاني ، وكذلك لفظ "الحيوان" له في اللغة معنى واحد ، والحيوان هو ما فيه الحياة وعنده إحساس ويتحرك بإرادته ، وهذا معنى واحد ، نعم له مصاديق وأفراد كثيرة في الذهن أو في الخارج ، مثل : الإنسان والفرس والغزال ، ونظرنا الآن إلى نفس اللفظ والمعنى لا إلى المصاديق والأفراد ، وهذا هو القسم الأول ، وهو اللفظ الذي له معنى واحد ، ويسمى "المختص" .

٢- المشترك :

وهو اللفظ الذي له عدة معاني ، مثل : عَيْن ، جَوْن .

يطلق لفظ "العَيْن" على عدة معاني ، منها : العين النابعة والعين الباصرة وعين الذهب وعين الفضة ، ويطلق لفظ "الجَوْن" على عدة معاني ، منها : الأسود والأبيض ، والنور والظلمة ، وهو لفظ له معاني متضادة ، وجَوْن الخليج وهو اللسان الداخل من البحر إلى اليابسة ، وهذا هو القسم الثاني ، وهو اللفظ الذي له عدة معاني ، ويسمى "المشترك" ، فاللفظ المشترك هو الذي يشترك في عدة معاني أي له أكثر من معنى .

٣- المنقول :

وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل في معنى آخر لوجود مناسبة بين المعنيين ، وهجر استعماله في المعنى الأول الذي وضع له ، مثل : صلاة ، مذياع .

لفظ "الصلاة" موضوع في اللغة لمعنى "الدعاء" ، والآن حينما تقول الصلاة ينتقل ذهن السامع إلى العبادة المخصوصة المعروفة المكوّنة من أقوال وأفعال معينة كالفاتحة والسورة والركوع والسجود ، ولا أحد يستعملها الآن في معنى "الدعاء" ، فهو لفظ وضع لمعنى الدعاء ثم استعمل في العبادة المخصوصة لوجود مناسبة وعلاقة بين المعنيين ، والمناسبة بين الدعاء والصلاة هي أن الدعاء جزء من الصلاة كما في القنوت ، فتوجد علاقة الجزئية والكلية ، وهجر استعمال اللفظ في المعنى الأول وهو الدعاء ، واستعمل في المعنى الجديد ، والآن لا يستعمل اللفظ في المعنى الأول ، بل يستعمل في المعنى الثاني .

وكذلك لفظ "مذياع" الآن يستعمل في جهاز الراديو ، والمعنى الأول للمذياع هو الشخص الذي يذيع الأخبار ، فمن يريد أن ينشر خبرا فإنه يذهب إلى هذا الشخص الذي يسمى المذياع فينشر هذا الخبر بين الناس ، فيبدأ بقول مثلا : "يا أهل المدينة" ، ثم ينقل الخبر ، والآن المذياع هو هذا الجهاز ، بعد أن كان معناه الشخص الذي يذيع الخبر .

٤- المرتجل :

وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل في معنى آخر مع عدم المناسبة بينهما ، مثل : حارث ، أسد (من أسماء الأعلام) .

لفظ وضع لمعنى معين ، ولكنه يستعمل في معنى آخر ، مع عدم ملاحظة المناسبة والعلاقة بين المعنيين ، مثلاً يسمى ولده حارث أو أسد ، ولكن لا ينظر إلى معنى "حارث" و"أسد" ، فلا يلاحظ العلاقة بين المعنى الأول والمعنى الثاني ، فجده كان اسمه أسد ، فسمى ولده أسد ، ولم يلاحظ معنى الأسد وهو الحيوان المفترس ، فيطلق الاسم لمجرد أنه اسم بدون ملاحظة العلاقة مع معناه الموضوع له ، مثلاً شخص يسمى ابنه نوح ، ولكنه غير ملتفت إلى النبي نوح ع ، فإذا لم يلاحظ المناسبة بين المعنيين فيسمى اللفظ لفظاً مرتجلاً ، وإذا لاحظ المناسبة بين المعنيين سمي اللفظ لفظاً منقولاً كما مر في القسم السابق .

٥- الحقيقة :

وهي اللفظ المستعمل في معناه الذي وضع له ، مثل : لفظ (أسد) حينما يستعمل في الحيوان الخاص .

الحقيقة هي اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل هذا اللفظ في نفس المعنى الموضوع له ، مثل : لفظ "أسد" موضوع للحيوان المفترس المعروف ، تقول : رأيت أسداً في حديقة الحيوان ، فتستعمل اللفظ في نفس المعنى الموضوع له ، واستعمال اللفظ في معناه الموضوع له يسمى استعمالاً حقيقياً .

٦- المجاز :

وهو اللفظ المستعمل في غير معناه الذي وضع له لوجود علاقة بين المعنيين ، مثل : لفظ (أسد) حينما يستعمل في الرجل الشجاع .

المجاز هو اللفظ الذي وضع لمعنى واستعمل في معنى آخر غير موضوع له ، مثلاً يستعمل لفظ "الأسد" في زيد الشجاع ، حينما يقول : زيد أسد ، بمعنى : زيد شجاع ، أو : رأيت أسداً ، ويقصد : رأيت زيدا الشجاع ، ولا يقصد المتكلم الحيوان الحقيقي ، فاستعمل اللفظ في غير معناه الموضوع له ، وهذا الاستعمال يسمى استعمالاً مجازياً ، فالاستعمال يمكن أن يكون في المعنى الموضوع له ، فيكون استعمالاً حقيقياً ، ويمكن أن يكون في المعنى غير الموضوع له ،

ومتى لاحظنا دلالة اللفظ - هنا - على المعنى نرى أن كل واحد من حروف لفظ (محمّد) التي هي أجزاؤه لا يدل على أي عضو من أعضاء جسم محمّد التي هي أجزاء معناه .

إذا أخذنا حرف الميم من محمد فلا يدل على أي جزء من أجزاء جسم محمد ، ففي المفرد جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى ، فالمعنى هو جسم محمد ، فإذا أخذنا حرفا واحدا من اللفظ فإنه لا يدل على جزء من أجزاء جسم محمد ، فالمفرد هو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه .

أقسامه :

ينقسم المفرد إلى ما يلي :

أ- الاسم : مثل : قَلَمٌ ، مَدْرَسَةٌ ، مُحَمَّدٌ ، (وهو الاسم في علم النحو) .

ب- الكلمة : مثل : ذَهَبٌ ، يَأْكُلُ ، أَكْتُبُ ، (وهي الفعل في علم النحو) .

ج- الأداة : مثل : هَلْ ، لَمْ ، فِي ، (وهي الحرف في علم النحو) .

ننتبه أن استعمال بعض الألفاظ في علم المنطق يختلف عن علم النحو ، فالكلمة في المنطق يُطْلَقُ عليها الفعل في علم النحو ، والأداة في المنطق يطلق عليها الحرف في علم النحو ، والألفاظ في العلوم المختلفة قد تستعمل في معاني مختلفة ، فيكون هذا اللفظ اصطلاحا في العلم الأول ويكون له معنى معيّن ، ويكون اصطلاحا في العلم الثاني وله معنى آخر ، وليس بالضرورة أن تكون جميع المصطلحات بنفس المعنى في جميع العلوم ، فمع اختلاف الاصطلاح لا بد أن نحدد أولا في أي علم نبحث ، ففي علم النحو أطلق عليه فعلا ، وفي علم المنطق أطلق عليه كلمة ، في علم النحو أطلق عليه حرفا ، وفي علم المنطق أطلق عليه أداة .

والمصطلحات في العلوم لها معاني لغوية أيضا ، ولكن المصطلح جعل في معنى خاص في هذا العلم ، وله علاقة بالمعنى اللغوي ، فالعلماء حينما يستعملون لفظا كمصطلح فهذا المصطلح له معنى ، وهذا المعنى الاصطلاحي له علاقة ما بالمعنى اللغوي ، وأحيانا تكون العلاقة بينهما بعيدة ، ويحتاج إلى تفكير للوصول إلى معرفة هذه العلاقة ، وإذا أردت أن تبحث عن المعنى الاصطلاحي للفظ فلا تبحث في قواميس اللغة ، وإنما تبحث في القواميس والمعاجم الخاصة بهذا العلم ، مثل : قاموس العقائد أو قاموس الفقه أو قاموس المنطق أو قاموس الفيزياء أو قاموس الكهرباء .

إن المفرد ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

- أ- الاسم : مثل : قَلَمٌ ، مَدْرَسَةٌ ، مُحَمَّدٌ ، والاسم في علم المنطق هو الاسم في علم النحو .
ب- الكلمة : مثل : ذَهَبَ (فعل ماضٍ) ، يَأْكُلُ (فعل مضارع) ، أُكْتُبُ (فعل أمر) ، والكلمة في علم المنطق هي الفعل في علم النحو ، والكلمة في علم النحو يكون شاملا للاسم والفعل والحرف ، فمعنى الكلمة في علم النحو أوسع دائرة من معنى الكلمة في علم المنطق .
ج- الأداة : مثل : هَلْ ، لَمْ ، فِي ، والأداة في علم المنطق هي الحرف في علم النحو .

(٢- المركب)

تعريفه :

المركب : هو اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه ، مثل : مُحَمَّدٌ نَبِيٌّ .

إيضاح التعريف :

إذا لاحظنا لفظ (مُحَمَّدٌ نَبِيٌّ) نراه جملة مؤلفة من الجزئين التاليين : كلمة (مُحَمَّدٌ) وكلمة (نَبِيٌّ) .

وإذا لاحظنا معناها نجد مؤلفا من جزئين أيضا هما : (ذات مُحَمَّدٌ - صلى الله عليه وآله-) و (النبوة) .

ومتى لاحظنا الدلالة نرى أن كلمة "مُحَمَّدٌ" التي هي جزء اللفظ تدل على (ذات مُحَمَّدٌ - صلى الله عليه وآله-) التي هي جزء المعنى ، وأن كلمة "نَبِيٌّ" التي هي جزء اللفظ أيضا تدل على (النبوة) التي هي جزء المعنى .

لنأخذ مثال : مُحَمَّدٌ نَبِيٌّ ، فإننا نرى أن كلمة "محمد" تدل على (ذات محمد) و (شخص محمد) صلى الله عليه وآله ، وكلمة "نبي" تدل على (النبوة) ، فالجملة لفظ مركب من كلمتين ، وكل كلمة تدل على معنى ، أي أن كل جزء من المركب يدل على جزء المعنى ، فلفظ "محمد" له معنى ، ولفظ "نبي" له معنى ، فجزء اللفظ يدل على جزء المعنى ، وإذا تركب الجزأين معا فإنهما يدلان على المعنى التام بحيث إن كل جزء من اللفظ يدل على جزء من المعنى التام ، وهذا بخلاف المفرد الذي إذا أخذنا منه جزءا من اللفظ فإن هذا الجزء من اللفظ لا يدل على جزء من المعنى ، وفي المفرد مثل (محمد) توجد كلمة واحدة ، وأجزاء اللفظ هي الحروف ، وفي

المركب مثل (محمد نبي) توجد كلمتان ، وأجزاء اللفظ هي الكلمات ، وجزء اللفظ في المركب يكون كلمة من جملة ، وجزء اللفظ في المفرد يكون حرفا من كلمة .

إذن :

لكي نُمَيِّز اللفظ المفرد عن اللفظ المركب نسأل السؤال التالي : هل يدل جزء اللفظ على جزء المعنى أو لا يدل؟

إذا كان الجواب أن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى فاللفظ مفرد ، وإذا كان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى فاللفظ مركب ، وهذان التعريفان نجعلهما بأيدينا لكي يمكننا التمييز بين المفرد والمركب .

سؤال : لفظ (عبدالله) هل هو مفرد أو مركب ؟

الجواب :

تارة يكون مفردا وتارة أخرى يكون مركبا على حسب قصد المتكلم ، فإذا كان قصد المتكلم أنه اسم عَلم لشخص مثل "محمّد" فلفظ (عبدالله) مفرد ، وأما إذا كان مراد المتكلم أنه عَبْدُ اللَّهِ تعالى فاللفظ مركب لأن كلمة "عبد" تدل على جزء المعنى ، وكلمة "الله" تدل على جزء المعنى ، فيكون لفظ (عبد الله) مركبا ، وفي مثل هذه الكلمات لا بد أن ننظر إلى قصد المتكلم أنه يريد المفرد أو يريد المركب ، فقصد المتكلم ومراده ضروري لأجل معرفة المعاني ، فقصد المتكلم يدل على المعنى المراد ، كما يقول الشخص (رأيت عينا)، فنسأله : ما هو مرادك وقصدك : العين الباصرة أو العين النابعة ؟

إذن :

بشكل عام قصد المتكلم ومراده ضروري في معرفة معنى أي كلمة أو أي جملة ، فمراد المتكلم أمر مهم حتى في الأحاديث العادية بين الناس ، وفي الحديث مع صاحبك لا بد أن تكون المعاني متفق عليها بينكما ، وإذا لا يوجد اتفاق على المعاني فإنك تفهم شيئا آخر من كلامه ، وهو يفهم شيئا آخر من كلامك ، لذلك قد تسأله إذا لم تفهم قصده : ما هو قصدك من هذا الكلام ؟ ، فتريد أن تعرف ماذا يريد بالضبط .

وفي مقامنا إذا كان يريد من (عبدالله) اسم شخص فاللفظ مفرد ، وجزؤه لا يدل على جزء معناه ، وإذا كان يريد وصف شخص وأنه عبد لله فاللفظ مركب ، وجزؤه يدل على جزء معناه

، كما في قولنا : (محمد عبدالله ورسوله) ، عبد له معنى العبودية ، والله له معنى وهو ذات الله سبحانه ، فننظر إلى قصد المتكلم ومراده ، وهذا ضروري في فهم كلام هذا المتكلم .
إذا قال شخص : (عبدالله) نسأله ما هو مرادك ؟ هل تريد أنه اسم شخص أو وصف لشخص ؟

لا بد أن يبيّن لي لكي أعرف مراده ، لو قال شخص : ضع كلمة (عبدالله) في جملة ، نسأله : هل تريد العَلَم أو الوصف لكي يمكنني أن أضعها في جملة مناسبة ؟
وهذا مثلما تقول : ضع كلمة (عَيْن) في جملة ، نسأله : أي عين تريد ؟ هل تريد الباصرة أو النابعة لكي نضع الكلمة في جملة مناسبة ؟

فإذا أردت العين الباصرة أقول : رأيت عينا في وجه زيد ، وإذا أردت العين النابعة أقول : رأيت عينا تنبع من الأرض ، أو : سقيت الزرع بواسطة العين .
ويمكن أن نفهم المعنى من خلال القرينة في الكلام ، فإذا قال : رأيت عينا في وجه إنسان ، فهو يريد العين الباصرة ، وإذا قال : سقيت البستان من ماء العين ، فهو يريد العين النابعة ، فتوجد قرينة في الكلام تدل على مراد المتكلم .

والنتيجة أن مراد المتكلم أمر ضروري في فهم معنى الكلام ، وهذا يطبق على النصوص الدينية من الآيات الكريمة والروايات الشريفة ، فحينما تقرأ آية قرآنية تسأل : ماذا يريد الله عز وجل ؟ ، وتحاول أن تصل إلى معرفة مراد الله تعالى ، وحينما تقرأ رواية شريفة تسأل : ماذا يريد المعصوم ع ؟ ، وتحاول أن تستكشف مراد المعصوم ع .

ونلتفت إلى أن المعاني قد تتغير عبر الزمان ، كلمة مستعملة قبل ألف سنة لها معنى ، وفي زماننا لها معنى آخر ، فإذا أردنا أن نعرف مراد المعصوم ع لا بد أن نرجع إلى زمان المعصوم ع لنرى معنى الكلمة في ذاك الزمان ، نحاول أن تستكشف المعنى ، مثلاً حينما نقول : كان العرب يستعملون المصباح ، ما المقصود بالمصباح : المصباح الذي كان يستخدم في ذاك الزمان أو المصباح الكهربائي المستعمل اليوم ؟

لا شك أن المقصود هو مصباح ذلك الزمان ، وهو الفانوس أو السراج ، فنرى أن معنى المصباح تغير إلى معنى آخر في زماننا ، فإذا قرأ شخص العبارة السابقة فقد يقول بأن العرب كان عندهم الكهرباء من ذلك الزمان ، نقول له : تغير المعنى ، فصار عندنا معنى جديد

للمصباح ، وحينما نقرأ الآية الكريمة لا بد أن نعرف معاني الكلمات في زمان نزول الآية ، مثلاً كلمة الغنيمة في قوله تعالى : "أما غنمتم" ، ما معناها ؟

نرجع إلى ذاك الزمان لنعرف مراد الله تعالى ، فهل مراد الله تعالى هو غنائم العرب أو كل ما يغنمه الإنسان بما فيه أرباح المكاسب ؟ وماذا كان يفهم السامعون ؟

لذلك الظروف المحيطة بالآية وبالرواية أمر مهم جداً بالنسبة للفقهاء ، لا فقط نأخذ الآية ونقول معناها كذا ، لا بد أن نعرف المعاني في ذاك الزمان ، فنحتاج إلى بحث تاريخي عن معنى هذه الكلمة في زمان نزول الآية وقول الرواية ، مثلاً قوله تعالى : "إنما المشركون نجس" ، ما معنى النجس ؟

أنت ستقول مباشرة معنى النجس هو النجاسة ، وتقول بأن المشركين عبارة عن عين نجاسة ، وتكتب في رسالتك العملية النجاسات عدة أقسام : الكلب والخنزير والكافر ، وتجعل الكافر في مصاف الكلب والخنزير ، وتطرح رسالتك العملية للعالم ، فيشكلون عليك أنك تجعل إنساناً في مصاف الكلب والخنزير ، فيعترض الناس عليك ، إذن لا بد أن نعرف معنى النجس في زمن نزول الآية ، والآية لم تقل "نجس" بكسر الجيم ، بل قالت "نجس" بفتح الجيم ، فنحتاج إلى بحث تاريخي عن كلمة "نجس" في ذاك الزمان ، وتبين الفرق اللغوي بين النجس والنجس ، وحينما نقرأ الآية الكريمة يأتي إلى الذهن المعنى الحالي للنجس ، وقد يكون مراد الآية غير المعنى المتبادر الحالي ، ومن قال بنجاسة المشرك والكافر كان بناء على المعنى الحالي للكلمة ، وقوله تعالى : "ولقد كرمنا بني آدم" ، يفهم منه طهارة كل إنسان حتى الكافر والمشرك ، فكيف يمكن التوفيق بين ما فهم من الآية السابقة من نجاسة المشرك والكافر وبين هذه الآية التي تقول بكرامة كل إنسان ، وكرامة الإنسان تقتضي طهارته ، فيقع التعارض بين الفهمين ، والتعارض يحتاج إلى علاج لأن آيات القرآن لا تتعارض ، وإنما قراءة الآيات وفهمها تتعارض ، فهل القرآن الكريم يقول بطهارة المشرك الكافر أو بنجاسة المشرك والكافر ؟

وهذا بحث يقوم به الفقيه للوصول إلى النتيجة النهائية بعد التوفيق بين فهم الآيات السابقة ، وبعد البحث التاريخي الذي يقوم به لمعرفة معنى "النجس" ، وبعد بيان الفرق اللغوي بين "النجس" و"النجس" .

وكل آية وكل رواية تحتاج إلى بحث الظروف الموضوعية المحيطة بها لكي يمكن فهم معناها ، فالمعصوم ع حينما يقول قولاً لا بد من معرفة أين قال هذا القول ، تارة يكون أمام أصحابه

المقرّبين ، وثارة أخرى يكون في مجلس الخليفة ، فإذا كان ع أمام أصحابه المقرّبين فلا تكون عنده التقية ، وإذا كان في مجلس الخليفة قد يتلبس بالتقية ، فتحديد مكان وزمان الآية والرواية أمر مهم ، والآن بشكل عام في استنباط الحكم الشرعي تؤخذ الآية خارج سياقها القرآني وعن ظروفها الموضوعية الزمانية والمكانية ، وكذلك الرواية تؤخذ بدون النظر إلى ظروفها الزمانية والمكانية ، وهذا شغل الفقيه وكم يبذل من الجهد في معرفة الظروف التي أحاطت بالآية والرواية ، وهذا ليس عملا سهلا ، فالفقيه لا يأتي ويقرأ الآية والرواية فقط ويعطيك الحكم الشرعي ، فالفقيه عنده الكثير من البحوث التي يجربها على الآية والرواية لكي يعطينا الحكم الشرعي في آخر المطاف ، مثلا في البحث القرآني هل هناك آيات تتعارض ظاهرا مع هذه الآية التي يبحث فيها ، مثلا في آية : "ليس كمثله شيء" ، وفي آية أخرى "يد الله فوق أيديهم" ، وهذا تعارض بدويّ أوّليّ ظاهريّ ، فكيف يمكن الجمع بين الآيات الكريمة ، وكيف يمكن الجمع بين الآيات والروايات ، وكيف يمكن الجمع بين الروايات ، والفقيه يبحث في صحة الروايات وضعفها ، فيبحث في سند الرواية ومتن الرواية ، وهل يوجد تعارض أو لا يوجد تعارض ، والفقيه يقوم ببحث طويل في الآيات والروايات التي تدل على الحكم الشرعي ، والعبارة المختصرة التي يعطيها لك الفقيه في الرسالة العملية وراءها كثير من البحوث ، لذلك قد تجد مسألة شرعية يبحثها في الفقه الاستدلالي في ثلاثين صفحة ، وفي بحث الخارج في مسألة شرعية واحدة قد يأخذ البحث ثلاثين درسا ، والفقهاء يقومون بجهد كبير جدا في استنباط الأحكام الشرعية ، لا فقط أن عملهم كتابة رسالة عملية ، نعم يكتبون الرسالة العملية ، ولكن كم من البحوث أجروها لكي يعطونا هذه الرسالة العملية .

وكما أن مراد المتكلم أمر مهم ، كذلك معرفة الظروف الموضوعية الزمانية والمكانية المحيطة بالآية والرواية أمر مهم أيضا .

أقسامه :

بعد أن ذكر أقسام المفرد من الاسم والكلمة (أي الفعل في النحو) والأداة (أي الحرف في النحو) يأتي الآن إلى ذكر أقسام المركب ، والمركب هو الجملة في اللغة ، فيقول المصنف رض :
ينقسم المركب إلى ما يأتي :

أ- التام : وهو الجملة التامة ، مثل : علي إمام ، أعتقد بإمامة علي .

ب- الناقص : وهو الجملة الناقصة ، مثل : قيمة كل امرئ . . . ، إذا جاء علي

الشرح :

أقسام المركب هي :

أ- المركب التام :

هو الجملة التامة ، وهي الجملة التي تعطي معنى تاما يحسن السكوت عليها أي على هذه الجملة ، أو يحسن السكوت عليه أي على هذا المعنى ، والسامع لا ينتظر تكملة الجملة ، فإذا قلت : "زيد قادم" ، فالسامع لا ينتظر تكملة الجملة ، لذلك لا يسألك أي سؤال عن زيد ؛ لأن الجملة تعطي معنى تاما غير ناقص ، ومثل : علي عليه السلام إمام ، وأعتقد بإمامة علي عليه السلام ، والسامع لا ينتظر أي تكملة لأي من الجملتين لأنها جملة تامة .

ب- المركب الناقص :

هو الجملة الناقصة ، وهي الجملة التي تعطي معنى ناقصا لا يحسن السكوت عليها أي على هذه الجملة ، أو يحسن السكوت عليه أي على هذا المعنى ، والسامع ينتظر تكملة الجملة ، فإذا قلت : "زيد" ، فالسامع ينتظر تكملة الجملة ، لذلك يسألك : ماذا تريد أن تقول عن زيد؟ ، فيسألك عنه لأن الجملة ناقصة وتحتاج إلى تكملة ، ومثل : قيمة كل امرئ . . . ، وإذا جاء علي . . . ، فالسامع ينتظر تكملة الجملة ، فيطلب منك إكمال الجملة ليتضح المعنى ، ففي الجملة الأولى والثانية ينتظر خبر المبتدأ ، مثلا "زيد قادم" ، و"قيمة كل امرئ ما يحسنه" ، وفي الجملة الثالثة ينتظر جواب الشرط لأن المذكور أداة الشرط "إذا" وفعل الشرط "جاء" ، مثلا تقول "إذا جاء علي فأكرمه" .

بعد أن ذكر المصنف المركب التام والمركب الناقص يأتي الآن إلى ذكر أقسام المركب التام ،

فيقول :

أقسام التام :

وينقسم المركب التام إلى قسمين أيضا ، هما :

١- الخبر :

وهو الجملة التامة التي تحمل الصدق والكذب ، مثل : خالد ناجح .

٢- الإنشاء :

وهو الجملة التامة التي لا تحمل الصدق والكذب ، مثل : لَيْتَ خَالِدًا نَاجِحٌ .

الشرح :

أقسام المركب التام :

ينقسم المركب التام - أي الجملة التامة - إلى قسمين :

القسم الأول : الجملة الخبرية :

إذا سمعت جملة وتحتمل فيها الصدق والكذب - أي تقول إن هذه الجملة صادقة أو كاذبة أو تقول إن هذا الشخص ناقل الخبر صادق أو كاذب - فهذه الجملة التي يحتمل فيها الصدق والكذب هي جملة خبرية ، وفي الخبر يوجد واقع وأنت تريد أن تخبر عن هذا الواقع ، ثم تنظر أن هذه الجملة مطابقة للواقع فتقول عنها إنها صادقة ، أو غير مطابقة للواقع فتقول عنها إنها كاذبة ، فنحتاج إلى مرجع لتحديد المطابقة وعدم المطابقة ، والواقع موجود قبل الكلام ، وهذا الواقع موجود سواء تكلم المتكلم أم لم يتكلم .

مثال ١ :

يقول : خالد ناجح .

نعرف أن هذه الجملة صادقة أو كاذبة بالرجوع إلى مرجع لنقارن خبره به ، والمرجع هو الواقع ، فنقارن بين هذه الجملة والواقع ، فنقول إن خبره مطابق للواقع فخبره صادق ، أو غير مطابق للواقع فخبره كاذب ، ففي الواقع هل خالد ناجح أو غير ناجح ، فإذا في الواقع كان خالد ناجحاً ، فنأخذ قوله ونطابقه مع الواقع ، فإذا كان يطابق الواقع فخبره صادق ، وفي الواقع إذا لم يكن خالد ناجحاً فنطابق بين قوله والواقع ، فخبره لا يطابق الواقع ، فيكون خبره كاذباً ، وهذا المقياس يأتي في جميع الأخبار ، المقارنة بين الخبر والواقع .

مثال ٢ :

يقول : نزل المطر .

تنظر إلى الخارج لترى الواقع ، وتقارن الخبر مع الواقع ، فإذا كان المطر نازلاً فالخبر صادق ، وإذا لم يكن المطر نازلاً فالخبر كاذب .

القسم الثاني : الجملة الإنشائية :

إذا سمعت جملة ولا تحتمل فيها الصدق والكذب فلا تقول إن هذه الجملة صادقة أو كاذبة ، والقائل يريد أن ينشئ مضمون الجملة فهذه الجملة إنشائية ، وفي الإنشاء لا يوجد واقع ترجع إليه لكي تقول إن الجملة مطابقة وصادقة أو كاذبة غير مطابقة ، وفي الصدق والكذب لا بد أن يوجد واقع ترجع إليه لكي تطابقها معه وتقارنها به ، وفي الإنشاء لا يوجد واقع ترجع إليه ،

وإنما يريد المتكلم أن ينشئ الواقع ، فحينما يقول "قُمْ" فإن القيام لم يحصل لحد الآن ، وهو يريد أن ينشئ القيام بعد زمان الكلام ، في الخبر يوجد عندك واقع قبل زمان الكلام ، وفي الإنشاء يريد أن ينشئ الواقع بعد الكلام ، فلا يوجد واقع سواء تكلم أم لم يتكلم ، وإنما هو يريد أن ينشئ الواقع بكلامه ، فإذا قال لفلان : قم ، وفلان قام ، فالتكلم أنشأ الواقع بعد الكلام ، وهذا هو الفرق بين الخبر والإنشاء ، في الخبر يكون الواقع قبل مرحلة الكلام ، وفي الإنشاء المتكلم يريد أن ينشئ الواقع بعد مرحلة الكلام .

مثال :

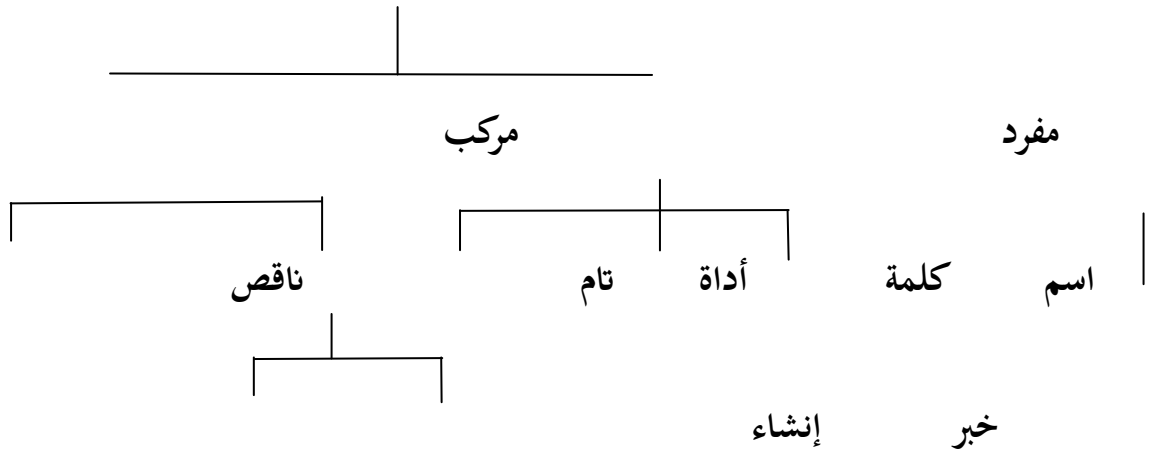
يقول : لَيْتَ خَالِدًا نَاجِحٌ .

يتمنى أن خالدا قد نجح ، فلا يوجد واقع ليقارن الجملة به ، وإنما هو يتمنى أن يتحقق نجاح خالد في الواقع ، فيريد أن ينشئ الواقع وهو نجاح خالد ، ففي التمني المتكلم يتمنى أن يكون هذا هو الواقع ، فلا يوجد واقع ، بل هو يتمنى أن يوجد الواقع .

ومن الإنشاء الجملة الاستفهامية ، هل خالد ناجح ؟ ، وهنا لا يوجد واقع ، وإنما هو يستفهم ليعرف حال المسؤول عنه .

الخلاصة :

اللفظ



أنواع المعنى

ينقسم المعنى باعتبار وجوده إلى قسمين : المفهوم والمصداق .

١- المفهوم : وهو المعنى الموجود في الذهن .

٢- المصداق : وهو المعنى الموجود في الخارج .

توضيح :

لأجل أن نستوضح معنى المفهوم والمصداق نأخذ مثالا "الإنسان" .

إن أفراد الإنسان الموجودين في الخارج ، مثل : محمد ، خالد ، زكي ، فاطمة ، سعاد ، كل واحد هو مصداق .

والمعنى الموجود في أذهاننا والذي نحمله للإنسان ونعرّفه به هو مفهوم .

الشرح :

في أنواع اللفظ قال : ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له أو المستعمل فيه .

وفي المفرد والمركب قال : ينقسم اللفظ باعتبار دلالة على معناه .

هناك كان النظر إلى اللفظ .

وأما هنا في أنواع المعنى فيقول : ينقسم المعنى باعتبار وجوده .

فهنا النظر إلى المعنى .

في البحثين السابقين كان النظر إلى اللفظ المكوّن من حروف ، وأما في بحثنا هنا فنظرنا إلى

المعنى .

والمعنى من حيثية وجوده ينقسم إلى قسمين : المفهوم والمصداق ، فإذا كان المعنى موجودا في

الذهن أطلق عليه "المفهوم" ، أي المفهوم الذهني الموجود في الذهن ، وإذا كان المعنى موجودا في

الخارج أطلق عليه "المصداق" أي مصداقا للمفهوم .

مثال :

الإنسان ، حينما نقول إنسان تحدث صورة أو معنى في ذهنك عن "الإنسان" ، هذه

الصورة الذهنية والمعنى الذهني هو المفهوم ، فالمفاهيم موجودة في عالم الذهن ، وحينما نطبّق هذه

الصورة الذهنية على الخارج نرى محمدا وخالدا وفاطمة وسعاد ، نقول : محمد إنسان ، وخالد

إنسان ، وفاطمة إنسان ، وسعاد إنسان ، وهؤلاء مصاديق لمفهوم الإنسان ، فالمصداق هو

المعنى الموجود في الخارج ، فمحمد مصداق خارجي للإنسان ، وحينما نقول : محمد إنسان ،

فالمقصود أن محمدا مصداق للإنسان .

نسأل : هل الإنسان موجود في الخارج ؟

الجواب :

الإنسان مفهوم ذهني ، وهو موجود في الخارج بوجود الأفراد ، فلا يوجد المفهوم في الخارج لأنه أمر ذهني ، والموجود في الخارج هو مصاديق الإنسان ، فنقول : الإنسان لا يوجد في الخارج إلا بوجود أفراد ، فالمصداق موجود في الخارج لا نفس المفهوم ، والمفهوم موجود في الذهن فقط ، والموجود في الخارج هو مصاديق الإنسان ، فمحمد مصداق للإنسان ، فهذا المفهوم الذهني حينما ننقله إلى الخارج نلبسه ألبسة من اللون والوزن والطول ، فحقيقة الشيء وماهيته نعطيها المشخصات والصفات العرضية حتى تتجسد في الخارج ، فالمفهوم بما هو مفهوم ليس موجودا في الخارج ، وإنما الموجود في الخارج هو المصاديق ، أي المفهوم مع المشخصات والصفات العرضية الشخصية التي تميز بين الأفراد ، والمفهوم موجود في الذهن فقط ، والمفهوم معنى ذهني عام له مصاديق في الخارج ، نعم توجد صورة ذهنية لمحمد ، ولكن هذه الصورة الذهنية ليس لها معنى عام ، هي مفهوم جزئي .

سؤال : ما هو الفرق بين الصورة الذهنية لمحمد والصورة الذهنية للإنسان ؟

الجواب :

المفهوم - أي الصورة الذهنية أو التصور - يمكن أن يكون كليا ، كمفهوم الإنسان ، ويمكن أن يكون جزئيا ، كمفهوم محمد ، هذا المفهوم يكون مع المشخصات والصفات العرضية ، وهو ليس مفهوما عاما ، محمد الخارجي له صورة ذهنية ، والمفهوم تارة له أفراد ومصاديق متعددون في الخارج ، ويكون مفهوما عاما بدون المشخصات والصفات العرضية ، وتارة ينطبق في الخارج على واحد فقط هو محمد ، فالمفهوم الذهني تارة يكون كليا عاما كمفهوم الإنسان الذي يصدق على كثيرين وينطبق على كثيرين كمحمد وخالد وسعاد ، وتارة يكون المفهوم والصورة الذهنية جزئيا كمفهوم محمد الذي يصدق على واحد فقط وينطبق على واحد فقط ، وإذا وجد محمد آخر فله صورة ذهنية أخرى لا نفس الصورة الذهنية الموجودة لمحمد الأول .

إذن :

المفهوم والصورة الذهنية على قسمين : مفهوم جزئي خاص كمفهوم محمد ، ومفهوم كلي عام كمفهوم الإنسان .

العلاقة بين المفهوم والمصداق :

إن العلاقة بين المفهوم والمصداق هي علاقة انطباق المفهوم على مصداقه ، فمثلا :
(الإنسان : حيوان ناطق) مفهوم .

و(محمد ، خالد ، زكي ، فاطمة ، سعاد) - الذين ينطبق على كل واحد منهم أنه
حيوان ناطق - مصاديقه .

الشرح :

العلاقة بين المفهوم والمصداق :

نوضح هذه العلاقة كما يلي :

نرى في المثلثات أن هذا المثلث ينطبق على المثلث الآخر ، فتوجد علاقة الانطباق ، كذلك
في المفهوم والمصداق ، نقول إن هذا المفهوم الجزئي ينطبق على هذا الفرد الخارجي ، فيكون
مثله ، فالمثلث الأول مثل المثلث الثاني ينطبق عليه ، والمفهوم الكلي نُلبِسهُ بعض الألبسة ،
فنجعل معه أشياء أخرى وهي المشخصات الخارجية كاللون والوزن والطول ، والمفهوم الكلي
حينما يأتي إلى الخارج يكون بطريقة أخرى ، فنقول هذا المفهوم مع المشخصات والصفات
العرضية ، فنأخذ المفهوم من الذهن ونلبسه ألبسة مختلفة فيصير فردا ومصدقا في الخارج ،
فالمصداق في الخارج هو المفهوم الكلي الذهني مع المشخصات ، والمفهوم الكلي الذهني هو
المصداق الخارجي بدون المشخصات ، وأما المفهوم الجزئي الذهني فهو صورة الفرد الخارجي مع
مشخصاته ، فتارة يوجد عندنا مفهوم جزئي ذهني يعبر عن المصداق الخارجي ، وتارة أخرى
يوجد مفهوم كلي ذهني هو مفهوم عام ينطبق على المصاديق .

سؤال : ما هي العلاقة بين الإنسان والحيوان الناطق ؟

الجواب :

الإنسان يساوي الحيوان الناطق ، مفهوم الإنسان الذهني هو مفهوم الحيوان الناطق الذهني
، ولكننا نُفَصِّلُ هذا المُجْمَل ، فيوجد تساوي من جهة ، ويوجد اختلاف وفرق من جهة
أخرى ، وهما مفهومان ، ولو لم يوجد بينهما اختلاف لما كانا مفهومين ، فمفهوم الإنسان
مُجْمَل ، وتفصيله وشرحه هو مفهوم الحيوان الناطق ، من حيث المفهوم مفهوم (الإنسان)
ينطبق على مفهوم (الحيوان الناطق) ، ومفهوم (الحيوان الناطق) هو مفهوم كلي موجود في
الذهن كما أن مفهوم (الإنسان) كلي موجود في الذهن أيضا ، ونطبق المفهوم الكلي على
الأفراد في الخارج ، فمصاديق الإنسان نفس مصاديق الحيوان الناطق ، ومصاديقهما هم الأفراد

في الخارج مثل محمد وخالد وفاطمة وسعاد ، والحيوان الناطق ليس مصداقا للإنسان بل هو نفس المفهوم الذهني ولكن بشكل تفصيلي لأن مفهوم الإنسان مُجْمَل ، ومفهوم الحيوان الناطق مُفَصَّل ، فيوجد إجمال وتفصيل ، والمفهومان متساويان ، ولكن الاختلاف في الإجمال والتفصيل فقط ، ومصاديقهما نفس المصاديق لا يزدون ولا ينقصون ، فهما من حيث المصاديق بينهما علاقة التساوي ، ودائرة الإنسان ودائرة الحيوان الناطق متطابقتان ، فمصاديق الإنسان هي نفس مصاديق الحيوان الناطق .

وحيثما نسمع أي لفظ فلا بد أن ترى أنه موجود في الذهن أو في الخارج ؛ لكي تميّز بيان أنه مفهوم ذهني أو مصداق خارجي ، فتكون عندك دقة في النظر .

سؤال : هل يوجد مفهوم ذهني ليس له مصداق خارجي ؟

الجواب :

نعم ، سكان المريخ له مفهوم في ذهنك ، ولكنهم لم يكتشفوا له لحد الآن مصداق خارجي ، وإنسان بألف رأس له مفهوم ذهني ، ولكن ليس له مصداق خارجي ، وإذا لم يتصور الشيء لا يمكن أن يعرف معناه ، ونحن نتعامل مع الأشياء حولنا عن طريق الصور الذهنية لا مباشرة ، الإنسان يرى الأشياء بطريقة معينة ، والذباب ترى الأشياء بطريقة أخرى فسيفسائية ، فكل جزء من الشيء تكون ضمن خانة في عينها ، وبعض الحيوانات ترى الأشياء بلا ألوان ، تراها أبيض وأسود فقط ، فنسأل : أي من هذه الصور هي الصورة الحقيقية للشيء ؟ هل الشيء الخارجي له ألوان كما يراه الإنسان أو أبيض وأسود كما تراه بعض الحيوانات ؟

نحن نتعامل مع الصور الذهنية ، ولا أدري أن اللون الذي ينتقل إلى ذهني هل له وجود خارجي أو في الخارج يكون أبيض وأسود فقط ، أنت ترى اللون الأخضر بطريقة معينة ، والذي عنده عمى ألوان لا يفرّق بين الأخضر والأحمر ، أيهما اللون الحقيقي ؟

لا ندري ، كل شخص منا يتعامل مع الأشياء الخارجية عن طريق الصور التي يراها هو ، فيتصور الأشياء بطريقة معينة ، والشخص الثاني يرى الأشياء بطريقة مختلفة ، كما هو الفرق بين شخص سليم النظر وشخص عنده عمى ألوان ، ولكن نعلم أن هذه الصور لها مصاديق في الخارج ، ولها واقع في الخارج ، فهي ليست خيالات أو أوهام ، فالدنيا ليست وهما أو خيالا ، الدنيا لها واقع ، والذي يقول بأن الدنيا عبارة عن خيال أو وهم اضربه على وجهه ، فيصدق بأن الدنيا لها واقع ، أو تقول له إن هذه الضربة خيال أو وهم .

إذا قلنا : الإنسان حيوان ناطق ، فمعناه أن الإنسان هو حيوان ناطق ، والإنسان ليس مصداقا للحيوان الناطق ، وأما في قولنا : محمد إنسان ، ليس المقصود أن محمدا هو الإنسان ، لأن مفهوم محمد ليس هو مفهوم الإنسان ، فهنا نذكر مصداقا للمفهوم ، والمصداق هو محمد ، والمفهوم هو إنسان ، أي محمد مصداق للإنسان ، وحينما نقول : الإنسان حيوان ناطق ، فهنا لا نذكر مصداقا للحيوان الناطق ، بل نذكر مفهومهما مساويا لمفهوم الإنسان ، فمفهوم الإنسان هو مفهوم الحيوان الناطق ، ولا بد أن نرى الفرق بين المثالين ، في مثال (محمد إنسان) نذكر مصداقا للمفهوم ، فمحمد مصداق للإنسان ، وفي الخارج يوجد مصاديق للإنسان ، والمفهوم الكلي لا يوجد في الخارج ؛ لأن في الخارج يوجد الجزئي وهو المفهوم بالإضافة إلى المشخصات ، وبعد إعطاء الشخصيات للكلي يتحول إلى جزئي ، ففي الخارج توجد الجزئيات ولا توجد الكليات ، فالإنسان غير موجود في الخارج ، والموجود في الخارج هو مصاديق الإنسان ، وفي مثال (الإنسان حيوان ناطق) مفهوم الإنسان هو مفهوم الحيوان الناطق ، ولكن يوجد إجمال وتفصيل في المفهوم ، والإنسان العادي لا توجد عنده هذه الدقة العقلية في التفرقة بين الأمثلة ، ولا بد أن توجد عندنا الدقة في التفكير ، والمنطق والفلسفة يعطيان الطالب هذه الدقة العقلية ، إذا قرأ عالم آية قرآنية ، وإنسان غير عالم قرأ نفس الآية ، لا تأتي إلى ذهنيهما نفس المعاني والصور الذهنية ، العالم قد يعطينا عشرة معاني في الآية ، ثم يبدأ بتحليل هذه المعاني ، فيقول والمعنى الخامس هو الصحيح ، والإنسان العادي يعطينا معنى واحدا ، وقد يكون تصوره خاطئا .

مثلا لو قرأنا الآية الكريمة : "وأما بنعمة ربك فحدث" ، ما هي التصورات الذهنية والمعاني التي تفهمها من الآية بدون ما نرجع إلى كتب التفسير ؟ وهل يوجد معنى واحد أو أكثر من معنى ؟ وإذا وجد أكثر من معنى فأني معنى هو المرجح ؟

فكر في هذا السؤال ، وأجب عليه بالنظر إلى الآيات التي قبلها والآيات التي بعدها ، وانظر إلى سياقها القرآني ، وبعد أن تنتهي من ذكر الاحتمالات يمكنك الرجوع إلى كتب الروايات وكتب التفسير لمعرفة معناها ، وتضيف المعنى إلى المعاني التي احتملتها ، وتبدأ بالترجيح بين المعاني على حسب القرائن المتوفرة لتصل إلى المعنى الصحيح حسب وجهة نظرك .

أنواع المفهوم

ينقسم المفهوم إلى قسمين هما : الجزئي والكلي .

١- الجزئي

تعريفه :

الجزئي : هو المفهوم الذي يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد ، مثل : جعفر ، موسى ، بغداد .

الشرح :

الجزئي : هو المفهوم الذي يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد ، أي المفهوم الذي له مصداق واحد فقط ، مثل : جعفر المعين ، بغداد ، وهي المدينة المعينة الموجودة في العراق ، تنتقل الصورة إلى الذهن فيصير معنى ذهنيا ، والمعنى الذهني هو المفهوم في الذهن أو المفهوم الذهني ، مفهوم جعفر في الذهن أي الصورة الذهنية لجعفر ، وهي مثل صورة الكاميرا ، هذه الصورة الذهنية لها مصداق واحد في الخارج ، وهو جعفر المعين المشخص الذي له صفات عرضية معينة ومشخصات معينة ، ومفهوم بغداد في الذهن له مصداق واحد في الخارج ، فهنا المفهوم مفهوم جزئي لأن له في الخارج مصداقا واحدا ، وهذا المفهوم ينطبق على مصداق واحد فقط ، وهو مفهوم جزئي لأنه يعبر عن شيء واحد فقط في الخارج ، ونظرنا هنا إلى صورة جعفر مع مشخصاته وصفاته العرضية ، وهذه الصورة عبارة عن مفهوم جزئي .

أقسامه :

ينقسم الجزئي إلى قسمين أيضا هما : الحقيقي والإضافي :

أ- الجزئي الحقيقي : وهو الجزئي المتقدم الذي ينطبق عليه التعريف المذكور في أعلاه .

ب - الجزئي الإضافي : وهو المفهوم المدرج تحت مفهوم أوسع منه ، مثل : قحطان ، إنسان .

تنبيه :

الجزئي الإضافي قد يكون جزئيا حقيقيا ، مثل : (قحطان) ، فباعتبار انطباق تعريف الجزئي الحقيقي عليه هو جزئي حقيقي ، وباعتبار اندراجه تحت مفهوم (إنسان) الذي هو أوسع منه هو جزئي إضافي .

وقد يكون كليا ، مثل (إنسان) لاندراجه تحت مفهوم (حيوان) الذي هو أوسع منه .

أقسام الجزئي :

الجزئي الحقيقي هو الجزئي الذي مر قبل قليل ، وهو المفهوم الذي يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد ، في الجزئي الحقيقي ننظر إلى الجزئي بما هو جزئي بدون أن نضيفه إلى مفهوم آخر ، وبدون أن نقارنه بمفهوم آخر ، فننظر إلى الجزئي بما هو جزئي ، هذا هو الجزء الحقيقي ، وأما في الجزئي الإضافي فنقارن الجزئي بمفهوم آخر أوسع منه ، فتارة ننظر إلى الجزئي بما هو جزئي أنه له مصداق أو أكثر من مصداق ، فإذا له مصداق واحد فقط فهو جزئي حقيقي ، وتارة هذا الجزئي نقارنه بمفهوم آخر ونضيفه إلى هذا المفهوم الآخر ، فيكون جزئيا إضافيا ، مثلا (زيد) ننظر إليه بما هو جزئي له مصداق واحد فقط فيكون جزئيا حقيقيا ، وهذا الجزئي الحقيقي إذا أضيف إلى مفهوم (إنسان) الذي هو أوسع دائرة فيكون (زيد) جزئيا إضافيا باعتبار اندراجه تحت مفهوم أوسع ، فزيد بما هو زيد جزئي حقيقي ، وزيد بالإضافة إلى الإنسان جزئي إضافي ، وهنا ننظر إلى الحيثية ، فتارة ننظر إلى الجزئي بما هو جزئي بدون إضافته إلى مفهوم أوسع منه ، فيكون هذا الجزئي جزئيا حقيقيا ، وتارة أخرى نضيف هذا الجزئي الحقيقي إلى مفهوم أوسع منه ، فهذا الجزئي الحقيقي يكون جزئيا إضافيا ، فزيد من حيث هو جزئي يكون جزئيا حقيقيا ، وزيد من حيث إضافته إلى (الإنسان) الذي هو مفهوم أوسع دائرة منه يكون جزئيا إضافيا ، فيمكن أن نقول إن زيدا جزئي حقيقي وجزئي إضافي في نفس الوقت ، ولكن من حيثيتين مختلفتين ، هذا بالنسبة إلى الجزئي الحقيقي .

وتارة يكون عندنا مفهوم كلي مثل (إنسان) حيث ننظر إليه بما هو كلي له مصاديق كثيرة ، ولكن بإضافته إلى مفهوم كلي أوسع منه مثل (الحيوان) يكون جزئيا إضافيا باعتبار اندراجه تحت مفهوم أوسع .

وهكذا يتبين أن الجزئي الحقيقي يمكن أن يكون جزئيا إضافيا إذا أضيف إلى المفهوم الكلي الذي هو مصداق له ، وكذلك المفهوم الكلي يمكن أن يكون جزئيا إضافيا إذا أضيف إلى مفهوم أوسع منه ، وهكذا يتبين أن المفهوم يمكن أن يكون كليا وجزئيا في نفس الوقت ، ولكن من حيثيتين مختلفتين .

إذن :

الجزئي الإضافي يمكن أن يكون جزئيا حقيقيا أو مفهوما كليا ، فالجزئي الحقيقي إذا أضفناه إلى مفهوم أوسع منه فيكون جزئيا إضافيا ، فهو جزئي حقيقي وجزئي إضافي في نفس الوقت ،

والمفهوم الكلي إذا أضفناه إلى مفهوم كلي أوسع منه فيكون جزئيا إضافيا ، فهو كلي وجزئي إضافي في نفس الوقت ، فالجزئي الإضافي جزئي حقيقي أو مفهوم كلي .

في الإعادة إفادة :

إذا نظرنا إلى زيد نفسه فهو جزئي حقيقي ، وإذا أضفناه إلى مفهوم (إنسان) فزيد جزئي إضافي ، وإذا نظرنا إلى (إنسان) فهو مفهوم كلي ، وإذا أضفناه إلى مفهوم (حيوان) فإنسان جزئي إضافي ، فالجزئي الإضافي يمكن أن يكون جزئيا حقيقيا ، ويمكن أن يكون كليا .

٢- الكلي

تعريفه :

الكلي : هو المفهوم الذي لا يتمتع انطباقه على أكثر من مصداق واحد ، مثل : إنسان ، كتاب ، مدرسة .

الشرح :

الكلي : هو المفهوم الذي له أكثر من مصداق في الخارج ، في مفهوم (إنسان) حينما ننظر إلى الخارج نرى له مصاديق كثيرة ، مثل : محمد ، خالد ، فاطمة ، سعاد ، فهذا المفهوم كلي لأنه ينطبق على مصاديق متعددة ، وبعد نزع المشخصات والصفات العرضية عن الأفراد يكون المفهوم كليا ، وهو مفهوم "إنسان" ، ترى جعفرًا فيكون له مفهوم جزئي ، وترى زيدا فيكون له مفهوم جزئي ، وترى خالدًا فيكون له مفهوم جزئي ، تسأل : هل يوجد جامع مشترك بين هؤلاء الأفراد ؟

تنزع عن الأفراد جميع المشخصات والصفات العرضية الخاصة فتأتي إلى جعفر بحقيقته المشتركة والجامع المشترك مع باقي الأفراد ، وتأتي إلى زيد بحقيقته المشتركة ، هذه الحقيقة الجامعة التي تنطبق على جميع الأفراد ، والحقيقة الجامعة المشتركة بين الأفراد هي "الإنسان" ، وعملية نزع مشخصات الأفراد تجري في الذهن ، والذهن قادر على نزع المشخصات من الأفراد ، وانتزاع الحقيقة المشتركة بين الأفراد ، فجعفر مع المشخصات هو الفرد الخارجي المعين ، وبدون المشخصات هو إنسان .

تقسيمه :

ينقسم الكلي إلى قسمين - أيضا - هما : المتواطئ والمُشكك :

١- المتواطئ : وهو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتساوي ، مثل : الإنسان ، الذهب .

٢- المشكك : وهو الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت ، مثل : الوجود ، البياض .

الشرح :

ينقسم الكلي إلى قسمين : المتواطئ والمشكك :

١- الكلي المتواطئ :

المتواطئ بمعنى المتساوي ، والتواطؤ بمعنى التساوي ، والمتواطئ هو المفهوم الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتساوي ، ولا يوجد تفاوت في انطباق المفهوم على مصاديقه ، مثل : الإنسانية ، فزيد إنسان ، وخالد إنسان ، وجورج إنسان ، وكومار إنسان ، وشهريار إنسان ، ولا يوجد تفاوت واختلاف في الإنسانية بينهم ، فهو ينطبق على زيد وينطبق على خالد بالتساوي بدون أي زيادة أو نقصان فيهما ، فإنسانية زيد ليست أكثر من إنسانية خالد ولا أقل ، فالإنسانية في كل واحد منهما متساوية مع إنسانية الآخر ، فهما متساويان من حيث الإنسانية ، فيكون هذا المفهوم الكلي متواطئاً ، ولكن الناس يجعلون التفاوت بين الناس على أساس العنصرية والقومية والطائفية ، فهذا عربي ، وذاك هندي ، وهذا ياباني ، وذاك أوروبي .

ومثال الذهب غير دقيق في زماننا لأن الذهب فيه عيارات ، فالذهب الخالص هو عيار ٢٤ ، ويوجد عيار ٢١ ، وعيار ١٨ ، حيث يخلط الذهب الخالص مع مواد أخرى ، ونظر المصنف رض أن الذهب شيء واحد مثل الإنسان ، فنظر المصنف من هذه الحيثية ، ويمكن النظر من حيثية أخرى ، وهي حيثية اختلاف عيارات الذهب ، فيكون الذهب كلياً مشككاً .

ملاحظة :

أنت كطالب حوزة حوال دائماً توجيه عبارات المصنفين وأقوال العلماء ، لا تقل هذه العبارة خطأ ، وحاول أن تستكشف الحيثية التي كان ينظر إليها العالم ، فكلام المصنف عن الذهب صحيح من حيثية أن الذهب شيء واحد ، ولا توجد فيه عيارات مختلفة ، فمن هذه الحيثية كلامه صحيح ، فيكون الذهب كلياً متواطئاً ، ولكن إذا نظرنا إلى أن الذهب له عيارات مختلفة فيكون كلياً مشككاً ، فمن حيثية يدخل الذهب في المتواطئ ، ومن حيثية أخرى يدخل في المشكك ، فكلام المصنف صحيح من هذه الحيثية المعينة ، فيكون الفرق

بالحيثية ، وهذا نفس مثال الصندوق ذي الألوان المختلفة ، إذا نظرت من الأعلى فلونه أحمر ، وإذا نظرت من الأسفل فلونه أزرق ، وهكذا من باقي الجهات ، فكل حيثية لها لون يختلف عن الحيثيات الأخرى ، ولا تقول إن كلامه خطأ ، تقول كلامه صحيح إذا كان النظر من الأعلى ، وهكذا من باقي الحيثيات والجهات ، نعم لو قلت بأن الصندوق من الأعلى أحمر وأخضر في نفس الوقت فيقع التعارض ، والعالم يمكن له أن ينظر للشيء الواحد من حيثيات متعددة ، بخلاف غير العالم الذي ينظر إلى حيثية واحدة ، ومن المهم لطالب الحوزة أن يعرف أن هذا العالم حينما تكلم أو كتب كان ينظر من أي حيثية ، وقلنا إن تعاريف العلم تختلف بسبب اختلاف النظريات التي يتبناها كل عالم ، فمرة نقول إن العلم هو انطباع صورة الشيء في الذهن ، ومرة نقول إن العلم هو الصورة المنطبعة في الذهن ، أو حصول صورة الشيء ، أو الصورة الحاصلة من الشيء .

٢- الكلي المشكك :

هو المفهوم الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت ، مثل الوجود ، الوجود كمفهوم ذهني هو مفهوم واحد ، فلوجود في الذهن صورة واحدة ومعنى واحد ، فحينما نقول "الوجود" يأتي إلى ذهنك مفهوم واحد وصورة ذهنية واحدة ، ولكن من حيث انطباقه على مصاديقه نجد فيه اختلافا وتفاوتا ، فوجود الله تعالى يختلف عن وجود الإنسان ، وجود الله يكون بالذات ، ووجود الإنسان يكون بالعَرَض مُقَاض عليه من الله تعالى ، وجود الله علة ، ووجود الإنسان معلول ، فيوجد تفاوت واختلاف بين الوجودين ، فتوجد علة ومعلول ، ووجود الله أسبق من وجود الإنسان ، فيوجد اختلاف بين وجود الله ووجود الإنسان لا من حيث المفهوم ، وإنما من حيث الأسبقية في المصادق في الخارج ، أي من حيث انطباقه على مصاديقه .

وكذلك البياض من حيث المفهوم هو مفهوم واحد حيث إن له صورة واحدة ومعنى واحد في الذهن ، ولكن من حيث انطباقه على مصاديقه يوجد فيه اختلاف وتفاوت ، نرى أن بياض الثلج أشد من بياض الورقة ، فالثلج أشد بياضا من الورقة .

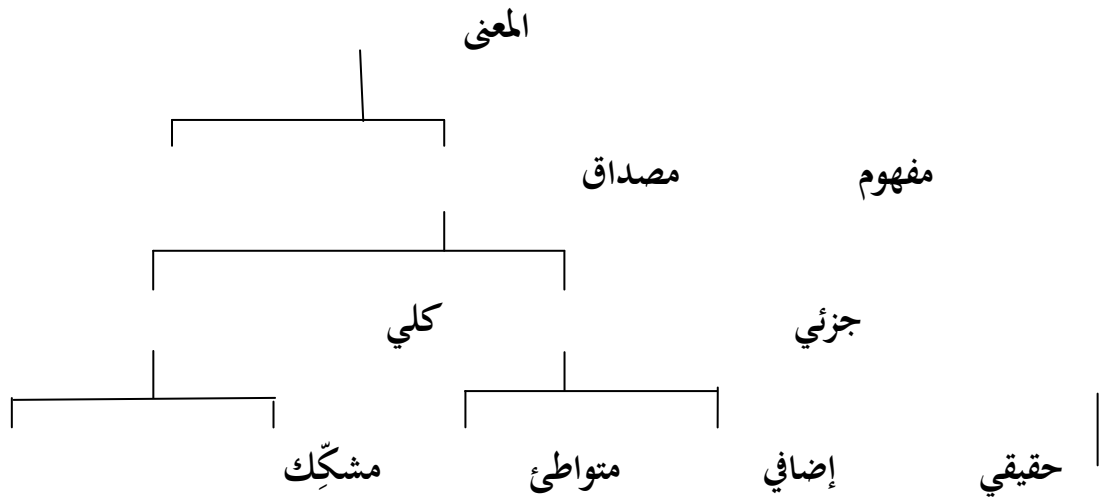
وهكذا إذا رأينا أن المفهوم الكلي في انطباقه على مصاديقه فيه تفاوت واختلاف فيكون الكلي مشككا ، والتفاوت كالأسبقية في الوجود أي أن أحدهما علة والآخر المعلول ، وكالبياض حيث إن أحدهما أشد بياضا من الآخر ، فيوجد في المفهوم مراتب ودرجات ، وكالعلم الذي له مفهوم واحد ، ولكنه يتفاوت ويختلف في المصاديق ، فالعلم يختلف بين

شخصين ، فأحدهما أكثر علما من الآخر ، فعلم محمد أكثر من علم خالد ، فيكون العلم مفهوما مشكّكا ، وكالإضاءة التي لها مفهوم ذهني واحد ، ولكن فيها درجات ومراتب من حيث المصاديق ، فأحد المصباحين أشد إضاءة من المصباح الآخر ، فالمصباح فيها ٦٠ وات و ١٠٠ وات و ١٠٠٠ وات .

النتيجة :

إذا كان يوجد في انطباق المفهوم على مصاديقه قبل وبعد ، أو أكثر وأقل ، أو أشد وأضعف ، فيكون المفهوم الكلي مشكّكا من حيث انطباق المفهوم على المصاديق ، وأما إذا كان المفهوم الكلي في انطباقه على مصاديقه لا يوجد فيه تفاوت واختلاف فيكون المفهوم الكلي متواطئا متساويا ، كمفهوم الإنسانية ، فإنسانية محمد ليست أكثر من إنسانية خالد ولا أقل ، بل هما متساويان .

الخلاصة :



النَّسَبُ الأَرْبَع

ويراد بها النسبة بين الكليين في مجال انطباق كل واحد منهما على مصاديق الآخر .
مثلا النسبة بين الطائر والحيوان هي : أن الحيوان ينطبق على كل مصاديق الطائر ،
والطائر ينطبق على بعض مصاديق الحيوان (وهي مصاديق الطائر نفسه) .
الشرح :

النسب الأربعة تأتي حينما نقارن بين مفهومين كليين في مجال انطباق كل واحد منهما على مصاديق المفهوم الكلي الآخر ، فننظر إلى مصاديق المفهوم الكلي الأول ومصاديق المفهوم الكلي الثاني ، فنظرنا يكون إلى المصاديق ، ثم نرى النسبة والعلاقة بين الكليين من حيث المصاديق لكي نرى أي الكليين أوسع دائرة أو أضيق دائرة من حيث المصاديق أو أن لهما دائرتين متطابقتين أو لا توجد بين الدائرتين أي علاقة ونسبة .

مثال :

النسبة بين الحيوان والطائر ، نرى أن الحيوان ينطبق على جميع مصاديق الطائر بالإضافة إلى جميع مصاديق الحيوانات الأخرى كالفرس والغزال والأسد ، فكل طائر حيوان ، وأما الطائر فينطبق على بعض مصاديق الحيوان ، وهي مصاديق الطائر فقط ، فبعض الحيوان طائر ، فالحيوان أوسع دائرة من الطائر لأنه يشمل الحيوان الطائر والحيوان غير الطائر .

كل طائر حيوان

بعض الحيوان طائر

دائرتان : دائرة الحيوان أوسع من دائرة الطائر

سؤال : ما هي النسبة من النسب الأربعة بين محمد وخالد ؟

الجواب :

لا توجد بين محمد وخالد نسبة من النسب الأربعة لأنهما جزئيان حقيقيان ، والنسب توجد بين المفاهيم الكلية ، فنرى مجال انطباق المفهوم الأول على مصاديقه ، ومجال انطباق المفهوم الثاني على مصاديقه ، وبعد ذلك نرى هل المفهوم الأول (كالحيوان) ينطبق على بعض مصاديق المفهوم الثاني أو جميع مصاديق المفهوم الثاني أو لا شيء من مصاديق المفهوم الثاني ،

ثم نذهب إلى المفهوم الثاني (كالطائر) لنرى انطباق المفهوم الثاني على مصاديق المفهوم الأول ، والنسب الأربع تأتي في الكليات ، ولا تأتي في الجزئيات الحقيقية ، وهنا لا يقال بوجود تباين بين محمد وخالد لأن النسب توجد بين الكليات ، نعم محمد جزئي حقيقي يختلف عن خالد الذي هو جزئي حقيقي آخر ، فهما يتمايزان بمميزاتهما الخاصة ومشخصاتهما والصفات العرضية كالطول واللون والوزن ، وهذا الاختلاف لا نطلق عليه تباين في النسب الأربعة ، فيوجد بينهما تباين في المصداق لا تباين في النسب الأربعة ، محمد ليس خالدا ، وخالدا ليس محمدا ، فيوجد بينهما تباين من حيث المصداق والمشخاص والمميزات الخاصة ، وهذا التباين ليس تحت النسب الأربعة ، فهما جزئيان حقيقيان ، ونقول محمد جزئي ، وخالد جزئي آخر .

سؤال : هل تأتي النسب الأربعة في الجزئيات الإضافية ؟

الجواب :

الجزئي الإضافي هو المفهوم المدرج تحت مفهوم أوسع منه ، فهو الذي فوقه دائرة أوسع منه ، وأطلقنا عليه إضافي لأننا نضيفه ونسبه إلى مفهوم أوسع منه ، مثل زيد بالنسبة لإنسان ، والإنسان بالنسبة للحيوان ، والجزئي الإضافي تارة يكون جزئيا حقيقيا (مثل زيد) فلا يأتي فيه النسب الأربعة ، وتارة أخرى يكون الجزئي الإضافي كليا (مثل إنسان) لأنه كلي فوقه كلي أوسع منه ، وإذا كان كلياً فيأتي فيه النسب الأربعة إذا قارناه بكلي آخر .

إذن :

١- لا تأتي النسب الأربعة في الجزئيات الحقيقية مثل محمد وخالد .

٢- النسب الأربعة في الجزئيات الإضافية نقول من جهة لا ، ومن جهة نعم ، فإذا كان جزئيا حقيقيا فلا تأتي النسب الأربعة ، وإذا كان كلياً فتأتي فيه النسب الأربعة .

ثم يقول المصنف :

والنسب بين الكليين أربع هي :

١- التساوي : وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منهما على جميع مصاديق الآخر .

مثل : الإنسان والناطق ، فإن مفهوم الإنسان ينطبق على كل مصاديق الناطق ، وكذلك مفهوم الناطق ينطبق على كل مصاديق الإنسان ، فيقال :

كل إنسان ناطق

وكل ناطق إنسان

٢- التباين : وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين لا ينطبق كل واحد منهما على شيء من مصاديق الآخر .

مثل : الحيوان والجماد ، فإن مفهوم الحيوان لا ينطبق على شيء من مصاديق الجماد ، وكذلك مفهوم الجماد لا ينطبق على شيء من مصاديق الحيوان ، فيقال :

لا شيء من الحيوان بجماد

ولا شيء من الجماد بحيوان

٣- العموم والخصوص مطلقا : وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر ، وينطبق الآخر على بعض مصاديقه .

مثل : الحيوان والطائر ، فإن مفهوم الحيوان ينطبق على كل مصاديق الطائر ، ومفهوم الطائر لا ينطبق إلا على بعض مصاديق الحيوان (وهي مصاديقُ الطائرِ نَفْسِهِ) ، فيقال :

كل طائر حيوان

وبعض الحيوان طائر

٤- العموم والخصوص من وجه (أي من جانب) : وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منهما على بعض مصاديق الآخر ، ويفترق كل منهما في الانطباق على مصاديق أخرى .

مثل : الحيوان والأبيض ، فإن مفهوم الحيوان ينطبق على بعض مصاديق الأبيض (وهي الحيوانات البيضاء) ، ويفترق عن مفهوم الأبيض في انطباقه على الحيوانات غير البيضاء .

ومفهوم الأبيض ينطبق على بعض مصاديق الحيوان (وهي الحيوانات البيضاء) ، ويفترق عن مفهوم الحيوان في انطباقه على الأشياء البيضاء غير الحيوان .

فنقطة الالتقاء بين مفهومي الأبيض والحيوان هي : الحيوانات البيضاء ، ونقطة افتراق

الحيوان عن الأبيض هي : في الحيوانات غير البيضاء ، ونقطة افتراق الأبيض عن الحيوان هي : في الأشياء البيضاء غير الحيوان ، فيقال :

بعض الحيوان أبيض

وبعض الحيوان ليس بأبيض

وبعض الأبيض حيوان

وبعض الأبيض ليس بحيوان

الشرح :

إذا كان عندنا كليان ونريد أن نعرف النسبة بينهما فننظر إلى مصاديق الكلي الأول ومصاديق الكلي الثاني ونقارن بين المصاديق لنرى العلاقة والنسبة بين الكليين ، ونعرف النسبة بين الكليين بالنظر إلى المصاديق ، فننظر إلى المفهوم الكلي من حيث المصاديق ، ونقارن بين المصاديق ، مثلا نقول إن الكلي الأول أوسع دائرة من الكلي الثاني من حيث المصاديق لا من حيث الكلي نفسه .

سؤال : إذا نظرنا إلى نفس الكلي مفهوم الحيوان ومفهوم الطائر في الذهن كصور ذهنية بينهما أي نسبة من النسب الأربعة ؟

الجواب :

من حيث المصاديق بينهما عموم وخصوص مطلق ، الحيوان أعم مطلقا من الطائر ، والطائر أخص مطلقا من الحيوان .

ومن حيث المفهوم الذهني بينهما اختلاف وتمايز ، ولكن لا من حيث النسب الأربعة ، فكما ننظر إلى الجزئي الحقيقي والجزئي الحقيقي الآخر أن بينهما اختلافا وتمايزا ، والآن كلامنا عن صورة الحيوان وصورة الطائر في الذهن ، ففي الذهن صورة الحيوان تختلف عن صورة الطائر ، فتوجد في الذهن صورتان : صورة الحيوان وصورة الطائر ، والصورتان مختلفتان عن بعضهما البعض ، والصورتان بينهما تمايز ، ولا توجد بينهما نسبة من النسب الأربعة لأن النسب الأربعة تكون من حيث المصاديق ، فنقول إن مصاديق الحيوان أكثر من مصاديق الطائر فيكون بينهما نسبة من النسب الأربعة وهي العموم والخصوص مطلقا ، والآن كلامنا في المفاهيم ، وجميع المفاهيم في الذهن بينهما اختلاف وتمايز ، وبينها تباين بالمعنى اللغوي لا من حيث النسب الأربعة ، والتباين بالمعنى اللغوي بمعنى الاختلاف والتمايز .

سؤال : مفهوم محمد في الذهن ومفهوم إنسان في الذهن ما هي النسبة بينهما ؟

الجواب :

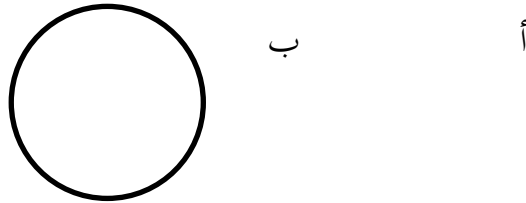
توجد صورتان في الذهن ، إذن بينهما تمايز واختلاف ، وجميع المفاهيم الذهنية متميزة مختلفة ، ولكن حينما ننظر إلى الخارج نقول محمد مصداق للإنسان ، هذا في الخارج لا في الذهن . ولا بد أن يكون عند طالب العلم الدقة في التفكير لأنه يريد أن يميز بين الحالات المختلفة .

إذن جميع المفاهيم في الذهن تتمايز عن بعضها البعض ، ولا يوجد بينها اشتراك وتشابه ، بل يوجد بينها تمايز واختلاف ، وتوجد بينها علاقات ونسب حينما ننظر إلى المصاديق في الخارج ، فنقول بين المفهومين عموم وخصوص مطلق من حيث المصاديق ، وأما من حيث المفاهيم فبينها تمايز واختلاف ، لذلك قال الشيخ الفضلي : "في انطباقه على المصاديق" ، وهذا التعبير دقيق ، وهذه التعابير الاصطلاحية ليست تعابير عشوائية ، بل فيها دقة ، وتأتي النسب الأربعة من حيث انطباق الكليين على مصاديقهما ، فقال الشيخ : "النسب الأربعة يراد بها النسبة بين الكليين في مجال انطباق كل واحد منهما على مصاديق الآخر" .
والنسب الأربعة هي :

١- التساوي :

إذا كان الكلي الأول ينطبق على جميع مصاديق الكلي الثاني ، والكلي الثاني ينطبق على جميع مصاديق الكلي الأول ، فالنسبة بين الكليين هي التساوي ، وتكتب هكذا :
الكلي الأول = الكلي الثاني
أ = ب

وترسم على شكل دائرتين متطابقتين .



والمصاديق في الدائرتين هي نفس المصاديق ، فالكلي الأول يشمل جميع مصاديق الكلي الثاني ، والكلي الثاني يشمل جميع مصاديق الكلي الأول .
مثال ١ :

الإنسان والناطق ، فإن مفهوم الإنسان ينطبق على جميع مصاديق الناطق ، ومفهوم الناطق ينطبق على جميع مصاديق الإنسان ، فنقول :
كل إنسان ناطق
وكل ناطق إنسان

والعبارتان صحيحتان ، فكل فرد يصدق عليه إنسان وناطق ، وجميع المصاديق مشتركة بين الإنسان والناطق ، فكل فرد يصدق عليه إنسان فيصدق عليه ناطق ، وكل فرد يصدق عليه ناطق فيصدق عليه إنسان .

والنتيجة هي :

الإنسان يساوي الناطق .

إنسان = ناطق

كل أ ب

وكل ب أ

النتيجة :

إذن أ = ب

ولكن إذا تم اكتشاف كائنات في كواكب أخرى وتكون ناطقة مفكرة ، فيكون الناطق أعم من الإنسان .

الناطق < الإنسان

مثال ٢ :

إنسان وبشر ، بينهما تساوي .

كل إنسان بشر

وكل بشر إنسان

إلا على نظرية وجود بشر قبل آدم ع ، وآدم فصيلة من البشر ، فإنسان نياندرتال هو فصيلة من البشر ، فعلى هذه النظرية يكون البشر أعم من الإنسان ، وفي الرواية يوجد ألف آدم قبل آدمكم ، وفي الآية خالق بشرا من طين ، وخلق الله آدم ونسله ، وهو فصيلة من البشر ، وتوجد فصائل أخرى من البشر قبل آدم ع ، وعلى هذا الرأي يكون البشر أعم من الإنسان .

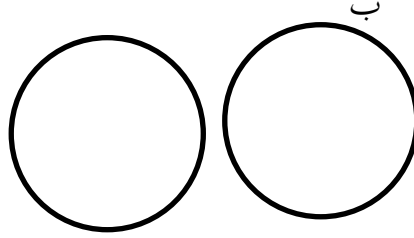
٢- التباين :

إذا كان الكلي الأول لا ينطبق على أي مصداق من مصاديق الكلي الثاني ، والكلي الثاني لا ينطبق على أي مصداق من مصاديق الكلي الأول ، فالنسبة بين الكليين هي التباين ، وتكتب هكذا :

الكلي الأول \neq الكلي الثاني

أ ≠ ب

وترسم على شكل دائرتين منفصلتين ، ولا يوجد بين الدائرتين أي التقاء ، فلا يوجد بينهما تقاطع ، ولا يوجد بين الدائرتين اشتراك في أي مصداق ، فلا توجد مصاديق مشتركة بين الكلين .



مثال ١ :

الحيوان والجماد ، فإن مفهوم الحيوان لا ينطبق على أي مصداق من مصاديق الجماد ، ومفهوم الجماد لا ينطبق على أي مصداق من مصاديق الحيوان ، فلا توجد مصاديق مشتركة بينهما ، فكل مصداق للحيوان لا يكون تحت الجماد ، وكل مصداق للجماد لا يكون تحت الحيوان ، فبين الحيوان والجماد تباين ، فنقول :

لا شيء من الحيوان بجماد

ولا شيء من الجماد بحيوان

مثال ٢ :

الإنسان والحجر ، لا يوجد بينهما مصاديق مشتركة ، فيوجد بينهما تباين .

لا شيء من الإنسان بحجر

ولا شيء من الحجر بإنسان

وفي القرآن كأنهم خشب مسندة

وليس بالمعنى المادي ، بل بالمعنى المعنوي بأن بعض الناس مثل الخشب المسندة لا يفكرون ، وميزة الإنسان عن الجماد هو التفكير ، ونقول للإنسان قاسي القلب بأنه حجر ، وهذه كناية عن قسوة القلب .

٣- العموم والخصوص مطلقا :

إذا كان الكلي الأول ينطبق على جميع مصاديق الكلي الثاني ، والكلي الثاني ينطبق على بعض مصاديق الكلي الأول ، فإن النسبة بين الكلين هي نسبة العموم والخصوص مطلقا ،

فيكون الكلي الأول أعم مطلقاً من الكلي الثاني ، وأوسع دائرة من الكلي الثاني ، ويكون الكلي الثاني أخص مطلقاً من الكلي الأول ، وتكتب هكذا :

الكلي الأول < الكلي الثاني

وتقرأ : الكلي الأول أكبر من الكلي الثاني

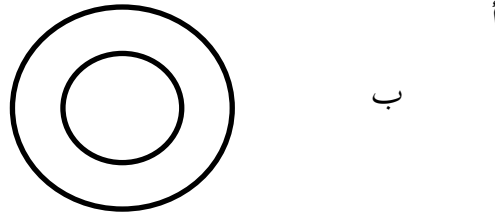
وتكتب : $أ < ب$

والكلي الثاني > الكلي الأول

وتقرأ : الكلي الثاني أصغر من الكلي الأول

وتكتب : $ب > أ$

وترسم على شكل دائرة صغيرة داخل دائرة كبيرة .



مثال ١ :

الحيوان والطائر ، فإن مفهوم الحيوان ينطبق على جميع مصاديق الطائر ، ومفهوم الطائر لا ينطبق إلا على بعض مصاديق الحيوان ، وهي مصاديق الطائر نفسه ، فنقول :

كل طائر حيوان (كل $أ$ $ب$)

وبعض الحيوان طائر (بعض $ب$ $أ$)

فدائرة الحيوان أوسع من دائرة الطائر

ودائرة الطائر أضيق من دائرة الحيوان

والنتيجة هي :

الحيوان أعم مطلقاً من الطائر

والطائر أخص مطلقاً من الحيوان

الحيوان < الطائر

مثال ٢ :

الطير والنسر ، بينهما عموم وخصوص مطلق ، والطير أعم مطلقا من النسر ، فالطير يشمل مصاديق النسر ومصاديق الطيور الأخرى .

كل نسر طير

وبعض الطير نسر

٤ - العموم والخصوص من وجه :

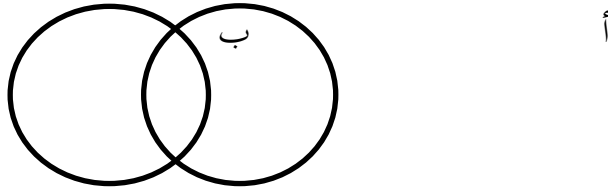
فمن وجه في مقابل مطلقا ، فإذا كان الكلي الأول ينطبق على بعض مصاديق الكلي الثاني ، والكلي الثاني ينطبق على بعض مصاديق الكلي الأول ، ويفترق كل من الكليين في الانطباق على مصاديق أخرى - فإن النسبة بين الكليين هي العموم والخصوص من وجه ، وتكتب هكذا :

الكلي الأول \times الكلي الثاني

وتقرأ : الكلي الأول يتقاطع مع الكلي الثاني ، فبينهما مصاديق مشتركة ، وكل من الكليين ينفرد بمصاديق أخرى .

أ \times ب (أ يقاطع ب ، فبينهما نقاط التقاء ، ونقاط افتراق)

وترسم على شكل دائرتين متقاطعتين ، فبينهما مصاديق مشتركة ، وكل منهما يفترق عن الآخر بمصاديق تخصه .



مثال :

الحيوان والأبيض ، فإن مفهوم الحيوان ينطبق على بعض مصاديق الأبيض ، وهي الحيوانات البيضاء ، فيصدق عليها حيوان وأبيض ، كالحصان الأبيض والحمامة البيضاء . ويفترق مفهوم الحيوان عن مفهوم الأبيض في انطباقه على الحيوانات غير البيضاء ، كحيوان أسود ، كالحصان الأسود ، والغراب الأسود .

ومفهوم الأبيض ينطبق على بعض مصاديق الحيوان ، وهي الحيوانات البيضاء ، ويفترق مفهوم الأبيض عن مفهوم الحيوان في انطباقه على الأشياء البيضاء غير الحيوان ، مثل جماد أبيض ، كطاولة بيضاء .

فنقطة الالتقاء بين مفهومي الأبيض والحيوان هي الحيوانات البيضاء ، ونقطة افتراق الحيوان عن الأبيض هي الحيوانات غير البيضاء ، ونقطة افتراق الأبيض عن الحيوان هي الأشياء البيضاء غير الحيوان .

نقول :

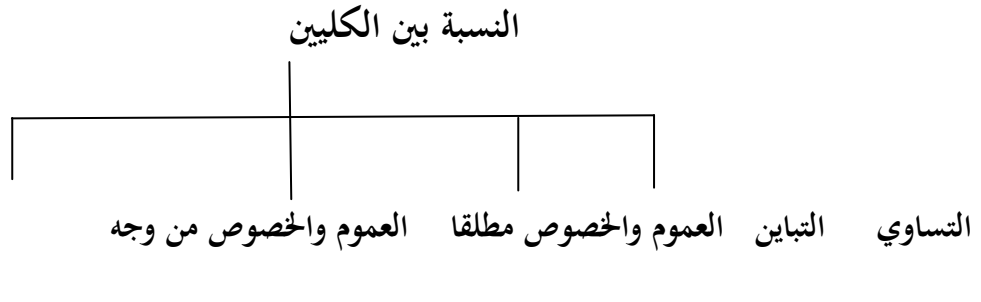
بعض الحيوان أبيض

وبعض الحيوان ليس بأبيض

وبعض الأبيض حيوان

وبعض الأبيض ليس بحيوان

الخلاصة :



الكليات الخمسة

تنقسم الكليات إلى قسمين هما : الذاتي والعرضي .

١- الذاتي

تعريفه :

الذاتي : هو الكلي الذي يُعدُّ حقيقةً مستقلةً ، أو جزء حقيقة ، مثل : (الإنسان) الذي يعدُّ حقيقة مستقلة ، و(الحيوان) الذي يعدُّ جزء حقيقة الإنسان المؤلفة من (الحيوان والناطق) ، و(الناطق) الذي يعدُّ جزء حقيقة الإنسان أيضا .

الشرح :

الذاتي هو الكلي الذي يكون حقيقة مستقلة للشيء أو جزء من حقيقة الشيء ، ويقصد من الذاتي أنه صفة لا يمكن للشيء أن ينفصل عنها ولا يمكن أن تُسَلَب منه ، بل تكون موجودة مع الشيء دائما ، فإذا سلبنا أحد ذاتيات الشيء فإن هذا الشيء لا يبقى هو هو بل يصير شيئا آخر .

حقيقة مستقلة للشيء ، مثل : الإنسان ، فتقول : محمد إنسان ، الإنسان يعبر عن حقيقة محمد بالكامل لا عن جزء من حقيقة محمد ، والإنسان حقيقة مستقلة كاملة لا جزء الحقيقة ، لذلك حينما نقول محمد إنسان - لا نحتاج إلى إضافة شيء آخر .

وأما الحيوان فيمثل جزء من حقيقة الإنسان لأن الإنسان هو (الحيوان + الناطق) ، فتألف حقيقة الإنسان من جزئين ، فيكون الحيوان جزءا من حقيقة الإنسان حينما نقول : الإنسان حيوان ، فذكرنا الجزء الأول من حقيقة الإنسان ، والجزء الثاني من حقيقة الإنسان هو الناطق حينما نقول : الإنسان ناطق ، فذكرنا الجزء الثاني من حقيقة الإنسان ، والحقيقة الكاملة للإنسان هي (الحيوان الناطق) ، ومحمد لا يمكن أن ينفصل عن حقيقته ، فلا ينفصل عن الحيوانية والناطقية لأنهما صفتان دائمتان لمحمد ، وإذا انفصل عن أحدهما فإن محمدا لا يكون هو محمدا بل يصير شيئا آخر .

متن الكتاب :

تقسيمه :

ينقسم الذاتي إلى ما يلي :

أ- النوع : وهو الكلي المنطبق على جزئيات ذات حقيقة واحدة ، مثل : "الإنسان" المنطبق على : خالد وعلي وأحمد وما مثلها من الجزئيات المتفقة في حقيقة الإنسانية .

الشرح :

إذا قلنا : إنسان ، ومصاديق الإنسان هم : خالد وعلي وأحمد ، هذه المصاديق المختلفة متفقة في حقيقة واحدة وهي الإنسانية ، والإنسان ينطبق على هذه المصاديق والجزئيات الحقيقية ، والإنسان هو النوع ، والنوع هو الكلي الذي ينطبق على جزئيات ذات حقيقة واحدة ، فبالإضافة إلى الجزئيات الحقيقية لها حقيقة واحدة ، والحقيقة الواحدة هي الإنسان ، فالإنسان نوع له مصاديق متفقة في حقيقة واحدة ، والمصاديق عبارة عن جزئيات

حقيقية ، وتوجد مصاديق تحت النوع ، ونقشر الجزئيات من الصفات العرضية فنصل إلى الحقيقة المشتركة بينها ، فتوجد عملية إزالة الصفات العرضية من هذه المصاديق ، فنصل إلى الحقيقة المشتركة بين المصاديق ، وهذه الحقيقة المشتركة نسميها "النوع" .

متن الكتاب :

ب- الجنس : وهو الكلي المنطبق على أنواع مختلفة ، مثل : "الحيوان" المنطبق على : الإنسان والطير والسماك .

الشرح :

الجنس هو كلي ينطبق على أنواع مختلفة ، فالنوع منطبق على جزئيات ، والجنس منطبق على أنواع ، مثل : الحيوان الذي ينطبق على الإنسان والطير والسماك ، وهذه الثلاثة عبارة عن أنواع ، فالإنسان نوع ، والطير نوع ، والسماك نوع ، وهي أنواع لأن كل نوع عبارة عن حقيقة مشتركة بين مصاديقها ، فتوجد أنواع تحت الجنس ، والإنسان نوع لأنه ينطبق على أفراد وجزئيات حقيقية ، وكذلك الطير والسماك تنطبق على أفراد وجزئيات حقيقية .

متن الكتاب :

ج- الفصل : وهو الكلي المُمَيِّز للنوع عن الأنواع المشاركة له في الجنس ، مثل : "الناطق" المُمَيِّز لنوع (الإنسان) عن الأنواع المشاركة له في جنس "الحيوان" ، كنوع الأسد ، ونوع الطير ، ونوع الفيل ، ونوع السمك .

الشرح :

الإنسان يشترك مع الطير في الحيوانية ، ويشترك مع السمك في الحيوانية ، ولكن ماذا يُمَيِّز الإنسان عن الطير والسمك وباقي الحيوانات؟ وماذا يُمَيِّز الطير عن باقي الحيوانات؟ وماذا يُمَيِّز السمك عن باقي الحيوانات؟

والجواب هذا التمييز بين الأنواع يكون عن طريق الفصل ، والفصل هو المُمَيِّز ، والفصل هو ما يفصل هذا النوع عن الأنواع الأخرى المشتركة معه في الجنس ، أو ما يُمَيِّز النوع عن الأنواع المشاركة له في الجنس ، فتوجد أنواع تحت الجنس ، ولا بد من وجود صفة تُمَيِّز هذا النوع عن ذاك النوع لكي نجعل كل نوع في قسم مفصول عن النوع الآخر ، وهذا الفصل من الذاتيات لأن التقسيم الآن للذاتي ، وذكرنا ثلاثة أقسام : نوع وجنس وفصل .

ولا بد أن الإنسان يتميز عن الطير والسمك ، والطير يتميز عن الإنسان والسمك ، والسمك يتميز عن الإنسان والطير ؛ لكي نجعل كل نوع في قسم متميز عن النوع الآخر ، فلا بد أن يكون لكل نوع صفة خاصة ، وكل صفة خاصة تتميز هذا النوع عن النوع الآخر مع أن الأنواع تشترك في نفس الجنس ، فالإنسان يتميز عن باقي الحيوانات بصفة النطق أي التفكير ، الناطق أي المفكر ، وتفكير الإنسان مطلق لا يحده حد ، فيمكن للإنسان أن يفكر في كل شيء ، وأما باقي الحيوانات فلها تفكير محدود ، لذلك فإن الحيوانات عبر التاريخ ظلت هي نفس الحيوانات ولم يتطور تفكيرها إلى تفكير أرقى ، لذلك فإنها تعيش كما كان يعيش أسلافها ، وأما الإنسان انطلاقاً من تفكيره اللامحدود طور وسائله الحياتية ، وخاصة في القرنين الأخيرين ، وسيطّر حياته المدنية ووسائل حياته أكثر وأكثر في السنوات القادمة .

إذن الفصل هو الكلي المميز للنوع عن الأنواع المشاركة له في الجنس ، وحينما نقول : الإنسان حيوان ناطق ، فإن الإنسان نوع ، والحيوان جنس ، والناطق فصل ، فالإنسان تحته مصاديق ، والجنس تحته أنواع ، والجنس هو الكلي الذي تشترك به الأنواع ، والفصل هو ما يميز النوع عن الأنواع الأخرى ، ويكتب بهذا الترتيب : أولاً نذكر النوع ، وثانياً الجنس ، وثالثاً الفصل ، فنقول الإنسان حيوان ناطق .

إذن :

في الكلي الذاتي توجد ثلاثة أشياء : النوع والجنس والفصل ، وكان تعريف الذاتي : هو الكلي الذي يُعدُّ حقيقة مستقلة أو جزء حقيقة ، فالإنسان يمثل الحقيقة المستقلة الكاملة لمحمد حينما نقول : (محمد إنسان) ، وحينما نقول : (الإنسان حيوان ناطق) ، فالحيوان يمثل الجزء الأول من حقيقة الإنسان ، والناطق يمثل الجزء الثاني من حقيقة الإنسان ، والحقيقة المستقلة الكاملة للإنسان مؤلفة من جزئين هما (الحيوان + الناطق) .

فصار عندنا من الكليات الخمسة ثلاثة أقسام : النوع والجنس والفصل ، وكل منها كلي ذاتي ، فنقول : الإنسان حيوان ناطق ، و(الحيوان الناطق) هو الحقيقة الكاملة التي تمثل الإنسان ، والجنس تحته أنواع ، الإنسان وبقا الأنواع ، وبعد تقشيرها من صفاتها الخاصة يكون عندنا الجامع بينهما ، والجامع بين الأنواع هو الحقيقة المشتركة ، والمصاديق إذا قشرناها من صفاتها المميزة لكل منها نصل إلى النوع ، والأنواع إذا قشرناها من صفاتها المميزة لكل منها نصل إلى

الجنس ، النوع له ما يميزه عن الأنواع الأخرى ، الإنسان يتميز بالناطقية ، الأسد يتميز بالرئير ، فكل نوع له فصل يميزه .

في الذاتي عندنا ثلاثة أقسام : النوع والجنس والفصل .

وسياقي الكليان الآخران العرضيان لكي يكون المجموع خمسة كليات .

متن الكتاب :

٢- العَرَضِيّ

تعريفه :

العَرَضِيّ : هو الكلي الذي يُعَدُّ وصفاً للحقيقة ، مثل : (الضاحك) الذي يعدّ وصفاً للإنسان ، ومثل : (الماشي) الذي يعدّ وصفاً للإنسان والفرس .

الشرح :

العَرَضِيّ ليس هو الحقيقة ولا جزء الحقيقة ، وإنما هو وصف وصفة للحقيقة ، وهذا الوصف لا يكون دائماً ، وإنما يتصف به الشيء في وقت ، ولا يتصف به في وقت آخر ، فهذه الصفة يمكن سلبها عن الشيء .

مثال ١ :

"الضاحك" الذي يعدّ وصفاً للإنسان ، نقول : الإنسان ضاحك ، "ضاحك" ليس ذاتياً للإنسان ، فهو ليس نوعاً ولا جنساً ولا فصلاً ، وإنما هو صفة عَرَضِيَّة تَعْرِضُ على الحقيقة ، وليست صفة دائمية ، ففي وقت يكون الإنسان ضاحكاً ، وفي وقت آخر لا يكون الإنسان ضاحكاً ، والضحك ليس صفة ذاتية لأنه أحياناً يضحك وأحياناً لا يضحك ، وأما الإنسان حيوان ناطق ، فهو حيوان دائماً وناطق دائماً ، والذاتي لا ينفصل عن الشيء ، فالنوع والجنس والفصل لا تنفصل عن الشيء لأن كلا منها حقيقة أو جزء حقيقة ، وأما الصفات العرضية يمكن أن تنفصل عن الشيء ، فالإنسان مرة يضحك ، ومرة لا يضحك .

تارة نعرّف الإنسان بحقيقته وذاتيته ، فتقول : الإنسان حيوان ناطق ، فالإنسان نوع وعرفته بذاتيته من الجنس والفصل ، فعرفت الإنسان على أساس حقيقته من الجنس والفصل ، فتقول : حيوان ناطق ، فأتيناً بجزئي الحقيقة .

وتارة تعرّف الإنسان بوصف من أوصاف حقيقته ، فتقول : الإنسان ضاحك ، " ضاحك " ليس الحقيقة ولا جزء الحقيقة ، وإنما هو وصف للحقيقة ، " ضاحك " ليس نوعاً ولا جنساً ولا فصلاً ، وصفة الضحك خاصّة بالإنسان ولا تشمل الحيوانات الأخرى .

مثال ٢ :

الماشى الذي يعدّ وصفاً للإنسان والفرس ، وهذه صفة عامة شاملة للإنسان والفرس والحيوانات الأخرى التي تمشي .

صفة الضحك خاصة بالإنسان ، وصفة المشي عامة للإنسان والحيوانات الأخرى التي تمشي ، غير الحيوانات الزاحفة ، وصفة الضحك عرضية لأن الإنسان تارة يضحك وتارة أخرى لا يضحك ، والمشى صفة عرضية لأنه تارة يمشى وتارة أخرى لا يمشى حينما يكون جالساً أو نائماً .

متن الكتاب :

تقسيمه (أي تقسيم العرضي) :

ينقسم إلى ما يلي :

١- الخاصّة : وهي الكلّي المختصّ وصفاً لنوع واحد ، مثل : (الضاحك) المختصّ صفة للإنسان .

٢- العَرَض العام : وهو الكلّي العام وصفاً لأنواع مختلفة ، مثل : (الماشى) العام صفة للإنسان والفرس والأسد والفيل .

الشرح :

تقسيم العرضي :

ينقسم العَرَضيّ إلى قسمين : الخاصّة والعَرَض العام ، أي الصفة الخاصّة والصفة العامة ، كما يلي :

١- الخاصّة :

هي الكلّي المختصّ وصفاً لنوع واحد ، فهي الصفة التي تختص بها حقيقة نوع واحد ، ولا يشاركه فيها الأنواع الأخرى .

مثال :

ضاحك ، الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي يضحك ، ولا توجد أنواع أخرى من الحيوانات فيها صفة الضحك ، فالضحك صفة خاصة بالإنسان .

٢- العَرَض العام :

هو الكلبي العام وصفًا لأنواع مختلفة ، فهو الصفة التي يتصف بها نوع ، ويشاركه فيها أنواع أخرى ، ولا تقل : العَرَضِي العام ، ولا العَرَض العام لأن العَرَض يكون في مقابل الطول ، وكلامنا ليس عن الطول والعَرَض ، بل قل : العَرَض العام ، والعَرَضِي شامل للخاصة والعَرَض العام ، فنلتفت إلى المصطلح وهو العَرَض العام .

مثال :

الماشي ، الإنسان يمشي ، والفرس تمشي ، والغزال يمشي ، فصفة المشي يتصف بها الإنسان وغيره من الأنواع الأخرى كالفرس والغزال وغيرهما ، فعدة أنواع تشترك في صفة ، فتكون هذه الصفة عَرَضًا عامًا ، فهي عَرَض يَعْْمُ عدة أنواع ، فتكون صفة عامة شاملة لعدة أنواع ، هي عَرَض لأن الصفة تَعْرِضُ على حقيقة النوع ، وهي عام لأنها تعم عدة أنواع .

متن الكتاب :

نتائج :

ويستنتج - على ضوء ما تقدّم - النتائج التالية :

أ- النوع : يتألف من الجنس والفصل .

الشرح :

مثل : الإنسان حيوان ناطق ، الإنسان نوع ، ونعرّفه بأنه حيوان ناطق ، والحيوان هو الجنس ، والناطق هو الفصل ، والجنس مع الفصل يمثلان الحقيقة التامة الكاملة للنوع .

متن الكتاب :

ب- الجنس : هو الجزء العام لحقيقة النوع .

الشرح :

مثل : الحيوان الذي هو الجزء العام للنوع ، وهو عام لأنه يشمل هذا النوع والأنواع الأخرى ، والجنس هو جزء الحقيقة ، والجزء الثاني هو الفصل .

متن الكتاب :

ج- الفصل : هو الجزء الخاص لحقيقة النوع .

الشرح :

مثل : الناطق ، وهو الجزء الخاص للنوع ، وهو خاص لأنه يختص بهذا النوع ، ولا يشمل الأنواع الأخرى ، والفصل هو جزء الحقيقة ، والجزء الثاني هو الجنس .

إذن :

توجد خمسة كليات ، وهي : النوع ، والجنس ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام .
والنوع والجنس والفصل هي الصفات الذاتية للشيء ، وأما الخاصة والعرض العام فهما من الصفات العرضية للشيء ، فتوجد ثلاث صفات ذاتية وصفتان عرضيتان ، والمجموع خمسة كليات .

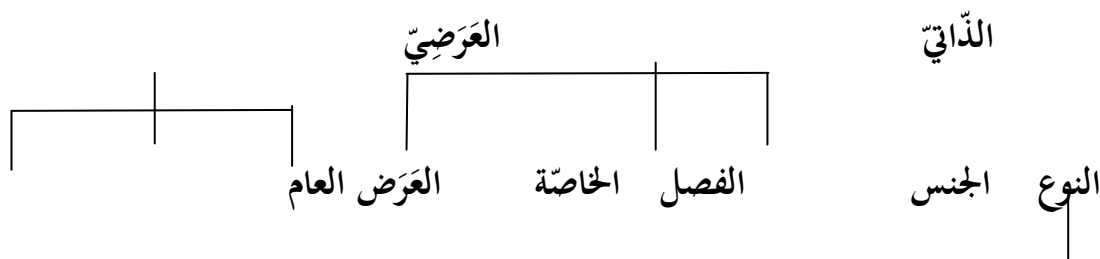
الإنسان والغزال والسمك كل واحد منها نوع ، هذه الأنواع تنزع منها جميع صفاتها الخاصة بها فتصل إلى حقيقة مشتركة واحدة تجمعها ، وهي الجنس ، انزع الناطق من الإنسان فيظل عندك الحيوان ، وانزع من الغزال ما يميزه فيبقى عندك الحيوان ، وانزع من السمك ما يميزه فيبقى عندك الحيوان ، فيوجد جامع بين الثلاثة وهي الحيوان ، والحيوان هو الجنس الجامع بين الثلاثة ، فالجنس وهو الحيوان مشترك بينها ، فتنزع عن الثلاثة الصفات المختصة بها وهي الفصل فيبقى عندك الحقيقة الواحدة الجامعة بينها وهي الجنس أي الحيوان .

مرة تنزع الصفات العرضية - كالطول والوزن ولون البشرة - عن المصاديق والجزئيات الحقيقة - كزيد وعمرو وبكر - فتصل إلى الحقيقة المشتركة بين المصاديق وهي النوع وهو الإنسان ، ومرة تنزع الصفات المختصة بالأنواع كالإنسان والفرس والسمك فتصل إلى الجنس وهو الحيوان ، والحيوان اعطه الناطقية فيتحول إلى إنسان ، واعطه الزئير فيتحول إلى أسد ، وكذلك بقية مصاديق الحيوان اعط كل مصاديق منها الصفة الذاتية المختصة به فيتحول إلى نوع ، والنوع تقشره من الصفات الذاتية فتصل إلى الجنس .

مرة تنزع الصفات العرضية إذا كان عندنا جزئيات حقيقية فنصل إلى النوع ، ومرة ننزع الصفات الذاتية عن الأنواع فنصل إلى الجنس .

الخلاصة :

الكلي



الكتاب :

تقسيم الجنس :

ينقسم الجنس إلى ما يلي :

١- الجنس القريب : وهو أقرب جنس إلى نوعه ، مثل : (الحيوان) بالإضافة إلى الإنسان .

٢- الجنس البعيد : وهو ما يقع بعد الجنس القريب ، مثل : "الجسم الحي" بالإضافة إلى الإنسان ، فإنه يقع بعد الحيوان ، "إنسان - حيوان - جسم حي" .

الشرح :

لنبدأ من الإنسان ونصعد تدريجياً إلى الأعلى ، وبدون ذكر الفصل نقول : الإنسان حيوان ، فالإنسان نوع ، والحيوان جنس للإنسان ، وهو الجنس القريب للإنسان ، وهو الجنس الذي يأتي مباشرة بعد النوع ، وهو أقرب الأجناس إلى النوع ، وننتقل إليه بخطوة واحدة بعد النوع ، فالجنس الذي يأتي مباشرة بعد النوع نسميه الجنس القريب .

ونصعد إلى الجنس التالي بعد جنس الحيوان ، نقول : الحيوان جسم حي - أو الحيوان جسم نامٍ لأنه من كلمة الحيوان نفهم أنه حي فكأننا نقول الحيوان الذي فيه الحياة جسم فيه الحياة ، لذلك الأفضل أن نقول الحيوان جسم نام - ، الجسم الحي أو الجسم النامي جنس للحيوان ، والجسم الحي أو الجسم النامي هو الجنس القريب للحيوان ، والجسم الحي هو الجنس البعيد للإنسان ، والجنس البعيد يأتي بعد الجنس المباشر للنوع ، فهو الجنس الذي يقع بعد الجنس القريب ، وهو جنس الجنس ، وننتقل إليه بخطوتين بعد النوع ، فالإنسان يأتي بعده الحيوان ، والحيوان هو الجنس القريب للإنسان ، وبعد الحيوان يأتي الجسم الحي ، والجسم الحي هو الجنس القريب للحيوان ، والجسم الحي هو الجنس البعيد للإنسان .

إذن :

يوجد جنس قريب للنوع ، مثل : الحيوان بالإضافة إلى الإنسان ، و جنس بعيد للنوع ، مثل : الجسم الحي أو الجسم النامي بالإضافة إلى الإنسان .

الكتاب :

تقسيم الفصل :

وينقسم الفصل إلى ما يلي :

١- الفصل القريب : وهو أقرب فصل إلى نوعه ، مثل : "الناطق" بالإضافة إلى الإنسان .

٢- الفصل البعيد : وهو ما يقع بعد الفصل القريب ، مثل : "الحساس المتحرك بالإرادة" - الذي هو فصل لنوع الحيوان - بالإضافة إلى الإنسان .

تعليق :

قال : "فصل لنوع الحيوان" : الأفضل أن نقول لجنس الحيوان ، ولكن يمكن أن نبرر للمؤلف لنعرف وجهة نظره ، فلو أخذنا الجنس بالإضافة للحيوان ولما يكون في عَرَضِ الحيوان فالحيوان بالنسبة إلى الجنس الذي فوقه يمكن أن نسميه بالنوع الإضافي ، فالحيوان نوع إضافي بالنسبة لجسم الناي ، والجسم النامي هو جنس الجنس ، والحيوان نوع إضافي بالإضافة إلى ما فوقه من الجنس ، فالحيوان بالنسبة للإنسان جنس ، وبالنسبة للجنس الذي فوقه نسميه بالنوع الإضافي ، فالحيوان جنس بالنسبة إلى ما تحته ونوع إضافي بالنسبة إلى ما فوقه .

وهذا شبيه لما أخذناه سابقا من الجزئي الحقيقي والجزئي الإضافي ، فالجزئي الإضافي هو كلي ، ولكنه جزئي إضافي بالنسبة إلى الكلي الذي فوقه ، فهو كلي فوقه كلي ، الإنسان فوقه الحيوان ، فالإنسان بالنسبة للحيوان يكون جزئيا إضافيا .

والجزئي الإضافي تارة يكون جزئيا حقيقيا وتارة أخرى يكون كليا ، فكلي فوقه كلي ، فالكلي الأول نسميه جزئيا إضافيا مع أنه في نفسه كلي ، ولكن نسميه جزئيا بالإضافة إلى الكلي الذي فوقه .

وهنا في مقامنا يوجد جنس فوقه جنس ، فيمكننا أن نسمي الجنس الأول نوعا إضافيا بالنسبة إلى الجنس الذي فوقه ، والجنس الذي فوق الحيوان هو الجسم النامي ، فالحيوان جنس لما تحته من الأنواع ، وهو نوع إضافي لما فوقه من الجنس .

لذلك قال المؤلف : "نوع الحيوان" ، أي النوع الإضافي ، والحيوان بنفسه جنس للأنواع التي تحته ، ولكنه نوع إضافي بالنسبة للجسم الحي أو الجسم النامي .

إذن يوجد عندنا جزئي إضافي ونوع إضافي ، وكلاهما يؤخذ بالإضافة إلى ما فوقه ، فالجزئي الإضافي كلي يؤخذ بالإضافة إلى ما فوقه من الكلي ، فيكون الشيء جزئيا وكليا في نفس الوقت ، كالإنسان بالإضافة إلى الحيوان ، والنوع الإضافي هو جنس يؤخذ بالإضافة إلى ما فوقه من الجنس ، كالحیوان بالإضافة إلى الجسم النامي ، فيكون الشيء نوعا وجنسا في نفس الوقت .

الشرح :

كما قلنا في الجنس إنه يوجد جنس قريب و جنس بعيد ، كذلك في الفصل يوجد فصل قريب وفصل بعيد ، وبدون ذكر الجنس نقول : الإنسان ناطق ، فالإنسان نوع ، والناطق فصل ، وهو فصل قريب ؛ لأنه أقرب الفصول إلى النوع ، ويأتي بعد خطوة واحدة من النوع ؛ لأننا ننتقل من النوع إلى الفصل مباشرة وهو فصل النوع ، فالناطق فصل للإنسان .

والفصل البعيد هو ما يقع بعد الفصل القريب ، وتعريف الحيوان هو : الحيوان (جسم حي) (حساس متحرك بالإرادة) ، الحيوان جنس قريب للإنسان ، و(الجسم الحي) هو جنس للحيوان ، و(حساس متحرك بالإرادة) فصل للحيوان ، وفصل الحيوان يقع بعد الفصل القريب للإنسان ، فيكون (حساس متحرك بالإرادة) هو الفصل البعيد للإنسان ، ويأتي بعد خطوتين من النوع ؛ لأننا ننتقل من النوع إلى الفصل القريب ، ثم ننتقل إلى الفصل البعيد الذي هو فصل الجنس ، فننتقل من النوع إلى الجنس ثم ننتقل إلى فصل الجنس ، فتوجد واسطة بين النوع وبين فصل الجنس ، والواسطة هي الجنس .

إذن :

يوجد فصل قريب للنوع ، مثل : (الناطق) بالإضافة إلى الإنسان ، وفصل بعيد للنوع ، مثل : (الحساس المتحرك بالإرادة) بالإضافة إلى الإنسان .

سؤال : قسمنا الجنس إلى قريب وبعيد والفصل إلى قريب وبعيد فلماذا لم نقسم النوع إلى قريب وبعيد ؟

الجواب :

لأنه لا يوجد نوع فوق النوع ، إلا بناء على النوع الإضافي ، مثلاً زيد ، نوعه القريب هو الإنسان ، والحيوان الذي هو جنس للإنسان هو نوع إضافي بالنسبة للجسم الحي أو الجسم النامي فيكون الحيوان هو النوع البعيد ، فالحيوان جنس حقيقي ونوع إضافي ، كما قلنا في زيد هو جزئي حقيقي وجزئي إضافي .

خلاصة بحث "الكليات الخمسة" :

تنقسم الكليات إلى الذاتي والعرضي ، والذاتي ينقسم إلى نوع وجنس وفصل ، والعرضي ينقسم إلى الخاصة والعرض العام ، فهذه خمسة كليات ، ثم قلنا إن الجنس ينقسم إلى قسمين : الجنس القريب والجنس البعيد ، والفصل ينقسم إلى قسمين : الفصل القريب والفصل البعيد .

التعريف

قبل أن ندخل في مباحث التعريف نبدأ بالسؤال التالي :

ما هو الهدف من التعريف؟

الجواب :

الهدف من التعريف هو أن نُميّز بين الأشياء تمييزاً دقيقاً ، فكل شيء نعطيه تعريفاً محدداً لكي نُميّزه عن الأشياء الأخرى ، وهذا الشيء الذي نريد أن نعرّفه يشترك مع بعض الأشياء الأخرى في صفة أو صفات ، ويختلف عنها في صفة أو صفات ، فمن جهة يوجد اشتراك واتفاق بين هذا الشيء والأشياء الأخرى ، ومن جهة أخرى يوجد اختلاف وافتراق بينه وبين الأشياء الأخرى ، وهذا الاختلاف هو الذي يعطينا تمييزاً لهذا الشيء عن الأشياء الأخرى ، ففي تعريف الشيء نذكر وجه الاشتراك مع الأشياء الأخرى ، ووجه الاختلاف عن الأشياء الأخرى ، ففي التعريف يوجد ذكر لوجه الاشتراك ووجه الاختلاف ، فنقول : الإنسان حيوان ناطق ، وهو تعريف تام كامل ، فالحيوان هو وجه الاشتراك مع الحيوانات الأخرى ، والناطق هو وجه الاختلاف عن الحيوانات الأخرى ، ويمكن أن نذكر وجه الاشتراك فقط ، فنقول : الإنسان حيوان ، فيكون التعريف ناقصاً ، وهنا لا يمكن تمييز الإنسان عن الحيوانات الأخرى ، فلم نُميّز الإنسان عن الحيوانات الأخرى ، أو نذكر مباشرة وجه الاختلاف بدون ذكر وجه الاشتراك ، فنقول : الإنسان ناطق ، فيكون التعريف ناقصاً أيضاً ، ولكن هنا يُميّز الإنسان عن الحيوانات الأخرى ، فالتعريف تارة يكون تاماً ، نتذكر وجه الاشتراك ووجه الاختلاف ،

وتارة أخرى يكون ناقصا ، فنذكر وجه الاشتراك فقط ، أو وجه الاختلاف فقط ، وبعد ذلك في أقسام التعريف سيأتي الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص ، فإذا كان التعريف بحقيقة الشيء فيكون حدًا ، وإذا لم يكن بحقيقة الشيء فيكون رسماً ، وسيأتي التفصيل فيما بعد .

إذن :

الهدف من التعريف هو التمييز بين الأشياء تمييزاً دقيقاً .

الكتاب :

تعريفه :

التعريف : هو بيان حقيقة الشيء أو إيضاح معناه .

الشرح :

حقيقة الشيء يعبر عن الحد ، وإيضاح معناه يعبر عن الرسم ، وسيأتي البحث عن الحد والرسم بعد قليل .

الكتاب :

أقسامه :

ينقسم التعريف إلى الآتي :

١- الحد التام : وهو التعريف بالجنس والفصل القريبين ، مثل : الإنسان : حيوان

ناطق .

الشرح :

الحد معناه اللغوي هو المنع ، وتبحث عنه في قواميس اللغة .

والمعنى الاصطلاحي للحد التام تبحث عنه في قواميس ومعاجم المنطق والفلسفة ، وهناك علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، تجعل حداً بالمعنى اللغوي أي تمنع ، وفي علم المنطق تجعل حداً أي تجعل مانعاً بين هذا الشيء والشيء الآخر ، فتعريفه يجعل مانعاً بينه وبين الشيء الآخر ، فتقف عند هذا الحد وهذا المكان ، فكل ما يصدق عليه هذا التعريف يكون داخلًا في الدائرة ، وما يكون خارج الدائرة لا يصدق عليه هذا التعريف ، ويكون خارجاً عن هذا التعريف فيدخل في تعريف آخر .

فمرة ننظر إلى المعنى اللغوي ، ومرة ننظر إلى المعنى الاصطلاحي ، فإذا كنا في علم المنطق لا نبحت عن المعنى اللغوي ، وإنما نبحت عن المعنى الاصطلاحي في المنطق ، وفي علم الفقه العملي تبحت عن المعنى الاصطلاحي في الشرع ، مثلاً معنى الواجب بالمعنى اللغوي له تعريف في قواميس اللغة ، وفي علم الفقه العملي الواجب له معنى شرعي ، ولا بد أن نفرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، وحينما نعرّف الأشياء في علم المنطق فإنما نعرفها باصطلاح علم المنطق لا بالمعنى اللغوي .

الحد التام هو : التعريف بالجنس القريب والفصل القريب ، أي الجنس والفصل اللذان يقعان مباشرة بعد الشيء الذي نريد أن نعرّفه ، مثل : الإنسان حيوان ناطق ، فالإنسان يشترك مع الحيوانات الأخرى في حقيقة واحدة ، وهي الحيوان ، فنقول : الأسد حيوان زائر ، والفرس حيوان صاهل ، فالحيوان هو الجنس القريب للإنسان ، ثم نأتي بالفصل القريب وهو الناطق ، فيكون تعريف الإنسان هو : الحيوان الناطق ، بالجنس القريب والفصل القريب .

ويمكن أن نعرّف الحيوان بأنه جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة ، الجسم النامي هو الجنس القريب للحيوان ، والحساس المتحرك بالإرادة هو الفصل القريب للحيوان .

ويمكن أن نعرّف النبات بأنه جسم نامٍ حساس غير متحرك بالإرادة ، الجسم النامي هو الجنس القريب للنبات ، والحساس غير المتحرك بالإرادة هو الفصل القريب للنبات .

ويمكن أن نعرّف الجماد بأنه جسم غير نامٍ غير حساس غير متحرك بالإرادة ، والجسم غير النامي هو الجنس القريب للجماد ، وغير حساس غير متحرك بالإرادة هو الفصل القريب للجماد .

إذن الحد التام هو التعريف بالجنس القريب والفصل القريب .

والحد التام هو التعريف المطلوب في الأشياء ، فأفضل تعريف أن تأتي بالحد التام ؛ لأنه يأتي بجميع ذاتيات الشيء ، وأول ما تبحت عن تعريف أي شيء هو الحد التام ، وإذا لم يمكن أن تأتي بالحد التام فتنقل إلى الأقسام الأخرى من التعريف .

الكتاب :

٢- الحد الناقص : وهو التعريف بالجنس البعيد والفصل القريب أو بالفصل وحده ،

مثل : الإنسان : جسم حي ناطق ، أو : الإنسان : ناطق .

الشرح :

الحد الناقص : هو التعريف بالجنس البعيد والفصل القريب ، مثل : الإنسان جسم حي - أو جسم نام- ناطق ، فالجسم الحي - أو الجسم النامي - هو الجنس القريب للحيوان ؛ لأنه يأتي بعد الحيوان مباشرة وبخطوة واحدة ، وهو الجنس البعيد للإنسان ؛ لأنه يأتي بعد الإنسان بخطوتين ، فالجسم الحي جنس قريب للحيوان و جنس بعيد للإنسان ، وفي الحد الناقص نذكر الفصل القريب للإنسان ، وهو الناطق ، فنقول : الإنسان جسم حي ناطق ، فيكون الحد الناقص مؤلفاً من الجنس البعيد والفصل القريب ، أو تقتصر على الفصل القريب لوحده ، فنقول : الإنسان ناطق .

إذن في الحد التام نذكر الجنس والفصل القريبين ، وفي الحد الناقص نذكر الجنس البعيد والفصل القريب أو الفصل لوحده .

الكتاب :

٣- الرسم التام : وهو التعريف بالجنس والخاصة ، مثل : الإنسان : حيوان ضاحك .

الشرح :

الرسم التام : هو التعريف بالجنس مع الخاصة ، ونفهم من المثال أن المقصود هو الجنس القريب ، فنقول : الإنسان حيوان ضاحك ، الحيوان هو الجنس القريب للإنسان ، والمؤلف لم يذكر القريب ، فمن الممكن أن المراد الجنس بشكل عام القريب أو البعيد لأنه ذكره مطلقاً ولم يقيّد بـ "القريب" ، فيكون شاملاً للقريب والبعيد ، فيمكننا أن نقول : الإنسان جسم حي ضاحك ، فيكون التعريف بالجنس البعيد والخاصة .

والضاحك هو الخاصة ، وقلنا بأنه نطلق عليه "الخاصة" لأنه صفة عرضية تختصّ بنوع الإنسان ، ولا يشمل الأنواع الأخرى من الحيوانات ، وإذا شمل الأنواع الأخرى فنطلق عليه "العَرَض العام"، مثل : الماشي الذي يشمل الإنسان والفرس والغزال ، والماشي صفة عرضية لا ذاتية ، وعام لأنه يشمل الإنسان وغير الإنسان ، والضاحك صفة عرضية لأن هذه الصفة ليست من ذاتيات الإنسان ، فهو ليس نوعاً ولا جنساً ولا فصلاً ، والصفات الذاتية هي الصفات التي تكون موجودة مع الشيء بشكل دائم ، ولا يمكن سلبها عنه ، ولا تنفصل عنه ، ولا تنفك عنه ، فالضاحك ليس من حقيقة الإنسان بل هو صفة للحقيقة ، وهي صفة عرضية ، والصفة العرضية هي الصفة التي يتصف بها الشيء في وقت ، ولا يتصف بها في وقت آخر ، ويمكن أن نسلب هذه الصفة عن الشيء ، فهي تنفصل عنه ، وتنفك عنه ، مثل : الضاحك ، فتارة ترى

الإنسان ضاحكا ، وتارة أخرى لا تراه ضاحكا ، وأما الصفة الذاتية فلا يمكن فصلها عن الذات ، فالإنسان ناطق أي مفكر دائما ، لا أنه يفكر في وقت ولا يفكر في وقت آخر ، فعملية التفكير عند الإنسان عملية دائمة لا تنقطع في أي وقت من الأوقات ، والحيوان لا يفصل عن الإنسان ولا ينفك عنه ، فلا تقول عن الإنسان إنه ليس بحيوان أو إنه ليس بناطق ، فالصفات الذاتية لا يمكن سلبها عن الشيء ، وأما الصفات العرضية فيمكن سلبها عن الشيء ، وهذا مقياس للتمييز بين الصفة الذاتية والصفة العرضية .

والرسم التام هو التعريف بالجنس والخاصة ، والخاصة صفة عرضية مختصة بالشيء ، وقال الخاصة ، ولم يقل العرض العام ، فلو قال الإنسان حيوان ماشي ، فلم تعرفه لأن الحيوانات الأخرى تدخل في التعريف ، وأما حينما نقول الإنسان حيوان ضاحك - فالحيوانات الأخرى لا تدخل في الرسم .

الكتاب :

ملحق (١)

ومن الرسم التام : التعريف بالمثال .

والتعريف بالمثال : هو التعريف بذكر مصداق من مصاديق الشيء المعرف ، كقولنا : الإنسان : مثل محمد وخالد وعبدالله .

الشرح :

من الرسم التام أن نعرف الشيء بمثال ، والتعريف بالمثال : هو التعريف بذكر مصداق من مصاديق الشيء ، مثل : الإنسان : محمد وخالد وعبدالله ، فنذكر أمثلة للشيء .

الكتاب :

٤- الرسم الناقص : وهو التعريف بالخاصة وحدها ، مثل : الإنسان : ضاحك .

الشرح :

الرسم الناقص : هو التعريف بالخاصة فقط دون ذكر الجنس القريب أو الجنس البعيد ، مثل : الإنسان ضاحك ، والضاحك خاصة الإنسان .

الكتاب :

ملحق (٢)

ومن الرسم الناقص : التعريف بالتشبيه .

والتعريف بالتشبيه : هو التعريف بذكر ما يشبه الشيء المعرّف ، مثل : الكلّيان المتباينان : كالخطّين المتوازيين .

الشرح :

التعريف بالتشبيه يكون من باب الرسم الناقص ، وهو أن نذكر ما يشبه الشيء الذي نريد أن نعرّفه ، فيوجد مشبّه ومشبّه به ، والمشبّه به لا بد أن يكون أوضح عند السامع من المشبّه ، فالخطان المتوازيان أوضح عند السامع من الكلّيين المتباينين ، وإذا كان المشبه به أكثر غموضا من المشبه فلا يكون تعريفا .

مثال التعريف بالتشبيه : الكلّيان المتباينان كالخطّين المتوازيين ، فالخطان المتوازيان أوضح عند السامع من الكلّيين المتباينين ، فشبهنا الكلّيين المتباينين بالخطّين المتوازيين ، فالمشبه هو الكلّيان المتباينان ، والمشبه به هو الخطان المتوازيان ، وتعرّف الشيء الغامض بشيء معروف عند السامع ، حينما نقول : زيد كالأسد ، المشبه هو زيد ، والمشبه به هو الأسد ، والتعريف بالتشبيه يكون من باب الرسم الناقص .

لو سألنا : ما هي النسبة بين الإنسان والحجر ؟

تقول : الإنسان والحجر متباينان لأنهما لا يلتقيان في أي مصداق من المصاديق ، ولا يوجد بينهما مصداق مشترك .

نسأل : هل يمكن تشبيه المتباينين بشيء أوضح ؟

فتقول : نعم ، المتباينان كالخطّين المتوازيين ، فكما أن الخطّين المتوازيين لا يلتقيان أبدا في أي نقطة ، كذلك الكلّيان المتباينان لا يلتقيان أبدا في أي مصداق ، فالإنسان والحجر لا يلتقيان في أي مصداق .

وحينما تقول بالتشبيه فلا بد أن يوجد وجه للشبه بين المشبه والمشبه به ، مثل زيد كالأسد ، وجه الشبه بين زيد والأسد هو الشجاعة ، وليس الشعر الطويل ، وقد يكون زيد شعره طويل ، ولكن لا تشبهه بالأسد من حيث الشعر الطويل ، فأی مثال فيه تشبيه ابحت عن وجه الشبه ، وهذا طبقه في الآيات والروايات ، وهذا ينفع في عملية استنباط الحكم الشرعي .

مثلا : "مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها" .

يوجد تشبيه : كلمة طيبة كشجرة طيبة اجث عن وجه الشبه بين الكلمة الطيبة والشجرة الطيبة .

ونسأل : ما هي الكلمة الطيبة ؟

هي شيء مجهول ، والقرآن يشبهها بشيء معروف وهو : الشجرة الطيبة .

الكتاب :

ملحق (٣)

ومن الرسم الناقص أيضا : التعريف بالقسمة .

والتعريف بالقسمة : هو التعريف بذكر أقسام الشيء المعرف ، مثل : الكلمة : اسم وفعل وحرف .

الشرح :

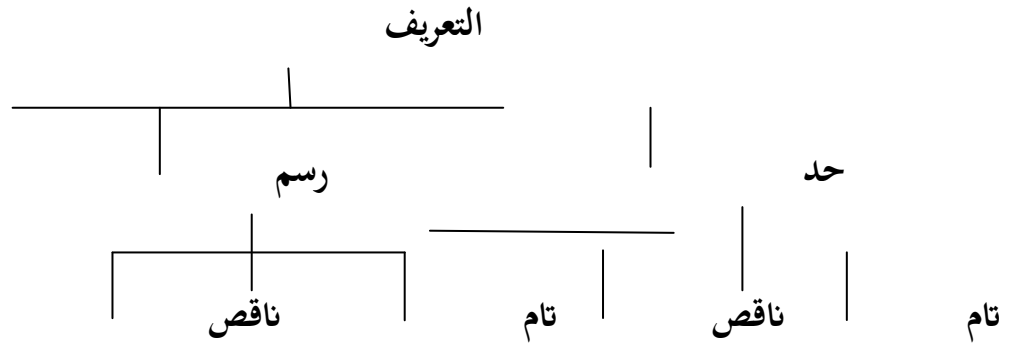
التعريف بالقسمة يكون من باب الرسم الناقص ، وهو التعريف بذكر الأقسام المختلفة لهذا الشيء الذي نريد أن نعرفه ، فنقول : الكلمة : اسم وفعل وحرف ، وهنا لم نذكر تعريفا للكلمة من الجنس والفصل أو الفصل وحده أو الجنس والخاصة أو الخاصة وحدها ، وإنما ذكرنا الأقسام .

إذن :

التعريف بالمثال يكون من باب الرسم التام ، وأما التعريف بالتشبيه والتعريف بالقسمة فيكونان من باب الرسم الناقص .

الكتاب :

الخلاصة :



شروط التعريف

لا بد من وجود شروط للتعريف ، والتعريف لا يأتي بشكل عشوائي ، وإنما يأتي ضمن شروط معينة ، ومع الالتزام بهذه الشروط يكون التعريف صحيحا .

مثال ١ :

لو قلنا : الوجود كالنور ، هل هذا التعريف صحيح أو لا ؟
هذا التعريف صحيح لأن معنى النور واضح عند المخاطب من الوجود ، وهذا التعريف كافٍ له لأننا شبّهنا الوجود بالنور الذي هو معروف عند المخاطب .

مثال ٢ :

لو قلنا : النور كالوجود ، هل هذا التعريف صحيح أو لا ؟
هذا التعريف ليس صحيحا لأن حقيقة الوجود لا نعرفها ، فلا يمكن أن نشبّه النور بشيء مجهول ، فأولا لا بد أن نبين معنى الوجود ، وبعد أن يتضح المعنى لدى المخاطب يمكننا أن نشبّه النور بالوجود ، والتعريف لا بد أن يكون بشيء واضح عند المخاطب .

مثال ٣ :

لو قلنا : الله سبحانه كالنور ، أو : الله نور السماوات والأرض ، هل هذا التعريف صحيح أو لا ؟

هذا التعريف صحيح ؛ لأن معنى النور واضح عند السامع ، فذات الله مجهولة لا نعرفها ، فنأتي بشيء مادي لتقريب الصورة إلى الذهن ، نأتي بشيء يعرفه السامع ، وهو النور ، ومن خصائص النور أنه بَيِّنٌ بنفسه مُبَيِّنٌ لغيره ، واضح بنفسه موضح وكاشف لغيره ، فإذا كانت الغرفة مظلمة وتشعل الإضاءة فترى الأشياء الموجودة في الغرفة ، فالنور بيِّنٌ وكشف لك هذه الأشياء ، فالنور بَيِّنٌ بنفسه مُبَيِّنٌ لغيره ، والله سبحانه بَيِّنٌ بنفسه مُبَيِّنٌ لغيره ، ووجود الله أمر بديهي لأنه من خلال الآثار تنتقل إلى مؤثر ، والانتقال من الأثر إلى المؤثر قاعدة بديهية عند جميع الناس ، ومن يلحد لا يطبق هذه القاعدة البديهية على وجود الإله مع أنه يطبقها في جميع أموره .

والله سبحانه بَيِّنٌ بنفسه مُبَيِّنٌ لغيره ، وليس المعنى أن حقيقة الله سبحانه هي النور بالمعنى المادي كما هو نور المصباح ، فلا نقول إن النور مادي فالله مادي ، وإنما النظر إلى صفة من

صفات النور ، وقلنا إنه لا بد من معرفة وجه الشبه بين المشبه والمشبّه به ، والتشبيه يكون بشيء مادي لأجل تقريب صورة شيء مجهول غير مادي إلى ذهن السامع ، فالله حقيقته مجهولة ، فنأتي بشيء مادي لكي يمكننا أن نتصور الله بالصفات لا بالذات والحقيقة ، فمن صفات النور أنه بين نفسه وبين غيره ، وهذا هو وجه الشبه ، فمن صفات الله أنه بين نفسه وبين غيره ، وفي الشبه يوجد مشبه ومشبه به ووجه الشبه ، ووجه الشبه مهم جدا في التشبيه ، فحينما نقول : زيد أسد - فهذا لا يعني أن شعر زيد كثيف كما في الأسد ، وإنما نقصد أن شجاعة زيد كشجاعة الأسد ، فلا بد من وجود وجه الشبه .

وفي القرآن الكريم كثير من الآيات تحوّل الأشياء المعنوية إلى صور مادية ؛ لأن أكثر الناس يتعاملون مع الأشياء المادية ، ويصعب عليهم تصور الأشياء غير المادية ، فيأتي القرآن بصورة مادية ، فتكون هذه الآيات من باب تحويل المعقولات إلى محسوسات ، المعقولات هي الأشياء غير المادية ، والمحسوسات هي الأمور المادية ، والقرآن والروايات يستعملان هذه الطريقة في تفهيم المعاني غير المادية .

كقوله تعالى : "مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها" .

"كلمة طيبة كشجرة طيبة" : الكلمة الطيبة هي الاعتقاد بالله ، والاعتقاد أمر قلبي غير مادي ، ونريد أن نبين للسامع هذا الأمر غير المادي ، فنأتي بصورة مادية لبيان الأمر غير المادي ، فنقول إن الاعتقاد بالله مثل الشجرة الطيبة التي لها أصل ثابت في الأرض ، ولها فروع في السماء ، وتنتج ثمارا طيبة ، وهذه الشجرة تثمر في كل وقت بإذن الله تعالى ، والعقيدة الصالحة مثل الشجرة تثمر ، والثمار هي الأعمال الصالحة التي تكون ثمارا للعقائد الصحيحة . إذن نحتاج إلى التعريف ، وهذا التعريف له شروط ، وهذه الشروط لا بد أن يلتزم بها لكي يكون التعريف صحيحا .

الكتاب :

يشترط في التعريف ما يلي :

١- أن يكون التعريف مساويا للشيء المعرف في الانطباق على مصاديقه .

فمثلا : حينما نعرف الإنسان بأنه (حيوان ناطق) يشترط في تعريفه هذا أن يصح انطباقه على كل مصاديق الإنسان ، وعدم انطباقه على غيرها ، أو على بعضها فقط .

الشرح :

يأتي الآن إلى الشرط الأول من شروط التعريف :

حينما نقول : الإنسان حيوان ناطق ، فخالد ينطبق عليه الإنسان ، وينطبق عليه الحيوان الناطق ، فخالد إنسان ، وخالد حيوان ناطق ، وهكذا جميع مصاديق الإنسان ينطبق عليه الحيوان الناطق ، فهذا مصداق للإنسان ومصداق للحيوان الناطق ، ولا ينطبق الحيوان الناطق على مصاديق أخرى غير مصاديق الإنسان ، ولا ينطبق على بعض مصاديق الإنسان دون المصاديق الأخرى للإنسان ، فلا بد من أن يكون التعريف مساويا للشيء المعرّف في الانطباق على مصاديقه أي مصاديق الشيء المعرّف ، فدائرة الحيوان الناطق منطبقة تمام الانطباق على دائرة الإنسان من حيث المصاديق ، فمصاديق الحيوان الناطق هي نفس مصاديق الإنسان لا أكثر بحيث يشمل مصاديق الأنواع الأخرى من الحيوان ، ولا أقل بحيث يشمل بعض مصاديق الإنسان دون البعض الآخر ، فمن حيث المصاديق يوجد تساوي في انطباق الإنسان وانطباق الحيوان الناطق على هذه المصاديق جميعها .

فيشترط أن الحيوان الناطق = الإنسان ، فجميع مصاديق الحيوان الناطق هي جميع مصاديق الإنسان .

ونجعلها على شكل مجموعات كما في علم الرياضيات :

الحيوان الناطق = { محمد ، علي ، خالد ، زكية ، فاطمة ، . . . }

والإنسان = { محمد ، علي ، خالد ، زكية ، فاطمة ، . . . }

فالنتيجة هي : أن مجموعة الحيوان الناطق = مجموعة الإنسان

لا أن الحيوان الناطق < الإنسان ، فالحيوان الناطق ليس أعم مطلقا من الإنسان ، فمصاديق الحيوان الناطق ليست أكثر من مصاديق الإنسان .

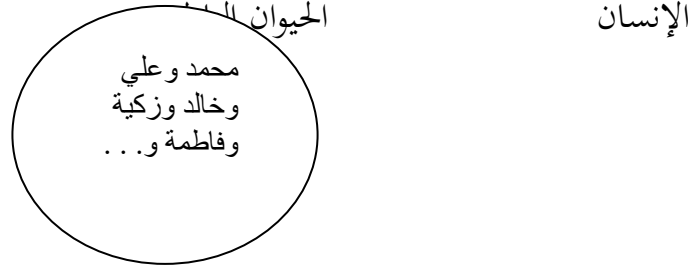
ولا أن الحيوان الناطق > الإنسان ، فالحيوان الناطق ليس أخص مطلقا من الإنسان ، فمصاديق الحيوان الناطق ليست أقل من مصاديق الإنسان .

وإنما يوجد بين الإنسان والحيوان الناطق تساوي من حيث المصاديق .

إذن :

من شروط التعريف أن يكون التعريف مساويا للشيء المعرّف في الانطباق على مصاديقه أي على مصاديق الشيء المعرّف ، فحينما نقول : الإنسان حيوان ناطق ، فإنه يشترط أن

تكون جميع مصاديق الحيوان الناطق هي جميع مصاديق الإنسان بحيث يوجد بين الحيوان الناطق والإنسان الانطباق التام على المصاديق .



الكتاب :

وعلى ضوئه : لا يجوز التعريف بما يأتي :

أ- التعريف بما هو أعمّ من الشيء المعرّف ، مثل : (الإنسان : حيوان يمشي على رجلين) ؛ لأن هذا التعريف ينطبق على الإنسان وعلى غيره من الحيوانات التي تمشي على رجلين .

الشرح :

قلنا إن المصاديق بين المعرّف والمعرّف - كالحيوان الناطق والإنسان - تكون متساوية ، وهذا مر في الشرط الأول من شروط التعريف ، فمصاديق الحيوان الناطق ليست أكثر ولا أقل من مصاديق الإنسان ، لذلك لا يصح التعريف بما هو أعمّ من الشيء المعرّف، مثل : الإنسان حيوان يمشي على رجلين ، فهذا التعريف يكون أعمّ من الشيء المعرّف ، فالحيوان الذي يمشي على رجلين أعمّ من الإنسان ، أي أن مصاديق الحيوان الذي يمشي على رجلين أكثر من مصاديق الإنسان ؛ لأنه يشمل مصاديق الإنسان ومصاديق غيره من الحيوانات التي تمشي على رجلين ، مثل النعامة والدجاجة والكنغر والقرد والبطريق ، فتدخل مصاديق أخرى في تعريف الإنسان مع أنها ليست من مصاديق الإنسان ، فتكون النعامة والقرد والبطريق من مصاديق الإنسان ، وقد اشترطنا أن يكون المعرّف متساويين من حيث المصاديق ، لذلك لا يصح التعريف بما هو أعمّ من الشيء المعرّف .

الكتاب :

ب- التعريف بما هو أخص من الشيء المعرّف ، مثل : (الإنسان : حيوان متعلّم) ؛
لأن هذا التعريف لا ينطبق على جميع مصاديق الإنسان ، وإنما على بعضها فقط ، وهم
الناس المتعلّمون .

الشرح :

اشتربنا في صحة التعريف أن يكون المعرّف والمعرّف متساويين من حيث المصاديق ، لذلك
لا يصح التعريف بما هو أخص من الشيء المعرّف ، مثل : الإنسان حيوان متعلّم ، وهنا
مصاديق (الحيوان المتعلّم) أقل من مصاديق الإنسان ، فينطبق الحيوان المتعلّم على بعض
مصاديق الإنسان ، وهم الناس المتعلّمون ، والناس غير المتعلّمين يكونون خارج دائرة الحيوان
المتعلّم ، مع أنهم داخل دائرة الإنسان ، فتوجد مصاديق مشمولة في الإنسان ، ولا تكون
مشمولة في الحيوان المتعلّم ، فمصاديق الحيوان المتعلّم تكون أقل من مصاديق الإنسان ، فيكون
الحيوان المتعلّم أخص مطلقاً من الإنسان ، ولا يصح التعريف بما هو أخص من الشيء المعرّف
؛ لأنه يشترط في المعرّف والمعرّف أن يكونا متساويين من حيث المصاديق .

الكتاب :

ج- التعريف بما هو مباين للشيء المعرّف ، مثل : (الإنسان : جماد) ؛ لأن المتباينين
- كما تقدّم في موضوع النسب الأربع - لا ينطبق كل واحد منهما على شيء من
مصاديق الآخر .

الشرح :

لا يصحّ التعريف بشيء مباين للشيء المعرّف ، مثل : الإنسان جماد ؛ لأنه لا توجد
مصاديق مشتركة بين الإنسان والجماد ، فلا يوجد أي التقاء بينهما حيث إن دائرة الإنسان لا
تتقاطع مع دائرة الجماد ، فلا يمكن تعريف أحدهما بالآخر ، ويشترط في التعريف أن يكون
المعرّف والمعرّف متساويين من حيث المصاديق ، أي أن الدائرتين لا بد أن تكونا متطابقتين .
إذن لا يمكن التعريف بما هو أعم مطلقاً ولا بما هو أخص مطلقاً ولا بالمباين ، بل يشترط أن
يكون المعرّف والمعرّف متساويين من حيث المصاديق .

الكتاب :

٢- أن يكون التعريف بما هو أوضح وأجلى من الشيء المعرّف لدى المخاطب .

الشرح :

مر أن الشرط الأول أن توجد علاقة التساوي بين المَعْرِف والمَعْرِف .
نأتي الآن إلى الشرط الثاني من شروط التعريف ، وهو أنه لا بد أن يكون المَعْرِف أوضح من
المَعْرِف عند المخاطَب ، وعند المخاطَب متعلقة بـ "أوضح وأجلى" ، إذا كان الشيء مجهولا
عند المخاطَب وتريد أن تعرّفه له فلا يصح أن تعرّفه بشيء أقل وضوحا منه .
مثلا إذا قلت لشخص يجهل الأسد : أسد . وقال لك : ما هو الأسد ؟ فتقول له :
غضنفر - إذا كان يجهل معنى غضنفر .

هو لا يمكن أن يتعرّف على الأسد بهذا التعريف لأن "الغضنفر" أشد غموضا من "الأسد"
، فالمَعْرِف أشد غموضا من المَعْرِف ، والتعريف لا بد أن يكون بشيء أوضح .
مثلا : إذا قلت له : غضنفر . فقال لك : ما هو غضنفر؟ فتقول له : الأسد - إذا كان
يعرف معنى الأسد ويجهل معنى الغضنفر .

هنا يصح التعريف لأن المَعْرِف أوضح من المَعْرِف ، فهو يعرف الأسد ويجهل الغضنفر .

الكتاب :

وعلى ضوئه : لا يجوز التعريف بما يأتي :

أ- التعريف بما يساوي الشيء المَعْرِف بالوضوح ، مثل : تعريف الأب بأنه والد الابن
، وتعريف الابن بأنه ولد الأب ؛ لأن الابن والأب متساويان في الوضوح ، وليس أحدهما
أوضح من الآخر حتى يُعرّف به .

الشرح :

لا يصح أن يكون المَعْرِف والمَعْرِف متساويين في الوضوح ، أي يكونان على درجة واحدة
من الوضوح .

مثلا : إذا أردنا أن نعرّف الأب فنقول : الأب هو والد الابن .

وإذا أردنا أن نعرّف الابن فنقول : الابن هو ولد الأب .

هذان التعريفان لا يصحّان ؛ لأن الأب والابن على درجة واحدة من الوضوح ، وليس
أحدهما أوضح من الآخر لكي يمكن التعريف بالأوضح .

الكتاب :

ب- التعريف بما هو أخفى من الشيء المعرّف ، مثل : (النور : قوّة تشبه الوجود) ؛ لأنّ الشيء المعرّف هنا - وهو النور - أوضح من التعريف لدى المخاطب ، فلا يتحقق المطلوب من التعريف ، وهو بيان الحقيقة أو إيضاح المعنى .

الشرح :

إذا أردنا أن نعرّف شيئا فلا بد أن نأتي بشيء أوضح منه لا بشيء أخفى من المعرّف ، فإذا قلنا : النور قوّة تشبه الوجود ، والنور أوضح من الوجود ، والوجود أخفى من النور ، فهذا التعريف لا يصح ، ولكن إذا قلنا : الوجود كالنور ، فالتعريف يصح لأنه تعريف بالأوضح ، وفي القرآن : "الله نور السماوات والأرض" ، نعرّف الله سبحانه بأنه مثل النور ، وقلنا سبحانه تنزيها لله لأنه حينما تعرّف الله بالنور فيوجد فيه سوء أدب وتقليل من شأن الله ، يوجد تشبيه الخالق بشيء مخلوق ، فننزه الله عن هذا التشبيه ، والهدف هو التوضيح ، وهذا تعريف بالأوضح ، فالنور معروف بأنه بيّن بنفسه كاشف لغيره ، والله سبحانه هكذا أيضا ، واضح بنفسه موضح لغيره ، وإذا قلنا : النور كالله سبحانه ، فذات الله وكنهه وحقيقته مجهولة لنا ، ولا يمكن تصور الله بذاته وكنهه وحقيقته ، وما نعرفه ونتصوره هو صفات الله تعالى ، ولا يمكن تصور ذات الله لأن الله هو الخالق والصورة مخلوقة أنت أوجدتها في ذهنك ، فالصورة الذهنية مخلوقة والله هو الخالق ، والصورة المخلوقة لا تعبر عن ذات الخالق ، فيستحيل أن نتصور حقيقة الله ، ولكن يمكن لنا أن نتصور الله من خلال صفاته وآثاره ، فنقول علم الله مطلق ، فنتصور الله من خلال تصور العلم المطلق ، وحقيقة النور إذا كانت مجهولة فحقيقة الله سبحانه غير معروفة ، فلا يصح هذا التعريف ، فالتعريف بأن الله نور السماوات والأرض تعريف صحيح لأنه تعريف بالأوضح من حيث الحقيقة ، ولكن إذا قلنا النور كالله ، فلا يصح التعريف لأن حقيقة النور معروفة وحقيقة الله مجهولة ، والله ليس مجهولا تماما لأنك من الأثر تصل إلى المؤثر في الكون ، ولكن حقيقته وذاته وكنهه مجهولة .

الكتاب :

٣- أن يكون التعريف بالفاظ تغاير الشيء المعرّف في مفهومه ، مثل : (الإنسان : حيوان ناطق) ؛ فإن مفهومي الحيوان والناطق مغايران لمفهوم الإنسان .

الشرح :

يأتي الآن إلى الشرط الثالث من شروط التعريف :

كان الكلام في شروط التعريف ، ومن شروط التعريف أن يكون التعريف بألفاظ تختلف عن الشيء المعرّف من حيث المفهوم ، فإذا قلنا : الإنسان بشر ، نعرف أنه لا يوجد اختلاف بين الإنسان والبشر من حيث المفهوم ، فمفهوم البشر هو نفس مفهوم الإنسان ، فيوجد لفظان ولكن معناه ومفهومهما واحد ، والمفهوم هو المعنى أو الصورة الذهنية ، فالصورة الذهنية للبشر هي نفس الصورة الذهنية للإنسان، فهذا ليس تعريفا للإنسان لأن من شروط التعريف أن يكون التعريف بألفاظ تختلف عن الشيء المعرّف من حيث المفهوم والمعنى ، وهو ليس تعريفا ، ولكن الجملة صحيحة ، وتستفيد فائدة من هذه الجملة ، والفائدة هي توضيح لمعنى الإنسان بلفظ آخر لمن يجهل المعنى ، ويسمى "شرح الاسم" ، مثلما نقول : الغضنفر أسد ، فهذا شرح للاسم بلفظ آخر ، أو هو تعريف لفظي لغوي لا تعريف منطقي ، تأتي بلفظ آخر لبيان معنى اللفظ الأول ، وهذا ما تجده في القواميس اللغوية ، تبحث عن معنى لفظ معيّن فيعطيك لفظا آخر يوضح معنى اللفظ الأول ، ويكون المرادف ، والمرادفات هي ألفاظ لها نفس المعنى ، وهذا ليس تعريفا للغضنفر ؛ لأنك لم تأت بشيء جديد ، وقد تعرف معنى اللفظ ، ولكنك تريد لفظا آخر له ، وحينما تكتب موضوعا مرة تستعمل لفظ إنسان ومرة لفظ بشر لكي تنوّع في الألفاظ ، مرة تستعمل أسد ومرة تستعمل غضنفر ، ذهبت إلى حديقة الحيوان ورأيت أسدا ، وهذا الغضنفر من أقوى الحيوانات .

فتستعمل ألفاظا مختلفة في التعبير عن شيء واحد ، وهذا يعطي قوة لموضوعك ، وهنا يوجد اتحاد في المفهوم ، فهو توضيح لمعنى الإنسان بلفظ آخر وهو البشر ، وتوضيح لمعنى الأسد بلفظ آخر وهو غضنفر ، وهذا هو شرح الاسم ، ما هو شرحك وتوضيحك لهذا اللفظ ؟

فهو شرح للاسم بلفظ آخر أو هو تعريف لفظي لغوي لا تعريف منطقي ، فتأتي بلفظ آخر لتوضح معنى اللفظ الأول .

وهذا ليس تعريفا بالمصطلح المنطقي ؛ لأننا اشتطنا في التعريف المنطقي أن يكون التعريف بألفاظ تغاير الشيء المعرّف من حيث المفهوم ، مثل : (الإنسان : حيوان ناطق) ؛ فإن مفهوم حيوان والناطق مغايران لمفهوم الإنسان .

وفي التعريف المنطقي نبحت عن حقيقة الشيء المؤلفة من الجنس والفصل القريبين ، وهو الحد التام ، أو نبحت عن الحد الناقص ، أو الرسم التام ، أو الرسم الناقص .

وإذا قلنا : الإنسان حيوان ناطق ، فمفهوم الحيوان ومفهوم الناطق أو المفكر يختلفان عن مفهوم الإنسان ، فتوجد ثلاثة مفاهيم : مفهوم الإنسان ومفهوم الحيوان ومفهوم الناطق ، وهذه المفاهيم الثلاثة تختلف في المعنى ، فالصورة الذهنية للحيوان والصورة الذهنية للناطق تختلفان عن الصورة الذهنية للإنسان .

إذن في التعريف يشترط أن يكون التعريف باللفاظ تغاير الشيء المعرّف من حيث المفهوم والمعنى .

الكتاب :

وفي ضوئه :

لا يجوز التعريف باللفاظ هي نفس الشيء المعرّف في المفهوم ، مثل : (الإنسان : بشر) ؛ فإن مفهوم (الإنسان) ومفهوم (بشر) شيء واحد .

الشرح :

مفهوم الإنسان هو نفس مفهوم البشر ، وليس مفهوما مغايرا له مختلفا عنه ، فاللفظان مختلفان ، فهما مختلفان من حيث اللفظ ، ومتطابقان من حيث المفهوم والمعنى والتصور الذهني والصورة الذهنية .

حينما أقول إنسان وبشر كم صورة في ذهنك ؟ هل يوجد تصور واحد أو تصوران؟ صورة واحدة وتصور واحد ومفهوم واحد ومعنى واحد ، مختلفان من حيث اللفظ ، متحدان ومتطابقان من حيث المفهوم والمعنى .

الكتاب :

٤- أن يكون التعريف بما لا يتوقّف معرفته على معرفة نفس الشيء المعرّف ، مثل : "الإنسان : حيوان ناطق" ؛ فإن معرفة "الحيوان" ومعرفة "الناطق" لا تتوقّفان على معرفة "الإنسان" .

الشرح :

يأتي الآن إلى الشرط الرابع من شروط التعريف :

إذا توقف التعريف على المعرّف ، وتوقف المعرّف على التعريف ، فيتوقف الشيء على نفسه ، فالمعرّف يتوقف على المعرّف ، والمعرّف يتوقف على المعرّف ، فيؤدي إلى أن المعرّف يتوقف على نفسه ، وتوقف الشيء على نفسه يسمى "الدور" لأنه عبارة عن دائرة ، تذهب

من أ إلى ب ، ثم ترجع من ب إلى أ ، فحصل عندنا دائرة ، ويتوقف أ على أ ، كما إذا قلنا :
أ يتوقف على ب ، وب يتوقف على أ ، أو : أ هو ب ، وب هو أ ، أو : أ = ب ، وب = أ ،
فالنتيجة أن أ = أ .

وإذا أخذنا مثال : الإنسان حيوان ناطق ، فإن معرفة مفهوم الحيوان ومعرفة مفهوم الناطق لا
تتوقفان على معرفة مفهوم الإنسان ، فإذا أردت أن تعرف معنى الحيوان ومعنى الناطق فلا تحتاج
إلى معرفة معنى الإنسان ، فمعرفة معنى الإنسان تتوقف على معرفة معنى الحيوان ومعنى الناطق
، فلا يوجد دور .

إذا قلت الإنسان حيوان ناطق ، ثم قلت : ما هو تعريف الحيوان ؟
وأجبت الحيوان هو إنسان عنده النطق ، فصار عندك دور لأنك استعملت المَعْرِفَ في المَعْرِفِ
، فتوقف المَعْرِفَ على المَعْرِفِ ، وتوقف المَعْرِفَ على المَعْرِفِ ، فصار عندنا دور ، فيشترط في
التعريف أن لا يتوقف المَعْرِفَ على المَعْرِفِ ، والمَعْرِفَ على المَعْرِفِ لكي لا نحصل على الدور ،
فالمَعْرِفَ يتوقف على التعريف ، ولكن التعريف لا يتوقف على المَعْرِفِ ، ففي تعريف الإنسان
الإنسان مجهول ونريد أن نعرِّفه ، فنعرِّفه بالحيوان والناطق ، وإذا قلت لك : ما هو تعريف لي
الحيوان ؟

تقول الحيوان هو جسم نام حساس متحرك بالإرادة ، وضمن تعريف الحيوان لا يوجد "إنسان"
، ولكن لو قلت : الحيوان هو الإنسان الحي ، نحصل على الدور لأننا جعلنا المَعْرِفَ في
التعريف ، لأن معرفة معنى الإنسان تتوقف على معرفة معنى الحيوان ، ومعرفة معنى الحيوان
تتوقف على معرفة معنى الإنسان .

الكتاب :

وفي ضوئه :

لا يجوز التعريف بما تتوقف معرفته على معرفة نفس الشيء المَعْرِفَ ، مثل : "الشمس :
كوكب يرى في النهار" ، في حين أن معرفتنا للنهار تتوقف على معرفتنا للشمس ؛ لأن
النهار هو زمان رؤية الشمس .

الشرح :

قلنا بأنه يوجد عندنا دور ، لذلك لا يصح التعريف بالمَعْرِفِ الذي تتوقف معرفته على
معرفة المَعْرِفِ .

مثلا : إذا سألنا ما هي الشمس؟ فتجيب : الشمس نجم يرى في النهار ، وقلنا نجم لأنه يضيء بنفسه ، والكوكب لا يضيء بنفسه ، وإنما ينعكس نور النجم عليه ، كما ينعكس نور الشمس على الأرض ، فالشمس نجم ، والأرض كوكب .

وإذا سألنا : ما هو النهار؟ فتجيب : هو الوقت الذي تظهر فيه الشمس .

فهنا توقفت معرفة الشمس على معرفة النهار ، وتوقفت معرفة النهار على معرفة الشمس ، فحصل دور ، فالمعرف يتوقف على معرفة المعرف ، والمعرف يتوقف على معرفة المعرف ، فيتوقف المعرف على معرفة المعرف ، فيلزم منه الدور ، وهو توقف الشيء على نفسه ، وفي الدور لا نصل إلى نتيجة ؛ لأن الشيء الذي تريد أن تعرفه يكون مجهولا لدى المخاطب ، فتأتي بتعريف يحتوي على شيء مجهول ، وهذا المجهول الثاني يكون تعريفه المجهول الأول ، فاعتمد تعريف المجهول على المجهول ، فيكون عندك معرف مجهول ومعرف مجهول ، وكل من المجهولين يعتمد على المجهول الآخر ، فلا تصل إلى نتيجة لأنك لا تعرف الأول ولا تعرف الثاني .

حينما أسألك عن الشمس معناه أن الشمس مجهولة عندي ، لذلك أسألك عن ماهية الشمس ، فتأتي بتعريف ، والتعريف يحتوي على شيء مجهول وهو النهار ، ثم أسألك ما هو النهار لأنه مجهول عندي ، فالمجهول تريد أن تعرفه بالمجهول .

الكتاب :

٥- أن يكون التعريف بألفاظ واضحة المعاني ، غير مبهمة أو غامضة .

الشرح :

يأتي الآن إلى الشرط الخامس من شروط التعريف :

لا بد أن يكون التعريف مشتملا على ألفاظ واضحة المعاني ، ولا تأتي بألفاظ مبهمة مجهولة المعنى أو غامضة لا يعرف المخاطب معناها ، ويحتاج أن يبحث في القواميس ليصل إلى معرفة المعنى .

مثلا : يأتي بألفاظ كانت تستعمل في عصر ما قبل الإسلام كما في الأشعار في العصر الجاهلي ، ولأجل معرفة معانيها لا بد من البحث في قواميس اللغة لمدة طويلة ، وبعد جهد جهيد يصل إلى معرفة معانيها ، فلا بد أن يستعمل في التعريف ألفاظا واضحة المعاني عند المخاطب ، والمخاطبون على مستويات ذهنية مختلفة ، حينما تعرف الشيء للطفل يختلف عن تعريفك

الشيء لشخص كبير ، فالطفل تعطيه ألفاظا بسيطة واضحة ، وتحيب الطفل بمستوى عقله البسيط ، ولكل مقام مقال ، مثلا شخص يريد أن يلقي محاضرة على طلبة الحوزة فالألفاظ التي يستعملها تختلف عن الألفاظ التي يستعملها للناس من غير طلبة الحوزة ، لذلك يراعي الخطيب مستوى الحاضرين لكي يستعمل الألفاظ المناسبة لهم ، عمال السوق يختلفون عن طلاب الجامعة ، فالعمال تستعمل معهم الألفاظ البسيطة ، وأما لطلبة الجامعة فتستعمل الألفاظ العلمية ، فالعقول والأفهام تختلف ، فلا بد أن تتكلم مع اختلاف الأفهام بألفاظ مختلفة ، فالألفاظ لا بد أن تكون واضحة المعاني عند المخاطب .
ومهمة الأنبياء ع : أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم .

الكتاب :

التقسيم والتصنيف

التقسيم

تعريفه :

التقسيم أو "القسمة" : هو تجزئة الشيء إلى أنواعه أو تحليله إلى عناصره .

الشرح :

التعريف هنا ليس تعريفا منطقيا لأنه ليس حدا تاما ولا حدا ناقصا ولا رسما تاما ولا رسما ناقصا ، وإنما هو بيان لمعناه أو شرح اللفظ أو شرح الاسم ، فيوجد لفظ فتأتي بلفظ آخر لأجل توضيح المعنى ، وهو من باب الترادف ، فمعنى التقسيم هو التجزئة والتحليل ، فحينما تقسم أنت تجزئ وتحلل .

التقسيم له معنيان :

المعنى الأول :

تجزئة الشيء إلى أنواعه .

المعنى الثاني :

تحليل الشيء إلى عناصره .

الكتاب :

شرح التعريف :

إذا قلنا : "الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي : الاسم والفعل والحرف" فإننا بهذا نكون قد جزأنا الكلمة إلى أنواعها الثلاثة المذكورة .

وإذا قلنا : "الماء ينحلّ إلى عنصرين هما : الأوكسجين والهيدروجين" نكون قد حللنا الماء إلى عنصريه اللذين تركّب منهما .

تلك التجزئة وهذا التحليل هو القسمة أو "التقسيم" .

الشرح :

نأتي إلى معنيي التقسيم :

المعنى الأول : تجزئة الشيء إلى أنواعه :

يتم تجزئة الشيء إلى أنواعه ، هنا يوجد الشيء مع أنواعه ، وأما في المعنى الثاني للتقسيم يوجد الشيء مع عناصره .

مثال :

الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الاسم والفعل والحرف ، هذا التقسيم تجزئة للكلمة إلى أنواعها الثلاثة ، باعتبار أن الكلمة جنس ، والاسم والفعل والحرف أنواع .

ملاحظة هامة :

الأفضل أن نقول بأن الكلمة بمنزلة الجنس ، والأقسام بمنزلة الأنواع ؛ لأن الجنس والنوع والفصل تأتي في الأمور التكوينية الحقيقية ، كما في : الإنسان حيوان ناطق ، فنقول الإنسان نوع ، والحيوان جنس ، والناطق فصل ، وأما في الأمور الاعتبارية التي يعتبرها المعترف فنقول بأنه بمنزلة كذا ، وتقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع من وضع النحوي واعتباره ، وليس أمرا تكوينيا ، فتكون الكلمة بمنزلة الجنس لأنه جنس اعتباري لا تكويني ، والاسم بمنزلة النوع لأنه نوع اعتباري لا تكويني .

والأمور تنقسم إلى قسمين : أمور تكوينية وأمور اعتبارية ، والأمور التكوينية يجعلها الله تعالى ، مثل دوران الأرض حول الشمس أمر تكويني ، ولا يمكن للإنسان أن يغيره ، وما يقوم به الإنسان من أفعال يكون ضمن القوانين التكوينية ، فالإنسان ينمو ضمن قانون تكويني ، ويبنى بيتا ضمن قانون تكويني ، فالله جعل خاصية للتراب ، ويمكن للإنسان أن يحول التراب إلى طابوق ، وتستخرج الزجاج من التراب ، فجعل فيه هذه الخاصية ، والإنسان يستفيد في حياته من الأمور التكوينية التي خلقها الله ، الإنسان يصنع طائرة ، وتطير بقانون تكويني ،

واستفاد من كيفية طيران الطير ، فعن طريق تخفيف الضغط من الأعلى وزيادة الضغط من الأسفل تطير الطائرة ، واستفاد الإنسان من معرفة كيف أن السمك يطفو ، وفي صناعة الغواصات استفاد من الدولفين والحوت ، فالاختراعات قائمة على قوانين تكوينية جعلها الله ، واستفاد منها الإنسان ، في صناعة الكمبيوتر استفادوا من الذهن البشري في كيفية تخزين المعلومات ، ولا يستطيعون الوصول إلى شيء شبيه تماما بالذهن البشري الذي يفكر ، والآن الكمبيوتر فيه ذكاء اصطناعي ، يمكن له أن يستفيد من تجاربه وأخطائه ، مثلاً لعبة الشطرنج يلعبها الإنسان مع الكمبيوتر ، الكمبيوتر يتعلم من أخطائه ، ولا يكرر هذه الأخطاء مرة أخرى ، ويتعلم بناء على برنامج موجود فيه ، والله خلق الإنسان بكيفية معينة بحيث إن ذهنه يفكر ويخزن المعلومات ويستنتج معلومات جديدة من المعلومات السابقة ، واستفاد العسكريون من الذكاء الاصطناعي في صناعة الصواريخ ، فحينما يطلقون الصاروخ يأتي أمامه جبل ، فيصعد فوق الجبل ثم ينزل ويواصل طريقه ، هذا نتيجة ذكاء اصطناعي موجود في برمجة الصاروخ ، ويستفيد العلماء من الذكاء الاصطناعي في كثير من الصناعات ، وفي البحث في الإنترنت اكتب "الذكاء الاصطناعي" وقرأ المعلومات التي تخرج لك ، وحاولوا الاطلاع على الأمور الحديثة والمعلومات المعاصرة لأنها نافعة للعالم ولطالب العلم في تحضير مواضيعه التي سيلقيها على الناس .

وأما الأمور الاعتبارية فتكون باعتبار المعيار ، مثل تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف بجعل النحوي وليس بجعل الله ، وكالأوراق النقدية فإن لها قيمة اعتبارية ، لذلك تتغير قيمتها السوقية نسبة إلى عملات الدول الأخرى من وقت لآخر ، فتصعد القيمة حسب القوة الشرائية للعملة ، فإن الدول اتفقت واعتبرت على أن توجد لها عملات ، وأن تكون لها قوة شرائية معينة في سوق الأوراق المالية ، فقيمة هذه الورقة من النقد قيمة اعتبارية ، وهذا أمر اعتباري متفق عليه بين الدول ، وأما الأمور الحقيقية فهي أمور تكوينية خلقها الله تعالى بهذه الكيفية ، فالإنسان حيوان مفكر لأن الله خلقه هكذا بأن جعل فيه الحياة وقوة التفكير ، فما يكون بجعل الله ويكون مخلوقاً فهو أمر تكويني ، وما يكون بجعل الإنسان ويتفق عليه الناس فهو أمر اعتباري ، وفي الأمور التكوينية نقول جنس ونوع وفصل ، وفي الأمور الاعتبارية نقول بمنزلة الجنس ومنزلة النوع ومنزلة الفصل .

إذن :

المعنى الأول للتقسيم هو تجزئة الشيء إلى أنواعه .

المعنى الثاني : تحليل الشيء إلى عناصره :

يتم تحليل الشيء إلى عناصره ووحداته التي يتركب منها ، فهنا يوجد الشيء مع عناصره ، وأما في المعنى الأول فكان يوجد الشيء مع أنواعه .

مثال :

يتم تحليل الماء إلى عناصره الكيميائية التي يتركب منها ، وهي ذرتا هيدروجين وذرة أوكسجين ، وهي العناصر التي إذا اتحدت فإنه ينتج منها الماء ، وأما الماء الثقيل فهو مركب من ذرتي هيدروجين وذرتي أوكسجين .

الكتاب :

أساسه :

لأجل أن يكون التقسيم ذا فائدة لا بد من أساس يقوم عليه ، والأساس : هو الغاية التي يهدف إليها المقسّم ، والصفة التي يلاحظها أثناء التقسيم ، ويتخذ منها مقياسا عاما في تقسيمه .

فمثلا : إذا قسّمنا الحيوانات إلى آكلة اللحوم وآكلة النباتات كان أساس التقسيم نوع الغذاء الذي يأكله الحيوان .

وإذا قسّمنا المثلث إلى متساوي الأضلاع ومتساوي الساقين ومختلف الأضلاع ، كان أساس القسمة هو نوع الأضلاع التي يتألف منها المثلث .

الشرح :

أساس التقسيم :

إن التقسيم لا يكون بشكل عشوائي ، بل لا بد من وجود أساس للتقسيم ، ويوجد هدف وغاية من التقسيم عند من يقسّم الشيء ، فتوجد غاية وصفة ملحوظة في نظر المقسّم أثناء التقسيم ، والغاية والصفة تكونان عند المقسّم مقياسا عاما للتقسيم ، فحينما نقول بأن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف فإنه توجد لهذا التقسيم غاية ، وكذلك حينما نحلل الشيء إلى عناصره فإن لهذا التحليل غاية عند من يقوم بعملية التحليل ، فالكيميائي غايته البحث عن العناصر الأولية لجميع المواد سواء كان يوجد لها عنصر واحد أم تكون مركبة من عدة عناصر ، ويريد أن يصل إلى معرفة خواص كل عنصر ليستفيد منها في تصنيع نفس المادة التي حلّلها

لكي يزيد لها في الطبيعة ، فإذا كانت الكمية في الطبيعة قليلة ، فمن خلال معرفة خواص العنصر أو المركب يزيد هذا العنصر أو المركب في الطبيعة ، أو في تصنيع مواد أخرى غير موجودة في الطبيعة عن طريق اتحاد العناصر بعضها ببعض ، فيأتي بمركبات جديدة ، مثلاً الاختراعات الحديثة الموجودة اليوم عبارة عن شيء جديد ، وقد يصنع مواد كيميائية جديدة نتيجة خلط العناصر وتركيبها ، الآن نرى بأن الحديد على أنواع : حديد صلب وحديد زهر ، فالحديد الذي يصنع لفتحات مجاري المياه يختلف عن الحديد الذي يصنع منه الدبابة ، ويوجد حديد يصيبه الصدأ ، واستطاعوا معالجة ذلك بإضافة الكربون ، فصنعوا الاستيل الذي لا يصدأ ، استفادوا من المواد المتوفرة في الطبيعة وأنتجوا مواداً جديدة .

إذن لا يوجد تقسيم بلا هدف وغاية وصفة ملحوظة أثناء التقسيم ، فكل تقسيم لا بد له من أساس يقوم عليه .

مثال ١ :

يمكن تقسيم الحيوانات إلى حيوانات آكلة اللحوم وآكلة النباتات ، ويوجد أساس لهذا التقسيم ، وهو نوع الغذاء الذي تأكله هذه الحيوانات ، فيتم تقسيم الحيوانات إلى أقسام متعددة من حيث نوع الغذاء .

ويمكن تقسيم الحيوانات إلى أقسام أخرى بحيثيات أخرى ، مثلاً على أساس اللون ، فتنقسم الحيوانات إلى بيضاء وسوداء وبنية ، فأولاً تحدد الحيثية والأساس ، وبعد ذلك تبدأ بالتقسيم ، والحيثية والأساس له غاية وهدف ، مثلاً تقسيم الحيوانات من حيث اللون ما هي الفائدة منه ؟ وفي اللون الواحد يوجد كثير من أنواع الحيوانات ، فلا بد من وجود غاية وهدف من التقسيم ، وتوجد فائدة مترتبة على التقسيم .

وفائدة تقسيم الحيوانات إلى آكلة لحوم وآكلة نباتات أنك إذا ربيت أسداً في البيت فتعطيه لحماً ولا تعطيه برسيماً ، وتوجد آثار عملية مترتبة على التقسيم ، ففي حديقة الحيوان لا بد من تحديد الحيوانات أنها من آكلة اللحوم أو من آكلة النباتات ، وتقديم الطعام المناسب لكل حيوان ، فلا تعطي الغزال لحماً ، ولا تعطي النمر نباتاً ، فيوجد عندك أساس وحيثية ثم تقسم إلى أقسام لهدف وغاية .

مثال ٢ :

تقسيم المثلث إلى متساوي الأضلاع ومتساوي الساقين ومختلف الأضلاع ، هنا أساس القسمة هو نوع الأضلاع التي يتألف منها المثلث ، أي من حيث نوع الأضلاع ، فتوجد هنا حيثية واحدة للتقسيم ، فتارة تكون الأضلاع الثلاثة متساوية في الطول ، فعندنا مثلث متساوي الأضلاع ، وتارة أخرى يوجد ضلعان متساويان في الطول والضلع الثالث مختلف في الطول عنهما ، فعندنا مثلث متساوي الساقين ، وتارة ثالثة تكون الأضلاع مختلفة الطول ، فعندنا مثلث مختلف الأضلاع ، فتوجد هنا ثلاثة أقسام للمثلث من حيث نوع الأضلاع ، ولا يمكن إضافة قسم رابع تكون فيه الزاوية قائمة أو غير قائمة ؛ لأن هذا القسم الجديد أساسه مختلف وله حيثية مختلفة وهي نوع الزاوية ، والتقسيم لا بد أن يكون على أساس واحد وحيثية واحدة ، فيوجد تقسيم على أساس نوع الأضلاع ، ويوجد تقسيم ثان على أساس نوع الزاوية ، فمثلا يكون عندك مثلث قائم الزاوية ، ومثلث حاد الزاوية ، ومثلث منفرج الزاوية ، فيوجد تقسيمان لأن كل تقسيم يكون بناء على أساس واحد وحيثية واحدة .

الكتاب :

تنبيه :

قد يقسم الجنس الواحد بتقسيمات مختلفة إلى أنواع مختلفة ، وذلك لاختلاف الأسس التي يراعيها المقسم عند التقسيم .

فقد يقسم الإنسان على أساس اللون إلى أسود وأبيض .

وقد يقسم على أساس الشعب إلى عربي وفارسي وهندي .

وقد يقسم على أساس المجتمع الذي يعيش فيه إلى بدائي وحضري . . . وهكذا .

الشرح :

يمكن تقسيم الجنس إلى أنواع مختلفة بناء على أسس مختلفة وحيثيات متعددة ، والحيثيات المختلفة تعطي أقساما مختلفة مع أن المقسم يكون نفس المقسم ، كالإنسان الذي هو نوع إذا اعتبرناه مقسمًا فإنه ينقسم من حيثيات مختلفة إلى أقسام مختلفة ، وما تندرج تحته الأقسام يسمى مقسما ، والمقسم ينقسم بحيثيات مختلفة إلى أقسام مختلفة ، وقال المؤلف يمكن تقسيم الجنس ، إذا نظرنا إلى الإنسان بالنسبة إلى ما فوقه نسماه نوعا ، وهو نوع حقيقي ، وإذا نظرنا نسبة إلى ما تحته فنطلق عليه جنس إضافي ، نعتبر الأقسام أنواعا ، فالإنسان بالنسبة إلى هذه الأنواع يكون جنسا إضافيا ، ويمكن أن نطلق عليه "جنس" بالمعنى اللغوي لا بالمعنى

الاصطلاحى ، وهذا شبيه بالحيوان الذي هو جنس لما تحته ، وهو نوع إضافي بالنسبة إلى ما فوقه ، وقال المؤلف سابقا : "نوع الحيوان" ، فقلنا هو جنس حقيقي بالنسبة إلى الأنواع الموجودة تحته ، ولكنه نوع إضافي بالنسبة لما فوقه من الأجناس ، وهذا نظير الجزئي الحقيقي الذي هو جزئي إضافي بالنسبة إلى الكلي الذي فوقه ، وكذلك الكلي الذي يكون جزئيا إضافيا بالنسبة إلى الكلي الذي فوقه .

مثال ١ :

نأتي إلى المثال السابق وهو الحيوانات ، يمكن تقسيم الحيوانات إلى عدة تقسيمات من حيثيات مختلفة ، ومن هذه التقسيمات تقسيم الحيوانات إلى آكلة اللحوم وآكلة النباتات ، ويوجد أساس لهذا التقسيم ، وهو نوع الغذاء الذي تأكله هذه الحيوانات ، فيتم تقسيم الحيوانات من حيث نوع الغذاء ، وتوجد حيثيات مختلفة وجهات متعدّدة للتقسيم ، الحيثية والأساس والجهة كله بنفس المعنى ، وحيثية التقسيم ضرورية لأن تقسيم الشيء إلى أقسامه يختلف من حيثية إلى أخرى ، ويمكن أن نقسّم الحيوانات من حيث اللون أو من حيث الوزن أو من حيث الحجم ، وقبل أن يبدأ عملية التقسيم لا بد أن يحدّد المقسّم أساسه للتقسيم ومن أي حيثية لكي يكون كل تقسيم بناء على حيثية معينة ، ولا يمكن أن تأتي في التقسيم الواحد بحيثيات مختلفة ، فيقع التداخل في التقسيم الواحد بناء على تعدّد الحيثيات ، فأولا لا بد من تحديد الأساس والحيثية ، وبعد ذلك تقسم بناء على الأساس الواحد والحيثية الواحدة ، وإذا قسمت على عدة حيثيات فيقع التداخل بين الأقسام ، مثلا نقسم الحيوانات إلى قسمين : القسم الأول : آكلة اللحوم ، والقسم الثاني : ذات اللون الأسود ، فتقول الحيوانات على قسمين : آكلة اللحوم وذات اللون الأسود ، هذا التقسيم غير صحيح لأنه يوجد تداخل بين الأقسام بسبب تعدّد الحيثيات ، فالقسم الأول أساسه حيثية نوع الغذاء ، والقسم الثاني أساسه حيثية اللون ، فيوجد أساسان وحيثيتان في التقسيم الواحد ، وهذا التقسيم غير صحيح لأن القسم الأول قائم على حيثية مختلفة عن الحيثية التي قام عليها القسم الثاني ، فلا بد أن يكون أساس التقسيم حيثية واحدة ومن جهة واحدة ، والمقسّم قبل أن يبدأ بالتقسيم لا بد أن يحدّد أساس تقسيمه والحيثية التي يعتمد عليها ، وبعد ذلك يبدأ بعملية التقسيم لكي يكون تقسيمه صحيحا ، وتترتب النتائج الصحيحة على هذا التقسيم .

مثال ٢ :

يمكن تقسيم الإنسان على أساس اللون إلى الأقسام التالية : أسود وأبيض وأحمر وأصفر ، المقسم هو الإنسان ، وهو ما تندرج تحته الأقسام ، والأسود نسبة إلى المقسم يسمى قسما ، ونسبة إلى القسم الثاني يسمى قسيما ، فالأبيض نسبة إلى الإنسان هو قسم ، فالأبيض بالنسبة إلى ما في عَرَضِهِ هو قسم ، والأبيض نسبة إلى الأسود هو قسم ، فالأبيض بالنسبة إلى ما في عَرَضِهِ هو قسم ، فالأبيض قسم وقسيم ، قسم بالنسبة إلى المقسم ، وقسيم بالنسبة إلى القسم الآخر ، مثلا الحيوان تحته الإنسان والفرس والغزال والأسد ، الأسد بالنسبة للحيوان قسم ، والأسد بالنسبة للإنسان قسم .

مثال ٣ :

يمكن تقسيم الإنسان على أساس الشعب والجنسية والدولة إلى الأقسام التالية : عربي وفارسي وهندي ، ولا يصح أن تضيف قسما رابعا مثل الأبيض ؛ لأن هذا القسم يكون على أساس آخر وحيثية ثانية ، وإذا كان التقسيم على أساس واحد وحيثية واحدة فلا تتداخل الأقسام من تقسيمات مختلفة .

مثال ٤ :

يمكن تقسيم الإنسان على أساس المجتمع الذي يعيش فيه إلى القسمين التاليين : بدوي وحضري .

مثال ٥ :

نأتي إلى المثال السابق وهو المثلث ، يتم تقسيم المثلث إلى متساوي الأضلاع ومتساوي الساقين ومختلف الأضلاع ، وأساس القسمة هو نوع الأضلاع التي يتألف منها المثلث ، فتوجد هنا حيثية واحدة للتقسيم ، فتوجد ثلاثة أقسام للمثلث من حيث نوع الأضلاع ، ولا يمكن إضافة قسم رابع تكون فيه الزاوية قائمة ؛ لأن هذا القسم الجديد أساسه مختلف وله حيثية مختلفة وهي نوع الزوايا ، والتقسيم لا بد أن يكون على أساس واحد وحيثية واحدة .

الكتاب :

أنواعه :

تنوّع القسمة إلى نوعين هما : القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية .

١- القسمة الطبيعية : هي تحليل الشيء إلى أجزائه التي يتألف منها ، مثل : تقسيم الماء إلى عنصري الأوكسجين والهيدروجين ، وقسمة الزجاج إلى عنصري الرمل وثاني أوكسيد السلكون . . . وهكذا .

٢- القسمة المنطقية : هي تحليل الشيء إلى أنواعه التي ينطبق عليها ، مثل : تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف ، وقسمة الزاوية إلى الحادة والقائمة والمنفرجة .

الشرح :

نذكر ملاحظة قبل أن نبدأ بأنواع القسمة ، وهي أنه لا بد من معرفة معاني المصطلحات في كل علم من العلوم ، والعلوم عبارة عن مصطلحات ، ففي كل علم من العلوم توجد مجموعة من المصطلحات لا بد من معرفتها ، فحينما تقرأ كلمة "نوع" تذهب إلى القواميس اللغوية فتجد لها معنى ، تأتي إلى علم المنطق وتجد أن لها معنى آخر يختلف عن المعنى اللغوي ، فالمعاني الاصطلاحية لا بد أن تعرفها في كل علم ، وإذا انتقلت من علم إلى علم آخر فلا بد أن تنتقل إلى المعنى الاصطلاحي في العلم الثاني .

أنواع القسمة :

للقسمة نوعان ، وهما :

١- القسمة الطبيعية :

هي تحليل الشيء إلى أجزائه وعناصره التي يتألف منها ، وسمّيت بـ "الطبيعية" لأن النظر يكون إلى الشيء الموجود في الطبيعة وعالم التكوين ، ويتم تحليل هذا الشيء إلى أجزائه الطبيعية ، فالتحليل تحليل طبيعي تكويني ، وفي القسمة الطبيعية نرى بأن الأجزاء لا يطلق عليها اسم المركب ؛ لأن المركب ليس له وجود بعد التحليل ، وإنما يزول من الوجود بعد التحليل ، ولا يطلق "المركب" على الجزء ، وهذا مقياس لتمييز القسمة الطبيعية عن القسمة المنطقية ، في القسمة الطبيعية المركب لا يبقى بعد التحليل إلى عناصره وأجزائه .

مثال ١ :

الماء ينقسم إلى عنصرين : الأوكسجين والهيدروجين ، وفي هذا التحليل لا نطلق على الجزء اسم المركب ، فلا نقول الأوكسجين ماء ، ولا الهيدروجين ماء ؛ لأن الماء ليس له وجود بعد تحليله ، و"المركب" لا يطلق على الجزء .

مثال ٢ :

الزجاج ينقسم إلى عنصرين : الرمل وثاني أكسيد السيلكون ، وهنا لا نقول إن الرمل زجاج ، ولا ثاني أكسيد السيلكون زجاج ؛ لأن "المركب" لا يطلق على الجزء .

٢- القسمة المنطقية :

هي تحليل الشيء إلى أنواعه التي ينطبق عليها ، وسمّيت بـ "المنطقية" لأنها تحليل منطقي عقلي ، فالعقل يحلل الشيء إلى أنواعه المنطقية ، وفي القسمة المنطقية نطلق على النوع اسم المقسّم ؛ لأن الشيء أي المقسّم يظل موجودا بعد التحليل ولا يزول ، ويصدق اسم المقسّم على النوع ، وهذا مقياس لتمييز القسمة المنطقية عن القسمة الطبيعية .

مثال ١ :

تقسيم الكلمة إلى : الاسم والفعل والحرف ، وفي هذا التقسيم نطلق على النوع اسم المقسّم ، فنقول الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة .

مثال ٢ :

قسمة الزاوية إلى : الحادة والقائمة والمنفرجة ، وهنا نقول الحادة زاوية ، والقائمة زاوية ، والمنفرجة زاوية .

الآن عندنا مقياس لتمييز القسمة الطبيعية عن القسمة المنطقية ، في القسمة الطبيعية المركب يزول بعد التحليل ولا يطلق اسم المقسّم على القسم ، وفي القسمة المنطقية المقسّم يبقى ولا يزول يعد التقسيم ، ويطلق اسم المقسّم على القسم .

سؤال : هل تحليل الكلمة إلى حروفها : الألف واللام الكاف واللام والميم والتاء المربوطة من باب القسمة الطبيعية أو القسمة المنطقية ؟

الجواب :

نأتي إلى المقياس فنسأل : هل الكلمة تظل موجودة بعد تحليلها أو تزول ؟ إن الكلمة تزول بعد تحليلها إلى حروفها ، ولا نقول إن الكاف كلمة أو اللام كلمة أو الميم كلمة ، وهذا مثل تحليل الماء إلى عناصره من الأوكسجين والهيدروجين ، فلا نقول إن الأوكسجين ماء ، فيكون تحليل الكلمة إلى حروفها من باب القسمة الطبيعية لا من باب القسمة المنطقية .

ونرى أن تحليل الكلمة إلى أنواعها يكون من باب القسمة المنطقية ، وتحليل الكلمة إلى حروفها من باب القسمة الطبيعية ، فتحليل الشيء الواحد قد يكون من باب القسمة المنطقية

، وقد يكون من باب القسمة الطبيعية ، لذلك نرى تحليل الشيء ونطبّق عليه المقياس لتمييزه ومعرفته وأنه من أي قسم من أقسام القسمة : المنطقية أو الطبيعية .

سؤال : تقسيم الحيوان إلى أنواعه من الإنسان والأسد والغزال من باب القسمة الطبيعية أو القسمة المنطقية ؟

الجواب :

نأتي إلى مقياس التمييز بين القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية ، المقسم يبقى بعد التحليل ، فنقول إن الإنسان حيوان ، والأسد حيوان ، وما دام أن المقسم يبقى بعد التحليل فتكون القسمة من باب القسمة المنطقية .

الكتاب :

شروط القسمة المنطقية :

يشترط في القسمة المنطقية ما يلي :

١ - فرض أساس واحد للتقسيم :

فلا تصحّ قسمة الشيء الواحد على أكثر من أساس في آن واحد .

الشرح :

لا بد من وجود حيثية واحدة وأساس واحد للتقسيم ، ولا تصح القسمة الواحدة بناء على حيثيات مختلفة وأسس متعددة ، نعم يمكن أن توجد عدة حيثيات فتنج عندنا عدة تقسيمات ، ولكن لكل تقسيم أساس واحد وحيثية واحدة وجهة واحدة .

مثال :

تقسيم الإنسان من حيث اللون إلى أبيض وأسود وأصفر وأحمر ، وتقسيم الإنسان من حيث الوزن إلى نحيف ومتوسط وسمين ، وتعدد الحيشات يؤدي إلى تعدد الأقسام ، فاختلاف الحيشات يؤدي إلى اختلاف النتائج .

الكتاب :

٢ - مساواة مصاديق الأقسام إلى مصاديق المقسم :

ويراد به أن كل مصداق ينطبق عليه القسم لا بد أن ينطبق عليه المقسم .

فمثلا لفظ (المدرسة) ، وهي مصداق الاسم الذي هو قسم من الكلمة ، ينطبق عليها الاسم ، فيقال (المدرسة اسم) ، وتنطبق عليها الكلمة التي هي المقسم للاسم ، فيقال (المدرسة كلمة) ، وهكذا .

الشرح :

كل مصداق ينطبق عليه القسم لا بد أن ينطبق عليه المقسم ، فعندنا مقسم ، ولهذا المقسم أقسام ، وما يكون نسبةً إلى المقسم هو القسم ، وما يكون نسبةً إلى القسم الآخر هو القسم ، مثلا الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف ، الكلمة هي المقسم ، والأقسام هي الاسم والفعل والحرف ، فالاسم نسبةً إلى المقسم يكون قسما ، والاسم نسبةً إلى الفعل والحرف يكون قسيما ، والمصداق ينطبق عليه القسم ، وينطبق عليه المقسم ، فما يصدق عليه القسم يصدق عليه المقسم ، وما ينطبق عليه القسم ينطبق عليه المقسم .

مثال ١ :

لفظ (المدرسة) مصداق للاسم الذي هو قسم من الكلمة ، فينطبق عليه الاسم ، فيقال (المدرسة اسم) ، وتنطبق عليه الكلمة التي هي المقسم للاسم ، فيقال (المدرسة كلمة) ، فإذا كان لفظ (المدرسة) مصداقا للاسم فهو مصداق للكلمة .

هذا في القسمة المنطقية لا في القسمة الطبيعية ، ففي القسمة الطبيعية اسم المقسم لا ينطبق على القسم ، فلا نقول إن الأوكسجين ماء ؛ لأن الأوكسجين لا يصدق عليه الماء ، فما يكون مصداقا للأوكسجين لا يكون مصداقا للماء .

مثال ٢ :

"يذهب" مصداق من مصاديق الفعل ، فنقول إن "يذهب" فعل ، وهو مصداق من مصاديق الكلمة ، فنقول إن "يذهب" كلمة ، فينطبق عليه القسم وينطبق عليه المقسم .

مثال ٣ :

"في" مصداق للحرف ، وهو مصداق للكلمة ، فينطبق عليه القسم والمقسم .

الكتاب :

٣- عدم تداخل الأنواع :

فمثلا لا يصح تقسيم الحيوان ذي العمود الفقري إلى ما له رئة وما له ثدي ؛ لأن الثدييات من ذوات الرئة .

الشرح :

من شروط التقسيم عدم تداخل الأنواع ، والمثال التالي يوضح هذا الشرط .

مثال :

لا يصحّ تقسيم الحيوان ذي العمود الفقري إلى حيوانات رئوية وثدييات ، الحيوانات الرئوية هي التي لها رئة تنفس بواسطتها ، والثدييات هي التي تلد وترضع بواسطة أثدائها ؛ لأن الثدييات هي حيوانات رئوية ، فكل حيوان ثديي يكون رئويا ، فهي داخلة في الحيوانات الرئوية وليست قسيما للحيوانات الرئوية ، ولكي يصح التقسيم يمكن أن نقسم الحيوانات الفقرية إلى رئويات وغير رئويات ، والثدييات مصداق من مصاديق الرئويات ، أو تقسم الحيوانات الفقرية إلى ثدييات وغير ثدييات ، والرئويات من مصاديق الثدييات .

مثلا الأسد من الثدييات وهو حيوان رئوي أيضا ، وإذا كانت الثدييات والرئويات قسمين فإن الأسد يكون مصداقا لكلا القسمين ، وهذا لا يصح لأن المفروض أن لكل قسم مصاديق تختلف عن مصاديق القسم الآخر ، فالمصداق الواحد يندرج تحت قسم واحد فقط ، ولا يمكن أن يندرج تحت قسمين ، ففي تقسيم الكلمة مصاديق الاسم لا تكون من مصاديق الفعل ولا من مصاديق الحرف ، فالمدرسة مصداق للاسم ، ولا يكون مصداقا للفعل ولا مصداقا للحرف ، فمصاديق القسم لا تكون من مصاديق القسم الآخر ، وإذا كان مصداقا لقسمين فيوجد عندنا تداخل في الأقسام ، ويكون التقسيم خاطئا ، والمفروض أن كل قسم له مصاديقه الخاصة التي لا تندرج تحت قسم آخر .

ومعنى التداخل في الأنواع هو أن مصداق القسم الأول يكون مصداقا للقسم الثاني ، كما في الكلمة اسم وفعل وحرف ، فإن مصداق الاسم لا يكون مصداقا للفعل ولا للحرف ، فالمصداق يقع تحت قسم واحد ، فهو إما مصداق للاسم أو مصداق للفعل أو مصداق للحرف ، ولا يوجد مصداق مشترك بين قسمين ، وإذا وجد مصداق مشترك بين قسمين فهذا معناه تداخل الأقسام ، وإذا تداخلت الأقسام فمعنى ذلك عدم صحة التقسيم .

والنتيجة في مثالنا هي عدم صحة تقسيم الحيوانات الفقارية إلى قسمين : رئوية وثديية .
والتقسيم الصحيح هو تقسيم الحيوانات الفقارية إلى قسمين : رئوية وغير رئوية ، وهنا المصداق الذي يندرج تحت أحد القسمين فإنه لا يندرج تحت القسم الآخر .

الكتاب :

٤ - اتّصال حلقات السلسلة :

فلا يصحّ قطع سلسلة القسمة في بعض حلقاتها ، كتقسيم الكلمة إلى أقسامها الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) ، وتقسيم الفعل إلى المرفوع والمنصوب والمجزوم ، وترك تقسيمه إلى الماضي والمضارع والأمر ؛ لأن المرفوع والمنصوب والمجزوم أنواع للفعل المعرب وهو المضارع فقط .

الشرح :

من شروط التقسيم أن تكون حلقات سلسلة التقسيم متصلة ، فلا يصح أن يوجد قطع في الحلقات ، ويتضح من خلال المثال التالي .

مثال :

تنقسم الكلمة إلى الأقسام الثلاثة التالية : الاسم والفعل والحرف ، ثم نأتي إلى تقسيم الفعل ، فنقسم الفعل إلى الأقسام التالية : المرفوع والمنصوب والمجزوم ، وهذا هو التقسيم الأول ، أو نقسمه إلى الأقسام التالية : الماضي والمضارع والأمر ، وهذا هو التقسيم الثاني ، وفي التقسيم الثاني للفعل - أي إلى الماضي والمضارع والأمر - يوجد اتصال بين حلقات التقسيم ، فبعد تقسيمه إلى الماضي والمضارع والأمر نأتي إلى تقسيم الفعل المضارع فنقول بأن الفعل المضارع ينقسم إلى المرفوع والمنصوب والمجزوم ، ثم نأتي إلى تقسيم الماضي وتقسيم الأمر ، وأما في التقسيم الأول للفعل - أي إلى المرفوع والمنصوب والمجزوم - فيوجد قطع في سلسلة التقسيم ؛ لأن المرفوع والمنصوب والمجزوم أنواع للفعل المعرب دون الفعل المبني ، والفعل المعرب هو الفعل المضارع فقط ، ولم يتم ذكر أنواع الفعل المبني من الماضي والأمر .

وإذا أردنا أن نستقصي جميع حلقات التقسيم نقول إن الكلمة اسم وفعل وحرف ، ثم نقسم الفعل إلى الماضي والمضارع والأمر ، ثم نقسم الفعل المضارع إلى المرفوع والمنصوب والمجزوم . ففي التقسيم الأول - أي تقسيم الفعل إلى المرفوع والمنصوب والمجزوم - توجد خطوة ساقطة مما سبب قطعاً في اتصال سلسلة التقسيم .

إذن التقسيم الصحيح هو أن التقسيم الأول يكون تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، والتقسيم الثاني يكون تقسيم الفعل إلى ماضي ومضارع وأمر ، والتقسيم الثالث يكون تقسيم الفعل المضارع إلى المرفوع والمنصوب والمجزوم ، والتقسيم الرابع يكون تقسيم الماضي إلى أقسامه ، والتقسيم الخامس يكون تقسيم الأمر إلى أقسامه ، وهكذا نحافظ على اتصال سلسلة

التقسيم وعدم وجود قطع ونقص وفاصل في السلسلة بسقوط واحد من التقسيم من السلسلة ،
وراجع في النحو أقسام الفعل الماضي وأقسام فعل الأمر .

الكتاب :

الفرق بين القسمتين :

يتلخّص الفرق بين القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية بما يلي :

١ - يصح حمل القسم على المقسّم وحمل المقسّم على القسم في القسمة المنطقية ،
فيصح أن يقال (الاسم كلمة) و (هذه الكلمة اسم) .

ولا يصح ذلك في القسمة الطبيعية ، فلا يصح أن يقال (الأوكسجين ماء) و (هذا
الماء أوكسجين) .

الشرح :

الفرق بين القسمة المنطقية والقسمة الطبيعية :

الفرق الأول :

نأتي إلى القسمتين :

أولاً : القسمة المنطقية :

في القسمة المنطقية تم تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، فالكلمة هي المقسّم ،
والأقسام هي الاسم والفعل والحرف ، وفي هذه القسمة يصح أن نحمل القسم على المقسّم ،
فيكون القسم هو المحمول أو الخبر ، والمقسّم هو الموضوع أو المبتدأ ، فنقول : "هذه الكلمة
اسم" ، مثلاً : "المدرسة" كلمة ، فهذه الكلمة - التي هي المدرسة - اسم .

ويصح حمل المقسّم على القسم ، فيكون المقسّم هو المحمول أو الخبر ، والقسم هو الموضوع أو
المبتدأ ، فنقول : "الاسم كلمة" ، مثلاً : "المدرسة" اسم ، فهذا الاسم - الذي هو المدرسة -
كلمة ، وهنا ي القسمة المنطقية يصح حمل أحدهما على الآخر لأن الاسم والفعل والحرف
مصاديق للكلمة التي هي جنس لها ، والمقسّم لا يزول ولا يفنى بعد التقسيم بل يظل باقياً .

حمل الجنس على النوع :

ويصح حمل الجنس على الأنواع ، كما نقول : الأسد حيوان ، فنحمل الحيوان على الأسد
، فالأسد موضوع والحيوان محمول ، أي أن نوع الأسد يندرج تحت جنس الحيوان ، ونوع
الأسد مصاديق لجنس الحيوان الذي هو جنس ذهني ، فالمصاديق يمكن أن يكون مصاديقاً

ذهنيا ، كما في مثال : الأسد حيوان ، أي نوع الأسد الذهني مصداق لجنس الحيوان الذهني ، فأمر ذهني مصداق لأمر ذهني .

والنوع أمر ذهني ، ترى خالد وبكر وزيد فتنزع عنهم الصفات الشخصية فيصير عندك إنسان ، ونوع الإنسان أمر ذهني ، والموجود في الخارج عبارة عن أفراد الإنسان لا الإنسان نفسه ؛ لأن في الخارج يوجد عندك (إنسان + مميزات شخصية) ، ولا يوجد في الخارج (إنسان منزوع عنه الصفات الشخصية) ، ف (الإنسان المنزوع عنه الصفات الشخصية) موجود في الذهن فقط . ويمكن أن يكون المصداق مصداقا خارجيا كما في مثال : خالد إنسان ، أي خالد الخارجي مصداق للإنسان ، أو الأسد الخارجي مصداق من مصاديق الحيوان ، فنوع الأسد حيوان ، وفرد الأسد حيوان .

وليس بالضرورة أن يكون المصداق مصداقا خارجيا ، بل يكون مصداقا ذهنيا أو مصداقا خارجيا ، فالحيوان جنس ذهني ، والجنس لا يوجد في الخارج بل يوجد في الذهن ، وكذلك النوع لا يوجد في الخارج بل يوجد في الذهن ، وما يوجد في الخارج عبارة عن مصاديق الجنس ومصاديق النوع ، كمصاديق الحيوان ومصاديق الإنسان ، فالجنس والنوع أمران ذهنيان ، والنوع مصداق للحيوان ، والنوع مصداق ذهني للجنس الذهني ، فالنوع والجنس ذهنيان ، وأما خالد والإنسان فالإنسان نوع ذهني ، وله مصداق خارجي هو خالد ، فالنوع ذهني والمصداق خارجي ، فالمصداق ذهني أو خارجي ، وقد يفهم من الدروس السابقة أن المصداق خارجي فقط ، وهنا نضيف أن المصداق قد يكون ذهنيا لا خارجيا فقط .

إذن :

يصح حمل الجنس على النوع ، مثل الأسد حيوان ، والمصداق هنا ذهني ، فحملنا جنس الحيوان على نوع الأسد .

وقد يكون المصداق مصداقا خارجيا في مثل : خالد إنسان ، فحملنا نوع الإنسان على فرد من الإنسان ، أو مثل : فرد الأسد حيوان ، وفرد الأسد هو الأسد الخارجي هو مصداق لجنس الحيوان ، فحملنا جنس الحيوان على فرد الأسد .

حمل النوع على الجنس :

ويصح أيضا حمل النوع على الجنس المتعين في مصداق ، كما نقول : هذا الحيوان أسد ، فالجنس هو الموضوع ، والنوع هو المحمول ، وليس المعنى أن جنس الحيوان هو مصداق للنوع ،

وإنما المقصود أن الجنس المتعين في فرد هو مصداق من مصاديق النوع ، واسم الإشارة يدل على الفرد المتعين المحدد المشخص ، فهذا الحيوان - أي الأسد المشار إليه والذي يكون فردا - هو مصداق من مصاديق نوع الأسد ، ففرد الحيوان أسد ، فحمل النوع على الجنس المتعين في فرد لا على الجنس نفسه ، فلا يصح أن نقول : جنس الحيوان أسد ؛ لأن جنس الحيوان أعم من نوع الأسد ، فهو شامل لأنواع أخرى ، بل نقول : مصداق الحيوان أسد ، واسم الإشارة دال على فرد من أفراد الحيوان ، فهذا الفرد من الحيوان هو أسد ، فحملنا نوع الأسد على فرد من الحيوان لا على جنس الحيوان ، وبنفس الطريقة يمكن حمل النوع على الأجناس المتوسطة والبعيدة ، فنقول إن هذا الجسم النامي إنسان .

وهنا المصداق خارجي لأن الفرد الخارجي مصداق للنوع الذهني حينما نطبق النوع - الذي هو متصور في الذهن - على الفرد في الواقع الخارجي ، فهذا الفرد الخارجي يكون مصداقا للنوع المتصور في الذهن حيث إن النوع لا يوجد في الخارج لأنه مفهوم كلي ذهني ، والمفاهيم الكلية توجد في الذهن ولا توجد في الخارج ، وما يوجد في الخارج هو الفرد الذي يكون مصداقا للمفهوم الكلي الذهني .

إذن :

في القسمة المنطقية يصح حمل المقسم على القسم ، أي حمل الجنس على النوع ، مثل : الأسد حيوان ، والاسم كلمة ، ويصح حمل القسم على المقسم ، أي حمل النوع على الجنس ، ولكن الجنس المتعين في فرد ، مثل : هذا الحيوان أسد ، وهذه الكلمة اسم .

وما زال الكلام في الفرق الأول بين القسمة المنطقية والقسمة الطبيعية ، وقد مر الكلام في القسمة المنطقية ، ويأتي الآن الكلام عن القسمة الطبيعية .

ثانيا : القسمة الطبيعية :

وأما في القسمة الطبيعية فقد تم تقسيم الماء إلى أوكسجين وهيدروجين ، ولا يصح حمل القسم على المقسم ، فلا نجعل القسم محمولا والمقسم موضوعا ، فلا نقول : "هذا الماء أوكسجين" ، ولا نقول : "هذا الماء هيدروجين" ، ولا يصح أيضا حمل المقسم على القسم ، فلا نجعل المقسم محمولا والقسم موضوعا ، فلا نقول : "الأوكسجين ماء" ، ولا نقول : "الهيدروجين ماء" ، ففي المركب لا يصدق المركب على أحد العنصرين ، فالأوكسجين ليس مصداقا من مصاديق الماء ، ولا الهيدروجين مصداق من مصاديق الماء ؛ لأن المقسم - الذي هو المركب - لا يبقى بل

يزول بعد التقسيم والتحليل إلى عناصره ، ولا يصدق العنصر على المركب ، فالماء ليس مصداقا من مصاديق الأوكسجين ولا مصداقا من مصاديق الهيدروجين .

ونرى بأنه في المنطق تحتاج إلى دقة في التفكير للتمييز بين الحالات المختلفة ، فكل كلمة وكل مصطلح لها محلها وموضعها ، ولا بد من أن تكون عند الطالب القدرة على التمييز بين الحالات المتعددة ، وعندك أمور خارجية وأمور ذهنية ، والأمور الذهنية عادة صعب على الإنسان لأنه يحتاج إلى تصور ، وتدرجيا لا بد من التعود على التصورات الذهنية والتمييز بين الحالات المختلفة من التصور ، والمصاديق تكون خارجية أو ذهنية ، النوع مصداق ذهني من مصاديق جنس الحيوان الذهني ، نوع الأسد مصداق لجنس الحيوان ، والنوع والجنس أمور ذهنية ، وهذا الأسد الخارجي مصداق لنوع الأسد الذهني ، فالأسد فرد خارجي ، والنوع أمر ذهني ، والنوع له صورة معينة في الذهن ، ولكن مصاديقه الخارجية تختلف من حيث اللون والحجم والوزن والشكل ، مثل نوع التفاحة له صورة ذهنية معينة ، وفي الخارج مصاديق التفاحة لها ألوان مختلفة وأحجام مختلفة وأوزان مختلفة ، فاللون والحجم والوزن لا تدخل في صورة نوع التفاحة في ذهنك ، وكذلك الإنسان له صورة معينة في الذهن بدون الطول والوزن ولون البشرة ، نعم مصاديق الإنسان في الخارج لها أطوال وأوزان وألوان مختلفة ، وإذا رأيت خالدا الخارجيا تقول هو إنسان أي مصداق من مصاديق الإنسان ، فأنت تنزع عنه مشخصاته الفردية فترى أنه إنسان ، ولا تقول عن خالد إنه أسد أو غزال ؛ لأنه يوجد مفهوم في ذهنك عن الإنسان ، ومفهوم الإنسان في الذهن يختلف عن مفهوم الأسد ومفهوم الغزال ، وخالد ينطبق عليه مفهوم الإنسان ، ولا ينطبق عليه مفهوم الأسد ولا مفهوم الغزال ، فهنا المفاهيم ذهنية ومصاديقها خارجية ، والنوع كلي ، ومصداقه جزئي ، والجنس كلي ، ومصداقه الذهني هو النوع وهو كلي ، ومصداقه الخارجي جزئي ، والمفاهيم الكلية توجد في الذهن ولا توجد في الخارج ، والموجود في الخارج هو الفرد وهو جزئي وهو مصداق للمفهوم الكلي الذهني ، وخالد فرد وجزئي في الخارج وهو مصداق لمفهوم كلي ذهني وهو نوع الإنسان ، فالنوع والجنس وما فوق الجنس من أجناس قريبة أو متوسطة أو بعيدة كلها مفاهيم ذهنية كلية ، ولا يوجد مفهوم كلي في الخارج ، وأما في الخارج فالموجود هو فرد وجزئي ويكون مصداقا لمفهوم ذهني كلي ، وخالد الخارجي له صورة في الذهن .

إذن :

في القسمة المنطقية يصح حمل المقسم على القسم ، مثل : الأسد جسم نام ، ويصح حمل القسم على المقسم ، مثل : هذا الجسم النامي أسد .

وفي القسمة الطبيعية لا يصح حمل المقسم على القسم ، فلا تقول : الأوكسجين ماء ، فالمركب لا يصدق على أحد عناصره ، فالأوكسجين ليس مصداقا من مصاديق الماء ، والمركب يزول بعد التحليل إلى عناصره ، ولا يصح حمل القسم على المقسم ، فلا تقول : هذا الماء أوكسجين ، فالعنصر لا يصدق على المركب ، فالماء ليس مصداقا من مصاديق الأوكسجين .

الكتاب :

٢- القسمة المنطقية عملية تنازلية ، يبدأ فيها من الجنس إلى أنواعه ، ومن النوع إلى أصنافه ، ومن الصنف إلى أفراده .

الشرح :

ما زال الكلام في الفرق بين القسمة المنطقية والقسمة الطبيعية ، أخذنا الفرق الأول ، نأتي إلى الفرق الثاني .

الفرق الثاني :

أولا : القسمة المنطقية :

القسمة المنطقية عملية تنازلية ، نبدأ فيها من الجنس إلى أنواعه ، ومن النوع إلى أصنافه ، ومن الصنف إلى أفراده .

مثال :

إذا بدأنا من الحيوان باعتبار أنه جنس ، نأتي إلى تقسيم الجنس فننزل إلى أنواع الحيوان ، وهي الإنسان والأسد والفرس والغزال ، ثم نأتي إلى تقسيم النوع فننزل إلى الأصناف ، وأصناف الإنسان من حيثية القومية ينقسم إلى العربي والغربي والفارسي والهندي ، وأصناف الأسد من حيث اللون ينقسم إلى الأسد البني والأسد الأبيض ، ويمكننا تقسيم النوع إلى أصناف مختلفة بناء على الحيثيات المختلفة ، ومن الصنف ننزل إلى الأفراد ، فالإنسان العربي له أفراد مثل محمد وخالد وفاطمة ، والإنسان الغربي له أفراد مثل جورج وتوم .

إذن :

القسمة المنطقية عملية تنازلية ، نبدأ من الجنس وننزل إلى الأنواع ، ومن النوع إلى أصنافه ، ومن الصنف إلى أفراده .

ثانيا : القسمة الطبيعية :

وأما القسمة الطبيعية فليس فيها عملية تنازلية من الجنس إلى الأنواع ، فلا ننزل من الماء إلى الأوكسجين والهيدروجين ؛ لأن الأوكسجين لا يعتبر نوعا من جنس الماء ، وإنما هو عنصر من العناصر التي تكوّن المركب الذي هو الماء ، والماء ليس جنسا للأوكسجين والهيدروجين ؛ لأنه لا يصح أن نقول إن الأوكسجين هو ماء ، ولو كان الماء جنسا للأوكسجين والهيدروجين لكان يصح حمل المقسم على القسم وحمل القسم على المقسم ، فالأوكسجين ليس نوعا من الماء ، وإنما الماء مركب من هذين العنصرين .

الكتاب :

أساليب التقسيم :

لأجل أن تكون القسمة صحيحة وجامعة لجميع الأقسام هناك طريقتان تسميان بأسلوبي التقسيم هما : الطريقة الثنائية والطريقة التفصيلية .

الشرح :

أساليب التقسيم :

لكي تكون القسمة صحيحة لا بد أن تكون جامعة لجميع الأقسام ، فيتم ذكر جميع أقسام المقسم ، فلا نقول : "الكلمة اسم وفعل" ، ونقف ونكتفي بذكر قسمين فقط ؛ لأن هناك قسما ثالثا لم نذكره ، فتكمل الكلام وتذكر القسم الثالث وهو الحرف ، وإذا لم تذكر جميع الأقسام فإن التقسيم يكون ناقصا ، ولكي تكون القسمة جامعة لجميع الأقسام توجد طريقتان وأسلوبان للتقسيم ، هما : الطريقة الثنائية والطريقة التفصيلية ، ونأتي إلى هاتين الطريقتين :

الكتاب :

١- طريقة القسمة الثنائية : وهي طريقة التزديد بين النفي والإثبات .

وَيُعْنَى بها : تقسيم الشيء تقسيما دائرا بين إثبات القسم ونفيه ، مثل : تقسيم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ، والناطق إلى الرجل وغير الرجل ، والرجل إلى العالم وغير العالم ، والعالم إلى العربي وغير العربي ، وهكذا .

وَيُرْجَعُ إلى هذه الطريقة - عادة - في القسمة المطوّلة لأجل الاختصار .

٢- طريقة القسمة التفصيلية : وهي قسمة الشيء إلى جميع أقسامه تفصيلا .

مثل : تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، والاسم إلى معرب ومبني . . . إلخ .

الشرح :

الطريقة الأولى : القسمة الثنائية :

ويوجد فيها ترديد بين الإثبات والنفي ، فيتم تقسيم الشيء تقسيما يدور بين إثبات القسم ونفيه ، فنقسم المقسم إلى قسمين دائرين بين الإثبات والنفي ، ثم نأتي إلى كل من القسمين ونقسم كل واحد منهما إلى قسمين دائرين بين الإثبات والنفي ، ونستمر في عملية التقسيم إلى قسمين إلى أن يتم ذكر جميع الأقسام .

مثال :

تقسيم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ، تقسيم مردد بين الإثبات والنفي ، ونأتي إلى القسم الأول وهو الناطق ونقسمه إلى قسمين دائرين بين الإثبات والنفي ، فنقسم الناطق إلى الرجل وغير الرجل ، ونأتي إلى الرجل ونقسمه إلى قسمين دائرين بين الإثبات والنفي ، والقسمان هما العالم وغير العالم ، ونأتي إلى العالم ونقسمه إلى قسمين دائرين بين الإثبات والنفي ، والقسمان هما العربي وغير العربي .

ثم نأتي إلى غير الناطق ونقسمه إلى قسمين دائرين بين الإثبات والنفي ، والقسمان هما الزائر وغير الزائر ، والزائر هو الأسد ، ثم نأتي إلى غير الزائر ونذكر له قسمين مثل الصاهل وغير الصاهل ، والصاهل هو الفرس ، ونأتي إلى غير الصاهل ونذكر له قسمين دائرين بين الإثبات والنفي ، ونستمر في عملية التقسيم إلى أن نذكر جميع أقسام الحيوان ، وهكذا نكون قد استقصينا جميع الحيوانات عن طريق القسمة الثنائية .

وَيُرجعُ إلى طريقة القسمة الثنائية في القسمة المطوّلة لأجل الاختصار ، فمثلا حينما نقسم الحيوان إلى ناطق وغير ناطق نكون قد ذكرنا جميع أقسام الحيوان ، وهكذا نكون قد اختصرنا القسمة المطوّلة ، فإذا أردنا أن نذكر جميع أقسام الحيوان تفصيلا فإن التقسيم يكون طويلا جدا ، فنقول إن الحيوان إنسان وفرس وأسد وجمل وغزال . . . ، وذلك لكثرة الأقسام التي قد تصل إلى مليون قسم ، فالناطق هو الإنسان ، ونكون قد شملنا باقي الأقسام الكثيرة تحت كلمة واحدة وهي "غير الناطق" .

الطريقة الثانية : القسمة التفصيلية :

ويوجد هنا تقسيم الشيء إلى جميع أقسامه مباشرة ، فننتقل مباشرة من المقسم إلى الأقسام

مثال ١ :

تقسيم الكلمة مباشرة إلى أقسامه وهي : الاسم والفعل والحرف ، وتقسم الاسم إلى :
المعرب والمبني .

مثال ٢ :

تقسيم الحيوان مباشرة إلى أقسامه وهي : الإنسان ، والأسد ، والفرس ، والغزال ، و

الكتاب :

أهمية التقسيم :

لا أظن أن هناك من لا يدرك أهمية القسمة وفائدتها ؛ لأننا لولا القسمة لا نستطيع أن
نفهم تسلسل الأشياء ومبادئها .

فمثلا : بالتقسيم الطبيعي المعروف في علم الحيوان نستطيع أن نعرف أن فصيلة الأسد
من طائفة الضواري ، وأن طائفة الضواري من صنف اللبائن ، وأن صنف اللبائن من
الشعبة الفقرية .

ومثله في علم النبات ، فمثلا لولا القسمة لا نستطيع أن نعرف أن البكتريا من
الفطريات الانشطارية ، وأن الفطريات الانشطارية من الفطريات غير الحقيقية .

الشرح :

أهمية التقسيم :

القسمة مهمة جدا ، وفائدتها أننا نفهم تسلسل الأشياء ، بمعنى أننا نتحرك من الجنس إلى
النوع إلى الأصناف إلى الأفراد ، فتكون الحركة تنازلية من الأعلى إلى الأسفل ، ونفهم مبادئ
الأشياء وبداياتها ومناشئها أي من أين بدأ ، بمعنى أننا نتحرك من الأفراد إلى الأصناف إلى
الأنواع إلى الجنس القريب إلى الجنس المتوسط إلى الجنس العالي إلى الجنس الأعلى ، فتكون
الحركة تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى ، فمعرفة التسلسل حركة تنازلية ، ومعرفة المبادئ حركة
تصاعدية .

أمثلة القسمة التفصيلية :

مثال ١ :

بالتقسيم الطبيعي في علم الحيوان نستطيع أن نعرف أن فصيلة الأسد من طائفة الضواري أي المفترسة ، وأن طائفة الضواري من صنف اللبائن التي لها لبن وترضع صغيرها ، وأن صنف اللبائن من الشعبة الفقرية أي من الفقاريات التي لها عمود فقري ، وهنا الحركة تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى ، نبدأ من الفصيلة ونصعد إلى الطائفة إلى الصنف إلى الشعبة ، فتعرف مبادئ الأشياء ومناشئها ؛ لأن الحركة تكون من الأسفل إلى الأعلى ، فنعرف أن فصيلة الأسد من أين تبدأ .

ويمكن أن نبدأ من الأعلى وننزل إلى الأسفل ، فتكون الحركة تنازليّة ، نبدأ من شعبة الفقاريات إلى صنف اللبائن إلى طائفة الضواري إلى فصيلة الأسد ، فنعرف تسلسل الأشياء ؛ لأن الحركة تكون من الأعلى إلى الأسفل .

مثال ٢ :

بالتقسيم الطبيعي في علم النبات نستطيع أن نعرف أن البكتريا من الفطريات الانشطارية ، وأن الفطريات الانشطارية من الفطريات غير الحقيقية ، وهذا يرجع إلى علم النبات .
أمثلة القسمة الثنائية :

ويمكن أن نقسم في المثالين بطريقة القسمة الثنائية ، فنبدأ بالحيوان ونقسمه إلى فقاريات وغير فقاريات ، ونأتي إلى الفقاريات ونقسمها إلى لبائن وغير لبائن ، ونأتي إلى اللبائن ونقسمها إلى ضواري وغير ضواري ، ونأتي إلى الضواري ونقسمها إلى الزائر وغير الزائر ، والزائر هو فصيلة الأسد ، وباقي فصائل الحيوانات تكون تحت غير الزائر ، فقسما بالقسمة الثنائية الدائرة بين الإثبات والنفي .

الكتاب :

التصنيف

تعريفه :

التصنيف : هو وضع الأفراد في مجموعات متميّزة على أساس خاص .

شرح التعريف :

إذا قمنا بتنظيم مكتبة المدرسة - مثلا - فجعلنا مجلدات الكتب مجموعات متميّزة على ضوء موضوعاتها العلمية ، فوضعنا كتب الاجتماعية في مجموعة ، وكتب الطبيعيات في

مجموعة ، وكتب الرياضيات في مجموعة ، وكتب اللغة في مجموعة . . . ، فإننا نكون قد صنّفنا المكتبة .

وهكذا حينما يقوم عالم الحيوان بتفريق الطيور إلى مجموعتين : الطيور القديمة والطيور الحديثة ، ويفرّق مجموعة الطيور الحديثة إلى ثلاث مجاميع : الطيور المسنة البائدة ، والطيور الرّمثية ، والطيور الجوّيّة . . . ، فإنه بهذه العملية من التفريق يكون قد قام بتصنيف الطيور .

الشرح :

التصنيف : هو وضع الأفراد في مجموعات متميّزة على أساس خاص وحيثية خاصة ، فتريد أن تجعل الأفراد والأشياء المختلفة في مجموعات متميّزة عن بعضها البعض على أساس خاص وحيثية خاصة .

مثال ١ :

علبة فيها كثير من الأشياء المتنوعة المختلفة ، ويطلب منك أن تصنّف هذه الأشياء ضمن مجموعات ، وحينما تريد أن تصنّفها تجعل أولا أساسا للتصنيف ، على أي أساس وحيثية تريد أن تصنّف هذه الأشياء ؟

مثلا تصنّفها على أساس اللون أي من حيث اللون ، فكل مجموعة لها لونها الخاص بها ، مجموعة الأشياء البيضاء ، مجموعة الأشياء السوداء ، مجموعة الأشياء الحمراء ، وهكذا بالنسبة لباقي الألوان .

وقد تصنّفها على أساس الحجم أي من حيثية الحجم ، فتتكوّن عندك مجموعة الأشياء الصغيرة الحجم ، ومجموعة الأشياء المتوسطة الحجم ، ومجموعة الأشياء كبيرة الحجم .

وقد تصنّفها على أساس الشكل ، فتتكوّن عندك مجموعة المكعبات ، ومجموعة الهرميّات ، ومجموعة الأسطوانات ، ومجموعة الكرويّات .

إذن أول ما تبدأ به عملية التصنيف هو تعيين أساس التصنيف ، فتتكوّن عندك مجموعات على أساس واحد من التصنيف أي حيثية واحدة .

ويمكن أن تتكوّن مجموعات أخرى على أساس آخر للتصنيف .

وفي تعيين أساس للتصنيف لا بد من وجود فائدة وغرض وغاية وهدف لهذا الأساس وهذا التصنيف ، ففي المكتبة حينما يصنفون الكتب إلى أصناف لا يصنفون عشوائيا بدون هدف ، وإنما هناك هدف لهذا التصنيف .

مثال ٢ :

إذا أردنا تنظيم مكتبة المدرسة فيمكن جعل مجلدات الكتب ضمن مجموعات متميِّزة على ضوء موضوعاتها العلمية ، فنضع كتب الاجتماعيات في مجموعة ، وكتب الطبيعيات في مجموعة ، وكتب الرياضيات في مجموعة ، وكتب اللغة في مجموعة ، وكذلك بقية الموضوعات ، وهكذا نكون قد صَنَّفنا مكتبة المدرسة .

وفي مكتبة الحوزة كتب أصول الفقه في مجموعة ، وكتب الفقه في مجموعة ، وكتب المنطق في مجموعة ، وكتب الفلسفة في مجموعة ، وهكذا بالنسبة للتخصصات المختلفة في العلوم الحوزوية .

وفي المكتبات يمكن جعل الكتب في مجموعات ، ومن البداية لا بد من تحديد حيثة التصنيف ، فيمكن جعل الكتب على الأرفف بناء على أسماء المؤلفين ، فكل مؤلف تكون كتبه في مجموعة ، أو نجعلها على أساس مواضيع الكتب ، فنجعل مجموعة مكوّنة من كتب علم المنطق على رفّ واحد ، ومجموعة أخرى لعلم النحو ، ولا بد من البداية أن نحدّد الأساس ، هل نريد تنظيم المكتبة من حيث أسماء المؤلفين أو من حيث مواضيع الكتب ، ويمكن أن نجعل بعض الأرفف بناء على أسماء المؤلفين ، والأرفف الأخرى بناء على عناوين الكتب ، وتصنيف الكتب في المكتبة له هدف وغاية ، فهل البحث عن الكتاب المطلوب أسهل بناء على أسماء المؤلفين أو بناء على مواضيع الكتب ، وقد يكون البحث عن الكتاب المطلوب بناء على مواضيع الكتب أسهل من تصنيف الكتب بناء على أسماء المؤلفين ، أو قد يكون البحث أسهل بناء على أسماء المؤلفين إذا كان المؤلف له كتب كثيرة أو كان مشهورا بين الناس .

ويمكن جعل بطاقات كتب المكتبة جامعة للطريقتين لتسهيل البحث عن الكتاب ، فتوجد بطاقات بناء على أسماء المؤلفين في أدراج خاصة ، وبطاقات أخرى بناء على مواضيع الكتب في أدراج أخرى ، وتظهر البطاقة المحل الموجود فيه الكتاب ، في أي طابق من المبنى ، وفي أي رف في الطابق ، ويوجد رقم خاص لكل كتاب ، وتكون هذه الأدراج عند مدخل المكتبة ، وجميع البطاقات تكون مرتّبة على ترتيب الحروف الأبجدية ، وبهذه الطريقة تسهل عملية البحث

عن الكتاب في المكتبة ، وخاصة إذا كانت المكتبة العامة تتكوّن من عدة طوابق وتضم ملايين الكتب ، والآن عملية البحث أسهل بكثير عن السابق ، فتبحث عن أي كتاب أو مؤلف بواسطة الكمبيوتر ، وتصل إلى معرفة مكان الكتاب بكل سهولة .

مثال ٣ :

يقوم عالم الحيوان بتصنيف الطيور إلى مجموعتين من حيث الزمان القديم والحديث : الطيور القديمة والطيور الحديثة ، ويصنّف مجموعة الطيور الحديثة إلى ثلاث مجاميع : الطيور المستنة البائدة ، والطيور الرمثية ، والطيور الجوّجية .

الطيور المستنة البائدة هي الطيور التي لها أسنان ، وقد بادت أي انقرضت ، والبائدة هي المنقرضة التي ليس لها وجود اليوم .

الطيور الرمثية أو اللاجؤجية : هي طيور كبيرة لا مقدرة لها على الطيران بسبب ضآلة أجنحتها ، وتعيش في البر فقط ، وعظم القص فيها صغير ، والقص هو العظم الموجود بين الأضلاع من الأمام ، وهو ما يجمع الأضلاع ، وفي الإنسان يكون القص في منتصف الصدر ، ولا تمتلك عظمة الجؤجؤ ، والجؤجؤ هو مجتمع رؤوس عظام الصدر ، وأرجلها طويلة جدا وقوية ، مثل النعامة .

الطيور الجؤجؤية : الجؤجؤ مر معناه قبل قليل ، وترتبط به عضلات الطيران الصدرية القوية التي تقوم بتحريك الجناحين في الطيور التي تطير ، سمّيت هذه الطيور بالجؤجؤية لأن الجؤجؤ يبرز من عظم القص ، ويزوّد سطحاً كبيراً لاتصال عضلات الطيران الكبيرة ، وعظام الجناحين خفيفة الوزن ، مثل النسر ، وجميعها قادرة على الطيران إلا البطريق الذي تحوّر جناحاه إلى مجدفين .

الكتاب :

أساسه :

ولا يختلف التصنيف عن التقسيم في وجوب قيامه على أساس موحد معيّن لنفس الأسباب التي ذكرت هناك .

الشرح :

أساس التصنيف :

التصنيف - مثل التقسيم - لا بد أن يقوم على أساس واحد وحيثية واحدة ، وتوجد غاية وهدف وفائدة للتصنيف كما هو الحال في التقسيم ، ومن الفوائد تسهيل الدراسة والمعرفة على الباحث .

مثال :

الآلئ تصنف على أساس الحجم ، فمجموعة تضم الآلئ الصغيرة الحجم ، ومجموعة ثانية تضم الآلئ المتوسطة الحجم ، ومجموعة ثالثة تضم الآلئ الكبيرة الحجم ، وقد تكون المجموعات كثيرة بناء على حجم اللؤلؤة ، والغاية من هذا التصنيف هي معرفة الحجم ؛ لأن السعر يختلف بحسب حجم اللؤلؤة .

وقد تصنف الآلئ على أساس الحجم واللون ، فالآلئ الكبيرة الحجم التي لونها أبيض صافي بدون شوائب تكون في مجموعة ، والكبيرة الحجم التي لونها غير صافي تكون في مجموعة أخرى ، وهكذا تزداد المجموعات ضمن الأحجام الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، فيوجد أساس وهو الحجم مع اللون ، والسعر يتفاوت بناء على الحجم واللون معا .

الكتاب :

تقسيمه :

وينقسم التصنيف إلى قسمين هما :

١- التصنيف العلمي : وهو الذي يقصد منه وضع الأشياء في نظام واحد يميّز بعضها عن بعض ، ويوضّح نقاط الالتقاء بين أنواعها ونقاط الافتراق .

٢- التصنيف غير العلمي : هو ما يعتمد فيه على ملاحظة الصفات الخارجية للأشياء ، كالشكل والحجم ، ولا يراعى فيه - عادة - غاية علمية خاصة .

الشرح :

تقسيم التصنيف :

ينقسم التصنيف إلى قسمين ، هما :

١- التصنيف العلمي :

هو الذي يوجد فيه أساس للتصنيف ، فتقسّم بطريقة علمية ، وله غاية علمية محدّدة ، فتوضع الأشياء في نظام واحد بحيث يتميّز بعضها عن بعض ويوضّح نقاط الالتقاء ونقاط

الافتراق بين أنواعها ، فالتصنيف له فائدة وثمرة مترتبة عليه ، ففي العلوم يوجد للتصنيف هدف وغاية ، ومن البداية يحدد الهدف من التصنيف قبل أن يبدأ بالتصنيف .

مثال :

حينما نقسم الإنسان إلى عالم وغير عالم ، فتظهر نقطة الالتقاء من حيث الإنسانية ، ونقطة الافتراق من حيث العلم ، فهما يلتقيان في شيء ، وهو الإنسانية ، ويفترقان في شيء آخر ، وهو العلم ، ولو لم يوجد بينهما التقاء لم يمكن جعلهما تحت نفس المقسم ، فالمقسم حينما يقسم إلى أقسام فالأقسام تلتقي في المقسم ، وتفترق في صفات أخرى تميز كل قسم عن الأقسام الأخرى ، سواء كانت صفات ذاتية كالناطق وغير الناطق أم صفات عرضية كالضاحك وغير الضاحك والعالم وغير العالم .

وفي المكتبة نقطة الالتقاء أنها جميعا كتب ، وهي المقسم ، ونقطة الافتراق أن هذا الكتاب ينتمي إلى مجموعة الاجتماعيات ، والكتاب الثاني في مجموعة الرياضيات ، والحيثية هي حيثية تخصص الكتاب .

٢ - التصنيف غير العلمي :

يعتمد فيه على ملاحظة الصفات الخارجية للأشياء ، كالشكل والحجم ، ولا توجد له غاية علمية محدّدة وهدف علمي معيّن وغرض خاص ، ولا توجد فائدة علمية مترتبة عليه .

مثال :

إذا طلبت من طفلك أن يقسم ألعابه إلى أقسام ، قد يقسم على أساس اللون ، وتقسيم الطفل للألعاب على أساس اللون لا يؤدي إلى غاية علمية خاصة ؛ لأنه إذا أراد لعبة معيّنة من ألعابه فإنه يبحث في جميع الألوان إذا لم تكن لحد الآن عنده القدرة على تمييز الألوان ، والطفل لا توجد عنده غاية علمية من تقسيم ألعابه .

قال المؤلف : ولا يراعى فيه - عادة - غاية علمية خاصة ، قال "عادة" لأنه أحيانا قد توجد في التصنيف غير العلمي غاية خاصة وهدف معيّن .

مثلا اللؤلؤ يقسم من حيث الحجم واللون ، ولكن للتقسيم هدف وغاية ، وهو اختلاف السعر ، فأحيانا يترتب على الشكل والحجم واللون غاية معينة .

والطفل قد يقسم ألعابه إلى أقسام ، ويضع كل قسم في علبة ، وحينما يريد البحث عن لعبة معيّنة يذهب للبحث في العلبة الخاصة بالألعاب المشابهة لهذه اللعبة ، مثلا يجعل السيارات في

علبة ، والحيوانات في علبة أخرى ، والألعاب الشبيهة بالإنسان في علبة ثالثة ، وحينما يريد سيارة معيّنة يذهب للبحث في علبة السيارات ، فهو عنده غاية للتقسيم ، وهي سهولة البحث عن اللعبة التي يريدّها .

وكذلك صاحب محل الألعاب يصنف الألعاب في المحل إلى أصناف ، يجعل السيارات في جهة ، والدراجات الهوائية في جهة أخرى ، وهكذا في باقي الألعاب يجعل المتشابهات في جهة واحدة .

الكتاب :

أهمية التصنيف :

إن نظرة واحدة تُلقَى على علمي الحيوان والنبات فقط ، وإلى التصنيفات الموجودة فيهما كافية في بيان فائدة التصنيف وأهميته في حياتنا العلمية .

الشرح :

أهمية التصنيف :

التصنيف أمر مهم كما أن التقسيم أمر مهم ، فإذا نظرنا إلى أقسام الحيوانات نبدأ من الحيوان الأعلى وننزل إلى أن نصل إلى الأنواع ثم إلى الأصناف ثم إلى الأفراد ، وكذلك في النبات يتم تقسيمه من الأعلى إلى الأسفل إلى الأنواع ثم الأصناف ثم الأفراد .

مثلا يذهب أحد العلماء إلى غابات الأمازون ويرى نبتة جديدة أو حيوانا جديدا ، ويسأل : هذه النبتة أين نضعها في سلسلة النباتات ؟ وهذا الحيوان أين نضعه في سلسلة الحيوانات ؟

يبدأ بدراسة صفات ومميزات هذه النبتة وهذا الحيوان ، ويرى صفات أنواع الحيوان ، مثلا إذا كان فيه صفات الحيوان المفترس فيضعه ضمن الحيوانات الضارية ، وإذا كان فيه صفات آكلي النبات فيجعله ضمن الحيوانات النباتية ، وتدرجيا يصل إلى معرفة الصنف والنوع والجنس ، وإذا كان فيه صفات جديدة فيكون نوعا جديدا من النباتات أو نوعا جديدا من الحيوانات ، فيعطيه اسما جديدا ، ويعرف سلسلة هذا الصنف صعودا إلى النوع ، ومن النوع صعودا إلى الجنس ، ومن الجنس إلى الجنس العالي ، ومن الجنس العالي إلى الجنس الأعلى ، فالتصنيفات الموجودة اليوم في النبات والحيوان تمكّنه من معرفة موضع النبات الجديد في سلسلة النباتات وموضع الحيوان الجديد في سلسلة الحيوانات ، فيستفيد من التصنيفات التي قام بها العلماء السابقون مما يسهل على العالم الباحث الجديد عملية معرفة نوع النبات ونوع الحيوان ، لذلك

فإن التصنيف أمر مهم لأنه يسهل البحث على الباحثين الجدد ، فلا يبدأون من نقطة الصفر ، فالتقسيمات موجودة أمامه اليوم .

ملاحظة عامة :

إن جميع العلوم فيها معلومات تراكمية حيث تتراكم المعلومات مع مرور الزمان ، وكل عالم يضيف شيئا إلى المعلومات السابقة ، ومن يأتي بعد ذلك من العلماء يستفيد من معلومات العالم السابق ، وهكذا كل جيل ينقل إلى الأجيال اللاحقة المعلومات التي حصل عليها ، فتتراكم المعلومات عبر الزمان ، وتتكون منظومة فكرية علمية ثقافية جديدة أوسع من المنظومة السابقة ، فالعلماء اليوم في جميع المجالات الدينية والدينية منظومتهم الفكرية العلمية أوسع من العلماء السابقين ، فهم أعلم من السابقين ، ودور العالم اليوم الاستفادة من معلومات العلماء السابقين لأجل إنتاج معلومات جديدة ، وهكذا تتطور العلوم في جميع المجالات ، وفي القضايا الطبيعية تطور العلوم اليوم واضح ، فخلال المائة سنة السابقة التطور الذي حصل في العلوم يضاهي كل ما أنتجته البشرية خلال آلاف السنوات ، ففي الاختراعات استفادوا من المعلومات السابقة فأنتجوا الكمبيوتر والهاتف النقال ، الكمبيوترات السابقة كانت بحجم المسرح ، وبعد اختراع الرقائق الإلكترونية صار الكمبيوتر بحجم صغير ، ومع تراكم المعلومات ينتج العلماء شيئا جديدا ، هذا في العلوم الطبيعية .

وأما في العلوم الدينية فإنها تتطور أيضا ، ففي علم أصول الفقه مثلا سابقا كان العالم يدرس كتابا واحدا وعدد صفحاته ٥٠٠ صفحة ويصير مجتهدا قادرا على استنباط الأحكام ، وهناك معلومات سابقة لا يستفيد منها العلماء اليوم ، وتوصل العلماء إلى معلومات جديدة ونظريات جديدة ، وأصول الفقه اليوم تجدها في ١٠ مجلدات أو أكثر ، ولا بد أن يدرس العالم هذه المجلدات العشرة لكي يصير مجتهدا ، وكذلك ازدادت التخصصات الدينية ، سابقا ترى العالم يتكلم في جميع التخصصات ، وأما اليوم فترى العالم متخصصا في الفقه العملي فقط ، وعالما آر في الفقه العقائدي ، وعالما آخر في الفقه الأخلاقي ، وعالما رابعا في تفسير القرآن ، وعالما خامسا في علوم القرآن ، وهكذا توزع العلماء على التخصصات المختلفة ؛ لأن المعلومات تراكمت واتسعت بحيث لا يمكن للعالم الواحد أن يحيط بجميع التخصصات ، وهذا موجود حتى في العلوم الدنيوية ، تجد طبيا متخصصا في العين فقط ، وطبيا آخر متخصص في القلب ، وطبيا ثالثا متخصصا في الكبد ، وطبيا رابعا متخصصا في الكلى .

إذن صار عندنا تطور في جميع العلوم بحيث صار مجال التخصص أضيق من السابق بسبب تراكم المعلومات حتى في العلوم الدينية ، وستطور العلوم أكثر وأكثر سواء في العلوم الدينية أم العلوم الدينية ، ولكن التطور في العلوم الدينية تطور بطيء ، ففي العلوم الطبيعية العلماء يسرون بسرعة ، وفي العلوم الدينية توجد خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها ، مثلاً إجماع العلماء السابقين من الصعب أن العالم يتجاوزها ، نعم السيد الشهيد محمد باقر الصدر رض أضاف شيئاً جديداً ، فقال بأن الإجماع الذي يسبب اليقين للعالم يأخذ به ، فقسم الإجماع إلى قسمين : إجماع يسبب اليقين فيعتمد عليه العالم ، وإجماع لا يسبب اليقين فلا يستند إليه العالم ، ولكن العلماء السابقين كانوا يأخذون بالإجماع مطلقاً ، فحصل تطور جديد على يد السيد الشهيد قدس ، وقسم الشهرة أيضاً إلى قسمين : الشهرة التي تسبب اليقين ، والشهرة التي لا تسبب اليقين ، والعالم اليوم قد يأخذ بالإجماع الأول ولا يأخذ بالإجماع الثاني ، والعالم الثاني يأخذ بالإجماع الثاني ولا يأخذ بالإجماع الأول ، وهذا تطور علم أصول الفقه على يد السيد الشهيد محمد باقر الصدر رض ، وعنده آراء جديدة ، ولكن التطور في العلوم الدينية تطور بطيء نسبياً ، ولا توجد قفزات مثل العلوم الطبيعية .

الكتاب :

الفرق بين التصنيف والتقسيم

الفرق بين التصنيف والتقسيم هو أن التقسيم يبدأ فيه - كما تقدّم - بالجنس إلى الأنواع ، ثم من الأنواع إلى الأصناف ، ثم من الصنف إلى الفرد .
والتصنيف بعكسه تماماً ، يبدأ فيه بالأفراد إلى الصنف ، ومن الأصناف إلى النوع ، ومن الأنواع إلى الجنس .

فالعملية في التقسيم متنازلة من الأعلى إلى الأسفل ، وفي التصنيف متصاعدة من الأسفل إلى الأعلى .

الشرح :

الفرق بين التصنيف والتقسيم

التقسيم يبدأ من الجوهر إلى الجنس الأعلى إلى الجنس العالي إلى الجنس المتوسط إلى الجنس القريب إلى الأنواع إلى الأصناف إلى الأفراد ، فالعملية في التقسيم تنازلية من الأعلى إلى الأسفل .

والتصنيف بعكس التقسيم يبدأ من الأفراد وينتهي بالجوهر مروراً بالنوع والأجناس ، فالعملية في التصنيف تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى .

وقلنا إن التصنيف هو التقسيم إلى مجموعات بحيث تتميز كل مجموعة عن الأخرى ، والتصنيف قد يكون على أساس اللون كما أشرنا سابقاً ، فالأسد تقسمه إلى أسد بني وأسد أبيض ، وتقسم النوع إلى مجموعات ، وهذه المجموعات تسمى أصنافاً ، ومن الأصناف تنزل إلى الأفراد ، وفي النوع الواحد تميز المجموعات عن بعضها البعض .

مثلاً في الإنسان يمكن أن تأتني إلى الأفراد مباشرة ، فنقول الإنسان زيد وبكر وخالد ، ويمكن أن تجعل خطوة وسطى بين النوع والأفراد ، نقسم الأفراد إلى مجموعات من حيث القومية : عربي وفارسي وغربي ، وتأتني إلى العربي وتذكر الأفراد تحته كزيد وبكر وخالد ، وتأتني إلى الغربي وتذكر الأفراد تحته ، فيوجد تقسيم بين النوع والأفراد ، والمجموعات الموجودة بين النوع والأفراد نسميها أصنافاً ، والصنف يكون بين النوع والأفراد ، فنقسم النوع إلى أصناف ، وكل صنف له أفراد .

الكتاب :

الاستدلال

تعريفه :

الاستدلال : إقامة الدليل لإثبات المطلوب .

الشرح :

الاستدلال

تعريفه :

الاستدلال هو إقامة الدليل لإثبات المطلوب ، فيوجد عندنا مطلوب ، وهو النتيجة التي نريد أن نصل إليها ، وحينما نسمع عن المطلوب نظن بأن المطلوب يكون مطلوباً في العلوم فقط سواء علوم دينية أم دنيوية ، والمطلوب قد يكون قراراً يريد الإنسان أن يصل إليه ، حتى لو كان قراراً في حياته الاعتيادية الشخصية أو العائلية ؛ لكي يقوم بعمل معين مترتب على هذا القرار ، فالرجل حينما يقرر أن يتزوج يحتاج إلى الاستدلال ، وكذلك المرأة ، فعلم المنطق

نستفيد منه في العلوم وفي حياتنا الاعتيادية ، حينما نريد أن تشتري سيارة فتحتاج إلى التفكير
لاختيار السيارة المناسبة ، فتستعمل الاستدلال للوصول إلى النتيجة ، مثلا عندي ثلاثة آلاف
دينار وأريد أن أشتري سيارة ما هي السيارة التي يمكن أشتريها ؟
هذا يحتاج إلى نتيجة وقرار .

لنوسع دائرة علم المنطق ودائرة الاستدلال .
وإذا وجدت مشكلة في العائلة تجد أنهم يلجأون إلى بعض أفراد العائلة ليجدوا حلا للمشكلة ،
ويحتاج هؤلاء الأفراد إلى الاستدلال ليصلوا إلى النتيجة الصحيحة ، وقد يكون القرار قرارا عاما
يخص المجتمع بأكمله ، كصاحب السلطة أو الحاكم يحتاج إلى اتخاذ قرارات داخل الدولة لكي
يعيش المواطنون في أمان وسلام ، فماذا هي قرارات الحاكم ؟ وكيف يتخذ هذه القرارات ؟
وقد يكون القرار قرارا دوليا يُعْم جميع الدول ، فالحكومات تتخذ القرارات الدولية بناء على
الاستدلال المنطقي الصحيح ، لذلك يجمع الحاكم المستشارون ليتخذوا القرار المناسب ، وإذا لم
يكن قرارا سليما فإنه تحدث الحروب بين الدول بلا أي داعي .

والعملية الذهنية التي يقوم بها الإنسان للوصول إلى النتيجة المطلوبة هي الاستدلال ، وبواسطة
هذا الدليل يصل إلى النتيجة .

وأحيانا يبني الإنسان بعض النتائج والقرارات بناء على قضايا عاطفية بدون استدلال منطقي
عقلاني ، مثلا يتخذ مواقف من بعض الأشخاص لأنه يحب فلانا أو يكره فلانا ، مثلا في
الخلافات العائلية تجد أن أهل الزوج يقفون مع ولدهم ، وأهل الزوجة يقفون مع بنتهم ، ولا
يفكرون في معرفة سبب المشكلة بين الزوجين ومحاولة حلها بدل تأجيجها ، وإذا أرادوا أن
يتدخلوا فلا بد أولى أن يعرفوا سبب المشكلة التي حصلت بينهما ، وثانيا يحاولون حل المشكلة
، لا أنهم مباشرة يقفون مع ولدهم أو بنتهم لأنهم يحبون هذا الطرف ولا يحبون الطرف الآخر ،
وقد يكون الحق مع من لا يحب .

إن لا نتخذ قرارات عاطفية مبنية على العاطفة وعلى الحب والبغض .

وفي الرواية الحب في الله والبغض في الله .

العاطفة تكون موجهة لله عز وجل .

وأما في المنطق فنريد أن نصل إلى نتيجة يقينية مبنية على أسس وقواعد عقلية ، وحتى في
حياتنا الاعتيادية نريد أن تكون النتائج يقينية لكي نتعامل مع الناس على أساس اليقين لا على

الظن والوهم ، والمقدمات التي تكون في الدليل لا بد أن تكون مقدمات يقينية لكي نصل إلى نتيجة يقينية ، فالطريق إلى النتيجة لا بد أن تكون يقينية لا فقط أن النتيجة تكون يقينية ، والطريق اليقيني والمقدمات اليقينية توصل إلى نتيجة يقينية .

مثال من الفقه العملي :

الفقيه يريد أن يصل إلى معرفة حكم الصلاة ، فيصل إلى وجوبها ، فيكتب في الرسالة العملية : "الصلاة واجبة على كل مكلف" ، هذه النتيجة من أين أتى بها؟
يبحث في القرآن فيجد : "أَقِمِ الصَّلَاةَ" ، ويرى أدلة أخرى كثيرة دالة على هذا الحكم ، فيقول في استدلاله :

المقدمة الأولى : كلمة "أَقِمِ" فعل أمر .

المقدمة الثانية : وكل أمر يدل على الوجوب .

النتيجة : آية "أَقِمِ الصَّلَاةَ" تدل على وجوب الصلاة .

ويأخذ أيضا بالأدلة الكثيرة المتواترة ، وهكذا يكون عند الفقيه دليل يقيني يدل على حكم يقيني وهو وجوب الصلاة ، فيكتب في الرسالة العملية هذا الحكم اليقيني : الصلاة واجبة على كل مكلف .

الكتاب :

تقسيمه :

ينقسم الاستدلال إلى قسمين :

١- الاستدلال غير المباشر : وله ثلاث طرائق هي : التناقض ، العكس المستوي ، عكس النقيض .

٢- الاستدلال المباشر : وله ثلاث طرائق أيضا هي : القياس ، الاستقراء ، التمثيل .

الشرح :

تقسيم الاستدلال :

ينقسم الاستدلال إلى قسمين ، وهما :

١- الاستدلال غير المباشر :

وله ثلاث طرق هي :

أ- التناقض .

ب- العكس المستوي .

ج- عكس النقيض .

٢- الاستدلال المباشر :

وله ثلاث طرق أيضا هي :

أ- القياس .

ب- الاستقراء .

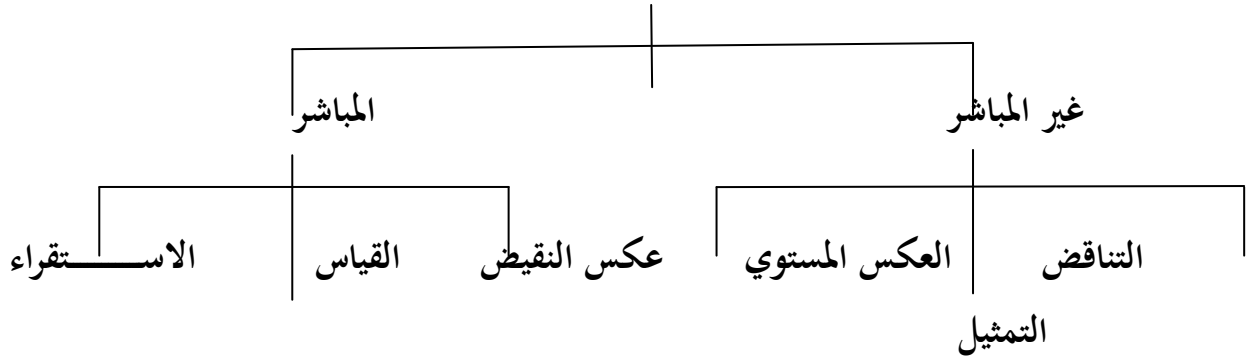
ج- التمثيل .

وهذه الطرق في قسمي الاستدلال ستأتي تفصيلا فيما بعد .

الكتاب :

الخلاصة :

الاستدلال



الكتاب :

القضايا

لا بد من دراسة القضايا قبل دراسة طرق الاستدلال ؛ لأن القضايا هي مواد

الاستدلال وعناصره التي يتألف منها .

الشرح :

القضايا

نأخذ تمهيدا هاما قبل الدخول في تفصيل طرق الاستدلال ، لا بد أن نتعرض لدراسة القضايا ؛ لأن القضايا هي مواد الاستدلال أو عناصر الاستدلال حيث إن القضايا تأتي في مقدمات الاستدلال ، فقولنا في الاستدلال : (كل أمر يدل على الوجوب) ، وهو جملة خبرية اسمية مكوّنة من مبتدأ وخبر أو موضوع ومحمول ، أو قولنا : (إذا كان فعل الأمر يدل على الوجوب فإن الصلاة واجبة) ، وهذه جملة شرطية ، ومرة عندنا جملة خبرية ، ومرة عندنا جملة شرطية ، والقولان السابقان عبارة عن قضيتين ، لذلك لا بد من معرفة تعريف القضية لكي ندخل في بحوث الاستدلال ، فبحث القضايا تمهيد لبحث الاستدلال ؛ لأن القضايا تكون موجودة في المقدمات ، والقضايا مواد الاستدلال ، فنحتاج إلى معرفة القضايا .

الكتاب :

تعريفها :

القضية : هي الخبر (راجع تعريف الخبر ص ٦٢) . ص ٢١

الشرح :

القضية هي الخبر ، ونرجع إلى ص ٦٢ حيث ذكر في أقسام المركب التام بأن الخبر هو : (الجملة التامة التي تحتمل الصدق والكذب) ، مثل : خالد ناجح ، يمكن أن نقول عن هذه الجملة إنها صادقة إذا كانت مطابقة للواقع ، أو كاذبة إذا لم تكن مطابقة للواقع ، ومثل : المطر نازل ، فننظر إلى الخارج لنرى أن المطر نازل فعلا أو غير نازل فعلا ، فإذا كان المطر قد نزل فعلا فنقول إن الجملة صحيحة صادقة ، وإذا لم يكن المطر نازلا فعلا فنقول إن الجملة كاذبة غير صادقة ، ففي الجملة الخبرية تخبر عن واقع خارجي ، والواقع موجود في رتبة سابقة قبل الكلام أو مستقبلية بعد الكلام ، وسمي خبرا لأنه يخبر عن شيء ، فهو يريد أن يخبر عن الواقع ، والخبر يحتمل أن يكون صادقا إذا كان مطابقا للواقع ، ويحتمل أن يكون كاذبا إذا لم يكن مطابقا للواقع ، فيحتمل أن يكون الخبر صادقا أو كاذبا ، فيوجد واقع ، وهو يخبر عن الواقع . إذا قال : نزل المطر أمس ، وكان قد نزل المطر ، فيكون خبره صادقا ، فهو يتكلم عن واقع في رتبة سابقة .

وإذا قال : ينزل المطر غدا .

فيأتي السؤال التالي : هل هذا خبر أو لا ؟

الجواب :

هذا خبر أيضا ، ولكنه إخبار عن واقع مستقبلي وقع بعد الكلام ، فإذا جاء الغد ننظر إلى الواقع الخارجي لنرى صدق الخبر أو كذبه ، فيقال للمتكلم نعم الجملة التي قلتها أمس كانت صحيحة صادقة أو غير صحيحة كاذبة ، وهنا المتكلم لا ينشئ الواقع ، وإنما يخبر عن واقع مستقبلي ، ثم تقارن الجملة بهذا الواقع لترى أنه مطابق له فيكون الخبر صادقا ، وإذا كان غير مطابق للواقع فالخبر كاذب .

إذن في الجملة الخبرية يشترط أن يوجد واقع ، ولكن لا يشترط أن يكون الواقع في الماضي ، وقد يكون الواقع مستقبليا ، فالكلام قد يكون بعد الواقع كما في مثل : نزل المطر أمس ، فتقارن بين الخبر والواقع الماضي ، وقد يكون الكلام قبل الواقع كما في مثل : ينزل المطر غدا ، فتقارن بين الخبر والواقع المستقبلي حينما نصل إلى المستقبل ونرى الواقع ، والمهم أن يكون عندنا مطابقة للواقع أو عدم مطابقة للواقع ، وإذا كان الخبر مطابقا للواقع يقال للمتكلم إن الخبر الذي قلته أمس صحيح وصادق ، وإذا لم يكن مطابقا للواقع يقال للمتكلم إن الخبر الذي قلته أمس خاطئ وكاذب ، والمتكلم لا ينشئ الواقع ، وإنما يخبر عن الواقع الماضي أو المستقبلي .

والخبر عكس الإنشاء ، والجملة الإنشائية هي : (الجملة التامة التي لا تحتمل الصدق والكذب) .

مثل : ليت خالدا ناجح ، وهنا لا يوجد واقع لنطابق الجملة معه ، فهو يتمنى أن هذا الواقع ينشأ ، لذلك لا نقول عن الجملة الإنشائية إنها صادقة أو كاذبة لعدم وجود الواقع ، وإنما يريد أن ينشئ الواقع .

ومثل : قُمْ ، حينما تأمره بالقيام ، الواقع غير موجود ، وإنما المتكلم يريد أن ينشئ الواقع ، فالواقع يوجد بعد الكلام ، فإذا قام المأمور ينشأ الواقع ، وإذا لم يقم لا ينشأ الواقع ، ولا يوجد هنا احتمال الصدق والكذب لعدم وجود الواقع لكي تقارن الجملة بهذا الواقع .

ويفيدنا البحث حينما نبحث في رواية أنها مطابقة للواقع أو غير مطابقة للواقع ، فتبحث لكي تصل إلى أنها مطابقة للواقع أي أنها صدرت من المعصوم ع ، أو أنها غير مطابقة للواقع وأنها لم تصدر من المعصوم ع كأن تكون من وضع الوضاعين .

الكتاب :

تقسيمها (١) :

تنقسم القضية إلى قسمين هما : الحملية والشرطية .

الشرح :

التقسيم الأول للقضية :

تقسيم القضية أي تقسيم الخبر ، تنقسم القضية أو الخبر من حيث الحملية والشرطية إلى قسمين : القضية الحملية والقضية الشرطية ، تأتي أولاً إلى القضية الحملية ثم إلى القضية الشرطية ، وسيظهر الفرق بين القضيتين .

الكتاب :

١ - الحملية

تعريفها :

الحملية : هي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء ، أو نفي شيء عن شيء .
مثل : خالد حاضر ، طالب ليس بغائب .

الشرح :

١ - القضية الحملية

القضية الحملية : هي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء ، أو نفي شيء عن شيء .
مثال ١ :

خالد حاضر ، المتكلم يريد أن يثبت الحضور لخالد ، فالمتكلم يثبت شيئاً لشيء .

مثال ٢ :

طالب ليس بغائب ، المتكلم يريد أن ينفي الغياب عن طالب ، فالمتكلم ينفي شيئاً عن

شيء .

الكتاب :

تأليفها :

تتألف القضية الحملية من ثلاثة أركان هي :

١ - المحكوم عليه ، ويسمى (الموضوع) .

٢ - المحكوم به ، ويسمى (المحمول) .

٣ - الحكم ، ويسمى (النسبة) .

ففي المثالين المتقدمين :

الموضوع : خالد ، طالب .

المحمول : حاضر ، غائب .

النسبة : في المثال الأول : ثبوت الحضور لخالد .

في المثال الثاني : نفي الغياب عن طالب .

الشرح :

أركان القضية الحملية :

الركن الأول : الموضوع :

هو المحكوم عليه ، والمحكوم عليه هو الذي نتكلم عنه ، ويكون الحديث عنه ، فحكمنا على خالد أو طالب ، فخالد وطالب هما المحكوم عليهما .

الركن الثاني : المحمول :

هو المحكوم به ، والمحكوم به هو ما نحملة على الموضوع أو خبر الموضوع ، فحكمنا على خالد بأنه حاضر ، أو حكمنا بالحضور على خالد ، والمحكوم به هو الحضور ، وحكمنا على طالب بأنه ليس بغائب ، أو حكمنا بنفي الغياب على طالب ، المحكوم به هو الغياب ، ونفي الغياب عن طالب .

الركن الثالث : النسبة بين الموضوع والمحمول :

هي الحكم ، فنحكم بالمحمول على الموضوع وننسب المحمول إلى الموضوع ، أو ننفي المحمول عن الموضوع وننسب عدم المحمول إلى الموضوع ، والنسبة هي العلاقة والرابطة بين الموضوع والمحمول .

في المثالين المتقدمين :

الموضوع هو : خالد ، طالب .

المحمول هو : حاضر ، غائب .

النسبة هي :

في المثال الأول : ثبوت الحضور لخالد أي يثبت المحمول للموضوع ، فتوجد هنا ثبوت

النسبة والعلاقة بين المحمول والموضوع .

في المثال الثاني : نفي الغياب عن طالب ، أي نفي المحمول عن الموضوع ، فتوجد هنا

نفي النسبة والعلاقة بين المحمول والموضوع .

الكتاب :

٢- الشرطية

تعريفها :

الشرطية : هي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما .

مثل : إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود .

ليس كلما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس .

الشرح :

٢- القضية الشرطية

تعريفها :

الشرطية : هي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما .
في القضية الحملية كان الكلام عن مفرد ومفرد ونسبة بينهما ، فتوجد نسبة وعلاقة بين مفردين ، مثل : خالد حاضر .

وأما في القضية الشرطية فالكلام عن خبر وخبر ونسبة بينهما ، فتوجد نسبة وعلاقة بين خبرين ، والخبر هو القضية ، والقضية عبارة عن جملة لا مفرد ، فتوجد نسبة وعلاقة بين جملتين .

مثال ١ :

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود ، يوجد هنا خبران : الخبر الأول : أشرقت الشمس ، والخبر الثاني : النهار موجود ، فتوجد خبران وقضيتان ، وتوجد نسبة وعلاقة بين القضيتين ، فنحكم بوجود نسبة وعلاقة بين شروق الشمس ووجود النهار ، فهنا الحكم يكون بوجود نسبة بين خبرين ، فالحكم يكون بوجود نسبة بين خبرين .

مثال ٢ :

ليس كلما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس ، فدق الجرس قد يكون لأسباب أخرى غير بداية وقت الدرس ، فقد يدق الجرس لبيان نهاية وقت الدرس أو لمعرفة نهاية جميع الدروس ووقت الرجوع إلى البيت ، والخبر الأول هو "دق الجرس" ، والخبر الثاني هو "قد حان وقت الدرس" ، وهنا نحكم بعدم وجود نسبة وعلاقة بين دق الجرس ووقت بداية الدرس ، فالحكم يكون بعدم وجود نسبة بين خبرين .

الكتاب :

تأليفها :

تتألف القضية الشرطية من ثلاثة أركان هي :

١- المقدم وهو : في المثال الأول : أشرقت الشمس .

في المثال الثاني : دقّ الجرس .

٢- التالي وهو : في المثال الأول : النهار موجود .

في المثال الثاني : قد حان وقت الدرس .

٣- الرابطة : وهي أدوات الربط ، كإذا والفاء في المثال الأول ، وكلّما والفاء في المثال

الثاني .

الشرح :

أركان القضية الشرطية :

ذكرنا سابقا أركان القضية الحملية ، وهي : الموضوع والمحمول والنسبة بينهما .

وأما أركان القضية الشرطية فهي ثلاثة : المقدم والتالي والرابطة بينهما ، نأتي إلى هذه الأركان :

الركن الأول : المقدم :

هو الخبر الأول في القضية الشرطية ، والخبر الأول يترتب عليه الخبر الثاني .

مثال ١ :

المقدم هو : أشرقت الشمس ، في جملة : "إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود" .

مثال ٢ :

المقدم هو : دقّ الجرس ، في جملة : "ليس كلّما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس" .

الركن الثاني : التالي :

هو الخبر الثاني في القضية الشرطية ، والخبر الثاني يترتب على الخبر الأول .

مثال ١ :

التالي هو : النهار موجود ، في جملة : "إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود" .

مثال ٢ :

التالي : قد حان وقت الدرس ، في جملة : "ليس كلّما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس" .

الركن الثالث : الرابطة :

هي أدوات الربط التي تربط بين المقدم والتالي ، كأداة الشرط "إذا" والفاء الواقعة في جواب الشرط في المثال الأول : "إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود" ، إذا والفاء ، وكلما والفاء في المثال الثاني : "ليس كلما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس" ، و"ليس" من أدوات النفي لا من أدوات الربط ، فهي تنفي الربط بين الخبرين .

وبدون أدوات الربط بين الجملتين توجد جملتان منفصلتان مستقلتان عن بعضهما البعض .

إذن :

أركان القضية الحملية هي : الموضوع والحمول والنسبة بينهما ، وأركان القضية الشرطية هي : المقدم والتالي والرابطة بينهما .

الكتاب :

تقسيم القضية (٢) :

وتنقسم القضية - حملية كانت أو شرطية - إلى قسمين هما الموجبة والسالبة .

١- الموجبة : هي القضية المثبتة .

مثل : المدرسة كبيرة .

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود .

٢- السالبة : هي القضية المنفية .

مثل : خالد ليس بغائب .

ليس كلما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس .

الشرح :

التقسيم الثاني للقضية :

تنقسم القضية - سواء كانت حملية أم شرطية - من حيث الإيجاب والسلب إلى قسمين

هما : الموجبة والسالبة ، ونأتي إليهما تباعاً :

١- القضية الموجبة :

هي القضية المثبتة أي التي لا توجد فيها أداة من أدوات السلب والنفي .

مثال القضية الحملية :

المدرسة كبيرة ، نثبت المساحة الكبيرة للمدرسة ، وهذه القضية لا توجد فيها أداة نفي .

خالد غائب ، تثبت الغياب لخالد ، وهذه القضية لا توجد فيها أداة نفي .

مثال القضية الشرطية :

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود ، تثبت وجود النهار بشروق الشمس ، وهذه القضية لا توجد فيها أداة نفي .

كلّما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس ، تثبت مجيء وقت الدرس مع دق الجرس ، وهذه القضية لا توجد فيها أداة نفي .

٢- القضية السالبة :

هي القضية المنفيّة أي التي يوجد فيها أداة من أدوات السلب والنفي .

مثال القضية الحملية :

خالد ليس بغائب ، خالد ليس غائبا ، ليس خالد بغائب ، ليس خالد غائبا ، تنفي الغياب عن خالد ، فيها أداة نفي وهي "ليس" .
ما خالد بغائب ، فيها أداة نفي وهي "ما" النافية .
خالد غير غائب ، فيها أداة نفي وهي "غير" .

مثال القضية الشرطية :

ليس كلّما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس ، تنفي مجيء وقت الدرس مع دق الجرس ، فدق الجرس لا يدل دائما على مجيء وقت الدرس ، فقد يدل على نهاية وقت الدرس ، والقضية فيها أداة نفي وهي "ليس" .

الكتاب :

أقسام الحملية

(١)

وتنقسم القضية الحملية - موجبة كانت أو سالبة - باعتبار موضوعها إلى : شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة .

١- الشخصية : وهي ما كان موضوعها جزئيا ، مثل : البصرة ميناء العراق ، محمود ليس بمجتهد .

٢- الطبيعية : وهي ما كان موضوعها كليا ، ووجهنا الحكم فيها عليه بصفته كليا ، مثل : الإنسان نوع ، الضاحك ليس بجنس .

- ٣- المهمة : وهي ما كان موضوعها كلياً ، ووجهها الحكم فيها على مصاديقه مع إهمال بيان كمية المصاديق المحكوم عليها ، مثل : الإنسان في خسر ، الطالب المجتهد لا يرسب .
- ٤- المحصورة : وهي ما كان موضوعها كلياً ، ووجهها الحكم فيها على مصاديقه مع حصر كمية المصاديق المحكوم عليها كلياً أو بعضاً ، مثل : كل نبي مبعوث من قبل الله ، بعض الطلاب فقراء .

الشرح :

أقسام الحملية

(١)

يمكن تقسيم الشيء الواحد إلى عدة تقسيمات من حيثيات مختلفة واعتبارات متعددة وجهات مختلفة ، وكل تقسيم له أقسام خاصة به ، فيمكن تقسيم الإنسان من حيث لون البشرة إلى أسود وأبيض وأحمر وأصفر ، ويمكن تقسيمه باعتبار الطول إلى طويل ومتوسط الطول وقصير ، ويمكن تقسيمه من جهة الوزن إلى سمين ومتوسط الوزن ونحيف .

وهكذا في القضية الحملية - موجبة كانت أو سلبية - حيث يمكن تقسيمها إلى تقسيمات مختلفة من حيثيات متعددة ، وهنا نريد أن نقسم القضية الحملية باعتبار موضوعها من دون النظر إلى المحمول أنه موجب أو سالب ، فننظر إلى الموضوع دون النظر إلى المحمول .

وأقسام القضية الحملية بهذا الاعتبار هي : الشخصية والطبيعية والمهمة والمحصورة .

ونأتي إلى التفصيل :

القسم الأول : القضية الشخصية :

هي القضية الحملية التي يكون موضوعها جزئياً حقيقياً ، فننظر إلى الموضوع من حيث إنه شخصي متعين في الخارج ، فيقع الكلام عن شيء متعين متشخص في الخارج كمحمود ، وله مشخصات خاصة وصفاته الشخصية الخاصة ، ونظرنا يكون إلى الموضوع فقط ، ولا ننظر إلى المحمول أنه موجب أو سالب .

مثال القضية الشخصية الموجبة :

البصرة ميناء العراق ، البصرة مدينة شخصيّة ، نتكلم عن هذه المدينة المعينة ، وهي جزئي حقيقي ، ونظرنا إلى الموضوع فقط ، وهو "البصرة" ، ولا ننظر إلى المحمول أنه موجب أو

سالب ، فلا ننظر إلى "ميناء العراق" ، فالقضية شخصية من حيث الموضوع ، فالبصرة مدينة معيّنة .

مثال القضية الشخصية السالبة :

محمود ليس بمجتهد ، الكلام عن شخص معيّن ، وهو محمود الذي له هذه الصفات المعيّنة ، وليس الكلام عن أي محمود ، ونظرنا إلى الموضوع فقط ، ولا ننظر إلى المحمول أنه موجب أو سالب .

القسم الثاني : القضية الطبيعية :

هي القضية الحملية التي يكون موضوعها كلياً ، ووجهها الحكم فيها عليه بصفته كلياً ، فننظر إلى الموضوع من حيث إنه كلي دون النظر إلى أفرادهِ ، ويكون الحكم على الموضوع باعتبار أنه كلي ، فتارة ننظر إلى الكلي بما هو كلي ، ويكون المراد هو الكلي من حيث هو كلي ، وتارة أخرى ننظر إلى الكلي بما هو طريق وجسر إلى الأفراد ، ويكون المراد هو الأفراد لا الكلي بما هو كلي .

مثال القضية الطبيعية الموجبة :

الإنسان نوع ، الإنسان كلي وهو الموضوع ، والمحمول هو نوع ، والنوع يحمل على الإنسان ، ونتكلم عن طبيعة محمود وهي الإنسانية باعتبار أنها كلي لا باعتبار المصاديق الخارجية ، فطبيعة محمود أنه إنسان ، ولا نتكلم عن محمود كشخص بل كإنسان ، فالإنسان الجامع بين المصاديق بعد نزع الشخصيات والصفات الخاصة لكل مصداق - هو كلي ذهني ، والكلي منتزع من الأفراد ، والإنسان كنوع لا يوجد في الخارج ؛ لأنه كلي ذهني ، فهو موجود في الذهن فقط ، والكليات كلها مفاهيم ذهنية ، والموجود في الخارج هو المصاديق والأفراد ، فنظرنا هنا إلى الكلي بما هو كلي ، والكلي لا يوجد في الخارج ، وحينما نقول الإنسان نوع ، فالنوع يقع محمولاً للإنسان ، ولا يقع محمولاً للأفراد ، فلا يصح أن نقول "محمود نوع" ، فهنا نتكلم عن الإنسان باعتبار أنه كلي لا باعتبار أنه طريق إلى الأفراد ؛ لأن النوع يصح أن يحمل على الكلي ، ولا يصح حمله على الأفراد ، فيكون محمولاً على الكلي فقط ، فنقول "الإنسان نوع" ، ولا يكون محمولاً على الفرد ، فلا نقول "محمود نوع" ، ولا يمكن تعويض الأفراد في محل الكلي ، فالنوع يحمل على الكلي ، ولا يحمل على أفراد الكلي ، والحكم يكون على الكلي لا على أفراد الكلي ، ومثال "الإنسان نوع" يوضح ما يحمل على الكلي ولا يحمل على الفرد ،

فالإنسان باعتبار أنه كلي يكون نوعا ، وأما الإنسان باعتبار أنه جزئي لا يكون نوعا لأنه فرد ، والفرد الواحد لا يكون نوعا .

ومثال ما يحمل على الفرد ولا يحمل على الكلي مثل : الإنسان في خسر يوم القيامة ، هل الإنسان ككلي ومفهوم ذهني في خسر أو الإنسان كفرد ومصدق في خسر؟ هل كلي الإنسان في خسر أو أفراد الإنسان في خسر ؟

أفراد الإنسان في خسر لا كلي الإنسان في خسر ، فلا تقول إن الإنسان ككلي ومفهوم ذهني في خسر ، فالمفهوم الذهني لا يكون في خسر ، وإنما مصاديق الكلي يكونون في خسر ، فتقول : "زيد في خسر" و"عمرو في خسر" و"خالد في خسر" ، فيكون النظر إلى الأفراد لا إلى الكلي ، ويكون الكلي طريقا إلى الأفراد وحاكيا عن الأفراد وجسرا إلى الأفراد ، والمراد هو الأفراد ، ولكننا ذكرنا الجامع بين الأفراد ، فنقول الإنسان ، ولكن المراد هو أفراد الإنسان .

وفي أي مثال نعوض "كلي" أو "أفراد" ، فأيهما يصح في الجملة يكون هو المطلوب ، ففي الإنسان نوع نعوض كلي الإنسان نوع وأفراد الإنسان نوع ، ونرى بأن الجملة تصح مع كلي الإنسان نوع ، فيكون النظر إلى الموضوع من حيث هو كلي ، وفي الإنسان في خسر يوم القيامة ، نعوض كلي الإنسان في خسر وأفراد الإنسان في خسر ، ونرى بأن الجملة الثانية هي الصحيحة فيكون أفراد الإنسان هم المطلوبون ، فهنا ننظر إلى الموضوع من حيث الأفراد ، ويكون الكلي طريقا إلى الأفراد ، وهذا مقياس نجعله بأيدينا لتطبيقه على أي جملة من الجمل .

سؤال : أحيانا نستعمل كلمة "المصاديق" وأحيانا نستعمل كلمة "الأفراد"؟ فهل هما بنفس

المعنى أي من المترادفات أو يوجد فرق بينهما ؟

الجواب :

إذا كان يوجد عندنا مفهوم فنقول له مصاديق ، فنقول المفهوم والمصدق ، وفي تعريف الجزئي قلنا هو المفهوم الذي يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد ، ولم يقل على أكثر من فرد واحد ، فإذا كان عندنا مفهوم فيوجد مصاديق لهذا المفهوم ، فنقول مفهوم ومصاديق ، ولا نقول مفهوم وأفراد .

وإذا كان يوجد عندنا كلي فنقول له أفراد أو جزئيات ، فنقول الكلي والجزئي ، والجزئي هو الفرد ، وفي بحثنا هنا ما دام أننا نقول كلي فلا بد أن نقول أفراد وجزئيات ، ولا نقول كلي ومصاديق ، فالكلي له أفراد وجزئيات .

والبعض يستعمل الكلمة في مكان الكلمة الأخرى ، ولكن مراده معنى الكلمة الأخرى ، فيقول المصداق وقصده الفرد ، أو يقول الفرد وقصده المصداق .

إذن المفهوم له مصاديق ، والكلي له أفراد وجزئيات ، فالمصداق يعكس المفهوم ، والفرد والجزئي يعكس الكلي ، وهكذا نفرّق تفرقة دقيقة بين المصطلحات ، فالمصداق والفرد ليسا مترادفين ، وكذلك المصداق والجزئي ليسا مترادفين ، نعم الفرد والجزئي مترادفان .

مثال القضية الطبيعية السالبة :

الضاحك ليس بجنس ، هل النظر هنا إلى الكلي أو إلى الأفراد ؟
مرة نعوض كلي ومرة نعوض أفراد ، فنقول كلي الضاحك ليس بجنس وأفراد الضاحك ليس بجنس ، أي الجملتين صحيحة ؟

نرى بأن النظر هنا يكون إلى الكلي لأن الكلي يصح أن نصفه بأنه جنس أو ليس بجنس ، وأما الفرد فلا يوصف بهذا الوصف ، فلا نقول "خالد جنس" أو "خالد ليس بجنس" ، فهنا الكلي ليس طريقاً إلى الأفراد وحاكياً عن الأفراد ، وإنما النظر إلى الكلي بما هو كلي ، وهنا الضاحك ليس بجنس لأنه خاصة بالإنسان وهو من الصفات العَرَضِيَّة لا من الصفات الذاتية للإنسان ، والصفات الذاتية ثلاثة أقسام : الجنس والنوع والفصل ، والصفات العَرَضِيَّة قسمان : الخاصة والعَرَض العام .

القسم الثالث : القضية المهملة :

هي القضية الحملية التي يكون موضوعها كلياً ، ووجهها الحكم فيها على أفرادها مع إهمال بيان كمية الأفراد المحكوم عليها ، فننظر إلى الكلي ، ولكن لا بما هو كلي ، وإنما بما هو طريق إلى الأفراد ، والمراد هو الأفراد في الخارج ، ولكن كمية الأفراد مهملة غير مذكورة ، فقد يكون المراد كل الأفراد ، وقد يكون المراد بعض الأفراد ، ولأن كمية الأفراد غير مذكورة أطلق على هذه القضية "القضية المهملة" ؛ لأنها لم تبين عدد الأفراد كلاً أو بعضاً ، فالنظر في القضية المهملة يكون إلى كمية الأفراد ، والكمية مهملة غير مذكورة .

مثال القضية المهملة الموجبة :

الإنسان في خسر ، هل المراد نوع الإنسان الذي هو مفهوم كلي ذهني أو أفراد الإنسان ؟
مرة نعوض كلي ومرة نعوض أفراد ، فنقول كلي الإنسان في خسر وأفراد الإنسان في خسر ، أي الجملتين صحيحة ؟

نرى بأن المفهوم الذهني لا يكون في خسر ، وإنما المصاديق والأفراد في الخارج يكونون في خسر ، فخالد يكون في خسر ، وزيد في خسر ، فاستعملنا لفظ الإنسان ، وليس المراد هو نوع الإنسان ، وإنما المراد هو مصاديق وأفراد الإنسان ، والإنسان هنا طريق إلى الأفراد وحاكي عن الأفراد وجسر إلى الأفراد ، ولا ننظر إلى النوع بما هو نوع .

سؤال : هل يمكن لنا معرفة كمية المصاديق والأفراد الذين يكونون في خسر؟ هل المراد كل أفراد الإنسان أو بعض لأفراد الإنسان؟

القضية : "الإنسان في خسر" ، لم تذكر كمية الأفراد الذين يكونون في خسر ، فلم تقل : كل إنسان في خسر ، ولم يقل : بعض الإنسان في خسر ، فهذه القضية قضية مهملة لم يذكر فيها عدد الأفراد الذين يكونون في خسر .

وفي الآيات والروايات إذا جاءت قضية مهملة فلا بد أن تبحث عن دليل آخر يدل على أن المراد هو الكل أو البعض .

"إن الإنسان لفي خسر" ، الآية لا تدل على الكل أو البعض ، فتبحث عن دليل آخر ، ونعرف بأن هناك أناسا يذهبون إلى الجنة وأناسا آخرين يذهبون إلى النار ، فمن الأدلة الأخرى نعرف أن بعض الإنسان في خسر ، ففي نفس الدليل القضية مهملة ونعرف أن المراد هو الكل أو البعض من دليل آخر .

مثال القضية المهملة السالبة :

الطالب المجّد لا يرسب ، مرة نعوض كلي ومرة نعوض أفراد ، فنقول كلي الطالب المجّد لا يرسب ، وأفراد الطالب المجّد لا يرسبون ، أي الجملتين صحيحة ؟

نرى بأن النظر ليس إلى مفهوم الطالب المجّد لأن المفهوم أمر ذهني ، وهنا المفهوم كلي ينطبق على كثيرين من المصاديق والأفراد ، والمفهوم الذهني لا نقول عنه يرسب أو لا يرسب ، فالحكم هنا ليس على الصورة الذهنية والمفهوم الذهني ، وإنما النظر إلى المصاديق والأفراد ، فالحكم على مصاديق الطالب المجّد أو أفراد الطالب المجّد ، أي خالد المجّد لا يرسب ، وزيد المجّد لا يرسب ، والكل هنا طريق إلى الأفراد ، ومن نفس هذه القضية لا نعرف عدد الأفراد كلا أو بعضا ، فلم يقل : كل الطلاب المجدين لا يرسبون ، ولم يقل : بعض الطلاب المجدين لا يرسبون ، فتكون القضية مهملة لأنه لم يذكر عدد الأفراد .

القسم الرابع : القضية المحصورة :

هي القضية الحملية التي يكون موضوعها كلياً ، ووجهها الحكم فيها على أفرادها مع بيان كمية الأفراد كلياً أو بعضاً ، ولا يشترط في القضية المحصورة معرفة العدد بالضبط ، مثل ١٠ أو ١٠٠ أو ١٠٠٠ ، بل نعرف كل الأفراد أو بعض الأفراد دون معرفة العدد بالضبط ، و"كل" و"بعض" تعبران عن كمية الأفراد ، فالعدد محصور بالكل أو بالبعض ، فالقضية محصورة بالكل أو محصورة بالبعض .

مثال كل الأفراد :

كلُّ نبيٍّ مبعوثٌ من قِبَلِ الله تعالى ، نعرف عدد الأفراد في هذه القضية ، وهو كل الأنبياء عليهم السلام ، فكل الأنبياء عليهم السلام مبعوثون من قِبَلِ الله ، ولا يشترط معرفة كم عدد الأنبياء عليهم السلام بالضبط ، هل هم ١٠٠٠ أو ١٠ آلاف أو ١٠٠ ألف ، ومن دليل آخر يمكن معرفة عدد الأنبياء بالضبط ، كما في رواية أن عددهم ١٢٤ ألف نبي .

مثال بعض الأفراد :

بعضُ الطلابِ فقراءُ ، في هذه القضية نعرف عدد الطلاب ، وهم البعض لا الكل ، ولا يشترط معرفة عدد الطلاب الفقراء بالضبط .

الكتاب :

تقسيم المحصورة :

وتنقسم القضية المحصورة إلى قسمين هما الكلية والجزئية .

١- الكلية : وهي ما حكم فيها على جميع المصاديق ، مثل : كل نفس ذائقة الموت ، لا شيء من الكسل بنافع .

٢- الجزئية : وهي ما حكم فيها على بعض المصاديق ، مثل : بعض المدارس دينية ، بعض الطلاب ليسوا بمجتهدين .

الشرح :

تقسيم المحصورة :

تنقسم القضية المحصورة إلى قسمين ، وهما : الكلية والجزئية .

١- القضية المحصورة الكلية :

هي القضية المحصورة التي حكم فيها على جميع أفراد الموضوع .

مثال القضية الموجبة :

كل نفس ذائقة الموت ، الحكم على جميع أفراد الموضوع بالإيجاب ، الموضوع هو كل نفس ، والمحمول هو ذائقة الموت ، فنثبت الموت لجميع أفراد النفس .

مثال القضية السالبة :

لا شيء من الكسل بنافع ، الحكم على جميع أفراد الموضوع بالسلب ، الموضوع هو الكسل ، والمحمول هو نافع ، فنسلب النفع عن جميع أفراد الكسل .

٢- القضية المحصورة الجزئية :

هي القضية المحصورة التي حكم فيها على بعض أفراد الموضوع .

مثال القضية الموجبة :

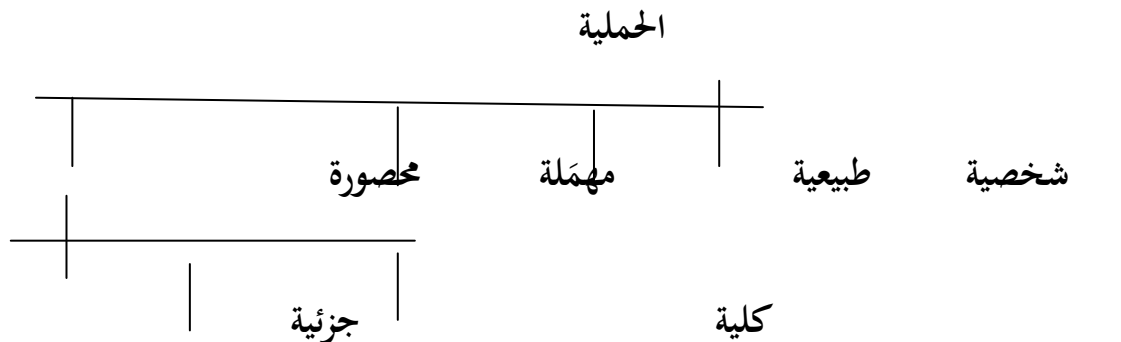
بعض المدارس دينية ، الموضوع هو بعض المدارس ، والمحمول هو دينية ، وتم الحكم بالإيجاب وتثبت المحمول على بعض أفراد الموضوع .

مثال القضية السالبة :

بعض الطلاب ليسوا بمجتهدين ، الموضوع هو بعض الطلاب ، والمحمول هو مجتهدون ، وتم الحكم بسلب الاجتهاد عن بعض أفراد الموضوع .

الكتاب :

الخلاصة :



الكتاب :

(٢)

وتنقسم الحملية الموجبة فقط على اعتبار مواقع وجود موضوعها إلى ثلاثة أقسام هي :

١- الذهنية : وهي ما كان موقع موضوعها الذهن .

مثل : شريك الخالق مستحيل ، فإن مفهوم شريك الخالق لا موقع له إلا الذهن لأنه ليس له مصداق في الواقع الخارجي .

٢- الخارجية : وهي ما كان موضوعها الخارج ، ومعناه : أن الحكم فيها يوجّه إلى مصاديق الموضوع الموجودة في الخارج .

مثل : كل طالب يحضر درسه غدا ، فإن المقصود بكل طالب - هنا - الطلاب الموجودون حالياً .

٣- الحقيقية : وهي ما كان موقع موضوعها الخارج الحاضر والمستقبل ، ومعناه : أن الحكم فيها يوجّه إلى مصاديق الموضوع الموجودة في الخارج الحاضر والتي ستوجد في المستقبل .

مثل : كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مسلم ، فإن المقصود بذلك كل من قال كلمة الشهادة من الناس الموجودين في الخارج الحاضر والذين سيوجدون في المستقبل .

الشرح :

تقسيم القضية الحملية الموجبة :

كان الكلام في القضية الحملية ، وقسمها من حيث الموضوع إلى أربعة أقسام : الشخصية والطبيعية والمهملة والمحصورة .

وهنا يقسم القضية الحملية الموجبة فقط إلى ثلاثة أقسام من حيث موقع وجود الموضوع أو محل وجود الموضوع ، والأقسام الثلاثة هي : القضية الذهنية والقضية الخارجية والقضية الحقيقية . ونأتي إليها تباعاً :

١- القضية الذهنية :

يكون فيها موقع وجود موضوع القضية هو الذهن فقط ، فالموضوع ذهني فقط ، ولا يوجد في الخارج .

مثال :

شريك الخالق مستحيل .

الموضوع هو : شريك الخالق ، ومفهوم شريك الخالق موقعه الذهن فقط ، فتوجد صورة ذهنية لشريك الخالق ، فهو مفهوم ذهني ليس له مصداق في الواقع الخارجي ، فالله سبحانه ليس له شريك ، وقبل أن تصدر على شريك الخالق حكم الاستحالة يوجد في الذهن تصور عن شريك الخالق ، ولا بد من وجود تصور ذهني عن الشيء قبل إصدار الحكم عليه ، حينما تقول زيد قائم تتصور زيدا وقائم والنسبة بينهما ، وتحكم على زيد أنه قائم ، فتحمل المحمول على الموضوع ، ولا يمكن إصدار الحكم على شيء لا يوجد له تصور في الذهن ، فالتصور يسبق إصدار الحكم ، وإصدار الحكم هو التصديق ، والتصور يكون في رتبة سابقة على التصديق ، فالتصور أسبق من التصديق ؛ لأن التصديق هو (تصور مع حكم) ، فلا بد أن يوجد عندك تصور لكي تصدر الحكم عليه ، فالتصور يسبق التصديق ، ولولا وجود التصور الذهني عن الشيء لكان إصدار الحكم على هذا الشيء مستحيلا ، ولولا وجود تصور شريك الخالق في الذهن فعلى ماذا تصدر حكم الاستحالة ؟!

وبعد أن تتصور شريك الخالق في الذهن تصدر عليه حكما بأنه يستحيل وجوده في الواقع الخارجي ، ففي الذهن يوجد تصور عن شريك الخالق ، ولكن في الخارج لا يوجد شريك الخالق ، فشريك الخالق ممكن الوجود في الذهن مستحيل الوجود في الخارج ، فتوجد له صورة ذهنية فقط ، وليس له مصداق خارجي ، لذلك فإن موقع وجود موضوع القضية هو الذهن فقط ، فالموضوع ذهني فقط ، لذلك فإن القضية ذهنية من حيث موقع موضوع القضية .

٢- القضية الخارجية :

يكون فيها موقع وجود موضوع القضية هو الخارج ، ومعناه : أن الحكم فيها يوجّه إلى مصاديق الموضوع الموجودين في الخارج حاليا ، والقضية الخارجية تتحدث عن المصاديق الموجودين حاليا في الواقع الخارجي ، فهم موجودون فعلا لا أنهم سيوجدون في المستقبل .

مثال :

كل طالب يحضر درسه غدا ، فإن المقصود بكل طالب الطلاب الموجودون حاليا ، والكلام ليس عن الصورة الذهنية والمفهوم الذهني للطلبة ؛ لأن الصورة الذهنية والمفهوم الذهني لا تحضر الدرس ، وإنما الكلام عن الطلاب الموجودين حاليا في الخارج - أي مصاديق الطالب - هم الذين يحضرون الدرس .

٣- القضية الحقيقية :

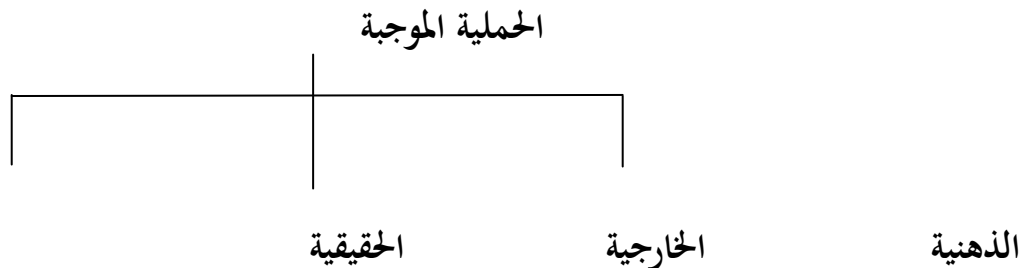
يكون فيها موقع وجود موضوع القضية هو الخارج الحاضر والمستقبل ، ومعناه : أن الحكم فيها يوجّه إلى مصاديق الموضوع الموجودين في الخارج الحاضر والمصاديق الذين سيوجدون في المستقبل ، والقضية الحقيقية تتحدث عن المصاديق الحاليين في الواقع الخارجي والمصاديق المستقبلين أيضا ، ولو كان الكلام عن المصاديق الموجودين حاليا فقط لكانت القضية خارجية .

مثال :

كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مسلم ، فإن المقصود بذلك كل من قال كلمة الشهادة من الناس الموجودين في الخارج الحاضر والذين سيوجدون في المستقبل ، ففي زمان النبي ص ينطبق هذا المقياس على المصاديق المعاصرين له ص ، وكذلك ينطبق على المصاديق الذين سيوجدون في المستقبل بعد زمان النبي ص إلى يوم القيامة مع أنهم غير موجودين في زمانه ص ، ولو كان الكلام عن المسلمين في عصر النبي ص فقط لكانت القضية خارجية ، ولكن لأنه شامل للمصاديق الموجودين في زمانه ص والمصاديق الذين سيوجدون في المستقبل فالقضية تكون قضية حقيقية .

الكتاب :

الخلاصة :



الكتاب :

أقسام الشرطية

تنقسم القضية الشرطية إلى : متصلة ومنفصلة .

١ - المتصلة

تعريفها :

المتصلة : هي ما حكم فيها الاتصال بين قضيتين أو بنفي الاتصال بينهما .

مثالها :

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود .

ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس .

الشرح :

أقسام الشرطية

١ - القضية الشرطية المتصلة

في القضية الشرطية المتصلة توجد علاقة ورابطة ونسبة بين قضيتين وخبرين أو تنفي العلاقة والرابطة والنسبة بين القضيتين والخبرين ، مرة توجد النسبة بين خبرين ، ومرة تنفي النسبة بين خبرين ، ففي المتصلة توجد الاتصال أو تنفي الاتصال ، ويقصد من المتصلة إثبات الاتصال أو نفي الاتصال .

وأما في القضية الحملية فإن المتكلم يوجد علاقة ورابطة ونسبة بين مفردين : الموضوع والمحمول أو المبتدأ والخبر ، أو ينفي العلاقة والرابطة والنسبة بين المفردين ، وقد مر سابقا تعريف القضية الحملية والقضية الشرطية ، وقلنا إن :

القضية الحملية هي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء ، وتتألف من ثلاثة أركان : الموضوع وهو المحكوم عليه ، والمحمول وهو المحكوم به ، والنسبة بينهما وهي الحكم .

والقضية الشرطية هي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما ، وتتألف من ثلاثة أركان : المقدم والتالي والرابطة بينهما .

مثال ١ :

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود .

يوجد المتكلم علاقة ورابطة ونسبة بين خبرين : أشرقت الشمس والنهار موجود ، أو بين شروق الشمس ووجود النهار ، وهنا حكم بالاتصال بين القضيتين بحيث إن القضية الثانية تكون مترتبة ومتوقفة على القضية الأولى ، فوجود النهار مترتب أو متوقف على شروق الشمس .

مثال ٢ :

ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس ، هنا حُكِمَ بنفي الاتصال بين القضيتين :
دق الجرس ومجيء وقت الدرس ، فالتكلم يريد أن ينفي الرابطة والنسبة والعلاقة والاتصال بين
دق الجرس ومجيء وقت الدرس ، فلا توجد علاقة ونسبة دائمية بين دق الجرس ومجيء وقت
الدرس ؛ لأنه قد يدق الجرس ويأتي وقت نهاية الدوام المدرسي ، فأحيانا دق الجرس يدل على
بداية وقت الدرس ، وأحيانا أخرى لا يدل على بداية وقت الدرس ، وكلما تدل على
الاستمرارية والدوام ، والتكلم ينفي الاستمرارية والدوام ، فأحيانا وأحيانا ، ولو أردنا إثبات
الاتصال وأراد إيجاد الرابطة بين المقدم والتالي قلنا : (كلما دق الجرس فقد حان وقت الدرس)
، ولكننا ننفي الاتصال فنأتي بأداة النفي ليس فنقول : (ليس كلما دق الجرس فقد حان وقت
الدرس) ، وأي جملة شرطية يمكنك نفي اتصالها بإدخال أداة النفي - مثل ليس - عليها .

الكتاب :

تقسيمها :

تنقسم المتصلة إلى ما يلي :

أ- اللزومية : وهي التي بين مقدمها وتاليها اتصال حقيقي ، مثل : إذا سخن الماء فإنه
يتمدد .

ب- الاتفاقية : وهي التي ليس بين مقدمها وتاليها اتصال حقيقي ، مثل : كلما دق
الجرس تأخر زكي قليلا عن الدخول إلى الصف (إذا اتفق ذلك دائما) .

الشرح :

تقسيم القضية الشرطية المتصلة :

تنقسم القضية الشرطية المتصلة إلى قسمين :

أ- اللزومية :

هي التي بين مقدمها وتاليها اتصال حقيقي أو اتصال تكويني ، والاتصال الحقيقي معناه
أنه دائما إذا وجد المقدم فإنه يوجد التالي ، ويكون مثل القانون والقاعدة : إذا وجد المقدم
وجد التالي ، فيوجد لزوم بين المقدم والتالي ، لذلك سميت لزومية ، وتوجد عليا ومعلولية بينهما
، فالحرارة علة لتمدد الحديد ، فالمقدم علة للتالي ، وتمدد الحديد معلول للحرارة ، فالتالي معلول
للمقدم ، ومع عدم وجود العلية والمعلولية لا يتحقق الاتصال الحقيقي التكويني .

مثال :

إذا سخن الماء فإنه يتمدد ، لنغيّر المثال إلى الحديد لأنه أوضح من الماء .
إذا سخن الحديد فإنه يتمدد ، المقدم : سخن الحديد ، التالي : يتمدد ، وهذا قانون تكويني وهو أن الحديد يتمدد دائما إذا سخن ، فتوجد علاقة دائمية بين سخونة الحديد وتمدده ، وما دام أن العلاقة بينهما دائمية فيكون الاتصال بينهما لزوميا ، وهذا عبارة عن قانون تكويني ، وهو أن كل حديد يتمدد دائما بالحرارة ، فيوجد لزوم بين تمدد الحديد وسخونته ، فإذا سخن الحديد فإنه لا بد أن يتمدد ، وعلم الفيزياء يتكفل ببيان القوانين التكوينية للأجسام ، وكتب الفيزياء مملوءة بالقوانين الطبيعية التكوينية والعلاقات بين الأجسام ، وبإعادة التجربة مع المعادن الأخرى كالححاس والذهب والألومنيوم يستنتجون القانون الطبيعي التكويني التالي ، وهو أن كل معدن يتمدد بالحرارة ، ومع تحقق العلة يتحقق المعلول دائما ، وبين العلة والمعلول علاقة لزومية ، فمن تحقق العلة يلزم تحقق المعلول .

ب- الاتفاقية :

هي التي ليس بين مقدمها وتاليها اتصال حقيقي ، فأحيانا يتحقق ، وأحيانا أخرى لا يتحقق ، ولكن يتفق أن يتحقق دائما صدفة أي بدون وجود عليّة ومعلولية بين المقدم والتالي ، فالمقدم ليس علة للتالي ، ولكن الذهن يكون علاقة بينهما مع أنه في الواقع الخارجي لا توجد بينهما علاقة ، وإنما حدث صدفة .

مثال ١ :

كلّما دقّ الجرس تأخر زكيّ قليلا عن الدّخول إلى الصّفّ (إذا اتفق ذلك دائما بشكل يومي) ، فحينما يدقّ الجرس يتأخر زكي عن دخول الصف دائما ، ولكن هذا الدوام يقع صدفة ، ولا توجد عليّة ومعلولية ؛ لأنه يمكن أن يتخلّف يوما فلا يتأخر زكي عن دخول الصف ، فيدخل الصف قبل دقّ الجرس ، فهنا لا توجد علاقة عليّة ومعلولية بين المقدم والتالي ، فدقّ الجرس ليس علة لتأخر زكي عن دخول الصف ، ولكن الذهن يكون علاقة بينهما مع أنه في الواقع الخارجي لا توجد علاقة بين المقدم والتالي ، ونعرف أن الذهن كوّن علاقة بين دقّ الجرس وتأخر زكي عن الدخول حينما يرى الأستاذ زكيا في الصف قبل دقّ الجرس فيتعجب ويقول : عجيب ، اليوم زكي في الفصل قبل دقّ الجرس ، أو يسأله : لماذا لم تتأخر اليوم ؟!

مثال ٢ :

إذا كان الطالب يجلس في كل يوم في مكان معين ، وإذا غيّر مكانه في يوم من الأيام ولم يره الأستاذ في مكانه المعتاد فإن الأستاذ يبحث عنه في الفصل لأنه تكونت علاقة في ذهن الأستاذ بين هذا الطالب ومكان جلوسه مع أن العلاقة بينهما علاقة اتفاقية ، ولا توجد علاقة علة ومعلولية بينهما .

مثال ٣ :

لو خرج شخص من بيته في اليوم الأول ورأى قطعة جالسة عند الباب ، وفي اليوم الثاني خرج ورأى القطعة جالسة أيضا عند الباب ، وإذا خرج في اليوم الثالث ولم يجد القطعة فإنه يبدأ بالبحث عنها مع أنه لا توجد علاقة بين خروجه من البيت ووجود القطعة عند الباب ، فالأمر وقع صدفة لمدة يومين فقط ، ولكن الذهن يكوّن علاقة بين الأمرين مع أنه لا توجد علاقة واقعية بينهما ، فخروجه من البيت ليس علة لوجود القطعة .

مثال ٤ :

إذا اجتمع ثلاثة أشخاص في مكان وكان اثنان منهما يتكلمان مع بعضهما البعض وينظران إلى الشخص الثالث - فالشخص الثالث يظن بأنهما يتحدثان عنه ، وهذا قد لا يعبر عن واقع لأنه قد يوجد بينهما حديث خاص ولا يريدان أن يسمع الشخص الثالث هذا الحديث الخاص ، وهذا الشخص قد يخرج من المجلس ويقول بأن فلانا وفلانا كانا يتحدثان عني ، ويتخذ منهما موقفا ، لذلك لا بد أن يأتي حسن الظن في هذه المواضع لكي لا تقع مشاكل بين الناس ، هذه المشاكل التي ليس لها أسباب واقعية .

مثال ٥ :

إذا كان الأب صالحا فليس بالضرورة أن ولده يكون صالحا ، ولكن الناس عندهم علاقة أن الأب إذا كان صالحا فولده صالح مثله ، أو أن الأب لا يكون صالحا فينبون على أن ولده ليس صالحا مثله ، مع أنه لا توجد علاقة بين صلاح الأب وصلاح الابن ، فقد يكون الأب صالحا وولده ليس مثله ، أو العكس يكون الأب فاسدا وولد صالح ، فلا توجد علاقة لزومية وعلية ومعلولية بين صلاح الأب وصلاح الابن ، ولا بين فساد الأب وفساد الابن ، فلا توجد قاعدة تقول : إذا صلح الأب صلح الولد ، ولا إذا فسد الأب فسد الولد ، نعم هناك تربية للأولاد ، ولكن قد يكون الأب صالحا ، والولد لا تنفع فيه التربية الحسنة ، فيصير إنسانا فاسدا ، وقد يكون الأب فاسدا ، والولد لا تؤثر فيه التربية الفاسدة ، فيصير إنسانا صالحا ، ولكن الناس

يقيمون العلاقات غير الصحيحة في أذهانهم بين الأشياء التي لا توجد بينها علاقات في الواقع ، إذا تقدم للزواج يقولون ما دام أن الأب صالح فولده صالح ، نقول لا ، من الممكن أن الولد لا يكون صالحا كأبيه ، وولي البنت لا بد أن ينظر إلى نفس الولد ليرى أنه صالح أو لا ، وبالعكس قد يكون الأب فاسدا ، ولكن الولد يكون صالحا ، والولد يمثل نفسه ولا يمثل والده .

ودور المنطق أن يوجّه تفكيرنا لتكوين العلاقات الذهنية التي تعكس العلاقات الواقعية في الخارج ، ولكن الناس عادةً ما يكونون علاقات ذهنية لا تعبر عن العلاقات في الواقع الخارجي ؛ لأن تفكير الناس بشكل عام تفكير غير منطقي ، ومن يفكر تفكيراً منطقياً يجد صعوبة في التعامل مع الناس ؛ لأنه يرى أموراً بديهية يخالفها الناس ، ويحاول أن يبين لهم ، ولكنهم لا يستمعون ، ولا يحاولون تغيير كيفية تفكيرهم ، فعندهم قوانين ذهنية متصورة لا يوجد لها واقع خارجي ، ومع ذلك يصرون عليها ، ولا يقبلون تغييرها وجعل تفكيرهم تفكيراً منطقياً .

مثال :

نقدم مثالا بسيطا ، أليس هناك علاقة بديهية بين التدخين ووقوع الضرر ؟! ومن يدخن قدم له ألف دليل على أضرار التدخين ، ولكنه لا يقبل منك ، ولا يترك التدخين ، وقد يقول بأنه يعلم بالضرر ، فنسأله إذن لماذا تستمر بالتدخين ؟! وكيف لا يكون لليقين أثر عليك ؟!

ومن يريد أن يعرف آثار التدخين وأضراره ليذهب إلى مستشفيات ومراكز علاج أمراض السرطان ، وسيرى المرضى الذين أصيبوا بالأمراض الخبيثة بسبب التدخين ، ولكن التبرير أن الفتوى تقول بالإباحة ، الفتوى لا تدفع عنك الإصابة بأضرار التدخين ، ومع اليقين بضرر أي شيء فإنه يحرم الأخذ بهذا الشيء حتى لو كانت الفتوى هي الجواز ، فيقيناك بالضرر يؤدي إلى الحرمة ، ولكن فتوى أفتيه شناعة تبرير ، والإنسان يبرر لنفسه كثيرا من الأمور التي يقوم بها ، فعقله يقول باليقين بالضرر ، ولكن يتشبث بالفتوى للتبرير مع بداهة الأمر ووضوحه .

تنبيه :

العلاقات في الذهن تحتاج إلى مراجعة ، ويجب علينا الانتباه في حياتنا العادية وفي العلوم من أن وجود علاقة في الذهن بين شيئين هل هي تعبر عن علاقة لزومية أو اتفاقية في الخارج أو أننا نتوهم وجود هذه العلاقة الخارجية بينهما ، فالعلاقات بين شيئين في الذهن أحيانا تعبر عن

الواقع وأحيانا لا تعبر عن الواقع ، فالذهن قد يكوّن بعض العلاقات بين شيئين حدثا صدفة واتفقا ، وكثير من العلاقات في أذهان الناس قد لا تعبر عن واقع ، فيكونون رابطة بين شيئين حدثا صدفة واتفقا ، ولا توجد بينهما عليّة ومعلوليّة .

وقد تنشأ بعض القوانين بسبب الحدوث الصُدْفِيّ ، مع أن القانون لا بد أن يعبر عن علاقة دائمية بين شيئين بحيث يمكن القول بأنه إذا وجد الشيء الأول وجد الشيء الثاني بسبب وجود علاقة العلية والمعلوليّة بينهما ، وكثير من الناس ينشئون القوانين من خلال وجود علاقات اتفاقية بين الأشياء ، مع أن هذا القانون لا يعبر عن الواقع الخارجي ، ويتخذون المواقف من الآخرين على أساس هذه العلاقات الاتفاقية بين الأشياء ، كربطهم بين عالم الأحلام والواقع الخارجي ، فيتخذون المواقف من الأشخاص على أساس حلم رأوه في عالم المنام ، مع أن الأحلام لا تعبر عن الواقع الخارجي ، مثلا رأى في الحلم أن فلانا طعنه بسكين ، وفي اليوم التالي يتخذ موقفا من فلان ، والمشاكل بين الأزواج في البيوت قد تنشأ بسبب وجود العلاقات الاتفاقية في ذهن بين الأشياء ، مثلا الزوج يقوم بعمل والزوجة تحسب هذا الفعل بحساب آخر ، وكذلك الزوجة تقوم بعمل والزوج يحملها على سوء الظن ، ويتخذان من بعضهما موقفا عمليا .

الكتاب :

٢- المنفصلة

تعريفها :

المنفصلة : هي ما حُكِمَ فيها بالانفصال بين قضيتين أو بنفي الانفصال بينهما .

مثالها :

العدد إما أن يكون فردا أو زوجا .

ليس الإنسان إما أن يكون كاتبا أو شاعرا .

الشرح :

٢- القضية الشرطية المنفصلة

في القضية الشرطية المنفصلة يحكم بالانفصال بين قضيتين أو بنفي الانفصال بينهما ، ويقصد من الانفصال إثبات الانفصال أو نفي الانفصال .

مثال الانفصال :

العدد إما أن يكون فردا أو زوجا ، أو نستعمل إما وإما ، فنقول : العدد إما أن يكون فردا وإما أن يكون زوجا ، أو نقول : العدد يكون إما فردا وإما زوجا ، فالعدد من حيث الفردية والزوجية قسمان لا ثالث لهما ، فإما أن يكون فردا وإما أن يكون زوجا ، فالعدد فردي أو زوجي ، وهذا انفصال حقيقي لأنه لا يوجد قسم ثالث ، فإما أن يكون هذا وإما أن يكون ذاك ، فهنا إما فرد وإما زوج .

ومر سابقا أن القضية الحملية إما أن تكون موجبة وإما أن تكون سالبة ، وهذه منفصلة حقيقية بسبب عدم وجود قسم ثالث ، فهنا إما إيجاب وإما سلب .

مثال نفى الانفصال :

ليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً ، هل يمكن أن يكون شيئاً ثالثاً ؟
نعم قد يكون رسّاماً أو خطّاطاً .

وإذا نظرنا إلى القضية قبل دخول ليس نقول : الإنسان إما أن يكون كاتباً وإما شاعراً ، فالقضية تكون قضية منفصلة ، فإذا أدخلنا عليها "ليس" فيوجد عندنا نفى الانفصال ؛ لأن "ليس" دالّ على النفي .

الكتاب :

تقسيمها (١) :

تنقسم المنفصلة إلى ما يلي :

أ- العنادية : وهي التي بين مقدّمها وتاليها تنافٍ وعناد حقيقي ، مثل : العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً .

ب- الاتفاقية : وهي التي بين مقدّمها وتاليها تنافٍ اتفاقي وغير حقيقي ، مثل : إما أن يكون المدرّس الذي في الصف الأول عليّاً أو أحمد (إذا اتفق أن غيرهما من المدرسين لا يأتون إلى الصف الأول) .

الشرح :

التقسيم الأول للقضية الشرطية المنفصلة :

تنقسم القضية الشرطية المنفصلة من حيث التنافي والعناد والتضاد بين طرفيها إلى قسمين :

أ- العنادية :

هي القضية الشرطية المنفصلة التي بين طرفيها تنافٍ وعناد وتضادّ حقيقي .

مثال :

العدد الصحيح إما أن يكون زوجا أو فردا ، بين الزوجية والفردية تنافٍ وعناد تضاد حقيقي ، ومعنى التنافي والعناد والتضاد الحقيقي هو أن الزوجية والفردية يستحيل أن تجتمعا في عدد واحد ، فلا تجتمعان معا ، فإذا كان العدد زوجا فيستحيل أن يكون فردا ، وإذا كان فردا فيستحيل أن يكون زوجا ، فيستحيل أن يوجد عدد هو زوج وفرد في نفس الوقت . ولا يمكن أن ترتفعا معا ، فيستحيل أن يوجد عدد لا هو زوج ولا هو فرد ، بل لا بد أن يكون إما زوجا وإما فردا ، فمع كونه زوجا تنتفي الفردية ، ومع كونه فردا تنتفي الزوجية ، فمع وجود إحداها تنتفي الأخرى ، والفردية تعاند الزوجية وتضادها وتنافيها ، لذلك أطلق على هذا القسم العنادية .

ب- الاتفاقية :

هي التي بين طرفيها تنافٍ اتفاقي وغير حقيقي ، فيقع التنافي بين الطرفين صدفةً واتفاقا ، كما مر في القضية المتصلة .

مثال :

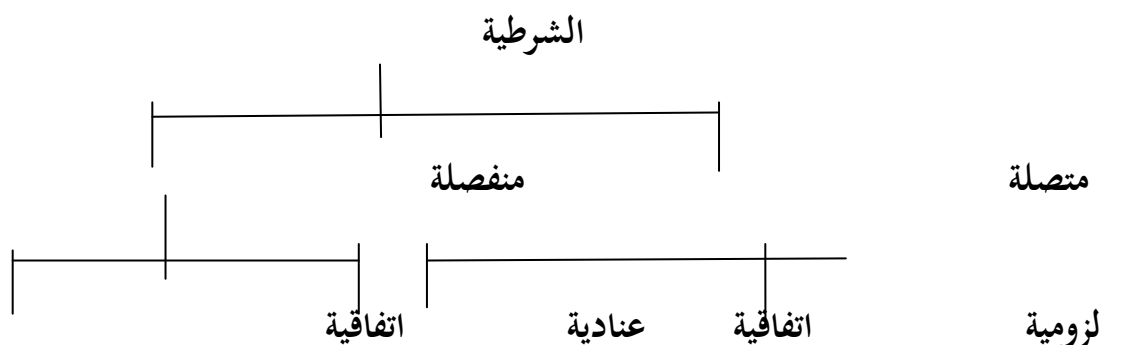
إما أن يكون المدرّس في الصف الأول عليّا وإما أن يكون أحمد (إذا اتفق أن غيرهما من المدرّسين لا يأتون إلى الصفّ الأول) ، وهذا ليس تنافيا حقيقيا بينهما ، بل هو تنافٍ اتفاقي وقع صدفةً ، ومن الممكن أن يكون كلاهما في الصف فيجتمعان معا ، فيكون علي في الصف في وقت واحد ، أو كلاهما خارج الصف فيرتفعان معا ، فيكون علي وأحمد خارج الصف ويأتي مدرّس ثالث ، فيجتمعان معا ويرتفعان معا .

وفي التنافي الحقيقي إذا وجد الأول لا يوجد الثاني ، وإذا وجد الثاني لا يوجد الأول ، فيستحيل أن يجتمعا معا ، ويستحيل أن يرتفعا معا .

وأما في القضية الشرطية المنفصلة الاتفاقية فالتنافي ليس حقيقيا ، لذلك يمكن أن يجتمع الطرفان معا وأن يرتفعا معا ، ولو كان التنافي حقيقيا فإذا وجد علي لا يوجد أحمد ، وإذا وجد أحمد لا يوجد علي ، فيمكن أن يكون كلاهما داخل الصف أو خارج الصف ، فيجتمعان ويرتفعان ، وفي التنافي الحقيقي لا يجتمعان ولا يرتفعان .

الكتاب :

الخلاصة :



الكتاب :

تقسيم المنفصلة (٢) :

وتنقسم المنفصلة على أساس من استحالة اجتماع طرفيها (المقدم والتالي) واستحالة ارتفاعهما وإمكان اجتماعهما وإمكان ارتفاعهما إلى ما يلي :

١- الحقيقية : وهي ذات فرعين ، هما :

أ- الحقيقية الموجبة : هي ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما .
مثل : العدد الصحيح إما أن يكون زوجا أو فردا .

فالزوج والفرد لا يجتمعان في عدد فيكون زوجا وفردا ، ولا يرتفعان عنه فيكون لزوجا ولا فردا .

ب- الحقيقية السالبة : وهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما .
مثل : ليس الحيوان إما أن يكون ناطقا وإما أن يكون قابلا للتعليم .

فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان لأنه ناطق وقابل للتعليم ، ويرتفعان في غيره من الحيوانات فإنها ليست بناطق وغير قابلة للتعليم .

التوضيح :

التقسيم الثاني للقضية الشرطية المنفصلة :

تنقسم المنفصلة من حيث استحالة اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما وإمكان اجتماعهما وإمكان ارتفاعهما إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الحقيقية :

يوجد لها فرعان ، وهما :

الفرع الأول : الحقيقية الموجبة :

هي ما حُكِمَ فيها باستحالة اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما ، أي لا يجتمعان ولا يرتفعان .

مثال :

العدد الصحيح إما أن يكون زوجا وإما أن يكون فردا ، فالزوجية والفردية يستحيل أن تجتمعا معا في عدد واحد ، فلا يمكن أن يكون العدد زوجا وفردا في نفس الوقت ، ويستحيل أن يرتفعا معا عن عدد واحد فيكون العدد لازوجا ولا فردا ، فيستحيل اجتماع طرفي القضية المنفصلة ويستحيل ارتفاعهما ، فلا يجتمع الطرفان معا ولا يرتفعان معا ، بل لا بد من وجود أحد الطرفين في العدد الصحيح ، فالقضية الحقيقية الموجبة هي القضية المنفصلة التي يستحيل أن يجتمع فيها الطرفان ويستحيل أن يرتفعا ، فالقضية المنفصلة الحقيقية الموجبة فيها استحالة الاجتماع واستحالة الارتفاع .

وهذا كما نقول لأجل توضيح المطلب بأمر عربي ، وهذا ليس مثالا للمطلب بل لتقريب الصورة : الموجود في الغرفة إما زيد وإما خالد ، فلا يجتمعان معا في الغرفة لأنه لا بد من وجود أحدهما فقط ، ولا يكونان معا خارج الغرفة ، فلا بدّ من وجود أحدهما دائما ، إما زيد وإما خالد ، فلا يجتمعان ولا يرتفعان ، وهذا ليس مثالا لأن زيدا وخالدا يمكن أن يجتمعا معا في الغرفة ، ويمكن أن يرتفعا بأن يخرجوا من الغرفة .

الفرع الثاني : الحقيقية السالبة :

هي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما ، وهي عكس الحقيقية الموجبة ، ففي الحقيقية الموجبة عندنا استحالة الاجتماع واستحالة الارتفاع ، ونسلب الاستحالة من الجانبين ، أي ليس مستحيلا ، فيكون ممكنا ، فيكون عندنا إمكان الاجتماع وإمكان الارتفاع .

مثال :

ليس الحيوان إما أن يكون ناطقا وإما أن يكون قابلا للتعليم .

سؤال : هل يمكن أن يجتمع الطرفان معا ؟

الجواب :

نعم ، فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان لأنه ناطق وقابل للتعليم ، والنطق بمعنى التفكير ، والقابل للتعليم بمعنى أنه يأخذ معلومات ويستنتج معلومات جديدة ، فيمكنه أن يتعلم ويطور ما تعلمه إلى مرحلة متقدمة .

سؤال : هل يمكن أن يرتفع الطرفان معا ؟

الجواب :

نعم ، فيرتفعان في غير الإنسان من الحيوانات الأخرى ، فإنها ليست بناطق وغير قابلة للتعليم ، والحيوان يفكر أيضا ، ولكن تفكيره جزئي لا كتفكير الإنسان ، فالإنسان يمكن أن يطور الأشياء ، ولكن الحيوان لا توجد عنده هذه القدرة على التطوير ، فالحيوان يفكر بمقدار ما يحتاج من أمور في حياته ، فالغزال إذا رأى الأسد يفر ، ويفكر كيف يهرب ، فعنده تفكير جزئي محدود ، فعنده شيء من التفكير ، وتفكير الإنسان غير محدود ، فيمكنه التفكير بجميع الأشياء ، يمكنه أن يطور الأشياء ، لذلك الحيوان ظل على حاله منذ آلاف أو ملايين السنوات ، لم يطور شيئا منذ عهد آدم ع وإلى يومنا الحالي وإلى المستقبل .

سؤال : ما هو المقصود من أن الإنسان فقط هو القابل للتعليم مع أنه توجد حيوانات قابلة للتعليم أيضا ؟

الجواب :

المقصود بأنه قابل للتعليم مثل الإنسان الذي يأخذ المعلومات ويفكر بها ويستنتج معلومات جديدة من المعلومات السابقة ، فينتقل من المعلوم إلى معرفة المجهول ، فيتعلم ويطور ما تعلمه ، وهذا هو معنى القابلية للتعليم ، وهذه القابلية غير موجودة في الحيوانات الأخرى ، فهي غير ناطقة غير مفكرة وغير قابلة للتعليم ، ولا يقصد التعليم البسيط الذي يتعلمه الحيوانات ، فالحيوان تتعلم القيام ببعض الأفعال ، ولكنها لا تطور هذه الأفعال إلى أفعال أرقى ، فتفعل ما يتعلمه فقط ، فالببغاء يتعلم الكلام من باب التقليد ، فلا هو ناطق مفكر ولا هو قابل للتعليم كقابلية الإنسان ، فهو لا يضيف كلاما آخر غير الذي حفظه ، فهو يكرر ما حفظه دون إضافة كلمات أخرى ، وبعض القروء تعلمت بعض الكلمات عن طريق لغة الإشارة ، ولكن كلمات محدودة ، لا مثل الإنسان الذي يأتي بكلمات جديدة للتعبير عن معان جديدة ، وحتى الطفل يتعلم الكلمات وتراكيب الكلمات ، ويؤلف تراكيب جديدة من التراكيب التي تعلمها ، فيضيف جملا جديدة مؤلفة من الكلمات إلى الجمل التي تعلمها ، فتتكون عنده

حصيلة جديدة من الجمل ، وحينما يسمع الأبوان جملا جديدة من طفلهما يتعجبان ويقولان من أين الطفل بهذه الجمل مع أنه لم يتعلمها ، وخاصة إذا كان الطفل ذكيا .
إذن الطرفان يجتمعان في الإنسان ، ويرتفعان في الحيوانات الأخرى ، فهذه هي القضية المنفصلة الحقيقية السالبة ، فيها إمكان الاجتماع وإمكان الارتفاع .

وهنا إذا قلنا بدون "ليس" : "الحيوان إما أن يكون ناطقا وإما أن يكون قابلا للتعليم" ، فهذه القضية المنفصلة الموجبة تكون كاذبة لأن الطرفين يمكن أن يجتمعا ويكون لهما مصداق واحد هو الإنسان ، فهو ناطق وقابل للتعليم في نفس الوقت ، والمقصود من النطق هو التفكير لا الكلام فقط ، وقالوا ناطق لأن الكلام يعبر عن التفكير ، والتفكير هو سبب نطق الإنسان ، فالنطق والكلام نتيجة ، فقالوا بالنتيجة وهم يريدون السبب ، فقالوا النطق وهم يريدون التفكير ، والمقصود من القابل للتعليم هو ما يدرس من معلومات في العلوم المختلفة ، ويرتفع الطرفان في باقي الحيوانات ، فهي غير ناطقة وغير قابلة للتعليم ، ولا يقال إن بعض الحيوانات ناطقة وقابلة للتعليم بواسطة التدريب ، فالمقصود ليس هو الكلام وكيفية التعليم الموجودة في الحيوانات بحيث تقوم ببعض الأعمال ، فالحيوانات غير قادرة على التفكير واستنتاج معلومات جديدة من معلومات سابقة ولا على تعلم القراءة والكتابة ، فهذه المنفصلة لا تكون صادقة ، فإذا أدخلنا ليس فإن القضية تصير صادقة ، فنقول : ليس الحيوان إما أن يكون ناطقا وإما أن يكون قابلا للتعليم ، وفي هذه القضية يجتمع الطرفان في الإنسان ، ويرتفعان في باقي الحيوانات ، فالقضية المنفصلة الحقيقية السالبة فيها إمكان اجتماع الطرفين وإمكان ارتفاع الطرفين .

مثال عرفي :

ليس الموجود في الغرفة إما زيد وإما خالد ، فيمكن أن يوجد معا في الغرفة ، وتكون الجملة السابقة صحيحة ، فالموجود في الغرفة كلاهما وليس أحدهما ، ويمكن أن يكونا خارج الغرفة معا ، والجملة السابقة صحيحة ، فالموجود في الغرفة هو عمرو .

إذن :

القضية المنفصلة الحقيقية الموجبة فيها استحالة اجتماع الطرفين واستحالة ارتفاع الطرفين ، والقضية المنفصلة الحقيقية السالبة فيها إمكان اجتماع الطرفين وإمكان ارتفاع الطرفين .
نأتي إلى القسم الثاني من القضية الشرطية المنفصلة ، وهو مانعة الجمع :

الكتاب :

٢- مانعة الجمع : وهي ذات فرعين أيضا ، هما :

أ- مانعة الجمع الموجبة : وهي ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما .

مثل : إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود .

فالأبيض والأسود يستحيل اجتماعهما في جسم واحد ، ويمكن أن يرتفعا عنه كما في الجسم الأخضر ، فإنه لأبيض ولأسود .

ب- مانعة الجمع السالبة : وهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما .

مثل : ليس إما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود .

فإن غير الأبيض وغير الأسود يجتمعان في الجسم الأخضر ، ولا يرتفعان معا عن الجسم الواحد لأنه إما أن يكون غير أبيض ، وهو فيما إذا كان أسود أو ذا لون من الألوان الأخرى غير الأبيض ، وإما أن يكون غير أسود إذا كان أبيض أو ذا لون من الألوان الأخرى غير الأسود .

التوضيح :

القسم الثاني : مانعة الجمع :

يوجد لها فرعان ، وهما :

الفرع الأول : مانعة الجمع الموجبة :

هي ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما ، فيمتنع اجتماع الطرفين ، فيمتنع الجمع بينهما ، أي لا يمكن الجمع بينهما ، ويمكن أن يوجد أحدهما ، ويمكن أن يرتفع كلاهما ، والقضية المنفصلة مانعة الجمع الموجبة فيها استحالة اجتماع الطرفين وإمكان ارتفاع الطرفين ، مثلا يمتنع أن يجتمع زيد وعمرو في غرفة واحدة ، فلا يجتمعان معا ، ولكن يمكن أن تخلو الغرفة منهما .

مثال :

الجسم إما أن يكون أبيض وإما أن يكون أسود ، فالأبيض والأسود يستحيل اجتماعهما في جسم واحد في نفس الوقت ، فيمتنع اجتماع الطرفين ، ويمكن أن يرتفعا عن الجسم كما في الجسم الأخضر ، فإنه لأبيض ولأسود ، فيستحيل الاجتماع ويمكن الارتفاع .

مثال عرفي :

الشخص الموجود في الغرفة إما أبيض وإما أسود ، فالبياض والسواد يستحيل اجتماعهما في شخص واحد ، ويمكن أن يرتفع اللونان ، ويكون في الغرفة شخص أصفر البشرة ، فهو لأبيض ولأسود .

الفرع الثاني : مانعة الجمع السالبة :

هي عكس مانعة الجمع الموجبة ، فمانعة الجمع الموجبة هي ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما ، اعكس في مانعة الجمع السالبة ، فهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما ، والقضية المنفصلة مانعة الجمع السالبة فيها إمكان اجتماع الطرفين واستحالة ارتفاع الطرفين ، فيوجد إمكان الاجتماع واستحالة الارتفاع .

مثال :

ليس إما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود ، فإن غير الأبيض وغير الأسود يجتمعان في الجسم الأخضر ، فالجسم الأخضر هو لأبيض ولأسود ، ولا يرتفع الطرفان معا عن الجسم الواحد ؛ لأنه إما أن يكون غير أبيض ، وهو فيما إذا كان أسود أو ذا لون من الألوان الأخرى غير الأبيض ، فغير الأبيض يساوي جميع الألوان إلا الأبيض ، وإما أن يكون غير أسود إذا كان أبيض أو ذا لون من الألوان الأخرى غير الأسود ، فغير الأسود يساوي جميع الألوان إلا الأسود ، وإذا أردنا أن نرفع الطرفين فمعنى ذلك حذف جميع الألوان ، وهذا معناه أن الجسم يكون بلا لون ، وهذا مستحيل لأنه لا يوجد جسم بلا لون .

غير الأبيض = باقي الألوان - الأبيض

غير الأسود = باقي الألوان - الأسود

إذا أردنا رفع غير الأبيض أي نسلب غير الأبيض فالنتيجة هي :

- غير الأبيض = -باقي الألوان - (-الأبيض)

= -باقي الألوان + الأبيض

إذا رفعنا غير الأبيض ترتفع باقي الألوان بما فيها الأسود ويبقى اللون الأبيض

وإذا أردنا رفع غير الأسود أي نسلب غير الأسود فتكون النتيجة هي :

- غير الأسود = -باقي الألوان - (-الأسود)

= -باقي الألوان + الأسود

إذا رفعنا غير الأسود ترتفع باقي الألوان بما فيها الأبيض ويبقى الأسود
والنتيجة هي :

رفع غير الأبيض يؤدي إلى رفع باقي الألوان بالإضافة إلى رفع الأسود
ورفع غير الأسود يؤدي إلى رفع باقي الألوان بالإضافة إلى رفع الأبيض
والنتيجة النهائية هي :

ارتفاع الطرفين (غير الأبيض وغير الأسود) يؤدي إلى ارتفاع جميع الألوان ، فلا يبقى أي لون ،
ومعناه وجود جسم بلا لون ، وهذا مستحيل ، فيستحيل ارتفاع الطرفين .
واجتماع الطرفين ممكن ، فغير الأبيض وغير الأسود يجتمعان في الجسم الأخضر ، فالجسم
الأخضر هو لأبيض ولأسود .

مثال عرفي :

ليس الموجود في الغرفة إما أن يكون غير أبيض وإما أن يكون غير أسود ، فغير الأبيض
وغير الأسود يجتمعان في الشخص الأصفر البشرة ، ولا يرتفع الطرفان معا عن الشخص ؛ لأنه
إما أن يكون غير أبيض إذا كان من باقي الألوان غير الأبيض ، وإما أن يكون غير أسود إذا
كان من باقي الألوان غير الأسود ، فإذا رفعنا الطرفين فن هذا الشخص يكون بلا لون ،
ويستحيل أن يكون بلا لون .

نأتي إلى القسم الثالث للقضية الشرطية المنفصلة ، وهي مانعة الخلو :

الكتاب :

٣- مانعة الخلو : وهي ذات فرعين أيضا ، هما :

أ- مانعة الخلو الموجبة : وهي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة
ارتفاعهما .

مثل : الجسم إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود .

فيمكن أن يجتمع فيه غير الأبيض وغير الأسود ، وهو فيما إذا كان أخضر أو أحمر
، ويستحيل ارتفاعهما عنه معا فلا يكون غير أبيض وغير أسود - كما تقدّم - ؛ لأنه إما
غير أبيض ، وهو فيما إذا كان متصفا بلون من الألوان غير الأبيض ، وإما غير أسود ،
وهو فيما إذا كان متصفا بلون من الألوان غير الأسود ، وإما غير أسود وغير أبيض ، وهو

فيما إذا كان متّصفا بلون من الألوان غير الأبيض وغير الأسود ، كالأخضر والأزرق والأحمر وما شاكل .

أما إذا ارتفع عنه غير الأبيض وغير الأسود فمعناه : أنه لا لون له ، وهو أمر مستحيل ؛ لأن كل جسم لا بد له من لون .

ب- مانعة الخلو السالبة : وهو ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما .

مثل : ليس إما أن يكون الجسم أبيض وإما أن يكون أسود .

لأنه قد يكون لأبيض ، وقد يكون لأسود ، إلا أن الأسود والأبيض لا يجتمعان فيه .

التوضيح :

القسم الثالث : مانعة الخلو :

يوجد لها فرعان ، وهما :

الفرع الأول : مانعة الخلو الموجبة :

هي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما ، ومانعة الخلو معناها أنه يمتنع الخلو من أحدهما أي لا يخلو من أحد الطرفين على الأقل ، ومن الممكن أن يوجد الطرفان ، ولكن لا يرتفع كلاهما ، والقضية المنفصلة مانعة الخلو الموجبة فيها إمكان اجتماع الطرفين واستحالة ارتفاع الطرفين ، مثلاً لا تخلو الغرفة من أحدهما زيد أو عمرو ، فلا بد أن يوجد أحدهما في الغرفة ، ولكن يمكن أن يكون الآخر معه ، لا يخلو من أحدهما ، ويمكن أن يوجد كلاهما ، فإما أن يوجد أحدهما أو كلاهما ، ولكن لا يرتفعان معا ، وأما في مانعة الجمع فلا يجتمعان في غرفة واحدة ، ولكن يمكن أن تخلو الغرفة منهما ، فيرتفعان معا .

إذن في مانعة الخلو عندنا إمكان اجتماع الطرفين واستحالة ارتفاعهما .

مثال :

الجسم إما أن يكون غير أبيض وإما غير أسود ، لا يخلو من أحدهما ، فعلى الأقل أحدهما موجود ، فيمكن أن يكون غير أبيض أي واحداً من باقي الألوان إلا الأبيض ، أو يكون غير أسود أي واحداً من باقي الألوان إلا الأسود .

ويمكن أن يجتمع الطرفان في مكان واحد ، فيمكن أن يجتمع فيه غير الأبيض وغير الأسود ، وهو فيما إذا كان أخضر أو أحمر ، فالأخضر يصدق عليه أنه لأبيض ولأسود ، فعندنا اجتماع الطرفين في الجسم الأخضر .

ويستحيل ارتفاعهما عنه معا فلا يكون الجسم غير أبيض وغير أسود في نفس الوقت ؛ لأنه سيكون بلا لون ، وهو مستحيل ، كما مر سابقا ، فإما أن يكون غير أبيض ، وهو فيما إذا كان متصفا بلون من الألوان غير الأبيض ، وإما أن يكون غير أسود ، وهو فيما إذا كان متصفا بلون من الألوان غير الأسود ، وإما غير أسود وغير أبيض ، وهو فيما إذا كان متصفا بلون من الألوان غير الأبيض وغير الأسود ، كالأخضر والأزرق والأحمر ، وأما إذا ارتفع عنه غير الأبيض وغير الأسود فمعناه : أنه لا لون له ، وهو أمر مستحيل ؛ لأن كل جسم لا بد له من لون .

أو نقول بأنه إذا لا يكون غير أبيض وغير أسود في نفس الوقت ، فما (لا يكون غير أبيض) معناه أنه أبيض ، وما (لا يكون غير أسود) معناه أسود ، فيكون أبيض وأسود في نفس الوقت ، ونتيجته اجتماع الضدين ، واجتماع الضدين مستحيل .

مثال عرفي :

الموجود في الغرفة إما زيد وإما خالد ، فالحرفة لا تخلو من أحدهما على الأقل ، فيوجد زيد أو خالد ، ومن الممكن أن يوجد كلاهما معا ، فيجتمعان معا ، ولكن لا تخلو الغرفة من كليهما فلا يرتفعان معا ، ففي الغرفة إما زيد وإما خالد وإما كلاهما ، ولكن الغرفة من أحدهما ، ومادة الخلو معناها يمتنع الخلو من أحد الطرفين ، فالموجود أحد الطرفين على الأقل ، ومعناه أنه يمكن وجودهما معا ، فيمكن اجتماع الطرفين ، ولكن يمتنع ارتفاعهما ، وهي عكس مانعة الجمع حيث يمتنع الجمع ، فلا يمكن أن تجمع بينهما في غرفة واحدة ، ولكن يمكن أن يرتفعا ، فلا يوجد أحد في الغرفة .

الفرع الثاني : مانعة الخلو السالبة :

هي عكس مانعة الخلو الموجبة ، فمانعة الخلو الموجبة هي ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما ، ومانعة الخلو السالبة هي ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما .

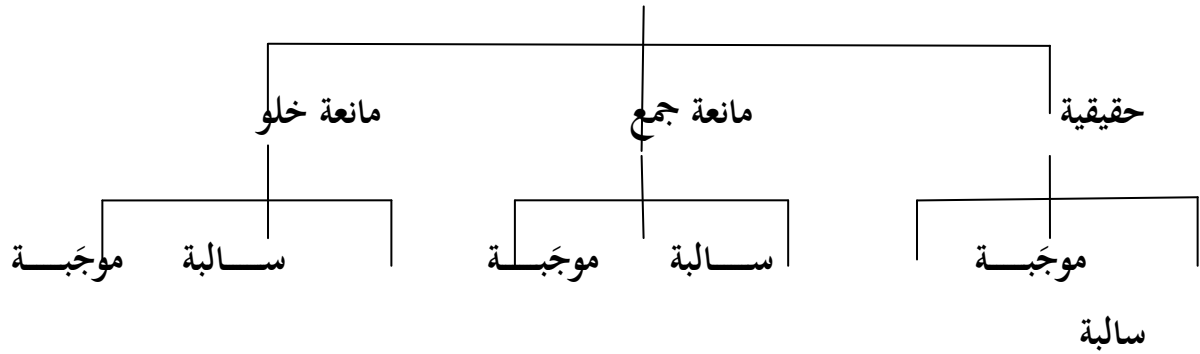
مثال :

ليس إما أن يكون الجسم أبيض وإما أن يكون أسود ؛ لأنه قد يكون لأبيض ، وقد يكون لأسود ، إلا أن الأسود والأبيض لا يجتمعان فيه ، فتوجد استحالة اجتماع الطرفين أي لا يكون الجسم أبيض وأسود في نفس الوقت لأنهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان ، ويوجد إمكان ارتفاعهما ، فالجسم لا يكون أبيض ولا أسود ، يكون لونا آخر كالأخضر ، والأخضر هو لأبيض ولأسود ، فعندنا استحالة الاجتماع وإمكان الارتفاع .

الكتاب :

الخلاصة :

المنفصلة



الكتاب :

الاستدلال غير المباشر

تعريفه :

الاستدلال غير المباشر : هو إقامة الدليل على لازمة المطلوب لإثباته .

التوضيح :

الاستدلال غير المباشر

تعريفه :

الاستدلال غير المباشر : هو إقامة الدليل على لازمة المطلوب لإثباته .

الاستدلال غير المباشر هو إقامة الدليل على لازم المطلوب لإثبات المطلوب ، يوجد عندنا مطلوب ، ونريد أن نثبت هذا المطلوب ، ولكن لا يمكننا إثبات المطلوب بطريقة مباشرة ، فنأتي إلى لازم المطلوب ، واللازم لا ينفك عن ملزومه ، فنأتي إلى اللازم ونثبت أنه صادق أو كاذب ، ومن إثبات اللازم نذهب إلى إثبات الملزوم الذي هو المطلوب ، فنرى العلاقة بين اللازم والملزوم هل هما متوافقان أو متخالفان ، فإذا كانا متوافقين فإن صدق اللازم يؤدي إلى صدق الملزوم ، وكذب اللازم يؤدي إلى كذب المطلوب ، وإذا كانا متخالفين فإن صدق اللازم يؤدي إلى كذب الملزوم ، وكذب اللازم يؤدي إلى صدق الملزوم .

وتكون عندنا الخطوات التالية :

١- عندنا قضية نريد إثبات صدقها أو كذبها ، وهي القضية المطلوبة ، ولكن لا يمكن إثبات هذه القضية المطلوبة بطريقة مباشرة .

٢- نأتي إلى لازم القضية المطلوبة ، وهي القضية اللازمة للقضية المطلوبة .

٣- نثبت صدق اللازم أو كذبه .

٤- نرجع إلى القضية المطلوبة .

٥- نبحث عن العلاقة بين القضية المطلوبة والقضية اللازمة ، فهل هما متوافقتان أو متخالفتان ؟

٦- بواسطة إثبات صدق أو كذب القضية اللازمة نثبت صدق أو كذب القضية المطلوبة على حسب العلاقة الموجودة بين القضيتين من التوافق أو التخالف .

النتيجة :

بسلوك هذه الخطوات خطوة بعد خطوة يتم إثبات صدق أو كذب القضية المطلوبة بطريقة غير مباشرة بواسطة القضية اللازمة .

الكتاب :

مجال استعماله :

يستعمل الاستدلال غير المباشر في القضايا التي يصعب أو يمتنع الاستدلال المباشر عليها .

التوضيح :

مجال استعمال الاستدلال غير المباشر :

لا يمكن الاستدلال على المطلوب بطريقة مباشرة أو يصعب الاستدلال عليه ، ولكن يمكن الاستدلال عليه بطريقة غير مباشرة عن طريق الاستدلال على اللازم ، وبعد الاستدلال على اللازم تنتقل إلى إثبات المطلوب الملزوم .

الكتاب :

كيفية :

هي أن يعتمد المستدل إلى قضية أخرى لازمة للقضية المطلوب البرهان عليها ، فيستدل بالاستدلال المباشر على الأولى ، ثم ينتقل إلى القضية الثانية فيثبت المطلوب على أساس من الملازمة بين القضيتين ، فيكون قد استدل عليها عن طريق غير مباشر .

التوضيح :

كيفية الاستدلال غير المباشر :

لا يمكن الاستدلال على القضية المطلوبة بشكل مباشر ، فننتقل إلى قضية لازمة للقضية المطلوب البرهان عليها ، فيستدل على القضية اللازمة عن طريق الاستدلال المباشر ليثبت صدقها أو كذبها ، ثم ينتقل إلى القضية المطلوبة بناء على الملازمة بين القضيتين ، فيكون قد استدل على القضية المطلوبة بشكل غير مباشر بواسطة الاستدلال على القضية اللازمة .

الكتاب :

مثاله :

المطلوب : إثبات القضية التالية : (الروح موجودة) .

ولما كانت هذه القضية لا يُقْتَدَرُ على إثباتها عن إحدى طرائق الاستدلال المباشر ، لا بد وأن نلتجئ - هنا - إلى لازمتها وهي (الروح غير موجودة) ، فنبرهن على صدقها أو كذبها لننتهي منه إلى إثبات المطلوب .

وحيث قد قام البرهان فلسفياً على كذب القضية الثانية ، إذن لا بد من صدق القضية الأولى ؛ لأن القضية الثانية نقيض القضية الأولى ، وكذب أحد النقيضين يستلزم صدق الآخر ؛ لأن النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا ، وهكذا - كما سيأتي - .

التوضيح :

مثال :

نريد أن نثبت القضية التالية : (الروح موجودة) ، وهذه القضية المطلوبة لا يمكن إثباتها بشكل مباشر ؛ لأن الروح أمر غيبي .

وقد يقال : ما دام أن هذه القضية لا يمكن إثباتها في المختبر ، فلا يمكن إثبات وجود الروح في المختبر ، فالنتيجة كذب هذه القضية ، فيثبت أن الروح غير موجودة .
واستندوا إلى المقدمة التالية وهي :

بما أنه لا يمكن إجراء التجارب على الروح ، ولا نصل إلى نتيجة في المختبر .
إذن الروح غير موجودة .

فنقول : إن الروح شيء غير مادي ، والمختبر دوره إجراء التجارب على الأشياء المادية التي ندركها بالحواس ، فتجري التجارب على الأشياء التي لها مادة وتشغل حيزاً من الفراغ ، وتدركها بالحواس ، ولا يمكن إثبات أو نفي وجود الروح لأنها لا تدخل تحت دائرة التجارب المخبرية ، وكذلك وجود الإله لا يمكن إثباته أو نفيه في المختبر لأن الإله غير مادي ، فلا يمكن إجراء التجارب عليه لإثبات وجوده أو نفي وجوده .

مثل رائد الفضاء الذي ذهب في رحلة فضائية ، ويقول بأنه نظر إلى السماء ولم ير الإله ، إذن فالإله غير موجود .

والجواب نفس الجواب وهو أن الإله لا يدرك بالحواس ، فهو لا يُرى ، فإذا تستحيل رؤيته فلا يمكن أن تقول بما أنني لم أر الإله ، إذن فالإله غير موجود ، والحواس تتناول الأشياء المادية ، وأما الأشياء غير المادية فلا تدخل في دائرة الحواس .

فإذا عندنا مقدمات ونتيجة تأتي ونثبت خطأ المقدمات فيثبت خطأ النتيجة ، والمقدمة التي استندوا إليها هي : لا يمكن إجراء التجارب على الروح ، فهم يريدون إجراء التجارب على الروح ، فنرد هذه المقدمة ونقول إن الروح شيء غير مادي ، فلا يمكن إجراء التجارب عليها ، فيوجد خطأ في المقدمة ، إذن عندكم خطأ في النتيجة .

ودائماً انظر إلى المقدمات ، فقد تكون عندك مقدمة واحدة أو مقدمتان أو أكثر ، وحاول أن تثبت صحة المقدمات أو خطأ إحدى المقدمات ، فإذا كانت المقدمات صحيحة فالنتيجة صحيحة ، وإذا كانت إحدى المقدمات خاطئة فالنتيجة خاطئة ، وفي جميع الاستدلالات تقوم بنفس العملية لإثبات صحة النتيجة أو خطئها ، والعقل يطلب الاستدلال على أي قضية ، وفي المنطق نريد أن نتعلم كيفية الاستدلال على القضايا ، وكيفية تفنيد الاستدلال .

سؤال : فكيف يستدل على صدق أو كذب القضية المطلوبة "الروح موجودة" ؟
الجواب :

لمعرفة صدق القضية المطلوبة أو كذبها نأتي إلى القضية اللازمة : (الروح غير موجودة) ، ونثبت أن القضية اللازمة صادقة أو كاذبة ، ومن القضية اللازمة تنتقل إلى إثبات القضية المطلوبة ، وقد قام الدليل الفلسفي العقلي على كذب القضية الثانية ، فالقضية اللازمة "الروح غير موجودة" قضية كاذبة ، والبحث يأتي في علم الفلسفة .

ونذكر هنا دليلا علميا بسيطا ، وهو أن جميع خلايا الجسم تتغير كل عشر سنوات ، بما فيها خلايا الدماغ التي تحتفظ بالمعلومات ، وإذا كانت خلايا الدماغ تتغير فالمفروض أن جميع المعلومات الموجودة في الدماغ تختفي مع موت الخلايا ، وهذا معناه وجود شيء غير مادي عند الإنسان ، والمعلومات محفوظة في هذا الشيء غير المادي ، والدماغ عبارة عن واسطة ، وذاك الشيء غير المادي عنده القدرة على الاتصال بالدماغ ، فحتى لو تغيرت جميع الخلايا في الدماغ فالمعلومات محتفظ بها في مكان آخر ، مثل الكمبيوتر والهارديسك ، إذا غيرت الكمبيوتر ووصلت الكمبيوتر الجديد بالهارديسك فإنك تسترجع جميع المعلومات المخزنة في الهارديسك في الكمبيوتر الجديد ، هارديسك الكمبيوتر مادي ، ولكن الروح هارديسك غير مادي ، وأطلقوا على هذا الشيء غير المادي كلمة "الروح" ، فالمعلومات تحتفظ بها في الروح ، لذلك فالإنسان يموت ويحاسب لأن المعلومات تنتقل معه في الروح لا في الجسد ، فالروح في عالم البرزخ وقبر الروح تكون هي المحاسبة ، وأما الجسد فيتحلل في قبر الجسد ، والجسد يفنى والحساب لا يكون في قبر الجسد ، وإنما في قبر الروح ، وتصور بعض المسلمين أن الإنسان يحاسب في قبر الجسد ، ولكن احساب يكون للروح ، فالروح تنتقل إلى مكان آخر وتحاسب هناك ، فنعيم القبر وعذابه ليسا في قبر الجسد ، وإنما في قبر الروح ، ولو وضعنا كاميرات في قبر الجسد نرى أن الجسد لا يتحرك ، ويبدأ بالتحلل تدريجيا إلى أن يتحول إلى تراب ، والروح تنعم وتتعذب في قبر الروح .

كيف أن الروح تنعم وتتعذب في القبر ؟

لو أن إنسانا حيا شكته إبرة فإنه يشعر بالألم ، والإنسان الميت إذا شكته إبرة لا يشعر بالألم ، إذن ليس الجسد هو الذي يشعر بالألم ، وإنما الروح تشعر بالألم ، وتوجد علاقة متبادلة بين الجسد والروح ، فالجسد ينتقل إلى قبر الجسد ، والروح تنتقل إلى قبر الروح الذي هو عالم البرزخ

، والحساب والنعيم والعذاب يكون للروح في قبر الروح ، لا للجسد في قبر الجسد ، والدليل هو أنه لو وضعنا كاميرات في القبر نرى أن الجسد لا يتحرك ، وإذا قلنا بأن الروح ترجع إلى الجسد في قبر الجسد فهذا معناه عودة الحياة إلى الجسد ، فيوجد قبران : قبر الجسد وقبر الروح ، والحساب يكون في قبر الروح لا في قبر الجسد ، والجسد يتحلل إلى تراب إلا أجساد الأنبياء وبعض الصالحين .

الروح لها علاقة مع الجسد ، ولكن كيفية العلاقة غير معروفة ، فالروح ليست موجودة داخل الجسد ؛ لأن الشيء غير المادي لا يدخل في الشيء المادي ، فالروح تدير الجسد ، وبالموت هذه العلاقة تنقطع ، والروح تستقبل ولا ترسل ، فالروح تسمع من يأتي لزيارة القبر ، وحينما تسلم على الموتى في المقبرة تقول السلام عليكم يا أهل القبور - أوراخهم تسمعك ، فهم يردون عليك السلام ، ولكنك لا تسمع ردهم ، فعندهم استقبال دون الإرسال ، وأما الأحياء فيستقبلون ويرسلون ، فمن يسلم عليك ترد عليه السلام .

"يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً" .

الرجوع إلى الموضوع :

العلاقة بين القضية المطلوبة والقضية اللازمة هي علاقة التناقض لأنها علاقة بين وجود الشيء وعدم الشيء ، (الروح موجودة) و (الروح معدومة) ، والنقيضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا ، فكذب أحدهما يستلزم صدق الآخر ، والقضية اللازمة (الروح غير موجودة) قضية كاذبة ، وكذب القضية اللازمة يستلزم صدق القضية المطلوبة الملزمة لأنهما نقيضان ، فيثبت صدق القضية المطلوبة (الروح موجودة) ، فأثبتنا صدق القضية المطلوبة بطريق غير مباشر بواسطة القضية اللازمة للمطلوب .

الكتاب :

التلازم بين القضيتين

إن أنواع التلازم بين القضيتين التي يقوم الاستدلال غير المباشر على أساس منها هي ما يلي :

١- لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) .

التوضيح :

التلازم بين القضيتين

إن أنواع التلازم بين القضيتين التي يقوم الاستدلال غير المباشر على أساس منها هي ما يلي :

١- لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) .

مثال :

وهو المثال السابق : القضية المطلوبة هي (الروح موجودة) ، والقضية اللازمة المبرهن عليها هي (الروح غير موجودة) ، فكذب القضية اللازمة يؤدي إلى صدق القضية المطلوبة ؛ بسبب وجود علاقة التناقض بين القضيتين ، وفي النقيضين إذا كذب أحدهما صدق الآخر .
وفي قول المؤلف : "لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها)" .

اللام في "لكذب" لام سببية ، والمعنى لزوم صدق القضية الثانية بسبب كذب القضية الأولى .
الكتاب :

- ٢- لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .
- ٣- لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .
- ٤- لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) .

التوضيح :

أنواع التلازم بين القضيتين هي :

١- كذب القضية اللازمة يلزم منه صدق القضية المطلوبة ، وهنا القضيتان متناقضتان ، وكذب إحدى القضيتين المتناقضتين يؤدي إلى صدق الأخرى ، مثاله الروح موجودة والروح غير موجودة .

٢- صدق القضية اللازمة يلزم منه كذب القضية المطلوبة .

٣- صدق القضية اللازمة يلزم منه صدق القضية المطلوبة .

٤- كذب القضية اللازمة يلزم منه كذب القضية المطلوبة .

في هذه الأنواع الأربعة نبحت أولاً عن العلاقة الموجودة بين القضية المطلوبة والقضية اللازمة لكي يمكننا الانتقال من صدق أو كذب القضية اللازمة إلى صدق أو كذب القضية المطلوبة الملزومة ، وفي النوع الأول توجد علاقة التناقض بين القضيتين اللازمة والمطلوبة ، وستأتي

العلاقات الموجودة في النوع الثاني والثالث والرابع ، ويأتي التفصيل في طرائق الاستدلال غير المباشر .

الكتاب :

طرائق الاستدلال غير المباشر

للاستدلال غير المباشر - كما تقدم - ثلاث طرائق هي : التناقض ، العكس المستوي ، عكس النقيض .

الكتاب :

التناقض

تعريفه :

التناقض : هو تلازم بين قضيتين يوجب صدق إحداهما وكذب الأخرى .

التوضيح :

التناقض

تعريفه :

التناقض : هو تلازم بين قضيتين يوجب صدق إحداهما وكذب الأخرى .

هو تلازم بين قضيتين بحيث يؤدي هذا التلازم إلى صدق إحدى القضيتين وكذب القضية الأخرى .

الكتاب :

مجال استعماله :

يستعمل التناقض في القضايا من النوعين الأول والثاني من أنواع التلازم بين القضيتين ، وهما :

أ- لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) .

التوضيح :

مجال استعماله :

يستعمل التناقض في القضايا من النوعين الأول والثاني من أنواع التلازم بين القضيتين ، وهما

:

أ- لزوم صدق القضية المطلوبة بسبب كذب القضية اللازمة المبرهن عليها .
كذب القضية اللازمة المبرهن عليها يؤدي إلى صدق القضية المطلوبة بسبب وجود التناقض بين القضيتين .

الكتاب :

ب- لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .

التوضيح :

ب- لزوم كذب القضية المطلوبة بسبب صدق القضية اللازمة المبرهن عليها .
صدق القضية اللازمة المبرهن عليها يؤدي إلى كذب القضية المطلوبة بسبب وجود التناقض بين القضيتين .

الكتاب :

شروطه :

يشترط في التناقض أن يكون بين القضيتين اتحاد في أمور واختلاف في أخرى ، وهي ما يلي :

التوضيح :

شروط التناقض :

توجد شروط معينة لكي نقول بأن القضيتين متناقضتان ، فيشترط وجود اتحاد في أمور ووجود اختلاف في أمور أخرى .

كما في (الروح موجودة) و (الروح غير موجودة) ، قلنا بتناقض هاتين القضيتين لوجود شروط معينة ، وسيوضح فيما بعد لماذا قلنا بتناقضهما .

ونأتي إلى شروط الاتحاد ثم إلى شروط الاختلاف تباعا ، وهي كما يلي :

الكتاب :

أ- شروط الاتحاد ، وتسمى (الوحدات الثمان) :

التوضيح :

وهي شروط الاتحاد بين قضيتين ، ويطلق عليها (الوحدات الثمان) ، ولا بد من توفر هذه الشروط بالإضافة إلى شروط الاختلاف لكي نقول بتناقض القضيتين .
وشروط الاتحاد هي :

الكتاب :

١- الاتحاد في الموضوع :

فلو اختلفت القضيتان في الموضوع لم تتناقضا .

مثل : علي تلميذ ، أحمد ليس بتلميذ .

التوضيح :

١- الاتحاد في الموضوع :

لا يوجد تناقض مع اختلاف القضيتين في الموضوع .

مثال :

علي تلميذ ، أحمد ليس بتلميذ .

(علي) موضوع القضية الأولى ، و(أحمد) موضوع القضية الثانية ، وهنا يوجد اختلاف في الموضوع وإن كان يوجد اتحاد بين المحمولين (تلميذ) ، وإثبات المحمول في إحدى القضيتين ، ونفيه في القضية الأخرى ، ولكن نظرنا إلى الموضوعين ، فيوجد اختلاف بين الموضوعين في القضيتين ، فلا يوجد تناقض بين القضيتين بسبب عدم وجود الاتحاد في الموضوع .

وأما في مثال (الروح موجودة) و (الروح غير موجودة) ، فيوجد اتحاد في الموضوع وهو (الروح) ، وهذا شرط من شروط التناقض ، ولا بد من توافر الشروط الأخرى لكي نقول بتناقض القضيتين .

الكتاب :

٢- الاتحاد في المحمول :

فلو اختلفت القضيتان في المحمول لم تتناقضا .

مثل : زكي تلميذ ، زكي ليس بمعلم .

التوضيح :

٢- الاتحاد في المحمول :

إذا اختلفت القضيتان في المحمول فلا يوجد بينهما تناقض .

مثال :

زكي تلميذ ، زكي ليس بمعلم .

يوجد بين القضيتين اتحاد في الموضوع وهو (زكي) ، ولكن لا يوجد اتحاد في المحمول ،
فمحمول القضية الأولى هو (تلميذ) ، ومحمول القضية الثانية هو (معلم) ، ومع اختلاف
المحمول لا يوجد تناقض بين القضيتين .

وأما في مثال (الروح موجودة) و (الروح غير موجودة) ، يوجد اتحاد في الموضوع (الروح) ،
ويوجد اتحاد في المحمول (موجودة) ، ولكن أثبتنا المحمول في القضية الأولى ، ونفيها المحمول في
القضية الثانية .

الكتاب :

٣- الاتحاد في الزمان :

فلو اختلفت القضيتان في الزمان لم تتناقضا .

مثل : الشمس مشرقة في النهار ، الشمس ليست بمشرقة في الليل .

التوضيح :

٣- الاتحاد في الزمان :

إذا اختلفت القضيتان في الزمان فلا يوجد بينهما تناقض .

مثل :

الشمس مشرقة في النهار ، الشمس ليست بمشرقة في الليل .

يوجد بين القضيتين اتحاد في الموضوع وهو (الشمس) ، ويوجد اتحاد في المحمول وهو (مشرقة) ،
ولكن يوجد اختلاف في الزمان ، فزمان القضية الأولى هو (النهار) ، وزمان القضية الثانية هو
(الليل) ، فلا يوجد اتحاد في الزمان ، فلا نقول بتناقض القضيتين وإن كان يوجد بينهما اتحاد
في الموضوع والمحمول .

الكتاب :

٤- الاتحاد في المكان :

فلو اختلفت القضيتان في المكان لم تتناقضا .

مثل : الأرض مخصبة في الريف ، الأرض ليست بمخصبة في البادية .

التوضيح :

٤- الاتحاد في المكان :

إذا اختلفت القضيتان في المكان فلا يوجد بينهما تناقض .

مثال :

الأرض مخصبة في الريف ، الأرض ليست بمخصبة في البادية .
المخصبة أو الخصبة : الصالحة للزراعة .

يوجد بين القضيتين اتحاد في الموضوع وهو (الأرض) ، ويوجد اتحاد في المحمول وهو (مخصبة) ، ولكن مكان القضية الأولى هو (الريف) ، ومكان القضية الثانية هو (البادية) ، ومع اختلاف المكان لا يوجد تناقض بين القضيتين .

الكتاب :

٥- الاتحاد في القوة والفعل ^(١) :

فلو اختلفت القضيتان في القوة والفعل لم تتناقضا .
مثل : محمد ميت بالقوة ، محمد ليس بميت بالفعل .

التوضيح :

٥- الاتحاد في القوة والفعل :

إذا اختلفت القضيتان في القوة والفعل فلا يوجد بينهما تناقض .

مثال :

محمد ميت بالقوة ، محمد ليس بميت بالفعل .
يوجد بين القضيتين اتحاد في الموضوع وهو (محمد) ، ويوجد اتحاد في المحمول وهو (ميت) ، ولكن يوجد اختلاف بينهما في القوة والفعل ، والمراد من القوة هو القابلية والاستعداد ، ومع وجود القابلية والاستعداد يتحقق الشيء في المستقبل ، فهذا الطفل الرضيع فيه استعداد أن يكون طبيبا في المستقبل ، فيقال : نام الطبيب ، وقام الطبيب .
والمراد من الفعل هو تحقق الشيء فعلا في الزمن الحاضر ، فحينما يقال (زيد ميت بالقوة) فالمراد هو أن فيه القابلية والاستعداد لأن يموت في المستقبل ، وحينما يقال (زيد ليس بميت

^(١) القوة : يراد بها القابلية ، فمثلا : حينما يقال لطفل رضيع : (هذا طبيب) ، إنما هو لتوقره على القوة والقابلية لأن يكون في المستقبل طبيبا .

والفعل : يراد به (الزمن الحاضر) ، فمثلا : حينما يقال : (سمير طبيب) يعني الآن هو طبيب .
(من المصنف في هامش كتابه) .

بالفعل) فالمراد هو أنه ليس ميتا الآن في الزمن الحاضر ، ولم يتحقق موته فعلا لحد الآن ، ومع عدم الاتحاد في القوة والفعل لا تتناقض القضيتان .

الكتاب :

٦- الاتحاد في الكل والجزء :

فلو اختلفت القضيتان في الكل والجزء لم تتناقضا .

مثل : العراق مخصب بعضه ، العراق ليس بمخصب كله .

التوضيح :

٦- الاتحاد في الكل والجزء :

إذا اختلفت القضيتان في الكل والجزء فلا يوجد بينهما تناقض .

مثال :

العراق مخصب بعضه ، العراق ليس بمخصب كله .

يوجد بين القضيتين اتحاد في الموضوع وهو (العراق) ، ويوجد اتحاد في المحمل وهو (مخصب) ، ولكن لا يوجد اتحاد في الكل والجزء ، فالعراق خصب بعضه ، والعراق ليس خصبا كله ، ومع عدم وجود الاتحاد في الكل والجزء لا تتناقض القضيتان ، ونتيجة القضيتين هي أن بعض العراق خصب ، وبعضه الآخر ليس خصبا ، فتوجد في العراق أراضي صالحة للزراعة ، وأراضي أخرى ليست صالحة للزراعة .

الكتاب :

٧- الاتحاد في الشرط :

فلو اختلفت القضيتان في الشرط لم تتناقضا .

مثل : الطالب ناجح إن اجتهد ، الطالب غير ناجح إن لم يجتهد .

التوضيح :

٧- الاتحاد في الشرط :

إذا اختلفت القضيتان في الشرط فلا يوجد بينهما تناقض .

مثال :

الطالب ناجح إن اجتهد ، الطالب غير ناجح إن لم يجتهد .

يوجد بين القضيتين اتحاد في الموضوع وهو (الطالب) ، ويوجد اتحاد في المحمول وهو (ناجح) ، ولكن لا يوجد اتحاد في الشرط ، فالشرط في القضية الأولى هو (إن اجتهد) ، والشرط في القضية الثانية هو (إن لم يجتهد) ، ومع عدم اتحاد الشرط لا تتناقض القضيتان .

الكتاب :

٨- الاتحاد في الإضافة :

فلو اختلفت القضيتان في الإضافة لم تتناقضا .

مثل : الأربعة نصف بالإضافة إلى الثمانية ، الأربعة ليست بنصف بالإضافة إلى العشرة .

التوضيح :

٨- الاتحاد في الإضافة :

إذا اختلفت القضيتان في الإضافة والنسبة فلا يوجد بينهما تناقض .

مثال :

الأربعة نصف بالإضافة إلى الثمانية ، الأربعة ليست بنصف بالإضافة إلى العشرة .
يوجد بين القضيتين اتحاد في الموضوع وهو (الأربعة) ، ويوجد اتحاد في المحمول وهو (نصف) ، ولكن لا يوجد اتحاد في الإضافة والنسبة فلا تتناقض القضيتان ، فتارة نأخذ الأربعة بالإضافة إلى الثمانية فتكون نصفها ، وتارة أخرى نأخذ الأربعة بالإضافة إلى العشرة فلا تكون نصفها ، ومع عدم وجود الاتحاد في الإضافة لا يوجد بين القضيتين تناقض .

الكتاب :

ب- شروط الاختلاف :

١- الاختلاف بالكم (الكلية والجزئية) :

فلو اتفقت القضيتان في الكلية والجزئية لم تتناقضا .

مثل : بعض المعدن حديد ، بعض المعدن ليس بحديد ، فإن كلتا القضيتين صادقتان .
وكل حيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بإنسان ، فإن كلتا القضيتين كاذبتان .

التوضيح :

ب- شروط الاختلاف :

١ - الاختلاف بالكم (الكلية والجزئية) :

لكي يقع التناقض يشترط اختلاف القضيتين في الكم أي في الكلية والجزئية ، فإذا اختلفت القضيتان في الكلية والجزئية فإنهما تتناقضان ، وأما إذا اتفقتا في الجزئية فلا تتناقضان ، وكذلك إذا اتفقتا في الكلية فلا تتناقضان أيضا .

مثال ١ : الاتفاق في الجزئية :

بعض المعدن حديد ، بعض المعدن (أي البعض الآخر) ليس بحديد ، فإن كلتا القضيتين صادقتان ، ولا يقع التناقض بينهما لأنهما اتفقتا في الجزئية ، وفي التناقض تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة .
ولو كان نفس البعض لوقع التناقض بينهما ؛ لأن إحدى القضيتين تكون صادقة والأخرى كاذبة .

مثال ٢ : الاتفاق في الكلية :

كل حيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بإنسان ، فإن كلتا القضيتين كاذبتان .
يشترط اختلاف القضيتين في الكم أي في الكلية والجزئية ، فلو كانت القضيتان متفقتين في الكلية فلا تتناقضان ، أو متفقتين في الجزئية فلا تتناقضان أيضا ، بمعنى أن تكون كلتا القضيتين كليتين ، أو كلتا القضيتين جزئيتين ، فمع اتفاق القضيتين في الكلية فإنهما لا تتناقضان ، ومع اتفاقهما في الجزئية فإنهما لا تتناقضان أيضا ، وأما إذا اختلفتا في الكلية والجزئية فإنهما تتناقضان ، فتكون القضية الأولى كلية والقضية الثانية جزئية ، أو القضية الأولى جزئية والقضية الثانية كلية ، فيشترط أن تكون إحدى القضيتين كلية والأخرى جزئية .

مثال القضيتين المتفقتين في الجزئية :

بعض المعدن حديد ، بعض المعدن ليس بحديد .
كلتا القضيتين جزئيتان ، وكلتاها صادقتان ، ولا تتناقضان لعدم وجود الاختلاف بينهما في الكلية والجزئية .

نعم لو اختلفت القضيتان في الكلية والجزئية فإنهما تتناقضان .

مثال ١ :

نغير القضية الأولى من جزئية إلى كلية ، ونحافظ على جزئية القضية الثانية .
كل معدن حديد ، وبعض المعدن ليس بحديد .

القضية الأولى كاذبة لأن ليس كل معدن حديد ، والقضية الثانية صادقة ، فالقضيتان متناقضتان لأنهما اختلفتا في الكلية والجزئية .

مثال ٢ :

نحافظ على جزئية القضية الأولى ، ونغير القضية الثانية من جزئية إلى كلية .
بعض المعدن حديد ، كل معدن ليس بحديد .
القضية الأولى صادقة ، والقضية الثانية كاذبة ، فالقضيتان تتناقضان لأنهما اختلفتا في الجزئية والكلية .

مثال القضيتين المتفقتين في الكلية :

كل حيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بإنسان .
كلتا القضيتين كليتان ، وكلتاها كاذبتان ، ولا يوجد تناقض بينهما بسبب الاتفاق في الكلية ، وفي التناقض يشترط الاختلاف في الكلية والجزئية .
نعم لو اختلفت القضيتان في الكلية والجزئية فإنهما تتناقضان .

مثال ١ :

نحافظ على كلية القضية الأولى ، ونغير القضية الثانية من كلية إلى جزئية .
كل حيوان إنسان ، بعض الحيوان ليس بإنسان .
القضية الأولى موجبة كلية كاذبة ؛ لأن الصحيح أن (بعض الحيوان إنسان) ، والقضية الثانية سالبة جزئية صادقة لأن بعض الحيوان أسد وغزال وفرس ، وهي ليست بإنسان ، والقضيتان متناقضتان ، فإحدهما موجبة كلية كاذبة ، والأخرى سالبة جزئية صادقة .

مثال ٢ :

نغير القضية الأولى من كلية إلى جزئية ، ونحافظ على كلية القضية الثانية .
بعض الحيوان إنسان ، ولا شيء من الحيوان بإنسان .
القضية الأولى موجبة جزئية صادقة ، والقضية الثانية سالبة كلية كاذبة لأن الصحيح أن (بعض الحيوان إنسان) ، فالقضيتان تتناقضان لوجود الاختلاف بينهما في الكلية والجزئية ، أو قل لعدم الاتفاق بينهما في الكلية أو لعدم الاتفاق بينهما في الجزئية .

الكتاب :

٢- الاختلاف في الكيف (الإيجاب والسلب) :

فلو اتفقت القضيتان في الإيجاب والسلب لم تتناقضا .

مثل : كل إنسان ناطق ، بعض الإنسان ناطق ؛ لأن كلتا القضيتين صادقتان .

وبعض الإنسان ليس بحيوان ، وكل إنسان ليس بحيوان ؛ لأن كلتا القضيتين

كاذبتان ^(١) .

التوضيح :

٢- الاختلاف في الكيف (الإيجاب والسلب) :

كان الشرط الأول من شروط التناقض هو اختلاف القضيتين في الكم أي في الكلية والجزئية ، والشرط الثاني وهو اختلاف القضيتين في الكيف أي الإيجاب والسلب ، فلو اتفقت القضيتان في الإيجاب لم تتناقضا ، ولو اتفقتا في السلب لم تتناقضا أيضا .

مثال ١ :

كل إنسان ناطق ، وبعض الإنسان ناطق .

القضية الأولى موجبة كلية ، والقضية الثانية موجبة جزئية ، ولا يوجد تناقض بين القضيتين لأن كليتهما موجبتان ، فلا يوجد بينهما اختلاف في الكيف ، والقضية الأولى صادقة ، والقضية الثانية صادقة أيضا .

تسأل : في القضية الثانية بعض الإنسان ناطق ، فهل معنى ذلك أن البعض الآخر من الإنسان غير ناطق ؟

الجواب :

البعض الآخر مسكوت عنه ، فهو تكلم عن بعض من الإنسان ، وأما البعض الآخر فلم يتكلم عنه أنه ناطق أو غير ناطق ، ونحتاج إلى دليل آخر لنثبت أنه ناطق أو غير ناطق ، ونأتي إلى الخارج ونرى بأن البعض الآخر من الإنسان ناطق أيضا ، وهو أراد أن يتكلم عن بعض من الإنسان ، وسكت عن البعض الآخر ، وإثبات البعض لا يعني نفي البعض الآخر ، فالبعض الآخر مسكوت عنه ، ويقولون إن إثبات شيء لا ينفي ما عداه .

^(١) هناك شرط ثالث هو : (الاختلاف في الجهة) فيما إذا كانت القضيتان مُوجَّهَتَيْنِ ، وحيث لم أستعرض القضايا الموجهات اختصارا ولقلة جدواها أعرضت عن ذكر هذا الشرط أيضا لنفس السبب . (من المصنف في هامش كتابه) .

فإذا أثبت شيئا فهذا لا يعني أنك تنفي الشيء الآخر ، فحينما تقول بعض الإنسان ناطق - فهذا لا يعني أن البعض الآخر من الإنسان ليس بناطق ، فأنت تتكلم عن هؤلاء البعض ، والبعض الآخر مسكوت عنه ولم تتعرض له .

وفي كلامنا العرفي حينما تمدح شخصا تقول فلان إنسان صالح - فإن من تتكلم معه يقول لك : تقصد أنني إنسان غير صالح ، فتقول له أنا أتكلم عن فلان ولا أتكلم عنك ، فأنت مسكوت عنه .

وإثبات شيء لا ينفي ما عداه إلا مع وجود صيغة الحصر ، فصيغة الحصر تثبت للبعض وتنفي عن البعض الآخر ، والآية الكريمة : "إنما يخشى الله من عباده العلماء" ، يدل على إثبات خشية الله للعلماء ، ونفي خشية الله عن غير العلماء .

مثال ٢ :

بعض الإنسان ليس بحيوان ، وكل إنسان ليس بحيوان .
القضية الأولى سالبة جزئية كاذبة ، والقضية الثانية سالبة كلية كاذبة ، ولا يوجد تناقض بين القضيتين لأن كليتهما سالتان ، فلا يوجد بينهما اختلاف في الكيف ، والقضية الأولى كاذبة لأن الصحيح أن (بعض الإنسان حيوان) ، والقضية الثانية كاذبة أيضا لأن الصحيح أن (كل إنسان حيوان) ، ومع كذبهما لا يوجد تناقض بينهما لأنه في التناقض إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة .

الكتاب :

نتائج الاختلاف :

وفي ضوءه تكون نتائج الاختلاف كالآتي :

الموجبة الكلية	نقيض	السالبة الجزئية
الموجبة الجزئية	نقيض	السالبة الكلية

التوضيح :

نتائج الاختلاف :

مر سابقا أنه لا بد من أن يكون الاختلاف في الكم (أي الكلية والجزئية) والاختلاف في الكيف (أي الإيجاب والسلب) ، فالكلية في مقابل الجزئية ، والموجبة في مقابل السالبة ، لذلك

فالموجبة الكلية نقيض للسالبة الجزئية ، والموجبة الجزئية نقيض للسالبة الكلية ، ولمعرفة النقيض
تعكس الكم والكيف ، فالكلية نقيضها الجزئية ، والإيجاب نقيضه السلب .

الكتاب :

النتيجة العامة :

متى توقّرت هذه الشروط المذكورة بأجمعها في قضيتين لا بد وأن تتناقضا .

مثل :

كل إنسان حيوان ، بعض الإنسان ليس بحيوان .

بعض الطلاب ناجحون ، لا شيء من الطلاب بناجحون .

مع ملاحظة أن الشروط جميعها متوقّرة في كل من القضيتين .

التوضيح :

النتيجة العامة :

إذا توفرت الشروط السابقة من شروط الاتحاد وشروط الاختلاف في أي قضيتين — فهاتان
القضيتان تتناقضان .

مثال ١ :

كل إنسان حيوان : موجبة كلية .

بعض الإنسان ليس بحيوان : سالبة جزئية .

والقضيتان متناقضتان ، الموجبة في مقابل السالبة ، والكلية في مقابل السالبة ، والقضية

الأولى صادقة ، والقضية الثانية كاذبة .

مثال ٢ :

بعض الطلاب ناجحون : موجبة جزئية .

لا أحد (بدل لا شيء) من الطلاب بناجحون أو كل الطلاب ليسوا بناجحون : سالبة

كلية .

والقضيتان متناقضتان ، والقضية الأولى صادقة ، والقضية الثانية كاذبة .

الكتاب :

كيفية الاستدلال بالتناقض :

هي أن يعتمد المستدل إلى نقيض القضية (المطلوب البرهان عليها) ، فيبرهن على صدقها أو كذبها .

فإذا ثبت صدق القضية (النقيض) بالبرهان ، يطبق عليها قاعدة النقيضين ، وهي : (النقيضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا) ، فينتج كذب القضية المطلوب .
وإذا ثبت كذب القضية (النقيض) ينتج بعد تطبيق قاعدة النقيضين صدق القضية المطلوب .

التوضيح :

كيفية الاستدلال بالتناقض :

التناقض من طرق الاستدلال غير المباشر ، والاستدلال بالتناقض يكون كما يلي في الخطوات التالية :

الخطوة الأولى :

تعيين المطلوب ، والمطلوب هو القضية الأصلية المطلوب البرهان عليها ، وهذه القضية لا يمكن البرهنة عليها بالاستدلال المباشر ، فنذهب إلى الاستدلال غير المباشر عن طريق النقيض .

الخطوة الثانية :

تعيين النقيض ، ونحدّد نقيض القضية المطلوبة بدقة .

الخطوة الثالثة :

الاستدلال على صدق النقيض أو كذبه ، فنأتي إلى النقيض لكي نبرهن على صدقه أو كذبه .

الخطوة الرابعة :

تطبيق قاعدة النقيضين وهي : (النقيضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا) ، فنرى هل النقيض صادق أو كاذب لكي نصل إلى نتيجة القضية الأصلية بناء على تطبيق القاعدة .

الخطوة الخامسة :

النتيجة ، فإذا أثبتنا صدق النقيض يثبت كذب القضية الأصلية ، وإذا أثبتنا كذب النقيض يثبت صدق القضية الأصلية ، وهكذا نصل إلى معرفة صدق أو كذب القضية الأصلية .

الكتاب :

مثال :

لا شيء من الأرواح موجودة .

المطلوب : إثبات صدق هذه القضية أو كذبها .

والمفروض : أن استعمال طرائق الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب صعب ، فينتقل
المستدل - هنا - إلى طريقة من طرائق الاستدلال غير المباشر وهي طريقة (التناقض) ،
فيقول :

المطلوب : لا شيء من الأرواح موجودة .

النقيض : بعض الأرواح موجودة .

الاستدلال : وقد ثبت بالبرهان - في محله - صدق النقيض وهو (بعض الأرواح
موجودة) ، فلا بد أن يكذب المطلوب وهو (لا شيء من الأرواح موجودة) ؛ لأن
النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا ، فإذا صدق أحدهما كذب الآخر ، وقد صدق
النقيض فلا بد وأن يكذب المطلوب .

النتيجة : كذب (لا شيء من الأرواح موجودة) .

التوضيح :

مثال :

القضية الأصلية هي : لا شيء من الأرواح موجودة .

والمطلوب إثبات صدق هذه القضية أو كذبها ، ولا يمكن إثبات صدقها أو كذبها
بالاستدلال المباشر ، فنأتي إلى الاستدلال غير المباشر عن طريق النقيض .
والقضية الأصلية سالبة كلية ، والنقيض موجبة جزئية ، فيكون النقيض هو (بعض الأرواح
موجودة) .

وإذا ثبت صدق النقيض يثبت كذب القضية الأصلية ، وإذا ثبت كذب النقيض يثبت صدق
القضية الأصلية ، تطبيقا لقاعدة النقيضين وهي : (النقيضان لا يصدقان معا ولا يكذبان معا)
، فإذا كان أحدهما صادقا فلا بد أن يكون الآخر كاذبا .

وقد ثبت بالبرهان الفلسفي العقلي أن جميع الأرواح موجودة ، فيثبت صدق النقيض وهو
أن بعض الأرواح موجودة ، فإذا كان الجميع صادقا فالبعض منه صادق ، مثلا إذا قلنا جميع

الطلاب جاءوا إلى الحوزة قضية صادقة ، فالقضية بعض الطلاب جاءوا إلى الحوزة تكون قضية صادقة أيضا .

إذن ثبت صدق النقيض وهو بعض الأرواح موجودة ، وبالتالي فالقضية الأصلية (لا شيء من الأرواح موجودة) تكون قضية كاذبة ؛ لأن القاعدة تقول إن النقيضين لا يصدقان معا ولا يكذبان معا ، فمع صدق النقيض تكون القضية الأصلية كاذبة ، وهنا تم البرهان على كذب القضية الأصلية بالاستدلال غير المباشر بواسطة النقيض .

الكتاب :

الخلاصة :

الخطوات التي تتبّع في الاستدلال بالتناقض هي ما يلي :

١- تعيين المطلوب .

٢- تعيين النقيض .

٣- الاستدلال على صدق النقيض أو كذبه .

٤- تطبيق قاعدة النقيضين .

٥- النتيجة .

الكتاب :

العكس المستوي

تعريفه :

العكس المستوي : هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق .

شرح التعريف :

المراد بالتبديل - هنا - هو : تحويل موضوع القضية (المحكوم بصدقها) إلى محمول ، وتحويل محمولها إلى موضوع ، أو تحويل المقدّم تاليا ، والتالي مقدّمًا ، مع المحافظة على بقاء الصدق وبقاء الكيف (الإيجاب والسلب) .

وتسمّى القضية الأولى بـ (الأصل) .

وتسمّى القضية الثانية بـ (العكس المستوي) .

التوضيح :

العكس المستوي

العكس المستوي من طرق الاستدلال غير المباشر .

تعريف العكس المستوي :

هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق ، من ناحية الكيف أي من ناحية الإيجاب والسلب ، فيبقى نفس الكيف في القضيتين ، فإذا كانت القضية الأصل موجبة فالعكس المستوي تكون قضية موجبة أيضا ، وإذا كانت القضية الأصل سالبة فالعكس المستوي تكون قضية سالبة أيضا .

ومن ناحية الصدق تكون القضية الأصل وقضية العكس المستوي صادقتين .

ومن ناحية الكم (أي الكلية والجزئية) لا تجب المحافظة على الكم ، فإذا كانت القضية الأصل كلية فقضية العكس المستوي قد تكون كلية وقد تكون جزئية ، وإذا كانت القضية الأصل جزئية فقضية العكس المستوي قد تكون جزئية وقد تكون كلية ، أي أنه من حيث الكيف (أي الإيجاب والسلب) تكون القضيتان متطابقتين ، ومن حيث الصدق تكونان متطابقتين ، وأما من حيث الكم (أي الكلية والجزئية) فقد تتطابقان وقد تختلفان ، فلا تجب المحافظة على الكم ، وإنما نحافظ على الكيف والصدق ، والتبديل لا يكون تبديلا في الكيف ، ولا تبديلا في الصدق ، وأما من حيث الكم فلا تجب المحافظة عليها .

وأما النقيضان إذا كانت إحدى القضيتين صادقة فالأخرى كاذبة ، وإذا كان إحدهما موجبة فالأخرى سالبة ، وإذا كانت إحدهما كلية فالأخرى جزئية .

والمراد بالتبديل في العكس المستوي هو تبديل طرفي القضية ، ففي القضية الحملية يتحول الموضوع في القضية الأصلية إلى محمول في قضية العكس المستوي ، ويتحوّل المحمول في القضية الأصلية إلى موضوع في قضية العكس المستوي .

وفي القضية الشرطية يتحوّل المقدم في القضية الأصلية إلى تالي في قضية العكس المستوي ، ويتحوّل التالي في القضية الأصلية إلى مقدم في قضية العكس المستوي .

مثال القضية الحملية :

القضية الأصل : كل ماء سائل ، وهذه القضية كلية وموجبة وصادقة ، الموضوع : ماء ،
والمحمول : سائل .

العكس المستوي هو تبديل طرفي القضية (الموضوع والمحمول) مع بقاء الكيف والصدق ،
فنجعل الموضوع في القضية الأصل محمولا في العكس المستوي ، ونجعل المحمول في القضية
الأصل موضوعا في العكس المستوي فنقول : السائل ماء ، ونحافظ على الكيف وهو الإيجاب
، الموضوع : السائل ، والمحمول : ماء .

ونريد أن نعرف الكم من حيث الكلية والجزئية هل أنه كل أو بعض ، فالقضية الأصل كلية ،
وفي هذا المثال نحن بين أمرين : كل سائل ماء وبعض السائل ماء .

لا يصح أن نقول : كل السائل ماء ؛ لأنها كاذبة ، والصحيح هو : بعض السائل ماء ؛ لكي
نحافظ على الصدق ، وهذه القضية جزئية (من حيث الكم) وموجبة (من حيث الكيف)
وصادقة (من حيث الصدق والكذب) ، فهنا قضية العكس المستوي جزئية (من حيث الكم)
لكي تكون صادقة ، والقضية الأصلية كلية ، وعكس المستوي قضية جزئية .

مثال القضية الشرطية المتصلة :

القضية الأصلية : كلما طلعت الشمس فالنهار موجود ، وهذه القضية كلية موجبة صادقة
، وكلية أي دائمية في جميع الأيام ، المقدم هو : طلعت الشمس ، والتالي هو : النهار موجود .
العكس المستوي هو تبديل طرفي القضية (المقدم والتالي) مع بقاء الكيف والصدق ،
فنجعل المقدم في القضية الأصل تاليا في العكس المستوي ، ونجعل التالي في القضية الأصل
مقدما في العكس المستوي فنقول: إذا كان النهار موجودا فقد طلعت الشمس ، ونحافظ على
الكيف أي أن القضية موجبة ، ونأتي إلى المحافظة على الصدق بعد قليل .

ونريد أن نعرف الكم من حيث الكلية والجزئية هل أن القضية دائمية أو غير دائمية ، فنحن
بين أمرين : الدائمية هي : كلما كان النهار موجودا فقد طلعت الشمس أو دائما إذا كان
النهار موجودا فقد طلعت الشمس ، والجزئية هي : أحيانا إذا كان النهار موجودا فقد طلعت
الشمس أو ليس كلما كان النهار موجودا فقد طلعت الشمس ، و(ليس كلما) بمعنى أحيانا أو
في بعض الأوقات .

والقضية الأصلية كلية صادقة ، وإذا أخذنا ليس كلما كان النهار موجودا فقد طلعت الشمس
تكون القضية كاذبة ، والصحيح من العكس المستوي هو : كلما كان النهار موجودا فقد

طلعت الشمس ، فتكون قضية العكس المستوي كلية أيضا لأنها دائمية ، فحافظنا على الصدق (من حيث الصدق) والإيجاب (من حيث الكيف) ، وأما من حيث الكم فقد تتطابق القضيتان وقد تختلفان ، وفي مثالنا تطابقت القضيتان من حيث الكم ، فكلتاها كليتان .

مثال القضية الشرطية المنفصلة :

العدد إما زوج وإما فرد ، المقدم هو زوج ، والتالي هو فرد ، ولا توجد ثمرة في تبديل المقدم والتالي ، والعكس المستوي هو : العدد إما فرد وإما زوج ، وهذه القضية صحيحة ، ولكن لا توجد ثمرة مترتبة على هذا التبديل ، لذلك يقولون إن القضية الشرطية المنفصلة لا عكس لها ، ومرادهم أنه يوجد لها عكس مستوي ، ولكن لا ثمرة في عكسها المستوي ، فلا نستفيد معلومة جديدة من تبديل المقدم والتالي .

إذن :

في القضية الشرطية المنفصلة لا توجد ثمرة في العكس المستوي ، وتوجد ثمرة فقط في القضية الحملية والقضية الشرطية المتصلة .

الكتاب :

مجال استعماله :

يستعمل العكس المستوي في القضايا من النوع الثالث من أنواع التلازم بين القضيتين

وهو :

لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها) .

التوضيح :

مجال استعمال العكس المستوي :

مر سابقا تحت عنوان "التلازم بين قضيتين" أربعة أنواع من التلازم بين القضيتين التي يقوم الاستدلال غير المباشر على أساس منها ، وفي التناقض أخذنا النوع الأول والنوع الثاني ، صدق النقيض يؤدي إلى كذب القضية الأصلية ، وكذب النقيض يؤدي إلى صدق القضية الأصلية .

والنوع الثالث للتلازم بين قضيتين هو : لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) بسبب صدق القضية الأولى (المبرهن عليها) ، وكلامنا في الاستدلال غير المباشر ، فعندنا قضية أصلية لا يمكن الاستدلال عليها بشكل مباشر ، فنذهب إلى العكس المستوي ، نثبت صدق العكس

المستوي ، ثم نرجع إلى القضية الأصلية ، فنقول بأن القضية الأصلية صادقة بسبب صدق العكس المستوي ، والقاعدة هي أن صدق العكس المستوي يؤدي إلى صدق القضية الأصلية المطلوبة .

والعكس المستوي يستعمل في القضايا من هذا النوع الثالث ، فقط صدق العكس المستوي يؤدي إلى صدق القضية الأصلية المطلوبة ، ولا يتعرّض المصنف لكذب العكس المستوي هل يؤدي إلى كذب أو صدق القضية الأصلية المطلوبة ، فكذب العكس المستوي قد يؤدي إلى صدق القضية الأصلية أو كذبها .

الكتاب :

شروطه :

يشترط في العكس المستوي ما يلي :

١- تبديل الطرفين : أي تحويل الموضوع محمولا ، والحمول موضوعا ، أو تحويل المقدم تاليا ، والتالي مقدما .

التوضيح :

شروط العكس المستوي :

١- تبديل الطرفين :

نجعل الموضوع في القضية الأصل محمولا في قضية العكس المستوي ، ونجعل المحمول في القضية الأصل موضوعا في قضية العكس المستوي ، ونجعل المقدم في القضية الأصل تاليا في قضية العكس المستوي ، ونجعل التالي في القضية الأصل مقدما في قضية العكس المستوي .

الكتاب :

٢- بقاء الكيف : أي إن كانت القضية الأولى موجبة يجب أن تكون القضية الثانية موجبة أيضا ، وإن كانت القضية الأولى سالبة يجب أن تكون القضية الثانية سالبة أيضا .

التوضيح :

٢- بقاء الكيف :

إن كانت القضية الأصلية موجبة فالعكس المستوي يكون قضية موجبة أيضا ، وإن كانت القضية الأصلية سالبة فالعكس المستوي يكون قضية سالبة أيضا .

الكتاب :

٣- بقاء الصدق : أي يلاحظ أن لا يكون تبديل الطرفين موجباً لكذب القضية الثانية .

التوضيح :

٣- بقاء الصدق :

يشترط في تبديل الطرفين في قضية العكس المستوي أن لا يؤدي إلى كذب العكس المستوي ، فلا بد أن تكون قضية العكس المستوي صادقة لكي يمكن الانتقال من صدق قضية العكس المستوي إلى صدق القضية الأصل ، وإذا أدى صدق القضية المبرهن عليها إلى كذب القضية الأصلية فالقضية المبرهن عليها ليست عكسا مستويا ؛ لأنه يشترط أن يؤدي صدق القضية المبرهن عليها إلى صدق القضية الأصلية ؛ لأننا في النوع الثالث من أنواع التلازم بين القضيتين ، فقد تكون القضية الأصلية كلية ، ولكن قضية العكس المستوي تكون جزئية لكي نحافظ على الصدق ، فإذا كانت قضية العكس المستوي كلية وتكون كاذبة فلا بد أن نقول بجزئية قضية العكس المستوي لكي تكون صادقة ، ولا تشترط في العكس المستوي المحافظة على الكم ، المهم هو المحافظة على الكيف والصدق ، كما في مثال كل ماء سائل ، فإذا أردنا أن نأخذ قضية العكس المستوي كلية فتكون كل سائل ماء ، وهذه القضية كاذبة ، فلا بد أن نأخذ الجزئية لتكون صادقة أي بعض السائل ماء ، فإذا كانت القضية الأصلية صادقة فلا بد أن نحافظ على صدق العكس المستوي .

الكتاب :

نتائجه :

ومع توفر الشروط المتقدمة تكون نتائج العكس المستوي هي ما يلي :

١- الموجبة الكلية	تنعكس	موجبة جزئية
كل ماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
كل إنسان ناطق	يصدق	بعض الناطق إنسان

التوضيح :

نتائج العكس المستوي :

مع توفر شروط العكس المستوي تكون النتائج كما يلي :

النتيجة الأولى :

الموجبة الكلية عكسها المستوي موجبة جزئية ، ولا تنعكس موجبة كلية ، وتمت المحافظة على الكيف والصدق ، فكلتا القضيتين موجبتان ، وكلتا القضيتين صادقتان ، والكم قد يتغير ، وهنا الكم تغير من الكلية إلى الجزئية ؛ لأجل المحافظة على صدق العكس المستوي .

مثال ١ :

القضية الأصلية : كل ماء سائل ، موجبة كلية صادقة .
العكس المستوي : بعض السائل ماء ، موجبة جزئية صادقة .
ولو قلنا بكلية العكس المستوي : كل سائل ماء ، فالقضية تكون كاذبة .

مثال ٢ :

القضية الأصلية : كل إنسان ناطق ، موجبة كلية صادقة .
العكس المستوي : بعض الناطق إنسان ، موجبة جزئية صادقة .
ولو قلنا بكلية العكس المستوي : كل ناطق إنسان ، فالقضية تكون صادقة أيضاً ، ولأجل أن تكون عندنا قاعدة عامة فلا بد أن نقول بالجزئية في كل قضايا العكس المستوي .
سؤال : الملاحظ هنا أنه قال "بعض الناطق إنسان" ، فيفهم منه أن البعض الآخر من الناطق ليس بإنسان فيكون بعض الناطق إنسان وبعض الناطق ليس بإنسان فكيف تكون صادقة مع أن "كل ناطق إنسان" ؟

الجواب :

قولنا "بعض الناطق إنسان" صادق ، وهذا لا يفهم منه شيء عن البعض الآخر ، فالبعض الآخر مسكوت عنه ، لذلك تكون القضية صادقة ، فإذا كان كل ناطق إنسانا ، كذلك فإن البعض منه يكون إنسانا أيضا ، وإذا كانت القضية الكلية صادقة فالجزء منها صادق أيضا ، والبعض الآخر مسكوت عنه ، والبعض الآخر إنسان أيضا ، ولكنه ساكت عنه ولم يتعرض له ، فلا يثبت ولا ينفيه .

وهذا يعطينا درسا في كيفية التفكير ، ونصل إلى القاعدة التالية وهي : (إثبات شيء لا ينفي ما عداه) ، فإذا أثبتنا أن بعض الناطق إنسان ، فهذا لا يعني نفي الإنسانية عن البعض الآخر ، بل هو مسكوت عنه ، لا يثبت ولا ينفيه ، فتأتي وتنظر إلى هذا البعض الآخر وتبحث عن حالته ، فالكلام من حيث البعض لا من حيث الكل ، فبعض الناطق يصدق عليه إنسان ، والبعض الآخر مسكوت عنه .

وهذا ما يظهر في القضية الأولى : كل ماء سائل ، فيصدق بعض السائل ماء ، والبعض الآخر مسكوت عنه ، فنأتي ونبحث عن حالة البعض الآخر ، فنصل إلى نتيجة أن البعض الآخر من السائل ليس بماء ، وإنما هي سوائل أخرى غير الماء ، فالمحمول منفي عن البعض الآخر . وفي مثال "بعض الناطق إنسان" البعض الآخر مسكوت عنه ، فنبحث فيه ونجد بأن البعض الآخر من الناطق إنسان أيضا ، فالمحمول مثبت للبعض الآخر . إذن نبحث في البعض الآخر لنرى أن المحمول يصدق عليه أو لا ، فلا يصدق عليه المحمول كما في مثال "بعض السائل ماء" ، فالبعض الآخر لا يصدق عليه أنه ماء ، ويصدق عليه المحمول في مثال "بعض الناطق إنسان" ، فالبعض الآخر يصدق عليه أنه إنسان أيضًا . إذن إثبات شيء لا ينفي ما عداه ، فالبعض الآخر في بعض الحالات مثبت ، وفي بعض الحالات منفي .

ونستفيد من هذا الكلام في كلامنا العربي ، إذا تكلمت عن شيء معين فالمخاطب يفهم منك أنك تقصده ، تقول فلان إنسان جيد ، فيقول لك تقصد أي سيئ ، تقول له أنا أتكلم عن فلان ولا أقصدك بشيء ، يفهم أنك إذا أثبت صفة لغيره فأنت تنفي الصفة عنه ، قل له إثبات شيء لا ينفي ما عداه ، والتفكير العربي يختلف عن التفكير العلمي الدقيق ، ففي التفكير العربي يفهم إثبات شيء ينفي ما عداه ، وأما في التفكير المنطقي فإثبات شيء لا ينفي ما عداه .

وهذا يفيدنا في الآيات والروايات ، فهدف العلوم الحوزوية أن تفهم النصوص الدينية ، فإذا الآية أو الرواية أثبتت شيئاً فهذا الإثبات لا ينفي ما عداه ، مثلاً نفترض أن رواية جاءت تمدح قبيلة قريش ، فهذا المدح لا يعني ذم القبائل الأخرى ، فهذه الرواية تثبت شيئاً ولا تنفي ما عداه ، وهذا المدح لا يعني أن جميع أفراد قريش من الممدوحين ، فيهم الصالح وفيهم السيئ ، فهذا المدح للقبيلة يكون بسبب وجود بعض الصفات الجيدة في بعض أفرادها لا جميع أفرادها .

إذن نستفيد من التفكير المنطقي العقلاني في فهم الآيات والروايات . مثلاً الآية تقول : "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض" . نسأل هل هذه ميزة وتشريف للرجال أو أن الآية تريد أن تبين معنى القوامة التي تعني المسؤولية بمعنى أن الرجال مسئولون عن النساء ؟

فالآية لا تريد أن تبين ميزة وتشريفا للرجال ، وإنما تريد أن تبين تكليفا للرجال ومسئوليتهم عن النساء ، فكلفت الرجال بأنهم مسئولون عن النساء ، وهذا مسئولية وتكليف لا ميزة وتشريف .

فالأب مسئول عن بناته ، وهذا تكليف عليه ، فالقوامة عبارة عن مسئولية وتكليف ، والآية لا تبين أفضلية الرجال على النساء ولا تميزا للرجال على النساء .

والآن في الفهم العرفي أن الرجال أفضل من النساء ، وهذه الآية لا تدل على هذا الفهم . والآية تقول بما فضل الله بعضهم على بعض ، فتوجد جوانب لتفضيل الرجال على النساء ، وجوانب لتفضيل النساء على الرجال .

نسأل : من من الرجال مستعد أن يبقى مع أولاده الصغار لمدة ساعة ؟ لا أحد من الرجال ، وأما الأم فتتحمل أولادها الصغار طوال الليل والنهار منذ ولادتهم وإلى أن يكبروا ، تهتم بهم وترعاهم وتلبسهم وتطعمهم وتلاعبهم ، وهذه ميزة للمرأة ، والرجال ليسوا أفضل من النساء في كل شيء ، توجد بعض الجوانب هي ميزة للرجال ، وبعض الجوانب الأخرى هي ميزة للنساء .

الكتاب :

٢- الموجبة الجزئية	تنعكس	موجبة جزئية
بعض السائل ماء	يصدق	بعض الماء سائل
بعض الماء سائل	يصدق	بعض السائل ماء
بعض الطير أبيض	يصدق	بعض الأبيض طير
بعض الإنسان ناطق	يصدق	بعض الناطق إنسان

التوضيح :

النتيجة الثانية :

الموجبة الجزئية عكسها المستوي موجبة جزئية ، وحافظنا على الكيف والصدق ، فكلتا القضيتين موجبتان وصادقتان ، والكم لم يتغير ، فكلتاها جزئيتان .

مثال ١ :

بعض السائل ماء	يصدق	بعض الماء سائل
----------------	------	----------------

بالنسبة للقضية "بعض الماء سائل" يأتي نفس الكلام السابق ، وهو أن البعض الآخر مسكوت عنه ، وتنظر في البعض الآخر لترى أنه سائل أو غير سائل ، ونعرف أن البعض الآخر سائل أيضا .

مثال ٢ :

بعض الماء سائل يصدق بعض السائل ماء
هنا عكسنا المثال الأول ، جعلنا القضية الأصلية في المثال الأول العكس المستوي في المثال الثاني ، وجعلنا العكس المستوي في المثال الأول القضية الأصلية في المثال الثاني ، فيمكنك أن تجعل القضية الأصلية التي لها عكس مستوي عكسا مستويا ، وتجعل العكس المستوي هو القضية الأصلية مع انطباق شروط العكس المستوي على القضيتين .

مثال ٣ :

بعض الطير أبيض يصدق بعض الأبيض طير
عندنا طيور بيضاء وطيور سوداء ، فيكون بعض الطير أبيض ، ويكون بعض الأبيض طيرا ؛ لأن البعض الآخر من الأبيض ليس طيرا ، كأن يكون جمادا مثل الطاولة البيضاء .

مثال ٤ :

بعض الإنسان ناطق يصدق بعض الناطق إنسان
وبالعكس الآخر من الناطق مسكوت عنه ، ولكنه إنسان أيضا .

الكتاب :

٣- السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية

لا شيء من الحيوان جماد يصدق لا شيء من الجماد بحيوان

التوضيح :

النتيجة الثالثة :

السالبة الكلية عكسها المستوي سالبة كلية أيضا ؛ لأنه يوجد تباين بين الحيوان والجماد ، مع بقاء الكيف والصدق ، فكلتاها سالبتان وصادقتان ، والكم لم يتغير ، فكلتاها كليتان .

الكتاب :

٤- السالبة الجزئية : لا عكس لها ، وذلك لتخلف إنتاج الاستدلال في بعض صورها ، وهي : فيما إذا كان موضوع القضية السالبة الجزئية أعم من محمولها ، مثل : (بعض

الحيوان ليس بإنسان) ؛ فإنه لا يصح أن يقال (لا شيء من الإنسان بحيوان) أو (بعض الإنسان ليس بحيوان) ؛ لأتهما كاذبتان ، وتقدّم أن من شروط العكس المستوي بقاء الصدق .

التوضيح :

النتيجة الرابعة :

السالبة الجزئية لا عكس لها لأنه لا يمكن وضع قاعدة عامة لجميع الصور ، ففي بعض الصور يكون الاستدلال مُنتَجًا ، وفي بعض الصور الأخرى لا يكون الاستدلال مُنتَجًا ، والصور غير المنتجة هي فيما إذا كان موضوع القضية السالبة الجزئية أعم من محمولها .
مثال :

بعض الحيوان ليس بإنسان ، هذه القضية صادقة .

الموضوع هو الحيوان ، والمحمول هو إنسان ، وهنا موضوع القضية أعم من محمولها ، فالحيوان أعم مطلقا من الإنسان ، وفي العكس المستوي نحافظ على كيف أي يكون العكس المستوي سالبا .

وهنا من الممكن أن نقول بقضيتين :

قضية سالبة كلية : لا شيء من الإنسان بحيوان ، أو قل لا أحد من الإنسان بحيوان ، وهذه القضية كاذبة ، فلم نحافظ على الصدق .

قضية سالبة جزئية : بعض الإنسان ليس بحيوان ، وهذه القضية كاذبة ، فلم نحافظ على الصدق .

وقد تقدّم أن من شروط العكس المستوي بقاء الصدق ، ومع عدم بقاء الصدق فإن السالبة الجزئية لا عكس لها .

@@) مراجعة وإعادة تسجيل درس ٤٧ و ٤٨ و ٤٩

ومن ٥٠ فما فوق التسجيلات صحيحة

الكتاب :

كيفية الاستدلال بالعكس المستوي :

هي أن يعتمد المستدل إلى القضية المطلوب البرهان عليها فيعكسها ، ويبرهن على صدق القضية الثانية ، ثم بعد أن يثبت صدقها يطبق قاعدة العكس المستوي وهي : (إذا

صدق الأصل (صدق عكسه) ، فينتج صدق القضية المطلوب الاستدلال عليها لصدق أصلها .

التوضيح :

كيفية الاستدلال بالعكس المستوي :

يأتي المستدل إلى القضية المطلوب البرهان عليها ويريد أن يثبت صدقها أو كذبها ، ولا يستطيع الاستدلال عليها استدلالا مباشرا ، فيأتي إلى الاستدلال غير المباشر عن طريق العكس المستوي ، فيعكسها عكسا مستويا ، ويجعل العكس المستوي هو الأصل ، والقضية المطلوب البرهان عليها يجعلها العكس المستوي للأصل ، ويبرهن على صدق الأصل الذي هو العكس المستوي ، ثم يطبق قاعدة العكس المستوي ، وهي : إذا صدق الأصل صدق العكس ، والأصل يكون صادقا ، وعكس الأصل هو القضية المطلوبة ، فتكون القضية المطلوبة صادقة .

الخلاصة :

عندك قضية مطلوبة ، تأتي بعكسها المستوي وتجعلها الأصل ، وتثبت صدق أو كذب العكس المستوي ، ثم تذهب لإثبات صدق أو كذب القضية المطلوبة ، والقضية المطلوبة هي عكس الأصل ، فإذا صدق الأصل صدق العكس ، فإذا أثبتنا صدق العكس المستوي فالقضية المطلوبة تكون صادقة ؛ لأن شرط العكس المستوي هو المحافظة على الصدق ، بالإضافة إلى المحافظة على الكيف .

الكتاب :

مثال :

(بعض السائل ماء) .

المطلوب : إثبات صدق هذه القضية .

والمفروض : أن استعمال طرائق الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب - هنا - صعب .

فينتقل المستدل - هنا - إلى طريقة من طرائق الاستدلال غير المباشر ، وهي طريقة

(العكس المستوي) ، فيقول :

المطلوب : بعض السائل ماء .

الأصل : كل ماء سائل .

الاستدلال : وقد ثبت بالبرهان - في محله - صدق الأصل وهو (كل ماء سائل) ، فلا بد من صدق العكس وهو (بعض السائل ماء) ؛ لأنه إذا صدق الأصل صدق عكسه ، وقد صدق الأصل وهو (كل ماء سائل) ، فلا بد وأن يصدق عكسه وهو (بعض السائل ماء) .

النتيجة : صدق (بعض السائل ماء) .

الخلاصة :

الخطوات التي تتبع في الاستدلال بالعكس المستوي هي ما يلي :

١- تعيين المطلوب .

٢- تعيين الأصل .

٣- الاستدلال على صدق الأصل .

٤- تطبيق قاعدة العكس المستوي .

٥- النتيجة .

ملاحظة :

لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس ، فمثلا لو كانت نتيجة البرهان هي كذب الأصل لا يلزم منه كذب العكس ؛ لأنه قد يكذب الأصل ولا يكذب العكس .

التوضيح :

مثال :

القضية المطلوبة : بعض السائل ماء .

نسير خطوة خطوة ، نبدأ بالقضية المطلوبة ، ونريد أن نثبت صدقها ، ولا يمكن إثباتها بالاستدلال المباشر ، فننتقل إلى الاستدلال غير المباشر بواسطة العكس المستوي ، فنأتي بالعكس المستوي للقضية المطلوبة ، ونجعل العكس المستوي هو الأصل ، وجعلناه الأصل لأننا نريد أن نثبت صدق أو كذب العكس المستوي لنتنقل بعد ذلك إلى القضية المطلوبة ، فنجعله أصلا لأجل الذهاب بعد ذلك إلى القضية المطلوبة ، فهو أصل لأن البداية والانطلاقة منه ، وننتبه إلى أن الأصل هو العكس المستوي للقضية المطلوبة ، والعكس المستوي هو (كل ماء سائل) ، وثبت في محله - في علم الفيزياء أو علم الكيمياء - صدق العكس المستوي الذي هو الأصل ، والعكس المستوي لهذا الأصل أي عكس العكس المستوي هو القضية المطلوبة ، وهي

(بعض السائل ماء) ، والقاعدة تقول : (إذا صدق الأصل صدق العكس المستوي) ، فننتقل من صدق الأصل - وهو كل ماء سائل - إلى صدق العكس المستوي الذي هو القضية المطلوبة - بعض السائل ماء - ، فأثبتنا صدق القضية المطلوبة ، ولا تشبهوا في كلمة الأصل ، فالأصل هو العكس المستوي للقضية المطلوبة ، وليس الأصل هو القضية المطلوبة .

بعبارة أخرى :

عندنا قضية مطلوبة (بعض السائل ماء) ، نأتي بعكسها المستوي (كل ماء سائل) ، هذا العكس المستوي نجعله الأصل ، ونثبت صدق هذا الأصل ، وبعد ذلك ننتقل إلى صدق القضية المطلوبة ، وهذه القضية المطلوبة هي العكس المستوي للعكس المستوي ، فتكون القضية المطلوبة هي العكس المستوي للأصل ، وإذا ثبت صدق الأصل ثبت صدق العكس المستوي للأصل ، فإذا ثبت صدق الأصل ثبت صدق القضية المطلوبة ، فمن إثبات صدق الأصل (كل ماء سائل) يثبت صدق عكسه وهو القضية المطلوبة (بعض السائل ماء) ، وهنا تمت المحافظة على الكيف والصدق ، ولا تشتط المحافظة على الكم ، فالقضية المطلوبة جزئية فيها "بعض" ، والأصل قضية كلية فيها "كل" .

النتيجة :

صدق القضية المطلوبة : (بعض السائل ماء) .

الخلاصة :

الخطوات التي تتبّع في الاستدلال بالعكس المستوي هي ما يلي :

- ١- تعيين المطلوب .
- ٢- تعيين الأصل .
- ٣- الاستدلال على صدق الأصل .
- ٤- تطبيق قاعدة العكس المستوي : إذا صدق الأصل صدق العكس المستوي .
- ٥- النتيجة : صدق القضية المطلوبة .

ملاحظة :

يلزم من صدق الأصل صدق العكس المستوي ، ولكن لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس المستوي ، فقد يكذب الأصل ، ولكن العكس المستوي يكون صادقا ، فنظرنا يكون إلى صدق الأصل لنصل إلى النتيجة ، ولا ننظر إلى كذب الأصل ، فالقاعدة هي : صدق الأصل

يؤدي إلى صدق العكس المستوي ، ولا يلزم من كذب الأصل كذب العكس المستوي ، فتوجد علاقة ملازمة بين صدق الأصل وصدق العكس ، ولا توجد ملازمة بين كذب الأصل وكذب العكس ، ولا ملازمة بين كذب الأصل وصدق العكس ، فمع كذب الأصل قد يكذب العكس وقد يصدق العكس .

الكتاب :

عكس النقيض

تعريفه :

عكس النقيض : هو تحويل القضية إلى قضية أخرى موضوعها نقيض محمول القضية الأولى ، ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى ، مع بقاء الكيف والصدق .
مثاله :

كل كاتب إنسان ، تنعكس : كل لا إنسان هو لا كاتب .

التوضيح :

عكس النقيض

تعريفه :

عكس النقيض : هو تحويل القضية إلى قضية أخرى ، وموضوع القضية الأخرى هو نقيض محمول القضية الأولى ، ومحمولها هو نقيض موضوع القضية الأولى ، ويشترط فيه بقاء الكيف والصدق ، فإذا كانت القضية الأولى موجبة فعكس النقيض لها يكون موجبا ، وإذا كانت سالبة فعكس النقيض لها يكون سالبا ، ولكن لا تجب المحافظة على الكم ، فقد يتغير الكم .
وقد سمي عكس النقيض بسبب عكس القضية وأخذ نقيضي الموضوع والمحمول وتبديل أحدهما محل الآخر ، والعكس المستوي سمي بهذا الاسم لأنه يوجد فيه التبديل بدون أخذ نقيضي الموضوع والمحمول ، فسمي هذا بالعكس المستوي بسبب عدم أخذ نقيضي الموضوع والمحمول ، وسمي ذاك بعكس النقيض بسبب أخذ نقيضي الموضوع والمحمول .

مثال :

الأصل هو القضية الأولى : كل كاتب إنسان ، وهذه القضية كلية وموجبة وصادقة .

تأتي إلى المحمول إنسان ، وتأخذ نقيضه وهو (لاإنسان) ، وتجعله موضوع القضية الأخرى ،
وتأتي إلى الموضوع كاتب ، وتأخذ نقيضه وهو (لا كاتب) ، وتجعله محمول القضية الأخرى ،
وتكون النتيجة :

عكس النقيض : كل (لاإنسان) هو (لا كاتب) ، وهذه القضية كلية وموجبة وصادقة ،
وهي صادقة لأن الإنسان فقط يكون كاتباً ، وغير الإنسان لا يكون كاتباً ، والأسد مصداق
الإنسان ، والأسد هو لا كاتب ، والفرس هو لا كاتب .

الكتاب :

مجال استعماله :

يستعمل عكس النقيض في نفس المجال الذي يستعمل فيه العكس المستوي ، وهو
النوع الثالث من أنواع التلازم ، وهو : لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق
القضية الأولى (المبرهن عليها) .

التوضيح :

مجال استعمال عكس النقيض :

يستعمل عكس النقيض في نفس المجال الذي يستعمل فيه العكس المستوي ، وهو النوع الثالث
من أنواع التلازم ، وهو : لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن
عليها) ، فهنا صدق عكس النقيض يؤدي إلى صدق القضية المطلوبة ، فإذا أثبتنا أن عكس
النقيض صادق فننتقل إلى صدق القضية المطلوبة .
عندنا قضية مطلوبة ، ونأتي لها بعكس النقيض ، نثبت صدق عكس النقيض ، ثم ننتقل إلى
صدق القضية المطلوبة .

الكتاب :

شروطه :

يشترط في عكس النقيض ما يلي :

١- تبديل طرفي القضية مع قلب الطرف إلى نقيضه : أي تحويل نقيض محمول القضية
الأولى موضوعاً للقضية الثانية ، ونقيض موضوع القضية الأولى محمولاً للقضية الثانية .

التوضيح :

شروط عكس النقيض :

يشترط في عكس النقيض ما يلي :

١- تبديل طرفي القضية مع قلب الطرف إلى نقيضه : أي تحويل نقيض محمول القضية المطلوبة موضوعا للقضية الأخرى ، ونقيض موضوع القضية المطلوبة محمولا للقضية الأخرى ، فنجعل نقيض محمول القضية المطلوبة موضوعا للقضية الأخرى ، ونجعل نقيض موضوع القضية المطلوبة محمولا للقضية الأخرى .

الكتاب :

٢- بقاء الكيف : أي القضية الموجبة تبقى موجبة بعد التبديل ، والسالبة تبقى سالبة كذلك .

التوضيح :

٢- بقاء الكيف : أي القضية الموجبة تبقى موجبة بعد التبديل ، والسالبة تبقى سالبة كذلك ، فإذا كانت القضية الأصلية موجبة فعكس النقيض يكون موجبا أيضا ، وإذا كانت القضية الأصلية سالبة فعكس النقيض يكون سالبا أيضا .

الكتاب :

٣- بقاء الصدق : أي يراعى أن لا يكون تبديل الطرفين موجبا لكذب القضية الثانية .

التوضيح :

٣- بقاء الصدق : أي يراعى أن لا يكون تبديل الطرفين موجبا لكذب القضية المطلوبة ، فيشترط أن لا يؤدي تبديل الطرفين إلى كذب القضية المطلوبة ، فإذا أدت إلى كذب القضية المطلوبة فالقضية الأخرى ليست عكس النقيض .

الكتاب :

نتائجه :

مع توفر الشروط المذكورة تكون نتائج عكس النقيض كما يلي :

١- السالبة الكلية تنعكس سالبة جزئية :

لا شيء من الإنسان بجماد يصدق بعض اللاحماد ليس بلاإنسان .

التوضيح :

نتائج عكس النقيض :

مع توفر الشروط المذكورة تكون نتائج عكس النقيض كما يلي :

١- السالبة الكلية تنعكس بعكس النقيض إلى سالبة جزئية :

مثال :

لا شيء من الإنسان بجماد يصدق بعض اللاحماد ليس بالإنسان .
من حيث الكيف حافظنا على الكيف ، فالقضيتان سالبتان ، ومن حيث الصدق كلتاها صادقتان ، ومن حيث الكم القضية الأصلية كلية وعكس النقيض قضية جزئية .

الكتاب :

٢- السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية :

بعض المعدن ليس بحديد يصدق بعض اللاحديد ليس بلامعدن .

التوضيح :

٢- السالبة الجزئية تنعكس بعكس النقيض إلى سالبة جزئية :

مثال :

بعض المعدن ليس بحديد يصدق بعض اللاحديد ليس بلامعدن .
القضيتان من حيث الكيف سالبتان ، ومن حيث الصدق صادقتان ، ومن حيث الكم جزئيتان .

الكتاب :

٣-الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية :

كل كاتب إنسان يصدق كل لإنسان لا كاتب .

التوضيح :

٣-الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية :

مثال :

كل كاتب إنسان يصدق كل لإنسان لا كاتب .
القضيتان من حيث الكيف موجبتان ، ومن حيث الصدق صادقتان ، ومن حيث الكم كليتان .

الكتاب :

٤-الموجبة الجزئية : لا تنعكس ؛ وذلك لتخلف إنتاج الاستدلال فيها .

فمثلا : قضية (بعض اللاحديد معدن) لا تنعكس إلى (بعض اللامعدن حديد) ولا إلى (كل لامعدن حديد) ؛ لأنهما كاذبتان ، وتقدّم أن من شروط عكس النقيض بقاء الصدق .

التوضيح :

٤-الموجبة الجزئية : لا تنعكس ؛ وذلك لتخلف إنتاج الاستدلال فيها .

الموجبة الجزئية لا تنعكس ؛ لأنها لا تعطي قاعدة عامة ، ففي بعض الحالات يوجد عكس النقيض يكون قضية صادقة ، وفي بعض الحالات تكون قضية عكس النقيض كاذبة ، فتنعكس في بعض القضايا ، ولا تنعكس في بعض القضايا الأخرى ، فلا يمكن الخروج بقاعدة عامة تشمل جميع القضايا التي تكون موجبة جزئية .

مثال :

قضية (بعض اللاحديد معدن) لا تنعكس إلى (بعض اللامعدن حديد) ولا إلى (كل لامعدن حديد) ؛ لأنهما كاذبتان ، وتقدّم أن من شروط عكس النقيض بقاء الصدق . القضية الأصلية : بعض اللاحديد معدن .

إذا أردنا أن نأخذ عكس النقيض على أساس أن يكون موجبة جزئية ، ونحافظ على الكيف ، وهنا حافظنا على الإيجاب ، فتكون القضية : بعض اللامعدن حديد ، وهذه القضية كاذبة ، وشرط عكس النقيض المحافظة على الصدق .

وإذا أردنا أن نأخذ عكس النقيض على أساس أن يكون موجبة كلية ، ونحافظ على الكيف ، وهنا حافظنا على الإيجاب ، فتكون القضية : كل لامعدن حديد ، وهذه القضية كاذبة ، وشرط عكس النقيض بقاء الصدق .

النتيجة : لا يوجد عكس نقيض للقضية الموجبة الجزئية .

الكتاب :

ملاحظة :

كيفية الاستدلال - هنا - هي نفس كيفية الاستدلال في العكس المستوي مع مراعاة

الفروق بينهما .

التوضيح :

ملاحظة :

نأتي إلى نفس الخطوات التي ذكرت في العكس المستوي مع مراعاة الفروق ، والخطوات هي :

- ١- تعيين القضية الثانية المطلوبة .
- ٢- تعيين القضية الأولى التي سيبرهن على صدقها .
- ٣- الاستدلال على صدق القضية الأولى .
- ٤- تطبيق قاعدة عكس النقيض ، وهي إذا صدقت القضية الأولى وهي عكس النقيض صدقت القضية الثانية المطلوبة .
- ٥- النتيجة .

الكتاب :

النوع الرابع من أنواع التلازم

وفي النوع الرابع من أنواع التلازم ، وهو : لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) ، يستعمل من طرائق الاستدلال غير المباشر طريقة العكس المستوي وطريقة عكس النقيض أيضا ، ولكن مع جعل العكس موضوع الاستدلال ، ثم تطبيق قاعدة العكس عليه ، وهي (إذا كذب العكس كذب الأصل) .

التوضيح :

النوع الرابع من أنواع التلازم

أخذنا في العكس المستوي أن صدق الأصل يؤدي إلى صدق العكس ، والقاعدة الأولى هي (إذا صدق الأصل صدق العكس) ، (إذا صدقت القضية المبرهن عليها صدقت القضية المطلوبة) ، (إذا صدق العكس المستوي أو عكس النقيض صدقت القضية المطلوبة) ، (إذا صدق العكس صدق المطلوب) ، ولكن العكس لا يتبع الأصل في الكذب ، فقد يكذب الأصل ويكون العكس صادقا ، فالعكس يتبع الأصل في الصدق ، ولكن لا يتبعه في الكذب .

والقاعدة الثانية هنا هي (إذا كذب العكس كذب الأصل) ، (إذا كذبت القضية المبرهن عليها كذبت القضية المطلوبة) (إذا كذب العكس المستوي وعكس النقيض كذبت القضية المطلوبة) ، (إذا كذب العكس كذب المطلوب) .

إذن توجد هنا قاعدتان تستعملان في الاستدلال :

القاعدة الأولى : صدق الأصل يؤدي إلى صدق العكس ، صدق المبرهن عليه يؤدي إلى صدق المطلوب ، هنا الانطلاقة من صدق المبرهن عليه .

القاعدة الثانية : كذب العكس يؤدي إلى كذب الأصل ، كذب العكس يؤدي إلى كذب المطلوب ، هنا الانطلاقة من كذب المبرهن عليه .

مثال ١ :

المطلوب : عكس النقيض : كل ناطق إنسان (قضية صادقة) .

الأصل : كل لإنسان لاناظر (قضية صادقة) .

القاعدة الأولى : صدق الأصل يؤدي إلى صدق العكس .

مثال ٢ :

المطلوب : كل ناطق لإنسان (قضية كاذبة) .

عكس النقيض : كل إنسان لاناظر (قضية كاذبة) .

بعض الإنسان لاناظر (قضية كاذبة) .

القاعدة الثانية : كذب العكس يؤدي إلى كذب المطلوب .

الكتاب :

ملاحظة ١ :

الخطوات التي يجب أن تتبّع في الاستدلال - هنا - هي نفس الخطوات السابقة في العكس المستوي وعكس النقيض ، مع مراعاة الفارق المذكور .

التوضيح :

ملاحظة ١ :

الخطوات التي يجب أن تتبّع في الاستدلال - هنا - هي نفس الخطوات السابقة في العكس المستوي وعكس النقيض ، مع مراعاة الفارق المذكور .

والخطوات هي :

- ١ - تعيين القضية الثانية المطلوبة .
- ٢ - تعيين القضية الأولى التي سيبرهن على كذبها ، وهي العكس .
- ٣ - الاستدلال على كذب القضية الأولى أي كذب العكس .
- ٤ - تطبيق القاعدة ، وهي إذا كذب العكس كذب الأصل ، فكذب القضية الأولى يؤدي إلى كذب القضية الثانية المطلوبة .
- ٥ - النتيجة : هي كذب القضية الثانية المطلوبة .

الكتاب :

ملاحظة ٢ :

لا يلزم من صدق العكس صدق الأصل .
فمثلا : لو كانت نتيجة البرهان هي صدق العكس لا يلزم منه صدق الأصل ؛ لأنه قد يصدق العكس ولا يصدق الأصل .

التوضيح :

ملاحظة ٢ :

لا يلزم من صدق العكس صدق الأصل .

مثال :

لو كانت نتيجة البرهان هي صدق العكس فلا يلزم منه صدق الأصل ؛ لأنه قد يصدق العكس ولا يصدق الأصل ، فالعكس يكون صادقا ، ولكن الأصل قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا .

تنبيه :

إلى هنا كان الكلام في الاستدلال غير المباشر ، وله ثلاث طرق : التناقض ، والعكس المستوي ، وعكس النقيض .
وفي البحوث القادمة نأتي إلى الاستدلال المباشر ، والاستدلال المباشر له ثلاث طرق ، وهي : القياس ، الاستقراء ، التمثيل .

الكتاب :

الاستدلال المباشر

تعريفه :

الاستدلال المباشر : هو إقامة الدليل على المطلوب لإثباته .

التوضيح :

الاستدلال المباشر

تعريف الاستدلال المباشر :

الاستدلال المباشر : هو إقامة الدليل على المطلوب لإثباته .

بمعنى أنه لا نذهب إلى قضية ملازمة للمطلوب كما في الاستدلال غير المباشر ، وإنما نأتي مباشرة لإقامة الدليل على إثبات المطلوب ، فنأتي إلى نفس القضية ونثبت صدقها أو كذبها مباشرة ، بدون الانتقال إلى الاستدلال غير المباشر عن طريق اللزم .

الكتاب :

مجال استعماله :

يستعمل الاستدلال المباشر في القضايا التي لا يَمْنَعُ من استعماله فيها أيُّ مانع .
وبتعبير أوضح : يستعمل الاستدلال المباشر في كل مجال لا يلتجأ فيه إلى استعمال الاستدلال غير المباشر .

التوضيح :

مجال استعمال الاستدلال المباشر :

يستعمل الاستدلال المباشر في القضايا التي لا يَمْنَعُ من استعماله فيها أيُّ مانع .
أي لا يَمْنَعُ من استعمال الاستدلال المباشر في هذه القضايا أيُّ مانع ، فلا يوجد أي مانع من استعمال الاستدلال المباشر في هذه القضايا .
وبتعبير أوضح : يستعمل الاستدلال المباشر في كل مجال لا يلتجأ فيه إلى استعمال الاستدلال غير المباشر .

فما دام أنه يمكن استعمال الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب فلا نحتاج إلى استعمال الاستدلال غير المباشر عن طريق القضية الملازمة للمطلوب ، وننتقل إلى الاستدلال غير المباشر لأنه لا يمكن الاستدلال على المطلوب بشكل مباشر .

الكتاب :

كيفية :

هي أن يعتمد المستدل إلى المطلوب فيقيم البرهان عليه مباشرة متبعا خطواته التي ستذكر فيما يأتي .
طرائقه :

للاستدلال المباشر ثلاث طرائق - كما تقدم - ، وهي :
القياس ، الاستقراء ، التمثيل .
التوضيح :

كيفية الاستدلال المباشر :

هي أن يأتي المستدل إلى المطلوب فيقيم البرهان عليه مباشرة ، ويتبع الخطوات التي ستذكر فيما بعد .

طرائق الاستدلال المباشر :

للاستدلال المباشر ثلاث طرائق ، وهي : القياس ، الاستقراء ، التمثيل .
ويقصد القياس المنطقي لا القياس الفقهي ، والتمثيل المنطقي هو القياس الفقهي ، فيوجد فرق بين القياس المنطقي والقياس الفقهي .

الكتاب :

القياس

تعريفه :

القياس : هو تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات .

التوضيح :

القياس المنطقي

تعريف القياس :

القياس : هو تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات .
القياس : هو الانتقال من أمر كلي لإثبات أمر جزئي ، أو الحركة من العام للوصول إلى حكم الخاص ، وهذا هو القياس المنطقي لا القياس الفقهي ، والقياس في الفقه هو التمثيل في المنطق .

الكتاب :

مثاله :

كتطبيق قاعدة (كل من يشرب الخمر فاسق) على (خالد) لأنه يشرب الخمر ، لمعرفة الحكم الذي يترتب عليه وهو (الفسق) ، فيقال : خالد يشرب الخمر ، وكل من يشرب الخمر فاسق ، فخالد فاسق .

التوضيح :

مثال ١ :

تطبيق قاعدة (كل من يشرب الخمر فاسق) على (خالد) لأنه يشرب الخمر ، لمعرفة الحكم الذي يترتب عليه وهو (الفسق) ، فيقال : خالد يشرب الخمر ، وكل من يشرب الخمر فاسق ، فخالد فاسق .

نطبق القاعدة الكلية على جزئي من جزئيات القاعدة مثل (خالد) ، لكي نصل إلى حكم هذا الجزئي ، وترتيب المقدمات والنتيجة تكون على الطريقة التالية :
المقدمة الأولى (الصغرى) ، وفيها الجزئي : بما أن : خالد يشرب الخمر
المقدمة الثانية (الكبرى) ، وهي القاعدة الكلية : وبما أن : كل من يشرب الخمر فاسق
النتيجة : إذن : خالد فاسق

يوجد شيء متكرر في القضيتين وهو (يشرب الخمر) ، ويسمى الحد الأوسط ، وهذا الحد الأوسط يلغى ، وينتقل بواسطته من خالد إلى فاسق .
وبالحروف :

المقدمة الأولى : بما أن : أ هو ب أو أ = ب

المقدمة الثانية : بما أن : كل ب هو ج أو ب = ج

النتيجة : إذن : أ هو ج أو أ = ج

الكتاب :

وكتطبيق قاعدة (كل ما يتمدد بالحرارة معدن) على (الحديد) لأنه يتمدد بالحرارة ، لمعرفة الحكم الذي يترتب عليه وهو (المعدنية) ، فيقال : الحديد يتمدد بالحرارة ، وكل ما يتمدد بالحرارة معدن ، فالحديد معدن .

التوضيح :

مثال ٢ :

تطبيق قاعدة (كل ما يتمدد بالحرارة معدن) على (الحديد) لأنه يتمدد بالحرارة ، لمعرفة الحكم الذي يترتب عليه وهو (المعدنية) ، فيقال : الحديد يتمدد بالحرارة ، وكل ما يتمدد بالحرارة معدن ، فالحديد معدن .

المقدمة الأولى (الصغرى) : الحديد يتمدد بالحرارة .

المقدمة الثانية (الكبرى) : كل ما يتمدد بالحرارة معدن .

النتيجة : الحديد معدن .

والمكرر في المقدمتين هو : (يتمدد بالحرارة) ، وهو الحد الأوسط الذي تنتقل بواسطته من الحديد إلى معدن .

الكتاب :

فالقاعدة الكلية : في المثال الأول : كل من يشرب الخمر فاسق .

وفي المثال الثاني : كل ما يتمدد بالحرارة معدن .

والجزئي : في المثال الأول : خالد .

وفي المثال الثاني : الحديد .

والحكم الذي استفيد من تطبيق القاعدة : في المثال الأول : فسق خالد .

وفي المثال الثاني : معدنية الحديد .

التوضيح :

القاعدة الكلية :

في المثال الأول : كل من يشرب الخمر فاسق .

في المثال الثاني : كل ما يتمدد بالحرارة معدن .

الجزئي :

في المثال الأول : خالد .

في المثال الثاني : الحديد .

الحكم الذي استفيد من تطبيق القاعدة :

في المثال الأول : فسق خالد .

في المثال الثاني : معدنية الحديد .

مثال ٣ :

المقدمة الأولى : هذا العالم متغيّر .

المقدمة الثانية : كل متغيّر حادث .

النتيجة : هذا العالم حادث .

الكتاب :

مصطلحاته :

للقياس مصطلحات خاصة به ، هي :

١- (صورة القياس) : وهي شكل تأليفه وتركيبه .

والقياس يتألف من مقدّمتين - كما سيأتي - ، مثل :

الحديد معدن ، وكل معدن عنصر بسيط .

فالمجموع بهذا الوضع الخاص من الترتيب - والذي سيتضح فيما بعد - يسمّى صورة

القياس .

التوضيح :

مصطلحات القياس :

للقياس مصطلحات خاصة به ، هي :

١- صورة القياس :

وهي شكل تأليفه وتركيبه .

والقياس يتألف من مقدّمتين ، مثل :

المقدمة الأولى : الحديد معدن .

المقدمة الثانية : كل معدن عنصر بسيط .

فالمجموع بهذا الوضع الخاص من الترتيب يسمّى صورة القياس .

وصورة القياس وهي شكل تأليفه وشكل تركيبه ، وشكل تأليف القياس يكتب بطريقة معينة

، وتتألف صورة القياس من ثلاثة أشياء : المقدمة الصغرى ، والمقدمة الكبرى ، والنتيجة ، فأولا

تكتب الصغرى ، وثانيا تكتب الكبرى ، وثالثا تكتب النتيجة ، وهذه هي صورة القياس

وشكل القياس .

مثال :

المقدمة الصغرى : الحديد معدن .

المقدمة الكبرى : كل معدن عنصر بسيط .

نلغي الحد الأوسط وهو (معدن) .

النتيجة : الحديد عنصر بسيط .

الكتاب :

٢- (المقدمة) - وتسمى (مادة القياس) أيضا - : وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس .

فقضية (الحديد معدن) في المثال المتقدم مقدمة ، وكذلك قضية (كل معدن عنصر بسيط) مقدمة .

التوضيح :

٢- المقدمة :

وتسمى مادة القياس أيضا : وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس ، فيتألف القياس من مقدمة صغرى ومقدمة كبرى .

مر سابقا صورة القياس ، وذكر الآن مادة القياس ، فالقياس له صورة أو شكل ، وله مادة أو مقدمة .

مثال :

في المثال السابق قضية (الحديد معدن) مقدمة صغرى ، وقضية (كل معدن عنصر بسيط) مقدمة كبرى .

الكتاب :

وتنقسم المقدمة إلى قسمين : الصغرى والكبرى .

٣- (الصغرى) : وهي المقدمة التي تشتمل على الجزئي الذي يطلب معرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس ، وتقع المقدمة الأولى للقياس ، كالمقدمة (الحديد معدن) في المثال .

التوضيح :

تنقسم المقدمة إلى قسمين : الصغرى والكبرى ، والصغرى هي المقدمة الأولى ، والكبرى هي المقدمة الثانية ، ونأتي المصطلح الثالث والرابع ، وهما :

٣- الصغرى :

هي المقدّمة التي تشتمل على الجزئي الذي يطلب معرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس ، وتكون المقدمة الأولى للقياس ، فالمقدمة الأولى للقياس هي الصغرى .
مثال :

في المثال السابق (الحديد معدن) عبارة عن المقدمة الصغرى للقياس .
المقدمة الصغرى هي (الحديد معدن) ، والجزئي هو (الحديد) ، ونريد أن نعرف حكم هذا الجزئي الذي هو معدن ، فنأتي إلى صفات المعادن ، وهذه الصفات تكون صفاتٍ للحديد أيضا لأنه معدن ، ونصل إلى معرفة حكم الجزئي عن طريق الاستدلال بالقياس ، والحكم هو (بساطة العنصر) ، فنقول : الحديد عنصر بسيط .

الكتاب :

٤- (الكبرى) : وهي المقدّمة التي تؤلّف القاعدة الكلية التي يُعمدُ إلى تطبيقها على الجزئي لمعرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس ، وتقعُ المقدمة الثانية للقياس ، كالمقدّمة (وكل معدن عنصر بسيط) في المثال .

التوضيح :

المصطلح الرابع هو :

٤- الكبرى :

هي المقدّمة التي تؤلّف القاعدة الكلية التي يُعمدُ إلى تطبيقها على الجزئي لمعرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس ، وتكون المقدمة الثانية للقياس ، فالكبرى هي المقدمة الثانية للقياس .

مثال :

في المثال السابق (كل معدن عنصر بسيط) عبارة عن المقدّمة الكبرى للقياس .

الكتاب :

٥- الحدود : وهي مفردات المقدّمين : الموضوع والمحمول ، أو المقدّم والتالي .

مثل : (الحديد - معدن - معدن - عنصر بسيط) في المثال .

التوضيح :

المصطلح الخامس هو :

٥- الحدود :

هي مفردات المقدمتين : الموضوع والمحمول ، أو المقدم والتالي .

مثال ١ :

في المثال السابق في القضايا الحملية (الحديد معدن) و (المعدن عنصر بسيط) الحدود هي : الحديد ، معدن ، معدن ، عنصر بسيط .

والحدود هي مفردات المقدمتين : الموضوع والمحمول في القضية الحملية ، والمقدم والتالي في القضية الشرطية .

مثال ٢ :

المقدمة الأولى (الصغرى) : إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود .

المقدم : أشرقت الشمس ، والتالي : النهار موجود .

المقدمة الثانية (الكبرى) : كلما كان النهار موجودا فالطلبة في المدرسة .

المقدم : النهار موجود ، التالي : الطلبة في المدرسة .

النتيجة : إذا أشرقت الشمس فالطلبة في المدرسة .

الحدود هي المقدم والتالي في الصغرى والكبرى : أشرقت الشمس ، النهار موجود ، النهار موجود ، الطلبة في المدرسة .

الكتاب :

٦- النتيجة : وهي القضية التي ينتهي إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى .

مثل : (الحديد عنصر بسيط) في المثال .

التوضيح :

المصطلح السادس هو :

٦- النتيجة :

هي القضية التي ينتهي إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى .

مثال :

في المثال السابق النتيجة هي : (الحديد عنصر بسيط) .

الكتاب :

٧- (المطلوب) : وهي النتيجة قبل مزاوله تطبيق الكبرى على الصغرى .

التوضيح :

المصطلح السابع هو :

٧- المطلوب :

هي النتيجة قبل القيام بعملية تطبيق الكبرى على الصغرى .
والنتيجة هي نفس المطلوب ، والمطلوب يكون قبل الاستدلال أي قبل تطبيق الكبرى على الصغرى ، والنتيجة تكون بعد الاستدلال أي بعد تطبيق الكبرى على الصغرى .
مثال :

اثبت أن الحديد معدن ، ما هو المطلوب ؟
المطلوب هو (الحديد معدن) ، وهذا هو المطلوب قبل إقامة الدليل على إثباته .
وبعد أن نستدل بثبت النتيجة ، وهي (الحديد معدن) .
فالنتيجة هي المطلوب ، والمطلوب يقع قبل الاستدلال وتطبيق الكبرى على الصغرى ، والنتيجة تصل إليها بعد الاستدلال وتطبيق الكبرى على الصغرى .

الكتاب :

أقسامه :

ينقسم القياس إلى قسمين هما : الاستثنائي والاقتراضي .
١- القياس الاستثنائي : وهو ما صُرِّحَ في مقدّمته بالنتيجة أو بنقيضها .

التوضيح :

أقسام القياس :

ينقسم القياس إلى قسمين هما : الاستثنائي والاقتراضي .
١- القياس الاستثنائي :
هو ما صُرِّحَ في مقدّمته بالنتيجة أو بنقيضها .
في القياس الاستثنائي النتيجة أو نقيض النتيجة مذكور في إحدى المقدمتين .

الكتاب :

مثاله :

أ- إن كان محمد عالما فواجب احترامه ، لكنه عالم ، فمحمد واجب احترامه .

التوضيح :

مثال أ :

إن كان محمد عالما فواجب احترامه ، لكنه عالم ، فمحمد واجب احترامه .

القياس يكون على الشكل التالي :

المقدمة الأولى : إن كان محمد عالما فواجب احترامه .

المقدمة الثانية : لكنه عالم .

النتيجة : محمد واجب احترامه .

هذه النتيجة مذكورة في إحدى المقدمتين ، (محمد واجب احترامه) مذكورة في المقدمة الأولى ، ونرى بأن المتكرر في القضيتين هو (عالم) ، وهو الحد الأوسط ، والقياس هنا قياس استثنائي .

الكتاب :

ب- لو كان خالد عادلا فهو لا يعصي الله ، ولكنه قد عصى الله ، ما كان خالد عادلا .

التوضيح :

مثال ب :

لو كان خالد عادلا فهو لا يعصي الله ، ولكنه قد عصى الله ، ما كان خالد عادلا .

القياس يكون على الشكل التالي :

المقدمة الأولى : لو كان خالد عادلا فهو لا يعصي الله .

المقدمة الثانية : لكنه قد عصى الله .

النتيجة : ما كان خالد عادلا .

هذه النتيجة هي (ما كان خالد عادلا) وفيها (ما) النافية ، ونقيض النتيجة هو (كان خالد عادلا) ، وهذا النقيض مذكور في المقدمة الأولى ، والمتكرر في القضيتين هو (عصى الله) ، وهو الحد الأوسط ، والقياس هنا قياس استثنائي .

الكتاب :

٢- القياس الاقتراضي : وهو ما لم يُصَرَّحْ في مقدّمته بالنتيجة ولا بنقيضها .

مثاله :

العالم متغيّر ، وكل متغيّر حادث ، فالعالم حادث .

التوضيح :

٢- القياس الاقتراضي :

هو ما لم يصرّح في مقدّمته بالنتيجة ولا بنقيضها .
في القياس الاقتراضي النتيجة أو نقيض النتيجة غير مذكور في المقدمتين .

مثال :

العالم متغيّر ، وكل متغيّر حادث ، فالعالم حادث ، والشيء الحادث هو الشيء الذي لم يكن موجودا ثم وُجِدَ ، والله تعالى ليس حادثا ، وإنما هو سرمدى أي أزلي أبدي ، والله سبحانه ثابت لا يتغيّر ولا يتبدّل .

القياس يكون على الشكل التالي :

المقدمة الأولى الصغرى : العالم متغيّر .

المقدمة الثانية الكبرى : كل متغيّر حادث .

النتيجة : العالم حادث .

هذه النتيجة (العالم حادث) غير مذكورة في المقدمتين ، وكذلك لم يذكر نقيض النتيجة (العالم ليس حادثا) في المقدمتين أيضا .

إذن :

الفرق بين القياس الاستثنائي والقياس الاقتراضي يكون بملاحظة النتيجة أو نقيض النتيجة ، فإذا كانت النتيجة أو نقيض النتيجة مذكور في المقدمتين فالقياس استثنائي ، وسُمِّيَ بـ "الاستثنائي" لأن فيه أداة الاستدراك "لَكِنَّ" ، وإذا لم تكن النتيجة أو نقيض النتيجة مذكور في المقدمتين فالقياس اقتراضي ، والقياس الاقتراضي لا توجد فيه أداة الاستدراك .

الكتاب :

أقسام الاقتراضي :

وينقسم القياس الاقتراضي إلى قسمين أيضا ، هما : الحملي والشرطي .

١- الاقتراضي الحملي : وهو المؤلّف من قضايا حملية فقط .

مثاله :

الحمامة طائر ، وكل طائر حيوان ، فالحمامة حيوان .

التوضيح :

أقسام القياس الاقتراضي :

ينقسم القياس الاقتراضي إلى قسمين أيضا ، وهما : الحملّي والشرطي .

١- القياس الاقتراضي الحملّي :

هو القياس المؤلّف من قضايا حملية فقط .

في القياس الاقتراضي الحملّي تتألّف المقدمات من قضايا حملية فقط بدون القضايا الشرطية ، والقضية الحملية مكونة من الموضوع والمحمول .

مثال :

المقدمة الأولى الصغرى : الحمامة طائر (قضية حملية) .

المقدمة الثانية الكبرى : كل طائر حيوان (قضية حملية) .

النتيجة : الحمامة حيوان (قضية حملية) .

والمقدمتان مؤلفتان من قضايا حملية ، لذلك يسمى القياس الاقتراضي الحملّي .

الكتاب :

٢- الاقتراضي الشرطي : وهو المؤلّف من قضايا شرطية فقط أو قضايا حملية وشرطية .

مثاله :

أ- الاسم كلمة ، والكلمة إما مبنية أو معربة ، فالاسم إما مبني أو معرب .

ب- كلّما كان الماء جاريا كان معتصما ، وكلّما كان معتصما كان لا ينجس بملاقاة

النجاسة ، كلما كان الماء جاريا كان لا ينجس بملاقاة النجاسة .

التوضيح :

٢- القياس الاقتراضي الشرطي :

هو المؤلّف من قضايا شرطية فقط أو قضايا حملية وشرطية .

في القياس الاقتراضي الشرطي تتألّف المقدمات من قضايا شرطية فقط أو قضايا حملية

وشرطية .

مثال القياس المؤلّف من القضايا الحملية والشرطية :

المقدمة الأولى : الاسم كلمة (قضية حملية) .

المقدمة الثانية : الكلمة إما مبنية أو معربة (قضية شرطية منفصلة) .

النتيجة : الاسم إما مبني أو معرب (قضية شرطية منفصلة) .

والمقدمتان مؤلفتان من قضايا حملية وشرطية ، لذلك يسمى القياس الاقتراضي الشرطي .

مثال القياس المؤلف من القضايا الشرطية فقط :

المقدمة الأولى : كلما كان الماء جاريا كان مُعْتَصِمًا (قضية شرطية متصلة) .

المقدمة الثانية : كلما كان معتصما كان لا ينجس بملاقاة النجاسة (قضية شرطية متصلة) .

النتيجة : كلما كان الماء جاريا كان لا ينجس بملاقاة النجاسة (قضية شرطية متصلة) .

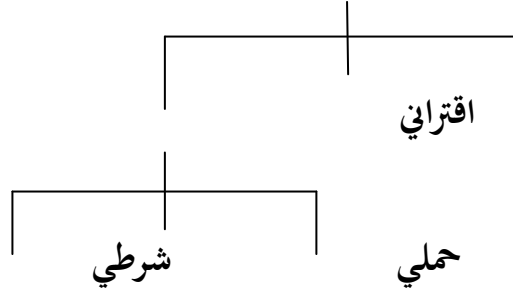
والمقدمتان مؤلفتان من قضايا شرطية فقط ، لذلك يسمى القياس الاقتراضي الشرطي .

الماء المعتصم :

هو الماء الذي لا يتنجس بملاقاة النجس إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة من اللون والطعم والرائحة .

الخلاصة :

القياس



الكتاب :

الاقتراضي الحملي

حدوده :

تنقسم حدود الاقتراضي الحملي إلى ثلاثة أقسام ، هي :

١- الأوسط : وهو الحد المتكرر في المقدمتين .

٢- الأصغر : وهو الحد المذكور في الصغرى فقط .

٣- الأكبر : وهو الحد المذكور في الكبرى فقط .

التوضيح :

القياس الاقتراضي الحملّي

حدود القياس الاقتراضي الحملّي :

حدود القياس الاقتراضي الحملّي ثلاثة أقسام ، وهي :

١- الحد الأوسط :

هو الحد المتكرر في المقدمتين ، ويرمز له بالحرف (م) أي متكرر في المقدمتين ، أخذنا الحرف الأول (م) من متكرر ، ويسمى (الواسطة في الإثبات) ، فهو واسطة يثبت المحمول للموضوع ، أو واسطة يربط المحمول بالموضوع .

٢- الحد الأصغر :

هو الحد المذكور في الصغرى فقط ، ويرمز له بالحرف (ب) .

٣- الحد الأكبر :

هو الحد المذكور في الكبرى فقط ، ويرمز له بالحرف (ج) .

مثال :

المقدمة الصغرى : الحمامة طائر .

المقدمة الكبرى : كل طائر حيوان .

النتيجة : الحمامة حيوان .

الحد الأوسط المتكرر (م) : طائر .

الحد الأصغر (ب) : الحمامة .

الحد الأكبر (ج) : حيوان .

لو سئلت : كيف علمت أن الحمامة حيوان ؟

فتجيب : لأني علمت بأنها طائر ، بسبب علمي أنها طائر ، من خلال الحد الأوسط المتكرر ، وبواسطة الحد الأوسط ، لأن الحمامة طائر ، لذلك فالحمامة حيوان .

دور الحد الأوسط (طائر) أنه سبب للعلم بثبوت الحيوان للحمامة ، لذلك قلنا إن الحد الأوسط هو واسطة في الإثبات ، فالحد الأوسط يفيد العلم بثبوت الحد الأكبر للحد الأصغر ، أي ثبوت المحمول للموضوع ، فالحد الأوسط هو سبب للعلم بثبوت المحمول للموضوع ، فالحد

الأوسط واسطة للعلم بثبوت الأكبر للأصغر ، والحد الأوسط مثل الجسر الذي يُعْبَرُ عليه من الأكبر إلى الأصغر .

والحد نعيّنه من خلال لحاظ النتيجة التي هي (الحمامة حيوان) ، فالموضوع في النتيجة هو الحد الأصغر وهو (الحمامة) ، وهو الموضوع أيضا في المقدمة الصغرى ، والمحمول في النتيجة هو الحد الأكبر وهو (حيوان) ، وهو المحمول أيضا في المقدمة الكبرى .

الكتاب :

القواعد العامة له :

لأجل أن يكون القياس الاقتراضي منتجا يجب أن يتوفر على ما يلي :

١- تكرر الحد الأوسط .

٢- ألا يتألف من سالتين .

٣- ألا يتألف من جزئيتين .

٤- ألا يتألف من صغرى سالبة وكبرى جزئية .

٥- أن تكون نتيجته تابعة لأضعف المقدمتين .

ومعناه : إذا كانت إحدى مقدمتيه سالبة يجب أن تكون النتيجة سالبة لأن السالبة أضعف من الموجبة ، وإذا كانت إحدى مقدمتيه جزئية يجب أن تكون النتيجة جزئية لأن الجزئية أضعف من الكلية .

التوضيح :

القواعد العامة للقياس الاقتراضي الحملي :

القياس الاقتراضي الحملي المنتج يكون ضمن القواعد الخمسة التالية :

القاعدة الأولى : تكرر الحد الأوسط في المقدمتين :

كل قياس اقتراضي حملي لا بد أن يكون مشتملا على حد أوسط ، وذلك لأننا نريد أن نصل إلى إثبات الأكبر للأصغر ، والذي يحدّد العلاقة بين الأكبر والأصغر ويربط بينهما هو الحد الأوسط ، والحد الأوسط يفيد العلم بثبوت الأكبر للأصغر ، وبواسطة الحد الأوسط نصل إلى النتيجة ، ولو لم يشتمل القياس على حد أوسط لما استطعنا أن نعلم بثبوت الأكبر للأصغر ، ولا نصل إلى معرفة النتيجة ، وإذا لم يتكرر الحد الأوسط لما استطعنا الانتقال من شيء إلى شيء آخر لأنه واسطة ، وبدون الواسطة لا يمكن الانتقال .

ولا يشترط أن يتكرر اللفظ فقط ، وإنما يشترط أن يتكرر المعنى ، فلو كان اللفظ واحدا في المقدمتين ، ولكنه استعمل بمعنيين مختلفين فإنه لا يكون حداً أوسطاً ، فالمدار ليس على اللفظ ، وإنما على المعنى .

مثال ١ :

المقدمة الأولى : هذا الأسد زائر .

المقدمة الثانية : كل زائر حيوان .

النتيجة : هذا الأسد حيوان .

هنا يوجد تكرار في الحد الأوسط (زائر) في المقدمتين ، واللفظان (زائر) لهما نفس المعنى في المقدمتين ، وهو بمعنى الذي يزأر أو له زئير ، فهذا القياس يكون منتجا ، والنتيجة هي (هذا الأسد حيوان) ، وهي صادقة .

لو أخذنا كلمة زائر في المقدمة الثانية بمعنى "الذي يزور" فلا يعتبر حداً أوسطاً لأنه يشترط وحدة المعنى في المقدمتين سواء كان اللفظ واحداً أم متعدد ، فلا تشترط وحدة اللفظ ، وإنما تشترط وحدة المعنى .

مثال ٢ :

المقدمة الأولى : هذا أسد .

المقدمة الثانية : كل غضنفر حيوان .

النتيجة : هذا حيوان .

اختلف الحد الأوسط في اللفظ : أسد وغضنفر ، ولكن المعنى واحد وهو الحيوان المعروف .

مثال ٣ :

إذا اختلف اللفظ في المعنى فالقياس لا يكون منتجا ؛ لأنه تشترط وحدة المعنى وإن كان اللفظ واحداً .

القياس التالي :

المقدمة الأولى : رأيت المنظر بعيني .

المقدمة الثانية : كل عين ينبع منها الماء .

النتيجة : رأيت المنظر بما ينبع منها الماء .

فإن هذا القياس لا يكون منتجا ، وتكون النتيجة كاذبة ؛ لأن معنى لفظ العين في المقدمة الأولى يختلف عن معنى العين في المقدمة الثانية ، ففي المقدمة الأولى لفظ العين مستعمل في الباصرة ، وفي المقدمة الثانية مستعمل في النابعة ، وهما معنيان مختلفان ، مع أن اللفظ واحد ، ولكن المعنى يختلف ، فيوجد وحدة في اللفظ واختلاف في المعنى ، والنتيجة أنه لا يوجد حد أوسط مشترك بين المقدمتين .

القاعدة الثانية : أن لا يتألف القياس من قضيتين سالبتين :

القياس الاقتراضي الحملي يشترط فيه أن تكون إحدى القضيتين على الأقل موجبة ، ولا ينتج القياس إذا كان مؤلفا من مقدمتين سالبتين .

مثال :

المقدمة الأولى : لا شيء من الإنسان بحجر (قضية صادقة) .

المقدمة الثانية : لا شيء من الحجر بناطق (قضية صادقة) .

النتيجة : لا شيء من الإنسان بناطق (قضية كاذبة) .

القياس أنتج قضية كاذبة مع أن المقدمتين صادقتان ، فالنتيجة تكون عقيمة غير منتجة ، فلا يكون القياس منتجا إذا كان مؤلفا من قضيتين سالبتين .

القاعدة الثالثة : أن لا يتألف القياس من قضيتين جزئيتين :

يشترط أن تكون إحدى المقدمتين على الأقل كلية ، فالقياس لا ينتج إذا كان مؤلفا من قضيتين جزئيتين .

مثال :

المقدمة الأولى : بعض الذهب معدن (قضية صادقة) .

المقدمة الثانية : بعض المعدن حديد (قضية صادقة) .

النتيجة : بعض الذهب حديد (قضية كاذبة) .

القياس أنتج قضية كاذبة مع أن المقدمتين صادقتان ، فالنتيجة تكون عقيمة غير منتجة ، فلا يكون القياس منتجا إذا كان مؤلفا من قضيتين جزئيتين .

القاعدة الرابعة : أن لا يتألف القياس من صغرى سالبة وكبرى جزئية :

القياس لا يكون منتجا إذا كان مؤلفا من مقدمة صغرى سالبة ومقدمة كبرى جزئية .

مثال ١ :

- المقدمة الأولى : لا شيء من الغراب بإنسان (قضية صادقة) .
- المقدمة الثانية : بعض الإنسان أسود (قضية صادقة) .
- النتيجة : لا شيء من الغراب بأسود (قضية كاذبة) .

مثال ٢ :

- المقدمة الأولى : لا شيء من الغراب بإنسان (قضية صادقة) .
- المقدمة الثانية : بعض الإنسان أبيض (قضية صادقة) .
- النتيجة : بعض الغراب أبيض (قضية كاذبة على فرض أن كل الغراب أسود) .
- لو أخذنا النتيجة كلية سالبة أو جزئية موجبة فكلتاها كاذبتان .
- ومع القاعدة الخامسة تكون النتيجة جزئية سالبة .
- فتكون النتيجة : بعض الغراب ليس بأسود ، وهذه النتيجة كاذبة ، على فرض أنه لا يوجد غراب بألوان أخرى غير الأسود .
- القاعدة الخامسة : أن تكون نتيجة القياس تابعة لأضعف المقدمتين أو لأخص المقدمتين :
- إذا كانت المقدمة الصغرى موجبة والمقدمة الكبرى سالبة فالنتيجة تكون سالبة ؛ لأن السلب أضعف من الإيجاب ، والنفي أسهل من الإثبات .
- وإذا كانت المقدمة الصغرى جزئية والمقدمة الكبرى كلية فالنتيجة تكون جزئية ؛ لأن الجزئي أضعف من الكلي .
- وإذا كانت المقدمة الصغرى كلية والمقدمة الكبرى كلية فالنتيجة تكون كلية .
- وإذا كانت المقدمة الصغرى جزئية والمقدمة الكبرى جزئية فالنتيجة تكون جزئية ، ولا نتكلم عن الصدق والكذب .

الكتاب :

كيفية الاستدلال به :

- هي أن يعتمد المستدل إلى تأليف قضية أحد عنصريها هو الجزئي ويضعها صغرى القياس .
- ثم يعتمد إلى التماس القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئي بعد التأكد من أنها قد برهن على صدقها في محلها .

مثلا : لو كانت القاعدة من القواعد العامة في الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية الطبيعية فقبل أن يدرجها المستدل كبرى للقياس عليه أن يتأكد من صحتها وصدقها في محلها من الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية الطبيعية .

وبعد التماس القاعدة الكلية والتأكد من صدقها يدرجها كبرى القياس .
ثم يعمد إلى استخراج النتيجة ، وذلك بأن يؤلفها من الأصغر والأكبر ، بوضع الأصغر موضوعا ، والأكبر محمولا .

فلاستخراج النتيجة من المثال الآتي :

الحديد معدن ، وكل معدن عنصر بسيط .

نأخذ الأصغر وهو (الحديد) موضوعا ، ونأخذ الأكبر وهو (عنصر بسيط) محمولا ،
ونؤلف منهما قضية النتيجة ، فنقول : (الحديد عنصر بسيط) .

التوضيح :

كيفية الاستدلال بالقياس الاقتراضي الحملي :

نشرح المطلب مع التطبيق على المثال ، فتوجد قضية مطلوبة وهي (الحديد عنصر بسيط) ،
والقضية قبل الاستدلال تكون مطلوبة ، وبعد الاستدلال هي النتيجة ، ونريد أن نثبت هذه
القضية بواسطة القياس ، فنأتي بمقدمتين : صغرى وكبرى .

والمقدمة الصغرى تكون جزئية لأن موضوعها جزئي ، فنأتي بقضية أحد عنصريها - أي
الموضوع والمحمول - هو الجزئي (الحديد) المطلوب معرفة حكمه ، ونجعل هذه القضية صغرى
القياس وهي (الحديد معدن) .

وبعد ذلك نأتي إلى القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئي بعد التأكد من أنها قد برهن على
صدقها في محلها ، فمثلا لو كانت القاعدة من القواعد العامة في الرياضيات فقبل أن نجعلها
كبرى للقياس علينا أن نتأكد من صحتها وصدقها في علم الرياضيات ، وإذا كانت من
القواعد اللغوية مثل (كل فاعل مرفوع) فتأكد من صدقها في علم النحو .

وبعد أن نتأكد من صدق القاعدة الكلية نجعلها كبرى القياس ، ثم نحذف الحد الأوسط ،
ونستخرج النتيجة المؤلفة من الحد الأصغر والحد الأكبر ، فنأخذ الحد الأصغر - وهو (الحديد)
- من المقدمة الصغرى ونجعله موضوعا في النتيجة ، ونأخذ الحد الأكبر - وهو (عنصر بسيط)

- من المقدمة الكبرى ونجعله محمولا في النتيجة ، فتكون النتيجة (الحديد عنصر بسيط) والحدود هي :

الحد الأصغر : الحديد ، موضوع الصغرى والنتيجة .

الحد الأكبر : عنصر بسيط ، محمول الصغرى والنتيجة .

الحد الأوسط : معدن ، والحد الأوسط يلغى في القياس ، فننتهي إلى النتيجة .

فنأتي بالقياس التالي :

المقدمة الصغرى : الحديد معدن .

المقدمة الكبرى : كل معدن عنصر بسيط .

النتيجة : الحديد عنصر بسيط .

الكتاب :

الخلاصة :

والخطوات التي تتبع في الاستدلال بالقياس هي ما يلي :

١- تعيين المطلوب .

التوضيح :

وهو إثبات أن (الحديد عنصر بسيط) .

الكتاب :

٢- تأليف صغرى أحد عنصريها الجزئي (المطلوب معرفة حكمه) .

التوضيح :

والمقدمة الصغرى هي (الحديد معدن) ، وجعلنا الحديد موضوعا في هذه القضية .

الكتاب :

٣- تأليف كبرى من القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئي بعد التأكد من صدقها .

التوضيح :

المقدمة الكبرى هي (كل معدن عنصر بسيط) ، وهي القاعدة التي تنطبق على الجزئي - أي

الحديد - ، ونتأكد من صدق هذه القضية في محلها أي في علم الفيزياء .

الكتاب :

٤- استخراج النتيجة بتأليفها من الأصغر موضوعا والأكبر محمولا .

التوضيح :

نصل إلى النتيجة بجعل الحد الأصغر - وهو (الحديد) - موضوعا في النتيجة ، وجعل الحد الأكبر - وهو (عنصر بسيط) - محمولا في النتيجة .

الكتاب :

تنبيه :

نتيجة القياس دائما تتبع أضعف المقدمتين في الكم والكيف - كما سبقت الإشارة إليه - ، فإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية لا بد وأن تأتي النتيجة جزئية ، وإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة لا بد وأن تأتي النتيجة سالبة .

التوضيح :

تنبيه :

نتيجة القياس تتبع أضعف المقدمتين أو أخص المقدمتين في الكم (أي الكلية والجزئية) ، وفي الكيف (أي الإيجاب والسلب) ، فإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية فالنتيجة جزئية ، وإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة فالنتيجة سالبة ، وسنرى بعد ذلك أن هذه القاعدة دائمية أو توجد لها استثناءات ، وسيأتي في بحث الأشكال الأربعة .

الكتاب :

الأشكال الأربعة :

ينقسم الاقتراضي باعتبار كيفية وضع الحد الأوسط في مقدمتيه إلى أربعة أقسام تسمى بـ (الأشكال الأربعة) ، وهي :

التوضيح :

الأشكال الأربعة :

كان كلامنا في القياس الاقتراضي الحملي المؤلف من قضايا حملية فقط دون القضايا الشرطية ، والقضية الحملية تتألف من موضوع ومحمول .
والقياس الاقتراضي يوجد فيه الحد الأوسط الذي هو الحد المتكرر في المقدمتين الصغرى والكبرى ، وموقع الحد الأوسط يختلف في الأقيسة المختلفة ، وينتج أربعة أشكال للقياس ، وهذا التقسيم يكون باعتبار موقع الحد الأوسط في القياس :

إذا وقع الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الصغرى وموضوعاً في المقدمة الكبرى فينتج الشكل الأول .

وإذا وقع الحد الأوسط محمولاً في المقدمتين فينتج الشكل الثاني .

وإذا وقع الحد الأوسط موضوعاً في المقدمتين فينتج الشكل الثالث .

وإذا وقع الحد الأوسط موضوعاً في المقدمة الصغرى ومحمولاً في المقدمة الكبرى - عكس الشكل الأول - فينتج الشكل الرابع .

ونرى بأنه في علم المنطق يهتم المنطقي بموقع الحد الأوسط ، والاهتمام بموقع الحد الأوسط معناه ترتيب القياس ، وترتيب القياس معناه ملاحظة صورة القياس وشكل تأليفه ، فعلم المنطق يهتم بصورة القياس وكيفية ترتيب المقدمات وموقع الحد الأوسط في المقدمات ، ففي شكل القياس تجعل المقدمة الأولى ثم المقدمة الثانية ثم النتيجة ، فيوجد ترتيب معين للمقدمات لأجل أن تصل إلى النتيجة .

ويهتم المنطقي أيضاً بمادة القياس في المقدمة ، ومواد القياس هي القضايا التي تتألف منها المقدمات في القياس ، مثل الحديد معدن ، وكل معدن عنصر بسيط ، ويريد أن يعرف المنطقي أن القضية في المقدمة يقينية أو غير يقينية لكي يمكنه الوصول إلى النتيجة اليقينية إذا كانت المقدمات يقينية ، وإذا كانت إحدى المقدمات ظنية فالنتيجة ظنية ؛ لأن النتيجة تتبع أضعف المقدمات من حيث الكم (أي الكلية والجزئية) ، ومن حيث الكيف (أي الإيجاب والسلب) ، ومن حيث الحالة (أي اليقين والظن) .

إذن :

المنطقي يهتم بثلاثة أشياء : صورة القياس ، ومادة القياس ، وحالة القياس ، وصورة القياس هي شكل وترتيب القياس بترتيب معين أي كيفية ترتيب المقدمات ، يجعل المقدمة الأولى ثم المقدمة الثانية ثم النتيجة ، ومواد القياس هي القضايا التي تتألف منها المقدمات ، وحالة القياس من حيث اليقين والظن في قضايا المقدمات .

ونأتي إلى أشكال القياس الأربعة واحداً بعد الآخر كما يلي .

الكتاب :

الشكل الأول

تعريفه :

الشكل الأول : هو ما كان الأوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى .

شروطه :

لأجل أن يكون الشكل الأول منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة المتقدمة

ما يلي :

١- أن تكون صغراه موجبة .

٢- أن تكون كبراه كلية .

التوضيح :

الشكل الأول

تعريف الشكل الأول :

الشكل الأول : هو ما كان الأوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى .

شروط الشكل الأول :

لأجل أن يكون الشكل الأول منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة المتقدمة ما

يلي :

١- أن تكون صغراه موجبة .

٢- أن تكون كبراه كلية .

الشروط العامة للقياس الاقتراضي الحملي مر ذكرها سابقا ، وهي : تكرر الحد الأوسط ، وأن لا يتألف من سالتين ، وأن لا يتألف من جزئيتين ، وأن لا يتألف من صغرى سالبة وكبرى جزئية ، وأن تكون نتيجة القياس تابعة لأضعف المقدمتين .

وبالإضافة إلى هذه الشروط العامة يوجد شرطان خاصان بالشكل الأول لكي يكون منتجا ، والشرطان الخاصان بالشكل الأول هما : أن تكون صغراه موجبة ، وأن تكون كبراه كلية ، أي إيجاب الصغرى وكلية الكبرى ، وإيجاب الصغرى مرتبط بالكيف ، وكلية الكبرى مرتبط بالكم . وأقرب الأشكال إلى البداهة من حيث النتيجة هو الشكل الأول ، فهو بديهي الإنتاج أي لا يحتاج إلى استدلال لإثبات النتيجة ؛ لأن موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى .

مثال ١ :

المقدمة الصغرى : هذا الأسد يزأر .

المقدمة الكبرى : كل ما يزأر هو حيوان .

النتيجة : هذا الأسد حيوان .

مثال ٢ :

المقدمة الصغرى : زيد ناطق .

المقدمة الكبرى : كل ناطق إنسان .

النتيجة : زيد إنسان .

الكتاب :

أقسامه :

إذا توفّر الشكل الأول على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة

أربعة ، وهي :

الأول : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية أيضا ، وينتج موجبة كلية .

مثاله :

كل خمر مسكر

وكل مسكر حرام

كل خمر حرام

التوضيح :

أقسام الشكل الأول :

إذا توفّر الشكل الأول على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة أربعة ،

وتسمى الضروب الأربعة ، والضرب هو القسم ، وهي :

الضرب الأول :

يتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج موجبة كلية .

مثال ١ :

المقدمة الصغرى : كلّ خمر مُسكِر (موجبة كلية ، والحد الأوسط "مسكر" محمول في

الصغرى) .

المقدمة الكبرى : كلُّ مُسْكِرٍ حرام (موجبة كلية ، والحد الأوسط "مسكر" موضوع في الكبرى) .

النتيجة : كلُّ خمر حرام (موجبة كلية) .

ملاحظة :

نلاحظ أن موضوع الصغرى هو موضوع النتيجة ، ومحمول الكبرى هو محمول النتيجة ، وهذا يجري في جميع ضروب الشكل الأول .

مثال ٢ :

المقدمة الصغرى : كل العالم متغيّر (موجبة كلية ، والحد الأوسط "متغيّر" محمول في الصغرى) .

المقدمة الكبرى : كل متغيّر حادث (موجبة كلية ، والحد الأوسط "متغيّر" موضوع في الكبرى ، الحادث هو الشيء الذي لم يكن موجوداً ثم وُجِدَ ، من الفعل يحدث).

النتيجة : كل العالم حادث (موجبة كلية ، موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، محمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

الكتاب :

الثاني : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة كلية .

مثاله :

كل خمر مسكر

ولا شيء من المسكر بنافع

لا شيء من الخمر بنافع

التوضيح :

الضرب الثاني :

يتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة كلية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وأضعف المقدمتين هو السلب .

مثال :

المقدمة الصغرى : كل خمر مسكر (موجبة كلية ، والحد الأوسط "مسكر" محمول في الصغرى) .

المقدمة الكبرى : لا شيء من المسكر بنافع (سالبة كلية ، والحد الأوسط "مسكر" موضوع في الكبرى).

النتيجة : لا شيء من الخمر بنافع (سالبة كلية ، موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

الكتاب :

الثالث : وتتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج موجبة جزئية .
مثاله :

بعض المعدن حديد

وكل حديد يتمدد بالحرارة

بعض المعدن يتمدد بالحرارة

التوضيح :

الضرب الثالث :

يتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج موجبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وأضعف المقدمتين هو الجزئية .
مثال :

المقدمة الصغرى : بعض المعدن حديد (موجبة جزئية ، الحد الأوسط هو حديد) .

المقدمة الكبرى : كل حديد يتمدد بالحرارة (موجبة كلية ، الحد الأوسط هو حديد) .

النتيجة : بعض المعدن يتمدد بالحرارة (موجبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

الكتاب :

الرابع : وتتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .
مثاله :

بعض الطيور له أذنان

ولا شيء مما له أذنان يبيض

بعض الطيور لا يبيض

التوضيح :

الضرب الرابع :

يتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، فتكون النتيجة سالبة جزئية .

مثال :

المقدمة الصغرى : بعض الطيور لها أذنان (جزئية موجبة) .

المقدمة الكبرى : لا شيء مما لها أذنان يبيض (كلية سالبة) .

النتيجة : بعض الطيور لا تبيض (جزئية سالبة ، موضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

ملاحظة :

الشكل الأول ينتج جميع القضايا : الموجبة الكلية ، والسالبة الكلية ، والموجبة الجزئية ، والسالبة الجزئية ، لذلك فإنه يسمى الشكل الكامل أو الشكل الفاضل ؛ لأنه هو الشكل الوحيد الذي ينتج لنا هذه القضايا الأربعة ، وهذه القضايا الأربعة تسمى "المحصورات الأربعة" .

الكتاب :

الشكل الثاني

تعريفه :

الشكل الثاني : هو ما كان الأوسط فيه محمولا في المقدمتين معا .

شروطه :

لأجل أن يكون الشكل الثاني منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :

١- أن تختلف مقدمتاها بالكيف ، أي أن تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة .

٢- أن تكون كبراه كلية .

التوضيح :

الشكل الثاني

تعريف الشكل الثاني :

الشكل الثاني : هو ما كان الأوسط فيه محمولا في المقدمتين معا ، فالحد الأوسط يكون محمولا في المقدمة الصغرى والمقدمة الكبرى .

شروط الشكل الثاني :

لأجل أن يكون الشكل الثاني منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :

الشرط الأول :

أن تختلف مقدّماته بالكيف ، أي أن تكون إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة .
يشترط في الشكل الثاني الاختلاف الكيفي بين الصغرى والكبرى ، فإذا كانت إحدى المقدمتين موجبة فلا بد أن تكون المقدمة الأخرى سالبة لكي يكون الشكل الثاني منتجا ، فلا إنتاج من موجبتين ، ولا إنتاج من سالبتين .

الشرط الثاني :

أن تكون كبراه كلية ، فيشترط أن تكون المقدمة الكبرى - من حيث الكم - كلية .

الكتاب :

أقسامه :

إذا توفر الشكل الثاني على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي :

الأول : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة كلية .
مثاله :

كل مجترّ ذو ظلف

ولا شيء من الطائر بذئ ظلف

لا شيء من المجترّ بطائر

التوضيح :

أقسام الشكل الثاني :

إذا توفر الشكل الثاني على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة - أي

ضروبه - هي ما يلي :

الضرب الأول :

تتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة كلية ، والنتيجة تتبع
أضعف المقدمتين ، وأضعف المقدمتين هو السالبة .

مثال ١ :

الصغرى : كل مُجْتَرَّ ذو ظِلْف (موجبة كلية ، الحد الأوسط هو محمول الصغرى) .
الكبرى : لا شيء من الطائر بذي ظِلْف (سالبة كلية ، الحد الأوسط هو محمول الكبرى)

النتيجة : لا شيء من المجترّ بطائر (سالبة كلية) .

ملاحظة :

نلاحظ أن موضوع الصغرى هو موضوع النتيجة ، وموضوع الكبرى هو محمول النتيجة ،
وهذا يجري في جميع ضروب الشكل الثاني ، ، والشكل الثاني يحتاج إلى استدلال لإثبات
النتيجة ؛ لأن محمول النتيجة هو موضوع الكبرى ، فحدث تغير في محمول النتيجة ، حيث
نتج محمول النتيجة من موضوع الكبرى ، والشكل الثاني أعقد من الشكل الأول ، وأسهل
الأشكال هو الشكل الأول ، لذلك أكثر الاستعمالات في الكتب هو الشكل الأول ، وعادة
ما يستعمل الناس في أحاديثهم الشكل الأول .

مثال ٢ :

الصغرى : كل خمر مسكر (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الصغرى) .
الكبرى : لا شيء من الطيّبات بمسكر (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .
النتيجة : لا شيء من الخمر بطيّب (سالبة كلية ، وموضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ،
ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى) .

الكتاب :

الثاني : وتتألف صغراه من سالبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج سالبة كلية .
مثاله :

لا طالب من الكسالى بناجح

وكل مجدّ ناجح

لا طالب من الكسالى بمجدّ

التوضيح :

الضرب الثاني :

تتألف صغراه من سالبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج سالبة كلية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وأضعفهما هو السالبة .

مثال :

الصغرى : لا طالب من الكسالى بناجح (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الصغرى)

الكبرى : كل مجدّ ناجح (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .

النتيجة : لا طالب من الكسالى بمجدّ (سالبة كلية ، وموضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى) .

الكتاب :

الثالث : وتتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .
مثاله :

بعض المعدن ذهب

ولا شيء من الفضة بذهب

بعض المعدن ليس بفضة

التوضيح :

الضرب الثالث :

تتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وأضعفهما هنا السالبة من المقدمة الثانية ، والجزئية من المقدمة الأولى .

مثال :

الصغرى : بعض المعدن ذهب (موجبة جزئية ، والحد الأوسط هو محمول الصغرى) .

الكبرى : لا شيء من الفضة بذهب (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .

النتيجة : بعض المعدن ليس بفضة (سالبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى) .

الكتاب :

الرابع : وتتألف صغراه من سالبة جزئية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .

مثاله :

بعض الجسم ليس بمعدن

وكل ذهب معدن

بعض الجسم ليس بذهب

التوضيح :

الضرب الرابع :

تتألف صغراه من سالبة جزئية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج سالبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وأضعفهما هو المقدمة الأولى ، وهي سالبة جزئية .

مثال :

الصغرى : بعض الجسم ليس بمعدن (سالبة جزئية ، والحد الأوسط هو محمول الصغرى) .

الكبرى : كل ذهب معدن (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .

النتيجة : بعض الجسم ليس بذهب (سالبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى) .

ملاحظة :

النتيجة في الضرب الأول سالبة كلية ، وفي الضرب الثاني سالبة كلية ، وفي الضرب الثالث سالبة جزئية ، وفي الضرب الرابع سالبة جزئية .
إذن الشكل الثاني نتيجه سالبة دائما .

الكتاب :

الشكل الثالث

تعريفه :

الشكل الثالث : هو ما كان الأوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا .

شروطه :

لأجل أن يكون الشكل الثالث منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :

١- أن تكون صغراه موجبة .

٢- أن تكون إحدى مقدمتيه كلية .

التوضيح :

الشكل الثالث

تعريف الشكل الثالث :

الشكل الثالث : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في المقدمتين معا ، فالحد الأوسط يقع موضوعا في الصغرى والكبرى معا .

شروط الشكل الثالث :

لأجل أن يكون الشكل الثالث منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :

١- أن تكون صغراه موجبة .

٢- أن تكون إحدى مقدمتيه كلية .

الشرط الثاني المذكور في الشروط العامة الخمسة ، وهو أنه لا إنتاج من مقدمتين جزئيتين ، ومعنى الشرط الثاني هو أن تكون إحدى مقدمتيه - على الأقل - كلية ، فيكون شاملا لكون إحدى المقدمتين كلية أو كلتا المقدمتين كليتين .

الكتاب :

أقسامه :

إذا توفر الشكل الثالث على شروط الإنتاج العامة والخاصة تكون أقسامه المنتجة هي

ما يلي :

الأول : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية أيضا ، وينتج موجبة جزئية .

مثاله :

كل ذهب معدن

وكل ذهب غالي الثمن

بعض المعدن غالي الثمن

التوضيح :

أقسام الشكل الثالث :

إذا توفر الشكل الثالث على شروط الإنتاج العامة والخاصة تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي :

الضرب الأول :

تتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية أيضا ، وينتج موجبة جزئية .

مثال :

الصغرى : كل ذهب معدن (موجبة كلية ، الحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .

الكبرى : كل ذهب غالي الثمن (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الكبرى) .

النتيجة : بعض المعدن غالي الثمن (موجبة جزئية) .

ملاحظة ١ :

محمول الصغرى هو موضوع النتيجة ، ومحمول الكبرى هو محمول النتيجة ، وهذا يجري في جميع ضروب الشكل الثالث ، والشكل الثالث يحتاج إلى استدلال لإثبات النتيجة ؛ لأن موضوع النتيجة هو محمول الكبرى ، فحدث تغير في موضوع النتيجة ، حيث نتج موضوع النتيجة من محمول الكبرى .

ملاحظة ٢ :

نلاحظ أيضا أن المقدمتين كليتان ، ولكن النتيجة جزئية ، وذلك لأن الكلية كاذبة : كل معدن غالي الثمن ، وليس كل معدن غالي الثمن ، ولكن الجزئية صادقة : بعض المعدن غالي الثمن ، فالكلية كاذبة ، والجزئية صادقة ، ونريد أن يكون الضرب منتجا ، أي ننتجه صادقة ، فنأخذ بالجزئية الصادقة ، ونترك الكلية الكاذبة .

الكتاب :

الثاني : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .

مثاله :

كل ذهب معدن

ولا شيء من الذهب بفضة

بعض المعدن ليس بفضة

التوضيح :

الضرب الثاني :

تتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .

مثال :

الصغرى : كل ذهب معدن (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .
الكبرى : لا شيء من الذهب بفضة (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الكبرى) .
النتيجة : بعض المعدن ليس بفضة (سالبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو محمول الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

ملاحظة :

نلاحظ أن المقدمتين كليتان ، ولكن النتيجة جزئية ، وذلك لأن السالبة الكلية كاذبة : لا شيء من المعدن بفضة ؛ لأن بعض المعدن فضة ، وهو نفس الفضة ، ولكن السالبة الجزئية صادقة : بعض المعدن ليس بفضة ، وبذلك يكون الضرب منتجا .

الكتاب :

الثالث : وتتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج موجبة جزئية .

مثاله :

بعض الطائر أبيض

وكل طائر حيوان

بعض الأبيض حيوان

التوضيح :

الضرب الثالث :

تتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج موجبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وهو المقدمة الأولى ، فتكون النتيجة جزئية .

مثال :

الصغرى : بعض الطائر أبيض (موجبة جزئية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .
الكبرى : كل طائر حيوان (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الكبرى) .
النتيجة : بعض الأبيض حيوان (موجبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو محمول الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

الكتاب :

الرابع : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة جزئية ، وينتج موجبة جزئية .
مثاله :

كل طائر حيوان
وبعض الطائر أبيض
بعض الحيوان أبيض
التوضيح :

الضرب الرابع :

تتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة جزئية ، وينتج موجبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وهو المقدمة الثانية ، فتكون النتيجة جزئية .
مثال :

الصغرى : كل طائر حيوان (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .
الكبرى : بعض الطائر أبيض (موجبة جزئية ، والحد الأوسط هو موضوع الكبرى) .
النتيجة : بعض الحيوان أبيض (موجبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو محمول الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

الكتاب :

الخامس : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة جزئية ، وينتج سالبة جزئية .
مثاله :

كل حيوان حساس
وبعض الحيوان ليس بإنسان
بعض الحساس ليس بإنسان
التوضيح :

الضرب الخامس :

يتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة جزئية ، وينتج سالبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وهي المقدمة الثانية ، فتكون النتيجة سالبة جزئية .
مثال :

الصغرى : كل حيوان حساس (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .

الكبرى : بعض الحيوان ليس بإنسان (سالبة جزئية ، والحد الأوسط هو موضوع الكبرى) .
النتيجة : بعض الحساس ليس بإنسان (سالبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو محمول الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

الكتاب :

السادس : وتتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .
مثاله :

بعض الذهب معدن

ولا شيء من الذهب بحديد

بعض المعدن ليس بحديد

التوضيح :

الضرب السادس :

يتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية ، والنتيجة تتبع
أضعف المقدمتين ، فالنتيجة سالبة من المقدمة الثانية ، وجزئية من المقدمة الأولى .
مثال :

الصغرى : بعض الذهب معدن (موجبة جزئية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى ،
والبعض الآخر من الذهب مسكوت عنه ، والقاعدة تقول : إثبات شيء لا يعني نفي ما عداه
إلا في صيغة الحصر ، فصيغة الحصر تثبت للبعض وتنفي عن البعض الآخر) .
الكبرى : لا شيء من الذهب بحديد (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الكبرى) .
النتيجة : بعض المعدن ليس بحديد (سالبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو محمول الصغرى ،
ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .
ملاحظة :

الشكل الثالث نتيجه جزئية دائما ، لذلك يسمى بـ "الشكل الجزئي" .

الكتاب :

الشكل الرابع

تعريفه :

الشكل الرابع : هو ما كان الأوسط فيه موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى .

التوضيح :

الشكل الرابع

تعريف الشكل الرابع :

الشكل الرابع : هو ما كان الأوسط فيه موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى .
يقع الحد الأوسط موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى ، عكس الشكل الأول ، وأكثر الأشكال بعدا عن البدهة من حيث النتيجة هو الشكل الرابع فنحتاج إلى استدلال على النتيجة ؛ لأن محمول الصغرى هو موضوع النتيجة ، وموضوع الكبرى هو محمول النتيجة ، وما دام أن الشكل الأول بديهي لذلك فإن بقية الأشكال - أي الشكل الثاني والثالث والرابع - لا بد من إرجاعها إلى الشكل الأول ؛ لأن الشكل الأول بسيط ، وعادة ما يستعمل في العلوم ، وكذلك بين الناس في أحاديثهم .

مثال ١ :

هذا مثال لتحويل الضرب السادس من الشكل الثالث إلى الضرب الرابع من الشكل الأول

:

الضرب السادس من الشكل الثالث :

يتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .
الصغرى : بعض الذهب معدن (موجبة جزئية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .
الكبرى : ولا شيء من الذهب بحديد (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الكبرى) .
النتيجة : بعض المعدن ليس بحديد (سالبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو محمول الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .

التحويل إلى الضرب الرابع من الشكل الأول :

الحد الأوسط في الشكل الأول محمول الصغرى موضوع الكبرى .
الصغرى : بعض المعدن ذهب (موجبة جزئية ، والحد الأوسط هو محمول الصغرى) .
الكبرى : لا شيء من الذهب بحديد (نفس كبرى القياس السابق ، وهي سالبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الكبرى) .

النتيجة : بعض المعدن ليس بحدديد (وهي نفس نتيجة القياس السابق ، وهي سالبة جزئية ، وموضوع النتيجة هو موضوع الصغرى ، ومحمول النتيجة هو محمول الكبرى) .
ملاحظة :

ويمكن تحويل جميع الضروب في الأشكال المختلفة إلى ضرب من ضروب الشكل الأول ؛ لأن الشكل الأول شكل بديهي ، ونصل إلى نفس النتيجة .
مثال ٢ :

هذا مثال لتحويل الضرب الثالث من الشكل الثاني إلى الضرب الرابع من الشكل الأول .
في الشكل الثاني الحد الأوسط محمول في المقدمتين .
الصغرى : بعض المعدن ذهب (موجبة جزئية) .
الكبرى : لا شيء من الفضة بذهب (سالبة كلية) .
النتيجة : بعض المعدن ليس بفضة (سالبة جزئية) .
التحويل إلى الضرب الرابع من الشكل الأول :

في الشكل الأول الحد الأوسط محمول في الصغرى موضوع في الكبرى .
الصغرى : بعض المعدن ذهب (موجبة جزئية) .
الكبرى : لا شيء من الذهب بفضة (نفس الكبرى في القياس السابق ، وهي سالبة كلية) .
النتيجة : بعض المعدن ليس بفضة (نفس نتيجة القياس السابق ، وهي سالبة جزئية) .

الكتاب :

شروطه :

- لأجل أن يكون الشكل الرابع منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :
- ١- أن لا تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية .
 - ٢- أن تكون صغراه كلية إذا كانت مقدمتاها موجبتين .

التوضيح :

شروط الشكل الرابع :

- لأجل أن يكون الشكل الرابع منتجا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامة ما يلي :
- ١- أن لا تكون إحدى مقدمتيه سالبة جزئية .

٢- أن تكون صغراه كلية إذا كانت مقدمتاه موجبتين ، فإذا كانت الصغرى والكبرى موجبتين يشترط أن تكون الصغرى كلية .

الكتاب :

أقسامه :

إذا توفر الشكل الرابع على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي :

الأول : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية أيضا ، وينتج موجبة جزئية .
مثاله :

كل إنسان حيوان

وكل ناطق إنسان

بعض الحيوان ناطق

التوضيح :

أقسام الشكل الرابع :

إذا توفر الشكل الرابع على شروط الإنتاج العامة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي :
الضرب الأول :

تتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية أيضا ، وينتج موجبة جزئية مع أن المقدمتين كليتان ، وذلك لأن الموجبة الكلية تكون كاذبة .
مثال :

الصغرى : كل إنسان حيوان (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .

الكبرى : كل ناطق إنسان (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .

النتيجة : بعض الحيوان ناطق (موجبة جزئية) .

والموجبة الكلية هو : كل حيوان ناطق ، وهذه القضية كاذبة ، لذلك فالنتيجة تكون موجبة جزئية : بعض الحيوان ناطق ، وهي صادقة .

الكتاب :

الثاني : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة جزئية ، وينتج موجبة جزئية .
مثاله :

كل إنسان حيوان
وبعض الولود إنسان
بعض الحيوان ولود
التوضيح :

الضرب الثاني :

تتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من موجبة جزئية ، وينتج موجبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وهو المقدمة الثانية الكبرى ، فتكون النتيجة جزئية .
مثال :

الصغرى : كل إنسان حيوان (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .
الكبرى : بعض الولود إنسان (موجبة جزئية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى ، والولود هي التي تلد ولا تبيض) .
النتيجة : بعض الحيوان ولود (موجبة جزئية) .

الكتاب :

الثالث : وتتألف صغراه من سالبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج سالبة كلية .
مثاله :

لا شيء من الإنسان بجماد
وكل ناطق إنسان
لا شيء من الجماد بناطق
التوضيح :

الضرب الثالث :

تتألف صغراه من سالبة كلية ، وكبراه من موجبة كلية ، وينتج سالبة كلية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وهو المقدمة الأولى ، فالنتيجة تكون سالبة .
مثال :

الصغرى : لا شيء من الإنسان بجماد (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى)

الكبرى : كل ناطق إنسان (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .

النتيجة : لا شيء من الجماد بناطق (سالبة كلية) .

الكتاب :

الرابع : وتتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .
مثاله :

كل سائل يتبخّر

ولا شيء من الحديد بسائل

بعض ما يتبخّر ليس بحديد

التوضيح :

الضرب الرابع :

تتألف صغراه من موجبة كلية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، وهو المقدمة الثانية ، فتكون النتيجة سالبة ، والنتيجة جزئية مع أن المقدمتين كليتان ، وذلك لأن الكلية في بعض الأمثلة تكون صادقة ، وفي بعض الأمثلة تكون كاذبة ، لذلك فالسالبة الكلية لا تكون صادقة دائما ، ولكن السالبة الجزئية صادقة دائما .

مثال ١ :

الصغرى : كل سائل يتبخّر (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .

الكبرى : ولا شيء من الحديد بسائل (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .

النتيجة : بعض ما يتبخّر ليس بحديد (سالبة جزئية) .

السالبة الكلية : كل ما يتبخّر ليس بحديد أو لا شيء مما يتبخّر بحديد - قضية صادقة ، ولكن في بعض الأمثلة تكون السالبة الكلية كاذبة ، لذلك نأخذ بالسالبة الجزئية لأنها صادقة دائما .

مثال ٢ :

لنأخذ مثالا أوضح :

الصغرى : كل إنسان حيوان (موجبة كلية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .

الكبرى : لا شيء من الفرس بإنسان (سالبة كلية ، والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .

النتيجة : بعض الحيوان ليس بفرس (سالبة جزئية) .

الكلية السالبة : لا شيء من الحيوان بفرس - قضية كاذبة ، لذلك تكون النتيجة سالبة جزئية وإن كانت القضية صادقة في بعض الأمثلة ، ولكننا نريد قاعدة عامة تنطبق على جميع الأمثلة ، وفي العلوم يبحثون دائماً عن القواعد العامة التي تنطبق على جميع الموارد ، مثلاً في النحو يجعلون النتائج في الباب الواحد ضمن عنوان واحد .

الكتاب :

الخامس : وتتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية .
مثاله :

بعض السائل يتبخّر

لا شيء من الحديد بسائل

بعض ما يتبخّر ليس بحديد

التوضيح :

الضرب الخامس :

تتألف صغراه من موجبة جزئية ، وكبراه من سالبة كلية ، وينتج سالبة جزئية ، والنتيجة تتبع أضعف المقدمتين ، فتكون جزئية من المقدمة الأولى الصغرى ، وتكون سالبة من المقدمة الثانية الكبرى .

مثال :

الصغرى : بعض السائل يتبخّر (موجبة جزئية ، والحد الأوسط هو موضوع الصغرى) .

الكبرى : لا شيء من الحديد بسائل (سالبة كلية والحد الأوسط هو محمول الكبرى) .

النتيجة : بعض ما يتبخّر ليس بحديد (سالبة جزئية) .

الكتاب :

ملاحظة :

أما الأنواع الأخرى للقياس فقد أعرضت عن استعراضها اختصاراً ، واكتفاءً بذكر أمثلتها في أول الموضوع .

التوضيح :

المصنف لم يتكلم عن القياس الاستثنائي تفصيلا ، وإنما أعطى أمثلة في أول البحث ، وتحدث عن القياس الاقتراضي تفصيلا ، والقياس الاستثنائي له أقسام أيضا ، والقياس الاقتراضي حملي وشرطي ، وتكلم المصنف عن الاقتراضي الحملي تفصيلا ، ولكنه لم يتحدث عن الاقتراضي الشرطي تفصيلا ، وإنما أعطى أمثلة في أول البحث ، فالمصنف لم يتحدث عن القياس الاستثنائي ولا عن الاقتراضي الشرطي تفصيلا .

الكتاب :

أهمية القياس :

مما تقدّم نستطيع أن ندرك الأهمية العظمى للقياس حيث يعرفنا كيفية التطبيقات العلمية للحصول على النتائج المطلوبة .
وفي ضوءه نستطيع أن ندرك أن القياس يشمل كل المجالات التي تتوفر على قواعد عامة تطبيقية علمية كانت أو غير علمية .

التوضيح :

القياس مهم لأنه يتم فيه إثبات حكم الجزئي بواسطة قاعدة كلية ، فتعريف القياس هو : تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات .
والشكل الأول هو الأكثر استعمالا في استدلالات العلوم ؛ لأن الشكل الأول بديهي الإنتاج .

الكتاب :

الاستقراء

تعريفه :

الاستقراء : هو تتبّع الجزئيات للحصول على حكم كلي (قاعدة عامة) .

التوضيح :

الاستقراء

تعريف الاستقراء :

الاستقراء : هو تتبّع الجزئيات للحصول على حكم كلي أو قاعدة عامة .
القياس هو الطريق الأول من طرق الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب ، والاستقراء هو الطريق الثاني .
والاستقراء : هو تتبّع الجزئيات للحصول على قاعدة كلية ، أو الحركة من الخاص للوصول إلى الحكم العام .
والقياس هو : تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات ، أو الحركة من العام لمعرفة حكم الخاص .
والاستقراء يستعمل في كثير من العلوم الطبيعية والإنسانية .

مثال :

نقول إن القاعدة العامة هي : كل ناطق إنسان .
نستقرئ أفراد الناطق ، فالفرد الأول من الناطق إنسان ، والفرد الثاني إنسان ، والفرد الثالث إنسان ، وهكذا نستقرئ أفراد كثيرين فنصل إلى قاعدة عامة هي : كل ناطق إنسان .

الكتاب :

شرح التعريف :

يعني بذلك هو أن تتبّع جزئيات نوعٍ معيّنٍ لأجل أن نعرف الحكم الكليّ الذي ينطبق عليها ، فنؤلف منه قاعدة عامة .

مثل : أن نستقرئ ونتبّع استعمال (الفاعل) في مختلف الجمل في اللغة العربية لنعرف حكمه الإعرابي ، فنرى أن الكلمة التي تقع فاعلا في مختلف الجمل التي استقرأناها تكون مرفوعة لنتتهي إلى النتيجة التالية ، وهي : أن الفاعل في لغة العرب مرفوع ، فنؤلف من هذه النتيجة قاعدة عامة ، وهي (كل فاعل مرفوع) .

التوضيح :

شرح التعريف :

نتبّع جزئيات نوعٍ معيّنٍ لأجل أن نعرف الحكم الكليّ الذي ينطبق على هذه الجزئيات ، فنؤلف منه قاعدة عامة .

مثال :

في علم النحو إذا أردنا أن نعرف حكم (الفاعل) ، فالمطلوب هو حكم الفاعل في النحو ، فالنحوي يستقرئ ويتتبع -عطف تفسير ، فالواو تفسيرية ، فالكلمة الثانية تبين معنى الكلمة الأولى ، فالاستقراء هو تتبع -الكلمات التي تقع فاعلا في الجمل المختلفة ، فيجد الكلمة الأولى وقعت فاعلا وهي مرفوعة ، والكلمة الثانية وقعت فاعلا وهي مرفوعة ، والكلمة الثالثة مرفوعة أيضا ، ويتتبع مجموعة من الكلمات ويرى بأنها جميعا تكون مرفوعة ، فيصل إلى قاعدة عامة وهي (كل فاعل مرفوع) ، فهو من تتبع الجزئيات وصل إلى القاعدة الكلية والحكم العام ، ونرى بأن الحركة كانت من الجزئي إلى الكلي ومن الخاص إلى العام .

المقارنة بين القياس والاستقراء :

هذا البحث ليس موجودا في الكتاب .

توجد أربعة فروق بين القياس والاستقراء ، وهي :

الفرق الأول :

القياس هو تطبيق للقاعدة الكلية لإثبات الحكم للجزئي ، فهو حركة من العام لإثبات الحكم للخاص ، أو حركة من الكلي إلى الجزئي أو من العام إلى الخاص ، ونطلق عليه (الدليل الاستنباطي) ، وأطلق عليه هذا العنوان لأننا نستنبط حكم الخاص من تطبيق القاعدة الكلية . وأما الاستقراء فهو تتبع الجزئيات للحصول على قاعدة كلية ، أو حركة من الخاص للوصول إلى حكم عام ، ونطلق عليه (الدليل الاستقرائي) ، وأطلق عليه هذا العنوان لأننا نستقرئ الجزئيات للوصول إلى القاعدة الكلية ، فالاستقراء حركة من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام .

مثال القياس :

الصغرى : زيد إنسان (الجزئي ، فزيد جزئي) .

الكبرى : كل إنسان يموت (القاعدة الكلية) .

النتيجة : زيد يموت (حكم الجزئي) .

من خلال تطبيق القاعدة الكلية (كل إنسان يموت) أثبتنا الحكم - وهو الموت - لزيد الذي هو جزئي وخاص ، فالموت ثابت لكل إنسان ، وزيد مصداق وجزئي للإنسان ، فيثبت الموت لزيد ، فالحركة في القياس تكون من العام إلى الخاص ومن الكلي إلى الجزئي .

بعبارة أخرى :

في القياس توجد قاعدة كلية وحكم عام وهو (كل إنسان يموت) ، والحكم يتكون من موضوع ومحمول ، والموضوع هو إنسان ، والمحمول وهو الحكم وهو : يموت .

نسأل : هل زيد يموت أو لا ؟

فنجيب : زيد مصداق من مصاديق موضوع الحكم ، فالإنسان يموت ، ومصادقه يموت ، فزيد يموت ، ونرى أن الحركة تكون من القاعدة الكلية لإثبات الحكم للجزئي .

مثال الاستقراء :

وفي الاستقراء بالعكس ، وهو تتبّع أفراد الإنسان للوصول إلى الحكم العام ، فزيد يموت ، وخالد يموت ، وبكر يموت ، وهكذا باقي أفراد الإنسان ، فنصل إلى قاعدة كلية (كل إنسان يموت) ، فالحركة في الاستقراء من الخاص إلى العام ومن الجزئي إلى الكلي .

بعبارة أخرى :

نتتبع الجزئيات والأفراد لمعرفة الحكم الكلي ، فنأتي إلى زيد ونرى أنه يموت ، وخالد يموت ، وبكر يموت ، وكذلك باقي أفراد الإنسان ، ومن خلال الأفراد نصل إلى قاعدة كلية وهي (كل إنسان يموت) ، فالحركة في الاستقراء تكون من الجزئيات والأفراد إلى القاعدة الكلية .

إذن :

في القياس نطبق القاعدة الكلية لأجل الوصول إلى الحكم الجزئي ، فتكون الحركة من العام إلى الخاص ومن الكلي إلى الجزئي ، وفي الاستقراء نستقرئ ونتتبع الأفراد والجزئيات لأجل الوصول إلى القاعدة الكلية ، فتكون الحركة من الخاص إلى العام ومن الجزئي إلى الكلي ، والقياس والاستقراء طريقتان من طرق الاستدلال المباشر لإقامة الدليل على المطلوب .

وكل من القياس والاستقراء يعتمد على مجال البحث في أي علم من العلوم ، وفي العلوم يبدوون من تتبع واستقراء الجزئيات لأجل الوصول إلى القاعدة الكلية ، وبعد التأكد من صحة القاعدة الكلية يطبقونها على الجزئيات الجديدة ، وفي بعض الأحيان تحتاج إلى الاستقراء ، مثلاً تجري إحصائية لمعرفة أحوال الطلبة في المدرسة ، فتستقرئ أحوال الأفراد لأجل أن تصل إلى القاعدة العامة ، فتارة تحتاج إلى القياس ، وتارة أخرى تحتاج إلى الاستقراء ، ويعتمد ذلك على مجال البحث .

الفرق الثاني :

في الاستقراء وجود هذا الجزئي المعين يدل على وجود الكلي ، فالأخص يدل على وجود الأعم ، مثل : وجود زيد يدل على وجود الإنسان ، وإذا قلت : يوجد زيد - فمعناه يوجد إنسان .

وأما في القياس فإن وجود الكلي لا يدل على وجود هذا الجزئي المعين ، بل يمكن أن يدل على وجود جزئي آخر ، فالأعم لا يدل على وجود هذا الأخص ، مثل : وجود الإنسان لا يدل على وجود زيد ؛ لأن الإنسان قد يكون خالدا لا زيدا ، وإذا قلت : يوجد إنسان - فليس معناه يوجد زيد ؛ لأن الجزئي الموجود قد يكون خالدا أو بكرا .

إذن :

في الاستقراء وجود هذا الجزئي المعين يدل على وجود الكلي ، وفي القياس وجود الكلي لا يدل بالضرورة على وجود هذا الجزئي المعين .

الفرق الثالث :

نتيجة القياس يستحيل أن تكون أكبر من المقدمات ، ففي القياس السابق النتيجة هي (زيد يموت) ، وهي نتيجة تطبيق قاعدة كلية وهي (كل إنسان يموت) ، والنتيجة أصغر من المقدمة الكبرى الكلية ؛ لأن المقدمة الكلية تشمل زيدا وغير زيد ، فتكون أكبر من النتيجة .
وأما في الاستقراء فالنتيجة أكبر من المقدمات ؛ لأننا ننتقل من جزئي خاص إلى إثبات كلي وقاعدة عامة ، والنتيجة هي القاعدة العامة ، والقاعدة العامة أكبر من الخاص .

إذن :

في القياس النتيجة أصغر من المقدمات ، وفي الاستقراء النتيجة أكبر من المقدمات .

الفرق الرابع :

الدليل القياسي يؤدي إلى نتيجة يقينية لأن النتيجة (زيد يموت) متضمنة في المقدمة الكبرى (كل إنسان يموت) ، ومع التسليم بالمقدمة الكبرى نسلم بالنتيجة المستبطنة فيها ، فإذا كانت المقدمة الكبرى يقينية فالنتيجة الداخلة في المقدمة الكبرى تكون يقينية ، وفي القياس لم تأت بشيء جديد لأنه طبقت القاعدة الكلية على المصداق ، والمصداق متضمن في القاعدة الكلية ، وقمت بعملية تفصيل للكلي ، وذكرت مصاديق الكلي ، فعندك إجمال وتفصيل .
إذن نتيجة القياس نتيجة يقينية إذا كانت المقدمات يقينية .

وأما الدليل الاستقرائي ففيه المقدمات جزئية والنتيجة كلية ، فمن تتبع الجزئيات نصل إلى القاعدة الكلية ، والنتيجة الكلية غير مستبطنة في المقدمات الجزئية ، فيأتي السؤال التالي : هل القاعدة الكلية تكون يقينية أو لا ؟

إشكال على الاستقراء :

إذا كانت النتيجة أكبر من المقدمات الجزئية فلا يمكن أن نثق بالاستقراء للوصول إلى نتيجة يقينية ، ومطلوبنا هو النتيجة اليقينية لا النتيجة الظنية ، والمقدمات علة وسبب للنتيجة التي هي المعلول والمسبب ، والمعلول يستحيل أن يكون أوسع دائرة من علته ، وفي الاستقراء يكون المعلول أوسع من العلة ؛ لأننا نستقرئ ونتتبع بعض الجزئيات لأجل الوصول إلى القاعدة الكلية ، ولم نستقرئ جميع الجزئيات ؛ لكي نقول بأن القاعدة الكلية مساوية للجزئيات ، فالنتيجة أكبر من المقدمات ، والنتيجة هي المعلول ، والمقدمات هي العلة ، فيكون المعلول أوسع دائرة من العلة ؛ لأن القاعدة الكلية شاملة للجزئيات المستقرأة والجزئيات غير المستقرأة ، وإذا كانت النتيجة أكبر من المقدمات فالنتيجة تكون ظنية لا يقينية ، وفي علم المنطق نبحث عن النتائج اليقينية .

وهذا الإشكال لا يأتي في القياس لأن النتيجة (زيد يموت) أصغر من المقدمات (كل إنسان يموت) ، فالنتيجة أصغر من المقدمات ، فتكون النتيجة مستبطنة في المقدمات ، كما في القياس التالي :

الصغرى : زيد إنسان (جزئي) .

الكبرى : كل إنسان يموت (القاعدة الكلية) .

النتيجة : زيد يموت (حكم الجزئي) .

والنتيجة يقينية لأنها متضمنة مستبطنة في القاعدة الكلية ، والمقدمتان الصغرى والكبرى يقينيتان ، والنتيجة أصغر من المقدمة الكبرى ، فالمعلول أصغر من العلة ، لذلك تكون النتيجة يقينية . وفي القياس قد تكون النتيجة كلية والمقدمات كلية ، فتكون النتيجة مساوية للمقدمات ، كما في القياس التالي :

الصغرى : كل فرس صاهل (كلي) .

الكبرى : كل صاهل حيوان (كلي) .

النتيجة : كل فرس حيوان (كلي) .

إذن :

هذا الإشكال لا يأتي في القياس ؛ لأن النتيجة إما أصغر من المقدمات أو مساوية للمقدمات ، فيكون المعلول أصغر أو مساويا للعللة ، والقاعدة الكلية هي : إذا كانت النتيجة أصغر أو مساوية للمقدمات فالنتيجة تكون يقينية ، وإذا كانت النتيجة يقينية في القياس فيمكن الاعتماد على القياس لأجل الوصول إلى المطلوب .

الإشكال في الاستقراء :

والإشكال يأتي في حالة ما إذا كانت النتيجة أكبر من المقدمات ، والمعلول يكون أوسع دائرة من العلة ، والقاعدة الكلية هي : إذا كانت النتيجة أوسع دائرة من المقدمات فالنتيجة تكون ظنية ، وإذا كانت النتيجة ظنية في الاستقراء فلا يمكن الاعتماد على الاستقراء لأجل الوصول إلى المطلوب ، مع أنه في العلوم أكثر ما يعتمد على الاستقراء ، يستقرئ الجزئيات والأفراد ثم يعطي القاعدة الكلية والقانون العام .

والنتيجة تكون أكبر من المقدمات في الاستقراء فقط لأن الاستقراء حركة من الجزئيات إلى القاعدة الكلية ، ونحن لم نستقرئ جميع الجزئيات حتى نصل إلى القاعدة العامة ، وإنما استقرأنا وتتبعنا بعض الجزئيات ، وهو استقراء ناقص ، والقاعدة الكلية معناها شمول جميع الجزئيات مع أننا استقرأنا بعض الجزئيات ، فالنتيجة لا تكون يقينية لأن جزئيا واحدا قد يخالف القاعدة العامة ، ولا تنطبق عليه القاعدة الكلية ، فلا تكون القاعدة عامة ؛ لأنها لا تشمل جزئيا من الجزئيات لأن الاستقراء استقراء ناقص ، والنتيجة الكلية غير مستبطنة في المقدمات الجزئية ، عكس القياس ، ففي القياس تكون النتيجة مستبطنة في المقدمات ، فتكون النتيجة يقينية .

وفي الاستقراء المعلول أوسع دائرة من العلة ، فتكون النتيجة ظنية ، ففي الاستقراء القاعدة الكلية ليست متضمنة في الجزئيات ؛ لأننا استقرأنا بعض الأفراد لا جميع الأفراد ، نعم إذا استقرأنا جميع الأفراد فالقاعدة الكلية تكون يقينية ، ولكن في الاستقراء عادة ما يستقرأ بعض الأفراد لأجل الوصول إلى القاعدة العامة ، وقد تكون جميع الأفراد خارجة عن سلطتك ، أنت رأيت بأن الفرد الأول من الحديد يتمدد بالحرارة ، والفرد الثاني يتمدد بالحرارة أيضا ، فتستقرئ مائة فرد من الحديد ، وتصل إلى نتيجة وقاعدة كلية عامة وهي : كل حديد يتمدد بالحرارة ، مع أنك لم تستقرئ جميع أفراد الحديد في العالم ، تتبع مائة فرد فقط ، ويوجد عدد لا حصر له من الحديد ، وأتيت بقاعدة عامة ، ولكن هذه القاعدة العامة شاملة للجزئيات المستقرأة

فقط ، فالقاعدة يقينية بالنسبة لمائة فرد من الحديد ، ومن الممكن أن فردا واحدا من الحديد لا يتمدد بالحرارة كالجزئي رقم ١٠١ ، فالقاعدة في الاستقراء تكون قاعدة ظنية لا يقينية ؛ والنتيجة أوسع دائرة من المقدمات ؛ لأنها شاملة للجزئيات المستقرأة والجزئيات غير المستقرأة ، واستقراء جميع الأفراد والجزئيات غير ممكن دائما ، وفي العلوم يتبعون بعض الأفراد ثم يعطونا القاعدة العامة .

وإذا كانت القاعدة ظنية غير يقينية فكيف يمكن الاعتماد على القوانين العامة التي نصل إليها في العلوم بواسطة الاستقراء ؟

إذن :

القياس يؤدي إلى نتيجة يقينية إذا كانت المقدمات يقينية ، والاستقراء بشكل عام يؤدي إلى نتيجة ظنية لا يقينية إلا بشروط معينة تأتي في البحث التالي ، فيأتي الإشكال بأن القاعدة الكلية في الاستقراء قاعدة ظنية ، وإذا كانت ظنية فلا تكون قاعدة عامة كلية شاملة لجميع الأفراد ، وفي جميع العلوم نبحت عن النتائج والقواعد الكلية اليقينية لأجل أن نستنتج منها حكم جميع الأفراد والجزئيات لا الجزئيات المستقرأة فقط ، وإذا كانت القاعدة ظنية فلا يمكن معرفة حكم الجزئيات غير المستقرأة لأنها لا تقع تحت القاعدة الكلية ، ومن الممكن أن جزئيا من الجزئيات يكون خارجا عن القاعدة .

فإذا سألنا : هل القاعدة تنطبق على الجزئي رقم ١٠١ ؟

فالجواب : لا ندري لأن القاعدة ظنية غير شاملة للجزئي رقم ١٠١ .

تقول بأننا أجرينا التجربة على الجزئي ١٠١ فكانت القاعدة منطبقة عليها ، فنسأل عن الجزئي رقم ١٠٢ .

وهذا إشكال يحتاج إلى حل ، وسيأتي الحل الجزئي لهذا الإشكال في البحث التالي في أقسام الاستقراء ، ففي بعض أقسام الاستقراء تكون النتيجة ظنية ، وفي بعضها تكون النتيجة يقينية .

الكتاب :

أقسامه :

ينقسم الاستقراء إلى قسمين ، هما : الاستقراء التام ، والاستقراء الناقص .

١ - الاستقراء التام : هو تتبّع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه .

كما لو أردنا أن نعرف : هل أن من بين الطلبة الدينيين في النجف الأشرف طلابا أفريقيين - فإننا نستقرئ كل طالب موجود في النجف استقراءً كاملاً حتى ننتهي إلى النتيجة .

هذا النوع من الاستقراء الكامل الشامل لجميع جزئيات الكلي والانتهاى إلى النتيجة منه يسمّى بـ (الاستقراء التام) .

٢- الاستقراء الناقص : وهو تتبّع بعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه .
كما لو أراد العالم الكيميائي معرفة مدى تأثير الضغط على الغازات - فإنه يُجري التجربة على بعض الغازات ، وعندما يرى أنه كلما زاد الضغط على هذه الجزئيات موضوع التجربة قلّ حجمها ، وكلما نقص الضغط زاد حجمها بنسبة معيّنة تحت درجة حرارة معيّنة - يتّخذ من هذه الظاهرة الطبيعية التي لاحظها أثناء التجربة حكماً عاماً لجميع الغازات ، فيضع - على ضوءه - قاعدته العامّة : (كل غاز إذا زاد الضغط عليه قلّ حجمه ، وإذا نقص الضغط عنه زاد حجمه بنسبة معيّنة تحت درجة حرارة معيّنة) .

وهكذا العالم الرياضي متى أراد معرفة : هل أن درجة زاويتي القاعدة في المثلث متساوي الساقين متساويتان أو لا - فإنه يقيم البرهان على مثال واحد أو مثالين ، ومنه يعمّم الحكم إلى جميع جزئيات المثلث متساوي الساقين ، فيضع القاعدة العامة التالية : (كل مثلث متساوي الساقين زاويتا القاعدة فيه متساويتان) .

التوضيح :

أقسام الاستقراء :

ينقسم الاستقراء إلى تام وناقص ، ويقسّم إلى هذين القسمين بناء على تتبّع واستقصاء الأفراد الداخلين تحت القاعدة الكلية ، أي من حيث تتبّع واستقصاء الأفراد كلاً أو بعضاً ، والقسمان هما :

١- الاستقراء التام :

هو تتبّع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه .
إذا تتبّعنا واستقصينا جميع الأفراد الداخلين تحت القاعدة الكلية فالاستقراء تام ، فيوجد هنا تتبّع لجميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه ، وهذا الاستقراء الكامل الشامل لجميع

جزئيات الكلي والانتهاى إلى النتيجة يسمّى بـ (الاستقراء التام) ، أي استقراء وتتبع جميع الجزئيات .

مثال :

إذا أردنا أن نعرف هل يوجد بين طلبة العلوم الدينية في النجف الأشرف طلبة أفريقيين - فإننا نستقرئ جميع الطلبة الموجودين في النجف استقراءً كاملاً حتى ننتهي إلى النتيجة ، وبذلك نصل إلى الكلي المطلوب معرفة حكمه ، والنتيجة التي نصل إليها تكون نتيجة يقينية ، ولا يوجد عندنا أي شك في النتيجة ؛ لأننا تتبعنا جميع الأفراد ولم نترك أي فرد .

هذا النوع من الاستقراء الكامل الشامل لجميع جزئيات الكلي والانتهاى إلى النتيجة منه يسمّى بـ (الاستقراء التام) .

٢- الاستقراء الناقص :

هو تتبّع بعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه .

إذا تتبعنا واستقصينا بعض الأفراد الداخلين تحت القاعدة الكلية فالاستقراء ناقص ، فيوجد هنا تتبّع لبعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه ، واستقراء بعض جزئيات الكلي والانتهاى إلى النتيجة يسمّى بـ (الاستقراء الناقص) ، والاستقراء الناقص لا يفيد اليقين ، وإنما يفيد الظن ؛ لأننا لم نتبّع جميع الأفراد ، فلا يمكن أن نأتي بقاعدة عامة يقينية تشمل جميع الأفراد والجزئيات .

وأكثر الاستقراءات التي يقوم بها العلماء في جميع المجالات هو من قبيل الاستقراء الناقص ، ولكن مع ذلك يعطون لنا قاعدة كلية عامة مع أنهم استقرأوا بعض الأفراد ، وهذا معناه أن بعض الاستقراءات الناقصة تعطي نتيجة يقينية .

وسياتي هذا البحث في أقسام الاستقراء الناقص ، فبعض الاستقراءات الناقصة تعطي نتيجة يقينية ضمن شروط معينة ، فتكون النتيجة أكبر من المقدمات .

وقلنا سابقاً بأنه إذا كانت النتيجة أكبر من المقدمات فالنتيجة تكون ظنية ؛ لأن الحركة في الاستقراء تكون من الجزئيات إلى القاعدة الكلية ، وبعض الاستقراءات تعطي نتيجة ظنية ، والنتيجة تكون مساوية للمقدمات .

ومرّ سابقاً أنه في الاستقراء التام النتيجة تكون يقينية دائماً لأننا تتبعنا جميع الأفراد والجزئيات .

وذكرنا سابقا أنه يأتي إشكال على الاستقراء ، والإشكال هو أن النتيجة أكبر من المقدمات إذا كانت النتيجة يقينية .

ويأتي إشكال على العلوم ، وهو أن أكثر العلوم تعتمد على الاستقراء الناقص ، والاستقراء الناقص لا يفيد إلا الظن ، ولا يفيد اليقين ، فالتائج التي يصل إليها العلماء في أكثر العلوم تكون نتائج ظنية ، فتكون القواعد قواعد ظنية غير يقينية .
وسيأتي حل هذا الإشكال في (أقسام الاستقراء الناقص) ، فبعض الأقسام تعطي ظنا ، وبعض الأقسام تعطي يقينا .

مثال ١ :

إذا أراد العالم الكيميائي معرفة مدى تأثير الضغط على الغازات فإنه يُجري التجربة على بعض الغازات ، فيرى أنه كلما زاد الضغط على هذه الغازات قلّ حجمها وكلما نقص الضغط زاد حجمها ، فيستنتج حكما عاما لجميع الغازات ، فيضع قاعدته الكلية العامة : (كل غاز إذا زاد الضغط عليه قلّ حجمه وإذا نقص الضغط عنه زاد حجمه) ، فالعلاقة بين الضغط وحجم الغاز علاقة عكسية .

مثال ٢ :

إذا أراد عالم الرياضيات معرفة أن درجة زاويتي القاعدة في المثلث متساوي الساقين متساويتان أو لا - فإنه يقيم البرهان على مثال واحد أو مثالين ، ومنه يعمّم الحكم إلى جميع جزئيات المثلث متساوي الساقين، فيضع القاعدة العامة التالية : (كل مثلث متساوي الساقين زاويتا القاعدة فيه متساويتان) .

الكتاب :

أقسام الاستقراء الناقص :

وينقسم الاستقراء الناقص إلى قسمين أيضا ، هما : الاستقراء المعلّل ، والاستقراء غير المعلّل .

١- الاستقراء المعلّل : هو ما يُعمّم فيه الحكم على أساس من الإيمان بوجود علة الحكم في كل جزئياته .

كما في مثال الغاز والمثلث المتقدمين ، فإن العالم الكيميائي إنما عمّم الحكم إلى جميع جزئيات الغاز لأنه يؤمن بأن تلك الظاهرة الطبيعية في الغاز التي شاهدها أثناء التجربة هي

نوع من أنواع التغيرات الطبيعية ، ويؤمن أيضا بأن كل تغير طبيعي لا بد وأن يستند إلى علة ، وبملاحظة تكرار التجربة على أنواع مختلفة من الغازات انتهى إلى أن زيادة الضغط هي علة قلة الحجم ، وأن قلة الضغط هي علة زيادة الحجم ، وبما أنه يؤمن أيضا بأن الغازات على اختلاف أنواعها ذات طبيعة واحدة من حيث هي غازات - وضع قاعدته العامة .

فعلى أساس من إيمانه بوحدة العلة وبوحدة الطبيعة في جميع الغازات وضع قاعدته العامة المذكورة في أعلاه .

وهكذا العالم الرياضي ، ومثلهما غيرهما من العلماء في مختلف حقول العلوم الرياضية والطبيعية والاجتماعية وغيرها .

٢- الاستقراء غير المعلل : وهو الذي لا يعتمد في تعميم أحكامه على التعليل .
كما هو الأمر في أغلب الإحصائيات والتصنيفات العلمية .

التوضيح :

أقسام الاستقراء الناقص :

الاستقراء الناقص على قسمين ، وهما :

١- الاستقراء الناقص المعلل :

هو الاستقراء الذي يُعمَّم فيه الحكم على أساس وجود علة الحكم في كل جزئياته ، وإذا عرفنا علة الحكم في الجزئيات فيمكن إيساء الحكم إلى جميع الأفراد والجزئيات حتى التي لم نتبعها ولم نستقصيها ، وبسبب وجود علة الحكم سمي "الاستقراء المعلل" .

مثال الغاز والمثلث :

العالم الكيميائي يجري التجربة على بعض الغازات ، ولكنه يعمم الحكم إلى جميع جزئيات الغاز لأنه وصل إلى أن تلك الظاهرة الطبيعية في الغاز التي شاهدها أثناء التجربة هي نوع من أنواع التغيرات الطبيعية ، ويعلم بأن كل تغير طبيعي لا بد وأن يستند إلى علة ، ويلاحظ أن العلة واحدة في جميع الغازات ، وبملاحظة تكرار التجربة على أنواع مختلفة من الغازات ينتهي إلى أن زيادة الضغط هي علة قلة الحجم ، وأن قلة الضغط هي علة زيادة الحجم ، ، ويعلم بأن الغازات على اختلاف أنواعها ذات طبيعة واحدة من حيث هي غازات ، لذلك يضع قاعدته العامة ، فعلى أساس من علمه بوحدة العلة وبوحدة الطبيعة في جميع الغازات وضع قاعدته

العامه : (كل غاز إذا زاد الضغط عليه قلّ حجمه ، وإذا نقص الضغط زاد حجمه) ، ويعمم الحكم على أساس وجود علة واحدة في جميع أنواع الغاز ، وإذا عرفنا علة الحكم في الجزئيات فيمكن إساء الحكم إلى جميع الأفراد حتى الأفراد الذين لم نتبعها ، فيسري الحكم إلى جميع الأفراد المستقرّة والأفراد غير المستقرّة ، فعالم الكيمياء يعمم الحكم إلى جميع أنواع الغاز . وهكذا عالم الرياضيات يعلم بعلة الحكم فيضع القاعدة العامة (كل مثلث متساوي الساقين زاويتا القاعدة فيه متساويتان) ، ومثلهما غيرها من العلماء في مختلف حقول العلوم الرياضية والطبيعية والاجتماعية وغيرها ، فالاستقراء الناقص هنا يفيد اليقين لأنه استقراء معلّل ، فهو استقراء ناقص ، ولكنه استقراء معلّل ، ويعرف العالم علة الحكم ، فالاستقراء المعلل يعطي نتيجة يقينية .

٢- الاستقراء اناقص غير المعلّل :

هو الاستقراء الذي لا يعتمد في تعميم أحكامه على وجود العلة في كل جزئياته . والاستقراء الناقص يأتي في أغلب الإحصائيات والتصنيفات العلمية .

جواب الإشكال السابق :

مر الإشكال السابق وهو أن القاعدة التي نصل إليها في الاستقراء تكون قاعدة ظنية لأنه يعتمد على الاستقراء الناقص ، والاستقراء الناقص يأتي في أغلب العلوم ، فلا يمكن الاعتماد على النتائج التي يتوصل إليها العلماء في العلوم لأنها نتائج ظنية لا تفيد اليقين . والجواب على ذلك أنه إذا كان الاستقراء الناقص معللاً فإن نتيجته تكون يقينية ، وبالتالي تكون القاعدة عامة شاملة لجميع الأفراد والجزئيات وإن كان الاستقراء استقراء ناقصاً من تتبع واستقصاء بعض الأفراد والجزئيات ، والاستقراء غير المعلل يعطي نتيجة ظنية .

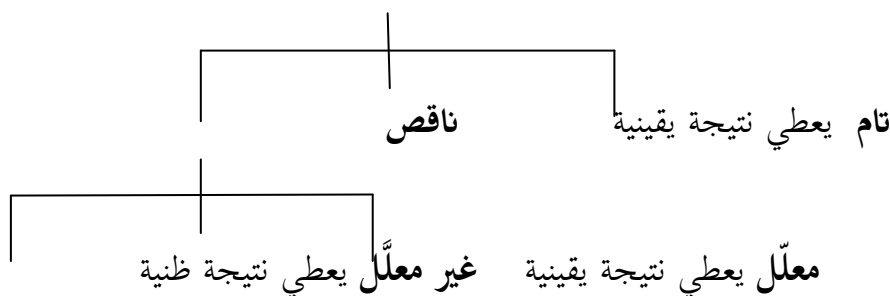
إذن :

الاستقراء الناقص على قسمين :

- ١- الاستقراء المعلل ، ويعطي نتيجة يقينية وقاعدة كلية شاملة لجميع الأفراد : الأفراد المستقرّة والأفراد غير المستقرّة .
- ٢- الاستقراء غير المعلل ، ويعطي نتيجة ظنية ، وبالتالي لا يعطي قاعدة كلية عامة شاملة لجميع الأفراد .

الخلاصة :

الاستقراء



الكتاب :

كيفية الاستدلال بالاستقراء :

للاستقراء مراحل يمرّ بها المُستقرّي عند قيامه بعملية الاستدلال الاستقرائي تُسمّى بـ (مراحل الاستقراء) ، وتتلخّص فيما يلي :

١- مرحلة الملاحظة والتجربة .

٢- مرحلة الفرض .

٣- مرحلة القانون .

أولاً : مرحلة الملاحظة والتجربة

وهي مرحلة توجيه المستقرّي فكره نحو المطلوب لمعرفة حقيقته أو تبيان معناه .

و(الملاحظة) : هي مشاهدة المطلوب في الطبيعة على ما هو عليه .

و(التجربة) : هي مشاهدة المطلوب في ظروف يهيئها المستقرّي حسبما يريد .

التوضيح :

كيفية الاستدلال بالاستقراء :

للاستقراء مراحل يمرّ بها المُستقرّي عند قيامه بعملية الاستدلال الاستقرائي تُسمّى بـ

(مراحل الاستقراء) ، وتتلخّص فيما يلي :

١- مرحلة الملاحظة والتجربة .

٢- مرحلة الفرض .

٣- مرحلة القانون .

أولاً : مرحلة الملاحظة والتجربة

وهي مرحلة توجيه المستقرئ فكره نحو المطلوب لمعرفة حقيقته أو تبيان معناه .
والملاحظة : هي مشاهدة المطلوب في الطبيعة على ما هو عليه ، أي بدون تدخل خارجي من المستقرئ .

والتجربة : هي مشاهدة المطلوب في ظروف يهيئها المستقرئ حسبما يريد ، وفي المختبر يتم التحكم بالظروف التي يريدها المستقرئ .

إذن يوجد منهجان في الاستقراء : منهج الملاحظة ، ومنهج التجربة العملية ، فتارة يكون منهج الاستقراء هو منهج الملاحظة ، وتارة أخرى يكون منهج التجربة العملية .

وقلنا بأن الاستقراء هو التتبع ، والتتبع تارة يكون من خلال الملاحظة ، كعالم الطبيعة الذي يلاحظ ظاهرة المدّ والجزر في البحار ، فيقف على ساحل البحر ويشاهد هذه الظاهرة ضمن ظروفها الطبيعية بدون تدخل خارجي ، أو عالم الجيولوجيا الذي يلاحظ ظاهرة البراكين والزلازل ، فالمد والجزر والبراكين والزلازل لا تقع تحت التجربة ، ولا تجعل في المختبر لأجل إجراء التجارب عليها ، أو عالم الاجتماع الذي يلاحظ ظاهرة اجتماعية ، كظاهرة الطلاق ، وظاهرة الطلاق لا يمكن إجراء التجارب عليها في المختبر ، وإنما تُلاحظ من قِبَل عالم الاجتماع .

وتارة أخرى يكون التتبع من خلال التجربة ، كعالم الكيمياء في مختبره ، وعالم الفيزياء في معمله ، وعالم الصيدلة في مصنعه ، فهؤلاء يجرون تجارب عملية في المختبر أو المعمل أو المصنع .
فالملاحظة والتجربة تكونان ضمن المنهج الاستقرائي ، والاستقراء الأول يعتمد على الملاحظة ، والاستقراء الثاني يعتمد على التجربة .

إذن :

الاستقراء تارة يقوم على ملاحظة الظاهرة بما هي عليه ، وتارة أخرى يقوم على أساس التجربة .

الكتاب :

خطوات العملية :

وخطوات العملية العقلية التي يتبعها المستقرئ في هذه المرحلة تتلخص بالآتي :

١ - تركيز الانتباه حول المطلوب وحصره به فقط .

التوضيح :

خطوات العملية :

إذا أراد العالم أن يستقرئ على أساس الملاحظة أو التجربة فلا بد من ثلاثة أمور تعتبر من الخطوات العملية لنجاح الملاحظة أو التجربة ، وهي :

الخطوة الأولى : تركيز الانتباه حول المطلوب وحصره به فقط :

التركيز على المطلوب فقط ، ولا ينظر إلى أشياء أخرى مع المطلوب ، وإذا ركّز على أشياء أخرى فإنه لن يصل إلى النتيجة المرجوة ، فلا بد أن يحدّد المطلوب بدقّة .
مثال :

معرفة سبب تمدّد الحديد ، فعنده مطلوب معين ، ويتم التركيز على هذا المطلوب فقط ؛ لكي يصل إلى النتيجة ويعرف السبب ، فلا يشتت تركيزه على أمور أخرى .

الكتاب :

٢- فهم معنى الأثر الذي تنقله الحواسّ إلى العقل بسبب عملية تركيز الانتباه ، وتفسيره على ضوء خبرات العقل المخزونة فيه .

التوضيح :

الخطوة الثانية : فهم معنى الأثر الذي تنقله الحواسّ إلى العقل بسبب عملية تركيز الانتباه ، وتفسيره على ضوء خبرات العقل المخزونة فيه :

يحاول أن يفهم معنى هذا الأثر الذي تنقله الحواسّ بواسطة النظر أو السمع أو غيرها ، والحواس تنقل المعلومات إلى العقل ، والعقل يبدأ بالتحليل ، وعليه أن يدوّن المعلومات التي يصل إليها ويكتبها ويدرسها ويحللها ويقارن بينها ، ويستنتج ويفسّر ما يصل إليه من الآثار التي يلاحظها ، ويعمل الجداول المناسبة إذا احتاج إليها ، فيتابع الآثار التي يلاحظها من خلال المشاهدة أو التجربة ، ففي كل يوم قد يلاحظ أثرا جديدا ، ويحاول أن يفهم هذا الأثر لأنه قد يستكشف شيئا جديدا ، ويدوّن هذا الشيء الجديد ويقارن بينه وبين ما توصّل إليه سابقا .
مثال :

إذا لاحظ أن الماء يغلي عند درجة حرارة مائة فيسجل هذه النتيجة ، ويحاول أن يفهم هذا الأثر .

الكتاب :

٣- استحصال النتائج في ضوء عملية الفهم والتفسير وما تنتهي إليه .

التوضيح :

الخطوة الثالثة : استحصال النتائج في ضوء عملية الفهم والتفسير وما تنتهي إليه :
عن طريق الخطوة الأولى والخطوة الثانية يصل إلى نتائج ما لاحظته وشاهده أو أجرى عليه التجارب ، وبعد الوصول إلى النتائج تبدأ مرحلة الفرض ، وهي المرحلة التي يفرض فيها سببا لكل نتيجة وصل إليها ، ويحاول أن يعرف أن هذا الفرض صحيح أو لا ، وبعد ذلك يصل إلى مرحلة وضع النظرية العامة والقانون العام والقاعدة الكلية ، مثل (كل حديد يتمدد بالحرارة) ، و(كل ماء يغلي عند ١٠٠ درجة في ضغط معين) ، وفي الظواهر الاجتماعية (سبب انتشار الفقر في العالم هو انحصار الموارد العالمية بيد عدد محدود من الأفراد الذين يملكون المليارات) .

الكتاب :

الفروق بين الملاحظة والتجربة :

تفترق التجربة عن الملاحظة بمزايا أهمها ما يلي :

١ - أن التجربة تدور في نطاق المطلوب فقط بسبب الظروف التي يهيئها المستقرئ لذلك ، بعكس الملاحظة فإنها قد لا يتأتى فيها ذلك .

فمثلا : إذا كان الشيء المشاهد مما يقتدر على عزله عما سواه ، إنما يعزل بالتجربة لا بالملاحظة ، وذلك كتجربة معرفة تأثير الجاذبية الأرضية على الأجسام الساقطة داخل نواقيس مفرغة من الهواء .

التوضيح :

الفروق بين الملاحظة والتجربة :

تفترق التجربة عن الملاحظة بمزايا أهمها ما يلي :

الفرق الأول :

التجربة تدور في نطاق المطلوب فقط بسبب الظروف التي يهيئها المستقرئ لذلك ، بعكس الملاحظة فإنها قد لا يتأتى فيها ذلك .

الملاحظة تعتمد على الحواس بشكل أساسي من دون أن تُخضع الشيء الملاحظ لظروف مصطنعة مهيأة من قِبَل المستقرئ ، فنلاحظ الظاهرة بظروفها التي هي عليها من دون تدخل المستقرئ وإضافة عوامل جديدة إلى الظروف الطبيعية المحيطة بالظاهرة ، فنتتبع الظاهرة بما هي عليه .

مثلا عالم الاجتماع يرى ظاهرة البطالة أو ظاهرة الفقر أو ظاهرة الطلاق في المجتمع ، فيتتبع هذه الظواهر بالظروف المحيطة بها ، ولا يستطيع أن يغير الظروف ، ولا يستطيع أن يجري تجربة مختبرية على زوجين يريدان أن ينفصلا بحيث يوفر الظروف التي يريدانها ، وعالم الجيولوجيا يتتبع ظاهرة البراكين والزلازل بما هي عليه ، فيعتمد على عنصر المشاهدة ، والملاحظة تعتمد على عنصر المشاهدة ، فيجلس أمام البحر ويشاهد حركة المدّ والجزر ، ولا يستطيع أن يغير الظروف المحيطة بالمد والجزر ، فدوره أن يشاهد هذه الظاهرة في ظروفها الطبيعية .

وأما التجربة فيوجد فيها الملاحظة في المختبر والمعمل والمصنع ، ولكن التجربة تخضع لعوامل أخرى ، فلا بد أن تتوفر مقدمات وشروط حتى يقوم المجرّب أو العالم بالتجربة .
مثلا إذا أراد أن يقوم بالتجربة فلا بد أن يهيئ ظروف المختبر ضمن درجة حرارة معيّنة ورطوبة معيّنة وضغط معيّن ، فالعالم التجريبي يوجّد مجموعة من الظروف والعوامل التي تحيط بالظاهرة ، والتجربة تتقوّم بالملاحظة بتكرار المشاهدة ، ولا بد فيها من عملية التكرار ، وأما في الملاحظة والمشاهدة فإنه يلاحظ الظاهرة بظروفها الطبيعية بدون إخضاعها لظروف أخرى مصطنعة ، فيتابع الظاهرة بما هي عليه .

وفي التجربة يسيطر المستقرئ على المطلوب لأنه بنفسه يقوم بتهيئة الظروف التي يجري فيها التجربة ، وأما في الملاحظة فلا يمكن أن يسيطر المستقرئ على المطلوب لأن الظروف ليست تحت سيطرته ولا يشارك في تهيئتها ، فقد تدخل بعض الظروف التي لا يرغب بأن تدخل في استقرائه لأنها تؤثر سلبا على نتائجه ، فلا يحصل على النتائج الصحيحة .

وإذا كان الشيء المشاهد مما يقتدر على عزله عما سواه فإنه يعزل بالتجربة لا بالملاحظة ، وذلك كتجربة معرفة تأثير الجاذبية الأرضية على الأجسام الساقطة داخل نواقيس وأنابيب طويلة مُفَرَّغَة من الهواء ، فالمستقرئ يهيئ الظروف ، فيجعل أنبوبا طويلا مفرغا من الهواء ثم يسقط الأجسام من الأعلى لأجل أن يرى تأثير الجاذبية عليها ، فيجري التجربة في الأنبوب المفرغ من الهواء .

وفي الملاحظة يشاهد المستقرئ سقوط الأجسام في الظروف الطبيعية ، ويمكن بعد ذلك أن يقارن بين الملاحظة في الظروف الطبيعية والتجربة في الظروف المصطنعة لكي يرى الفرق بين الحالتين .

إذن :

في التجربة المستقرئ يهيئ الظروف التي يريدها ، وتكون الظروف مصطنعة ، وأما في الملاحظة فالمستقرئ يشاهد الظاهرة في الظروف الطبيعية المحيطة بها .

الكتاب :

٢- بالتجربة يستطيع العلماء أن يوجدوا ظواهر طبيعية ومركبات مادية قد لا توجد في الطبيعة أو لا يمكن مشاهدتها عن طريق الملاحظة ، كالمركبات الكيميائية المستخدمة في الطب والصباغة وأدوات الحرب .

التوضيح :

الفرق الثاني :

بالتجربة يستطيع العلماء أن يوجدوا ظواهر طبيعية ومركبات مادية قد لا توجد في الطبيعة أو لا يمكن مشاهدتها عن طريق الملاحظة ، كالمركبات الكيميائية المستخدمة في الطب والصباغة وأدوات الحرب .

عن طريق التجربة يمكن الوصول إلى نتائج لا يصل إليها عن طريق الملاحظة ، فبالتجربة يمكن الوصول إلى مركبات جديدة لا توجد في عالم الطبيعة ، كالأدوية التي يصل إليها العالم عن طريق خلط بعض المواد في المختبر ، وهذه الأدوية غير موجودة في الطبيعة ، فهو يخلط بعض المواد ليصنع الدواء المناسب لكل مرض ، والمركبات الكيميائية الجديدة المستعملة في الطب والأصباغ والأسلحة وأدوات الحرب .

وبالتجربة يصل إلى اكتشاف مركبات جديدة لا يمكن اكتشافها بالملاحظة فقط ، ففي المختبر يوجد العلماء مركبات جديدة ، وبالملاحظة ترى العناصر والمركبات الطبيعية ، وبالتجربة يمكن الوصول إلى حقائق لا يمكن اكتشافها بالملاحظة .

الكتاب :

٣- أن التجربة أسرع في الوصول إلى النتيجة من الملاحظة .

التوضيح :

الفرق الثالث :

التجربة أسرع في الوصول إلى النتيجة من الملاحظة .
يمكن الوصول إلى النتيجة في التجربة أسرع منه في الملاحظة ؛ لأنه في التجربة الظروف بيد المستقرئ ، فهو الذي يهيئ الظروف التي يريدها ، ويستبعد الظروف التي لا يريدها ، وأما في

الملاحظة فالظروف ليست تحت سيطرة المستقرئ ، ووقت وقوع الظاهرة ومكانه ليسا بيده ، فهو قد ينتظر وقتا طويلا إلى أن تقع الظاهرة ويلاحظها ، فيجلس أمام البحر ينتظر المد أو الجزر ، فموعد وقوع المد ليس بيده ، وقد تقع الظاهرة في مكان لا يتواجد فيه ، وأما في التجربة فوقت إجراء التجربة ومكانه يكونان بيد المستقرئ ، فهو يجري التجربة متى ما أراد ذلك وفي المكان الذي يهيئه ، لذلك تكون النتيجة في التجربة أسرع من الملاحظة .

الكتاب :

٤- في التجربة يستطيع العلماء تقدير العوامل التي تساعد على وجود الظواهر الطبيعية تقديرا كميا دقيقا ، فيزيدون فيها أو ينقصون حسبما تتطلبه الوضعية .

التوضيح :

الفرق الرابع :

في التجربة يستطيع العلماء تقدير العوامل التي تساعد على وجود الظواهر الطبيعية تقديرا كميا دقيقا ، فيزيدون فيها أو ينقصون حسبما تتطلبه الوضعية .

التجربة أكثر دقة من الملاحظة ؛ لأن العلماء في المختبر يمكنهم التحكم بالعوامل من حيث الكمية تحكما دقيقا ، فيزيدون في الكمية أو ينقصونها حسبما يتطلبه وضع التجربة وطبيعتها واحتياجاتها ، فيمكن وضع الحرارة على ٢٥ أو ٥٠ أو ٩٠ درجة ، ويمكنه أن ينقص الحرارة إلى ١٠ درجات أو تحت الصفر ، وحينما يريد أن يصنع دواء كمية المواد التي يضعها في الدواء هو يتحكم بها ، فينقص كمية بعضها ويزيد كمية البعض الآخر ، مثلا يضع ١٠ ملليجرام من المادة الأولى ، و ٢٠ ملليجرام من المادة الثانية ، و ٣٠ ملليجرام من المادة الثالثة ، وهكذا يتحكم بالكمية بحسب ما يحتاجه في التجربة .

الكتاب :

مجال الملاحظة :

يرجع إلى الملاحظة في المجالات التالية :

١- فيما يستحيل إجراء التجربة عليه ، كحركة الفلك ، والمد والجزر ، وإعادة الحياة إلى الجسم الميت .

التوضيح :

مجال الملاحظة :

يرجع إلى الملاحظة في المجالات التالية :

المجال الأول :

فيما يستحيل إجراء التجربة عليه ، كحركة الفلك ، والمد والجزر ، وإعادة الحياة إلى الجسم الميت .

أحيانا يستحيل إجراء التجربة على ظاهرة معينة فيلجأ المستقرئ إلى الملاحظة فقط ، مثل حركة الكواكب ، والظواهر الاجتماعية - كالفقر - حيث لا يمكن التحكم بظروفها ، فلا يمكن إجراء التجربة على هذه الظاهرة ، ومثل حركة المد والجزر حيث لا تكون خاضعة للتجربة ، وإعادة الحياة إلى الميت ، فلا يمكن إحياء الموتى في المختبر ولو اجتمع جميع علماء العالم ، فإذا استحال إجراء التجربة في ظاهرة معينة فنقتصر على الملاحظة فقط .

الكتاب :

٢- فيما يحدث ضررا بليغا على الإنسان ، كمحاولة معرفة تأثير الغازات السامة على الإنسان ، أو معرفة ما ينجم عن إتلاف بعض خلايا مخ الإنسان .

التوضيح :

المجال الثاني :

فيما يحدث ضررا بليغا على الإنسان ، كمحاولة معرفة تأثير الغازات السامة على الإنسان ، أو معرفة ما ينتج عن إتلاف بعض خلايا مخ الإنسان .

قد تشكل التجربة ضررا على الإنسان فيلجأ المستقرئ إلى الملاحظة لأنه يستلزم وقوع الضرر على الإنسان ، مثل أن يتلف الطبيب بعض الخلايا الحية في جسم الإنسان ، فهنا الطبيب لا يجري هذه التجربة بسبب وقوع الضرر ، ودوره أن يلاحظ المرضى الذين عندهم هذا المرض المعين لكي يصل إلى النتيجة ، مثلاً إذا أصيب إنسان بضربة قوية على رأسه فتلفت بعض خلايا الدماغ ، هنا يأتي الطبيب لكي يدرس حالة هذا المريض ، والطبيب لا يتسبب بالإضرار بهذا الشخص لكي يدرس حالته كأن يضربه على رأسه بمطرقة لأجل أن يرى تأثير الضربة ، أو يجرب تأثير الغازات السامة على الإنسان لأجل أن يصل إلى معرفة ذلك ، فإن العالم لا يمكنه إجراء هذه التجربة ، وإنما يلاحظ الذين تعرضوا إلى مثل هذه الغازات في الطبيعة لكي يعرف النتائج المترتبة على التعرض للغازات السامة ، لذلك يلجأ الأطباء والعلماء للتجربة على الحيوانات - كالفئران - ليروا تأثير إتلاف الخلايا الحية أو تأثير الغازات السامة أو تأثير

الأدوية الجديدة عليها ، ويدرسونها ليعرفوا النتائج المترتبة على ذلك ، وعرفوا مناطق الدماغ ، فهذه المنطقة مسئولة عن التفكير ، وتلك المنطقة مسئولة عن الحركة ، والمنطقة الثالثة مسئولة عن الكلام ، كل ذلك عن طريق إجراء التجارب على الحيوانات ، فيتلفون بعض الخلايا لأجل أن يروا تأثير هذا التلف على الحيوان ، فيتلفون منطقة معينة في الدماغ فيرون أن هذا الحيوان لا يصدر صوتاً أو لا يحرك أطرافه ، فيعرفون أن هذه المنطقة مسئولة عن إصدار الأصوات أو حركة الأطراف .

الكتاب :

٣- فيما يتطلب نفقات كبيرة تصرف على التجربة لا تتناسب وفائدتها العلمية .

التوضيح :

المجال الثالث :

فيما يتطلب نفقات كبيرة تصرف على التجربة لا تتناسب وفائدتها العلمية .
قد تحتاج التجربة إلى مبالغ طائلة لا تتناسب مع الفائدة العلمية التي يصلون إليها ، فيلجأ المستقرئ إلى الملاحظة فقط ضمن الظروف الطبيعية حينما تحدث هذه الظاهرة .

الكتاب :

شروط المرحلة :

يشترط في القيام بالملاحظة أو إجراء التجربة ما يلي :

١- تركيز الانتباه وحصر الملاحظة أو التجربة في المطلوب دون ما عداه .

٢- الدقة والضبط .

٣- تسجيل الظاهرة المشاهدة .

٤- تكرار العملية إلى القدر الذي ينتهي إلى الاطمئنان بنجاحها .

التوضيح :

شروط المرحلة :

يشترط في القيام بالملاحظة أو إجراء التجربة ما يلي :

الشرط الأول : تركيز الانتباه وحصر الملاحظة أو التجربة في المطلوب دون ما عداه :

وهذا مر سابقاً ، فيتم التركيز على المطلوب فقط .

الشرط الثاني : الدقة والضبط :

لا بد أن يكون المستقرئ دقيقا في عمله .

الشرط الثالث : تسجيل الظاهرة المشاهدة :

فلا بد أن يسجل المستقرئ ما يشاهده في الملاحظة أو في التجربة ، ويجمع المعلومات لكي يحللها ويفسرها بعد ذلك .

الشرط الرابع : تكرار العملية إلى القدر الذي ينتهي إلى الاطمئنان بنجاحها :

في الملاحظة يجلس ويشاهد عدة مرات لكي يحلل هذه الظاهرة ، وفي التجربة يعيد التجارب عدة مرات لكي يرى التأثير .

الكتاب :

ثانيا : مرحلة الفرض

بعد أن ينتهي المستقرئ من مرحلة الملاحظة والتجربة ، وذلك عندما تتوفر لديه الأمثلة الكافية حول المطلوب ، ينتقل إلى المرحلة الثانية من الاستدلال بالاستقراء ، وهي مرحلة الفرض .

و(الفرض) : هو الرأي الذي يضعه المستقرئ لتفسير أسباب الظاهرة المشاهدة أو آثارها على سبيل التخمين والظن .

فالفرض - في واقعه - تفسير مؤقت يفترضه المستقرئ بغية التوصل عن طريق التأكد من صحته إلى القانون أو القاعدة العامة المطلوبة .

التوضيح :

ثانيا : مرحلة الفرض :

بعد أن ينتهي المستقرئ من مرحلة الملاحظة والتجربة ، وذلك عندما تتوفر لديه الأمثلة الكافية حول المطلوب ، ينتقل إلى المرحلة الثانية من الاستدلال بالاستقراء ، وهي مرحلة الفرض .

والفرض : هو الرأي الذي يضعه المستقرئ لتفسير أسباب الظاهرة المشاهدة أو آثارها على سبيل التخمين والظن .

فالفرض - في واقعه - تفسير مؤقت يفترضه المستقرئ بغية التوصل عن طريق التأكد من صحته إلى القانون أو القاعدة العامة المطلوبة .

كان الكلام في المنهج الاستقرائي ، والمنهج الاستقرائي يقوم إما على أساس الملاحظة وإما على أساس التجربة ، وكل من الملاحظة والتجربة تعتمد أولا على إدخال عنصر الحواس في كل منهما ، فالملاحظة تقوم بالحواس ، وعمدة الحواس في الملاحظة هي الباصرة ، والتجربة تقوم أيضا بالحواس ، وعمدة الحواس في التجربة هي الباصرة أيضا ، وثانيا لا بد من تكرار المشاهدة في الملاحظة والتجربة لكي يقف المستقرئ على نتائج دقيقة ، ومن النتائج الدقيقة يصل إلى نظريات وقواعد دقيقة ، وتوجد ثلاث مراحل لا بد من اجتيازها لصياغة أي نظرية ، وهدف المستقرئ وغرضه من الملاحظة والتجربة هو الوصول إلى قانون كلي وقاعدة عامة ونظرية عامة ، وقلنا إن الاستقراء هو حركة من الخاص إلى القاعدة العامة والنظرية العامة ومن الجزئي إلى القانون الكلي ، والمرحلة الأولى هي مرحلة الملاحظة والتجربة ، والمرحلة الثانية هي مرحلة الفرض ، والمراد من مرحلة الفرض هو أن المستقرئ بعد تكرار الملاحظة والتجربة يصل إلى نتائج ، ويقوم بتدوين تلك النتائج ، وكل نتيجة يصل إليها عليه أن يفرض لها سببا ، والفرض قد يكون صحيحا أو خاطئا ، والفرض تفسير مؤقت لكي يصل بعد ذلك إلى صحته ، ومن صحته ينطلق إلى وضع القانون الكلي والقاعدة العامة والنظرية الشاملة ، فالعالم يرى أشياء

معينة ، فيضع فرضا لتفسيرها ، يقول من الممكن أن هذا هو السبب ، وبعد ذلك يبحث أكثر إلى أن يجد أن هذا الفرض صحيح أو خاطئ ، فإذا كان صحيحا يأتي بالنظرية العامة ، وإذا كان خاطئا يفرض فرضا آخر .

الكتاب :

شروط المرحلة :

لا يعتبر الفرض فرضا علميا إلا إذا توفر على الشروط التالية :

١- ألا يتعارض الفرض والقوانين العلمية الثابتة .

التوضيح :

شروط المرحلة :

لا يعتبر الفرض فرضا علميا إلا إذا توفر على الشروط التالية ، فالسبب الذي فرضه المستقرئ لا بد أن تكون ضمن شروط معينة ، وهي :

الشرط الأول : ألا يتعارض الفرض والقوانين العلمية الثابتة :

الشرط الأول هو أن لا يتعارض الفرض مع القوانين العلمية الثابتة ، ومنها القواعد العقلية أو الفطرية أو الوجدانية أو العلمية بحسب العلوم الحديثة .

مثال :

إذا كان يلاحظ ظاهرة الفقر في المجتمع ، ووصل إلى بعض النتائج ، فلا يمكن أن يفترض أن سبب الفقر هو طبيعة الإنسان ، فمن طبيعة الإنسان أن يكون فقيرا ؛ لأن هذا الفرض يتعارض مع الوجدان ، فطبيعة الإنسان في جميع الناس واحدة ، فالمفروض أن يكون جميع الناس فقراء ، لا أن يوجد إنسان فقير وإنسان غني في المجتمعات ، فالتبيعة الإنسانية ليست هي السبب في فقر الإنسان ، فهذا الفرض خاطئ ، فلا بد أن يبحث عن سبب آخر لوجود الفراء في المجتمعات .

الكتاب :

٢- أن يكون الفرض قضية قابلة للبرهنة على صحتها أو فسادها .

التوضيح :

الشرط الثاني : أن يكون الفرض قضية قابلة للبرهنة على صحتها أو فسادها :

الشرط الثاني هو أن الفرض يكون قابلاً للبرهنة والاستدلال على صحته أو بطلانه ، فهو من هذا الفرض يريد أن يأتي بقاعدة عامة ، فالفرض لا بد أن يكون قابلاً للبرهنة عليه صحة أو بطلانا ، وإذا بعد الاستدلال تبين أن هذا الفرض صحيح فيمكنه أن يأتي بالقاعدة العامة اليقينية .

الكتاب :

٣- أن يكون الفرض قضية قابلة للتطبيق على جميع الجزئيات المشاهدة .

التوضيح :

الشرط الثالث : أن يكون الفرض قضية قابلة للتطبيق على جميع الجزئيات المشاهدة :
الشرط الثالث هو أن يكون الفرض قابلاً للتطبيق على جميع الجزئيات ، لا أن يأتي بفرض ينطبق على بعض الجزئيات ولا ينطبق على بعض الجزئيات الأخرى ، فإذا فرض أن سبب تمدد الحديد هو الحرارة فلا بد أن يكون هذا السبب منطبقاً على جميع أفراد الحديد لا على بعض الأفراد دون الأفراد الأخرى ، وبعد هذا الفرض يأتي بقاعدة عامة وهي (كل حديد يتمدد بالحرارة) ، وإذا فرض سبباً للفقير فلا بد أن هذا السبب ينطبق على جميع المجتمعات لا على مجتمع دون مجتمع ، فيصل إلى قاعدة عامة وهي (سبب انتشار الفقر هو انحصار الموارد العالمية بيد عدد محدود من الأفراد) ، فقليل من الأفراد يملكون المليارات ويسيطرون على الموارد الطبيعية ويتحكمون بأسعار البضائع ، وأكثر الأفراد يعانون الفقر .

الكتاب :

إثبات الفرض :

لاختبار صحة الفرض العلمي والتأكد منها وضعت قواعد عملية ، وهي : الطريقة القياسية ، والطرق الخمس التي وضعها (جون استيوارت مل) ، والتي تسمى بـ (طرق الاستقراء) أو (قوانين الاستقراء) ، وهي :

١- الطريقة القياسية : وهي أن يفترض المستقرئ وجود (علاقة عليّة) بين الأشياء موضوعة البحث ، ثم يستنتج من ذلك الافتراض نتائج ، ويبحث عما يؤيد صحة هذه النتائج ، فإن عثر على ذلك تيقن صحة فرضه ، وإن لم يعثر على ما يؤيد تلك النتائج عدل عن فرضه إلى فرض آخر .

ويمكن أن نستخدم هذه الطريقة لإثبات مختلف الفروض العلمية وخاصة في العلوم الاجتماعية والعلوم التاريخية وعلم طبقات الأرض وعلم الفلك .
وباستخدام هذه الطريقة توصل علماء الفلك إلى معرفة حركة الأفلاك وحركة الأرض حول الشمس وكروية الأرض وحركة المد والجزر .
وبهذه الطريقة أيضا يعلل علماء طبقات الأرض الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيرات في القشرة الأرضية .
وهكذا بالنسبة إلى الكثير من الحوادث التاريخية والتغيرات الاجتماعية .

التوضيح :

إثبات الفرض :

لاختبار صحة الفرض العلمي والتأكد منها وضعت قواعد عملية ، وهي : الطريقة القياسية ، وكذلك الطرق الخمس التي وضعها (جون استيوارت ميل) ، والتي تسمى بـ (طرق الاستقراء) أو (قوانين الاستقراء) ، ونأتي إلى القواعد العملية تباعا ، وهي :

القاعدة العملية الأولى : الطريقة القياسية :

والطريقة القياسية هي الطريق العام ، وهي أن يفترض المستقرئ وجود (علاقة عليّة) بين الأشياء موضوعة البحث ، ثم يستنتج من ذلك الافتراض نتائج ، ويبحث عما يؤيد صحة هذه النتائج ، فإن عثر على ما يؤيد صحة النتائج تيقن صحة فرضه ، وإن لم يعثر على ما يؤيد تلك النتائج عدل عن فرضه إلى فرض آخر .

وكل فرضية يضعها المستقرئ يجب أن تكون قابلة للاستدلال ، والطريق إلى ذلك له أقسام ، ويوجد طريق عام ، وهو أن يكون علاقة بين السبب الذي يفرضه المستقرئ وبين النتيجة التي وصل إليها من خلال الملاحظة أو التجربة ، ويحاول أن يعقد نسبة وعلاقة بينهما على أساس علاقة العلة والمعلول ، فيقول إن هذا السبب الذي أفرضه هو علة لحدوث هذه النتيجة ، فإذا عقد العلاقة بين السبب والنتيجة على أساس العلة والمعلول فهنا تأتي خمسة طرق ، وجميع هذه الطرق مشتقة من قانون العلة والمعلول .

ويمكن أن نستخدم الطريقة القياسية وعلاقة العلية لإثبات مختلف الفروض العلمية وخاصة في العلوم الاجتماعية والعلوم التاريخية وعلم طبقات الأرض وعلم الفلك .

وباستخدام هذه الطريقة توصل علماء الفلك إلى معرفة حركة الأفلاك وحركة الأرض حول الشمس وكروية الأرض وحركة المدّ والجزر .
وبهذه الطريقة أيضا يعلّل علماء طبقات الأرض الأسباب التي أدّت إلى حدوث التغيرات في القشرة الأرضية .

وهكذا بالنسبة إلى الكثير من الحوادث التاريخية والتغيرات الاجتماعية .
إذن : يوجد طريق عام ، وهو فرض نسبة وعلاقة العلة والمعلول بين السبب والنتيجة ، وبعد هذا الفرض نأتي إلى الطرق الخمسة التي قال بها (جون استيوارت ملّ) .

الكتاب :

٢- الطرق الخمس :

أ- طريقة التلازم في الوقوع : تقوم على الإيمان بتلازم العلة والمعلول واتفقهما في الوجود والوقوع ، بمعنى أنه متى وجدت العلة وجد المعلول .

فالمستقرئ - هنا - يدرس أكثر من حالة من الحالات التي تقع فيها الظاهرة ، ثم يقوم بتحليل ظروف كل حالة مستقلة عن الحالات الأخرى ، ومتى ما لاحظ اشتراك جميع الحالات في أمر واحد استنتج أن من الراجح أن يكون ذلك الأمر المشترك بين جميع الحالات هو علة حدوث الظاهرة .

كإيمان عالم النبات بأن مادة (الكلوروفيل) هي علة خضرة أوراق البرسيم لوجود الكلوروفيل في جميع الأوراق التي فحصها .

التوضيح :

القاعدة العملية الثانية : الطرق الخمس :

والطرق الخمس هي :

الطريقة الأولى : التلازم في الوقوع :

تقوم على الإيمان بتلازم العلة والمعلول واتفقهما في الوجود والوقوع، بمعنى أنه متى وجدت العلة وجد المعلول ، والتلازم في الوقوع وفي الوجود معناه أن وجود العلة يستلزم وجود المعلول ، فإذا تحققت العلة فلا بد من تحقق المعلول ، فإذا وجدت النار وجد الإحراق .

فالمستقرئ يدرس أكثر من حالة من الحالات التي تقع فيها الظاهرة ، ثم يقوم بتحليل ظروف كل حالة مستقلة عن الحالات الأخرى ، ومتى ما لاحظ اشتراك جميع الحالات في أمر

واحد استنتج أن من الراجح أن يكون ذلك الأمر المشترك بين جميع الحالات هو علة حدوث الظاهرة .

مثال :

إيمان عالم النبات بأن مادة (الكلوروفيل) هي علة خضرة أوراق البرسيم لوجود الكلوروفيل في جميع الأوراق التي فحصها ، فالمعلول هو خضرة الأوراق ، والعلة هي هذه المادة ، ويوجد تلازم في الوقوع ، فإذا وقعت وتحققت العلة وقع وتحقق المعلول .

الكتاب :

ب- طريقة التلازم في التخلف : وتقوم على الإيمان بتلازم العلة والمعلول في العدم ، بمعنى أنه متى عُدِمَتِ العلة عُدِمَ المعلول .

والمستقرئ - هنا - يدرس حالتين تقع الظاهرة في إحدهما ولا تقع في الأخرى ، ويحلل جميع ظروف الحالتين ، فإن انتهى إلى أن الحالتين متفقتان في كل شيء سوى أمر واحد ، ورأى أن هذا الأمر الواحد كان موجودا في الحالة التي وقعت فيها الظاهرة ، وغير موجود في الأخرى - استنتج أن من الراجح أن يكون هذا الأمر الموجود في حالة والمفقود في أخرى هو علة وجود الظاهرة .

وبهذه الطريقة يستنتج - مثلا - أن الأوكسجين علة في الاحتراق ؛ لأن عدم وجوده يسبب امتناع الاحتراق ، وأن الهواء علة في سماع الأصوات ؛ لأن عند عدم وجوده يستحيل سماع الأصوات .

التوضيح :

الطريقة الثانية : التلازم في التخلف :

تقوم على الإيمان بتلازم العلة والمعلول في العدم ، بمعنى أنه متى عُدِمَتِ العلة عُدِمَ المعلول ، فالتلازم في التخلف وفي الانتفاء معناه أنه متى ما عدمت العلة عدم المعلول ، وهذا معناه أن العلة إذا لم توجد فالمعلول لا يوجد ، فإذا لم تتحقق العلة لا يتحقق المعلول ، فإذا لا توجد نار لا يوجد إحراق .

والمستقرئ يدرس حالتين تقع الظاهرة في إحدهما ولا تقع في الأخرى ، ويحلل جميع ظروف الحالتين ، فإن انتهى إلى أن الحالتين متفقتان في كل شيء سوى أمر واحد ، ورأى أن هذا الأمر الواحد كان موجودا في الحالة التي وقعت فيها الظاهرة ، وغير موجود في الأخرى -

استنتج أن من الرّاجح أن يكون هذا الأمر الموجود في حالة والمفقود في أخرى هو علة وجود الظاهرة .

مثال ١ :

وبهذه الطريقة يستنتج أن الأوكسجين علة في الاحتراق ؛ لأن عدم وجوده يسبب امتناع الاحتراق ، فحينما يوجد أوكسجين تحترق المادة ، وإذا لا يوجد أوكسجين لا تحترق المادة .

مثال ٢ :

وبهذه الطريقة يستنتج أن الهواء علة في سماع الأصوات ؛ لأن عند عدم وجود الهواء يستحيل سماع الأصوات لأن الصوت ينتقل عن طريق الموجات في الهواء ، ومع عدم وجود الهواء لا ينتقل الصوت ، فيوجد هنا تلازم في التخلف ، فإذا تخلفت العلة تخلف المعلول ، وإذا لم تقع العلة لم يقع المعلول ، وإذا لم يتحقق العلة لم يتحقق المعلول ، وإذا لم توجد العلة لم يوجد المعلول .

الكتاب :

ج- طريقة التلازم في الوقوع والتخلف : وتقوم على الإيمان بأن العلة إذا وجدت وجد المعلول ، وإن عدمت عدم المعلول .

والمستقرئ - هنا - يهتدي إلى علة الظاهرة بوجود الظاهرة عند وجود عنصر معين مشترك بين حالتين ، وبعدم الظاهرة عند عدم ذلك العنصر المشترك ، فإنه يستنتج أن من الرّاجح أن يكون هذا العنصر المشترك هو علة وجود الظاهرة ، كما لو لوحظ أن ظاهرة (ضعف التكوين العلمي) منتشرة في مدارس متعدّدة تشترك في نظام تعليمي خاص ، وغير منتشرة في مدارس أخرى متعدّدة مشتركة في عدم أخذها بذلك النظام .

فإن المستقرئ - هنا - يستنتج أن من الرّاجح أن تكون علة ضعف التكوين العلمي هو النظام التعليمي الخاص .

التوضيح :

الطريقة الثالثة : التلازم في الوقوع والتخلف :

تقوم على الإيمان بأن العلة إذا وجدت وجد المعلول ، وإن عدمت عدم المعلول .

وفي هذه الطريقة يوجد جمع بين الطريقتين الأولى والثانية ، فهي مركبة من الطريقتين ، والطريقة الثالثة هي طريقة التلازم في الوقوع والتلازم في التخلّف ، فوجود العلة يستلزم وجود المعلول ، وانتفاء العلة يستلزم انتفاء المعلول .

والمستقرئ يهتدي إلى علة الظاهرة بوجود الظاهرة عند وجود عنصر معيّن مشترك بين حالتين ، وبعدم الظاهرة عند عدم ذلك العنصر المشترك ، فإنه يستنتج أن من الراجح أن يكون هذا العنصر المشترك هو علة وجود الظاهرة .

مثال :

لو لوحظ أن ظاهرة (ضعف التكوين العلمي) منتشرة في مدارس متعدّدة تشترك في نظام تعليمي خاص ، وغير منتشرة في مدارس أخرى متعدّدة مشتركة في عدم أخذها بذلك النظام ، فإن المستقرئ يستنتج أن من الراجح أن تكون علة ضعف التكوين العلمي هو النظام التعليمي الخاص ، فمع وجود هذا النظام التعليمي يوجد ضعف التكوين العلمي ، ومع عدم هذا النظام لا يوجد ضعف التكوين .

الكتاب :

د- طريقة التلازم في التغير : وتقوم على الإيمان بأن أي تغيّر يحدث في العلة لا بد وأن يحدث في المعلول .

وبهذه الطريقة انتهى إلى معرفة أن حركة المدّ والجزر معلولة لجذب الشمس والقمر للأرض ، وذلك لأن تغير المد والجزر يتبع بانتظام حركة الشمس والقمر طول السنة . وانتهى بسببها أيضا إلى معرفة أن حجم الغاز والضغط الواقع عليه يتناسبان تناسباً عكسياً ، وإلى معرفة تحديد العلاقة بين العرض والطلب في الأسواق التجارية .

التوضيح :

الطريقة الرابعة : التلازم في التغير :

تقوم على الإيمان بأن أي تغيّر يحدث في العلة لا بد وأن يحدث في المعلول ، فأني تغيّر في العلة يستلزم تغيّراً في المعلول ، فإذا تغيّر جانب في العلة يتغيّر جانب في المعلول ، وهنا لا ينظر إلى وجود العلة وعدمها كما في الطرق السابقة ، وإنما ينظر إلى وجود تغير في العلة ، فأني تغير في العلة يؤدي إلى حدوث تغير في المعلول ، والتغير في العلة تدريجي ، وهذا يؤدي إلى التغير التدريجي في المعلول .

مثال ١ :

معرفة أن حركة المدّ والجزر معلولة لجذب الشمس والقمر للأرض ، وذلك لأن تغير المد والجزر يتبع بانتظام حركة الشمس والقمر طوال السنة ، فيوجد تغير في حركة الشمس والقمر ، وهذا التغير يؤدي إلى تغير حركة المد والجزر ، فالمد والجزر أمران تدريجيان لا أنهما يحدثان فجأة ، ففي حالة المد ينقص الماء تدريجيا إلى أن نصل إلى حالة الجزر الكلي ، ثم يزداد الماء تدريجيا إلى أن نصل إلى أعلى مد .

مثال ٢ :

معرفة أن حجم الغاز والضغط الواقع عليه يتناسبان تناسباً عكسياً ، كلما زاد الضغط قل حجم الغاز ، وكلما نقص الضغط زاد الحجم ، مثلاً من باب تقريب الصورة إذا كان الضغط ١٠٠ فالحجم ١ ، وإذا صار الضغط ٩٠ فالحجم ٢ ، وإذا صار الضغط ٨٠ فالحجم ٣ ، وإذا صار الضغط ١ فالحجم ١٠٠ ، فتغير العلة يؤدي إلى تغير المعلول ، ويوجد تغير تدريجي زيادة ونقيصة على درجات مختلفة .

مثال ٣ :

معرفة تحديد العلاقة بين العرض والطلب في الأسواق التجارية ، فبين العرض والطلب علاقة عكسية ، كلما زاد العرض قل الطلب ، وكلما قل العرض زاد الطلب ، وكلما زاد العرض قل السعر ، وكلما قل العرض زاد السعر ، فيوجد تدرج في العرض والطلب ، لذلك يقوم التاجر بالاحتكار ليقول العرض ، وبالتالي يرتفع السعر ، ومن هنا جاءت حرمة احتكار أي مادة يحتاجها الناس سواء كانت مادة غذائية أم غير غذائية ؛ لكي لا ترتفع الأسعار بشكل مصطنع ، ويقع العبء على الناس .

الكتاب :

هـ - طريقة البواقي : وتقوم على الإيمان بأن علة الشيء لا تكون علة لشيء آخر يختلف عنه .

والمستقرئ - هنا - يلاحظ فيما إذا رأى علتين لمعلولين مختلفين ، وعلم بأن علة معينة من علتين هي علة لمعلول معين من المعلولين - استنتج أن من الراجح أن تكون العلة الباقية هي علة المعلول الباقي .

وبهذه الطريقة اهتدى (ليفرييه) إلى اكتشاف الكوكب (نبتون) ، وذلك حينما وجد انحرافا في مدار الكوكب (يورانوس) ، ونسب ذلك الانحراف إلى وجود كوكب آخر قريب منه ؛ لأن علل الظواهر الفلكية الأخرى المتصلة بالكوكب (يورانوس) معروفة لديه سوى الظاهرة الباقية ، وهي ظاهرة انحراف مدار (يورانوس) ، فإذا من الراجح أن تكون علتها هي وجود كوكب آخر قريب منه .

التوضيح :

الطريقة الخامسة : البواقي :

تقوم على الإيمان بأن علة الشيء لا تكون علة لشيء آخر يختلف عنه ، فهو علة لهذا الشيء ، وليس علة لشيء آخر .

والمستقرئ يلاحظ فيما إذا رأى علتين لمعلولين مختلفين ، العلة الأولى علة للمعلول الأول ، والعلة الثانية علة للمعلول الثاني ، ولا يمكن أن يكون المعلولان تحت علة واحدة ، وعلم بأن علة معينة من علتين هي علة لمعلول معين من المعلولين - استنتج أن من الراجح أن تكون العلة الثانية علة للمعلول الثاني ، فالعلة الباقية هي علة المعلول الباقي ، لذلك سمى هذه الطريقة "طريقة البواقي" .

إن علة الشيء لا تكون علة لشيء آخر يختلف عن الشيء الأول في المعلولية ، فكل معلول له علته الخاصة المستقلة ، مثلا علة الإحراق هي النار ، وعلة التجمد ليست هي النار بل علة أخرى وهي البرودة ، فالنار يستحيل أن تكون علة للتجمد ، فلا بد من وجود علة أخرى للتجمد ، فحقيقة الإحراق تختلف عن حقيقة التجمد ، وهذا يحدث مع الانحصار في علتين ، فنحن ندور بين هاتين علتين ، فالنار علة للمعلول الأول وهو الإحراق ، ويستحيل أن تكون النار علة للمعلول الثاني وهو التجمد ، فتكون العلة الثانية - وهي البرودة - علة للمعلول الثاني .

مثال :

وبهذه الطريقة اهتدى (ليفرييه) إلى اكتشاف الكوكب (نبتون) ، وذلك حينما وجد انحرافا في مدار الكوكب (يورانوس) ، ونسب ذلك الانحراف إلى وجود كوكب آخر قريب منه ؛ لأن علل الظواهر الفلكية الأخرى المتصلة بالكوكب (يورانوس) معروفة لديه سوى الظاهرة الباقية ،

وهي ظاهرة انحراف مدار (يورانوس) ، فإذا من الراجح أن تكون علتها هي وجود كوكب آخر قريب منه .

إذن :

توجد علتان ومعلولان مختلفان ، ولا يمكن أن يكون المعلولان معلولين لعلّة واحدة ، واكتشفنا أن العلة الأولى علة للمعلول الأول ، فنستنتج من ذلك أن العلة الثانية علة للمعلول الثاني ؛ فكل معلول له علة مستقلة .

هذه الطرق الخمسة أطلق عليها "طرق الاستقراء" أو "قوانين الاستقراء" .

وفي مرحلة الفرض يفرض علة معينة للشيء ، وينظر ليرى أن هذا الفرض صحيح أو خاطئ ، فإذا ثبتت صحة الفرض فبعد ذلك يضع القاعدة الكلية والنظرية العامة .

الكتاب :

ثالثا : مرحلة القانون

وهي المرحلة الأخيرة التي ينتهي إليها المستقرئ ، وذلك بعد أن تثبت لديه صحة الفرض الذي افترضه ، وينتقل إلى وضع القاعدة العامة الثابتة ، والتي تسمى بـ (القانون) .

التوضيح :

ثالثا : مرحلة القانون

هي المرحلة الأخيرة التي ينتهي إليها المستقرئ ، وذلك بعد أن تثبت لديه صحة الفرض الذي افترضه ، فهو في مرحلة الفرض فرضا معينا ، والآن أثبت صحة هذا الفرض ، وبعد إثبات صحة الفرض ينتقل إلى وضع القاعدة العامة الثابتة ، والتي تسمى بـ (القانون) و(النظرية) و(القاعدة) .

بعد أن يعرف المستقرئ السبب ويستدلّ عليه يأتي إلى صياغة القانون العام والقاعدة العامة ، فبعد التجربة يصل إلى القاعدة العامة والقانون وهو (كل حديد يتمدد بالحرارة) ، والسبب لتمدد الحديد هو الحرارة ، وهو أجرى التجربة على مائة قطعة من الحديد ، وكان الاستقراء استقراء معللا ، فيستنتج أن (كل حديد يتمدد بالحرارة) .

وفي البداية استقرأ ثم فرض سببا ثم أثبت صحة الفرض فينتقل إلى القاعدة والنظرية والقانون ، وآخر مرحلة يقوم بها المستقرئ هي صياغة القانون ، والقانون يكون نتيجة للفرضية التي وضعها واستدل على صحتها ، والقانون هو القاعدة الكلية التي تنطبق على جميع جزئياتها ، مثل القانون بأن (كل حديد يتمدد بالحرارة) ، فحينما تأتي بأي قطعة من الحديد تقول بأنها تتمدد بالحرارة ؛ لأنك طبقت القانون العام ، أو في النحو قاعدة (كل فاعل مرفوع) ، فهو قانون كلي ينطبق على كل كلمة وقعت فاعلا .

الكتاب :

الخلاصة :

والخطوات التي تتبّع في طريقة الاستدلال بالاستقراء هي :

١- تعيين المطلوب .

٢- دراسة الجزئيات .

٣- استخراج النتيجة .

٤- وضع القاعدة العامة .

التوضيح :

الخلاصة :

الخطوات التي تتبّع في طريقة الاستدلال بالاستقراء هي :

الخطوة الأولى : تعيين المطلوب :

ولا بد من حصر المطلوب بدقة ، وتحديد ما تريده بالضبط ، وهذا يجري في أي بحث تبحثه ، وحتى في البحوث الدينية حدد بدقة ما تريد أن تبحثه ، مثلا تريد أن تبحث في القرآن والروايات عن "الصلاة" ، فتسأل بعض الأسئلة ، مثل : ما هي الصلاة ؟ كيف يمكن الاستفادة من الصلاة ؟

وبعد ذلك تبحث عن الأجوبة .

الخطوة الثانية : دراسة الجزئيات :

وندرس الجزئيات لأننا الآن في الاستقراء ، فنتبّع الجزئيات عن طريق تكرار الملاحظة وتكرار التجربة .

الخطوة الثالثة : استخراج النتيجة :

نستخرج النتيجة ثم نفرض سببا لهذه النتيجة .

الخطوة الرابعة : وضع القاعدة العامة :

والقاعدة العامة هي القانون .

الكتاب :

تنبيه :

قد تطلق كلمة (نظرية) في العلوم على (الفرض) ، كما يقال (نظرية التطور) و (نظرية الجاذبية) .

وقد تطلق على (القانون) ، كما يقال (نظرية العرض والطلب) و (نظرية أرخميدس في الأجسام الطافية) .

إلا أنه غالبا ما تستعمل كلمة (نظرية) ويراد منها (القانون) .

التوضيح :

تنبيه :

قد تطلق كلمة (نظرية) في العلوم على (الفرض) ، فيقولون نظرية ، ولكنها في الواقع فرض ، كما يقال (نظرية التطور) و (نظرية الجاذبية) ، فنظرية التطور عبارة عن فرضية ، فلا يمكن لداروين أن يثبت أن ما رآه من أحافير حصل لها تطور من نوع إلى نوع آخر ، والعملية جرت في ملايين أو مليارات السنوات ، فلا يمكنه إثبات صحة فرضيته عن طريق التجربة ، فهو رأى الأحافير وفسرها بفرضية لا تصل إلى مستوى النظرية ، فداروين قدم تفسيراً لما رآه من أحافير ، وقلنا بأن الفرض لا يكون فرضاً علمياً إلا إذا توفر على شروط معينة ، وقلنا في الشرط الثاني أن يكون الفرض قضية قابلة للبرهنة على صحتها أو فسادها ، وفرضية التطور لا يمكن إثبات صحتها لأنها جرت في ملايين أو مليارات السنوات ، فيظل فرضاً غير قابل للبرهنة على صحته ، وكذلك فرضية الجاذبية لا تصل إلى مستوى النظرية ، فنيوتن رأى أن الجسم ينزل من الأعلى إلى الأسفل ، فافترض وجود جاذبية للأرض تجذب الأجسام ، والجاذبية غير قابلة للرؤية ، فيفرض وجود قوة تجذب الأجسام ، فيقال لهما نظرية ، ولكنهما في الواقع عبارة عن فرضين ، فالنظرية لا تعني دائما أمراً ثبتت صحته ، ويطلقون على الفرض نظرية لكي يصير مقبولا ، ويظن الناس بأنها أمر ثبتت صحته ، وهو ما زال فرضاً ، ولا يمكن إثبات صحته ، وما دان أنه لا يمكن البرهنة عليه فيظل فرضاً ، ولا يصل إلى مستوى النظرية والقانون .

وقد تطلق (النظرية) على (القانون) ، كما يقال (نظرية العرض والطلب) ، والمقصود قانون العرض والطلب ، ويقولون (نظرية أرخميدس في الأجسام الطافية) ، ويقصدون قانون أرخميدس .

إلا أنه غالبا ما تستعمل كلمة (نظرية) ويراد منها (القانون) .

الكتاب :

أهمية الاستقراء :

للاستقراء أهمية كبرى في مناهج البحوث العلمية حيث يتوقف عليه تأليف القواعد العلمية العامة والتوصل إليها .

فعالم الفيزياء لا يستطيع أن يتوصل إلى قواعد علم الفيزياء حول الظاهرة الطبيعية ما لم يدرس مختلف جزئيات كل ظاهرة من تلك الظواهر التي يحاول إعطاء قواعد عامة حولها . وكذلك عالم اللغة العربية لا يستطيع أن يعطي قواعد عامة في اللغة العربية ما لم يستقرئ ويدرس مختلف المفردات والجمل في شتى استعمالات العرب اللفظية . وهكذا في كل علم من العلوم الأخرى .

فالاستقراء هو الذي يزودنا بالقواعد العامة التي نستعملها في التطبيقات العلمية عن طريق القياس لمعرفة أحكام الجزئيات .

وفي ضوءه : نعرف أيضا مدى علاقة الاستقراء بالقياس .

التوضيح :

أهمية الاستقراء :

للاستقراء أهمية كبيرة في مناهج البحوث العلمية حيث يتوقف عليه تأليف القواعد العلمية العامة والتوصل إليها ، فيستفاد من الاستقراء في البحوث العلمية ، وعن طريق الاستقراء يصل العلماء إلى استنتاج القواعد العلمية العامة .

مثال ١ :

عالم الفيزياء لا يستطيع أن يتوصل إلى قواعد علم الفيزياء حول الظاهرة الطبيعية ما لم يستقرئ ويدرس مختلف جزئيات كل ظاهرة من تلك الظواهر التي يحاول إعطاء قواعد عامة حولها ، فعن طريق الاستقراء يصل إلى القواعد العامة في علم الفيزياء .

مثال ٢ :

عالم اللغة العربية لا يستطيع أن يعطي قواعد عامة في اللغة العربية ما لم يستقرئ ويدرس مختلف المفردات والجمل في شتى استعمالات العرب اللفظية .
وهكذا في كل علم من العلوم الأخرى .

إذن :

الاستقراء يزودنا بالقواعد العامة التي نستعملها في التطبيقات العلمية عن طريق القياس لمعرفة أحكام الجزئيات ، وهكذا نعرف مدى علاقة الاستقراء بالقياس ، فالاستقراء يعطينا القاعدة العامة ، والقاعدة العامة تستعمل في القياس .

إن القياس يعتمد على مقدمة كبرى كلية أو صغرى كلية ؛ لأنه لا إنتاج من مقدمتين جزئيتين ، والقواعد الكلية يزودنا بها المستقرئ ، فبعد عملية الاستقراء وإثبات صحة النتيجة التي توصل إليها تثبت القوانين والقواعد الكلية ، وهذه القواعد الكلية تستعمل في القياس ضمن المقدمة الكبرى أو الصغرى ، ففي القياس القاعدة الكلية المستعملة في المقدمات أتينا بها من الاستقراء ، ففي الاستقراء عندك تتبع جزئيات ثم تفرض فرضا ثم تثبت صحة الفرض فتكون عندك قاعدة عامة ثم تستعمل هذه القاعدة العامة في كبرى القياس ، وقد تستعمل القاعدة في صغرى القياس حينما تكون الصغرى كلية ، وقد تستعمل القواعد في كلتا المقدمتين حينما تكونان كليتين .

مثلا يرى أن الجزئي الأول من الحديد يتمدد بالحرارة ، والجزئي الثاني يتمدد ، والجزئي الثالث يتمدد ، ويتتبع جزئيات أخرى ، فيصل إلى قانون وقاعدة كلية (كل حديد يتمدد بالحرارة) ، وفي القياس يستعمل هذه القاعدة الكلية في المقدمة الكبرى .

إذن :

المنهج الاستقرائي هو الذي يزود المنهج القياسي الاستنباطي بالقوانين والقواعد الكلية ، ولا بد أن تكون القواعد الكلية يقينية لكي تستعمل في القياس لكي نصل إلى النتائج اليقينية ، وإذا كانت القواعد ظنية فنتيجة القياس تكون ظنية ، والاستقراء التام والاستقراء الناقص المعلل يعطيان قواعد يقينية ، وأما الاستقراء الناقص غير المعلل فلا يعطي قواعد يقينية .

الكتاب :

التمثيل

تعريفه :

التمثيل : هو إثبات حكم جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له .

مثاله :

كإثبات حكم حرمة الخمر للنبذ لأنه يشبه الخمر في الإسكار .

التوضيح :

التمثيل

تعريف التمثيل :

التمثيل : هو إثبات حكم جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له .

التمثيل هو الطريق الثالث من طرق الاستدلال المباشر على إثبات قضية ، وقلنا إن القياس حركة من الكلّي العام إلى الجزئي الخاص ، أي أن الحركة تنازلية من العام إلى الخاص ، والاستقراء حركة من الجزئي الخاص إلى الكلّي العام ، أي أن الحركة تصاعديّة من الخاص إلى العام .

وأما التمثيل فهو حركة أفقية من الجزئي الخاص إلى الجزئي الخاص ، فهو إثبات حكم جزئي بسبب ثبوته في جزئي آخر مشابه للجزئي الأول ، والتمثيل المنطقي هو القياس الفقهي . ولا توجد في التمثيل قاعدة كلية ، فالقاعدة الكلية ليست مطلوبة كنتيجة للاستدلال ، ولا هي معلومة مستعملة كمقدمة في الاستدلال .

ففي التمثيل المطلوب هو معرفة حكم الجزئي عن طريق حكم الجزئي الآخر ، فالمطلوب الذي هو نتيجة الاستدلال هو حكم الجزئي ، والمعلوم المستعمل في المقدمة هو حكم الجزئي الآخر ، فتكون الحركة من الجزئي إلى الجزئي .

مثال :

إثبات حكم حرمة الخمر للنبذ لأنه يشبه الخمر في الإسكار .

نعلم أن حكم الخمر هو الحرمة ، وهو حكم قطعي ، فالمعلوم هو حكم جزئي ، والمطلوب المجهول هو حكم النبذ ، وهو حكم جزئي أيضا ، وننتقل من حكم الجزئي إلى حكم الجزئي الآخر ، فهو انتقال من جزئي إلى جزئي ، وهذا الانتقال يتوقف على عنصر المشابهة بين الجزئيين ، والمراد من عنصر المشابهة هو علة الحكم ، فنسأل : ما هي علة تحريم الخمر؟

وعلة تحريم الخمر هو الإسكار ، فالخمر حرام لأنه مسكر ، وما يأتي بعد كلمة "لأنه" يكون هو العلة ، والنبذ مسكر أيضا ، فالنتيجة هي أن النبذ حرام لأنه مسكر ، فالعلة

مشاركة بين الخمر والنبذ ، وعلة الحكم هي عنصر المشابهة ، فحكم الخمر يسري إلى النبذ بسبب وجود علة الحكم في النبذ ، فالنبذ حرام لأنه مسكر ، وأما الماء فهو ليس حراماً لأنه ليس مسكراً .

الكتاب :

أركانه :

للمثيل أركان لا يتم الاستدلال به إلا عند توفرها ، وهي :

- ١- الأصل : وهو الجزئي المعلوم ثبوت الحكم له ، كالخمر في المثال المذكور .
- ٢- الفرع : وهو الجزئي المطلوب إثبات الحكم له ، كالنبذ في المثال المذكور .
- ٣- الجامع : وهو جهة المشابهة بين الأصل والفرع ، كالإسكار في المثال المذكور .
- ٤- الحكم : وهو الحكم المعلوم ثبوته للأصل ، والذي يحاول إثباته للفرع ، كالحرمة في المثال المذكور .

التوضيح :

أركان التمثيل :

للمثيل أركان لا يتم الاستدلال به إلا عند توفرها ، وهي :

الركن الأول : الأصل :

هو الجزئي المعلوم ثبوت الحكم له ، كالخمر في المثال المذكور ، فالخمر هو الأصل في التمثيل .

الركن الثاني : الفرع :

هو الجزئي المطلوب إثبات الحكم له ، كالنبذ في المثال المذكور ، فالنبذ هو الفرع في التمثيل ، فالأصل هو الخمر ، والفرع هو النبذ ، فالنبذ حرام لأنه مسكر .

الركن الثالث : الجامع :

هو جهة المشابهة بين الأصل والفرع ، كالإسكار في المثال المذكور .

والجامع في المثال السابق هو علة الحكم المشتركة بين الأصل والفرع ، كالإسكار ، وكلما وجدت العلة وجد المعلول ، وإذا انتفت العلة انتفى المعلول ، والمعلول هو الحكم ، فكلما وجد الجامع وجهة المشابهة وجد الحكم ، والحكم يدور مدار العلة وجوداً وعدمها ، فثبوت الحكم وانتفاؤه يدور مدار ثبوت العلة وانتفاؤها .

الركن الرابع : الحكم :

هو الحكم المعلوم ثبوته للأصل ، والذي يحاول إثباته للفرع ، كالحرمة في المثال المذكور .
وفي التمثيل نثبت الحكم الجزئي عن طريق معرفة حكم جزئي آخر .

إذن :

التمثيل هو انتقال حكم ثابت لجزئي إلى جزئي آخر بسبب وجود الجامع وجهة المشابهة بين الجزئيين ، والتمثيل حركة من الجزئي الخاص إلى الجزئي الخاص .

الكتاب :

كيفية الاستدلال به :

هي أن يعتمد المستدل إلى معرفة جزئي يشابه الجزئي الذي يطلب إثبات حكمه ، ثم يقوم بمحاولة حصر علة الحكم في النقطة أو الوصف الذي يشترك الجزئان فيه ، والذي يصلح لأن يكون سببا للحكم ، ثم يثبت الحكم .

مثل : أن يعتمد المستدل وهو يريد معرفة (حكم شرب النبيذ) إلى معرفة ما يشابهه في بعض أوصافه التي تصلح لأن تكون سببا للحكم وهو (الخمر) - هنا - .
ثم يقوم بمحاولة حصر سبب حرمة شرب الخمر بـ (الإسكار) من بين الأوصاف المشتركة بين الخمر والنبيذ ؛ لأن الإسكار يصلح لأن يكون سببا للحرمة .
ثم ينتهي بعدها إلى أن الإسكار الذي هو سبب حرمة شرب الخمر موجود في النبيذ - أيضا - .

فيرتب عليه : أن حكم شرب النبيذ هو الحرمة أيضا ؛ لأنه مسكر كالخمر .

الخلاصة :

والخطوات التي تتبع في الاستدلال بالتمثيل هي ما يلي :

- ١- تعيين المطلوب .
- ٢- تعيين الأصل .
- ٣- محاولة حصر سبب الحكم في نقطة مشتركة بين الأصل والفرع تصلح لأن تكون سببا للحكم .
- ٤- النتيجة .

التوضيح :

كيفية الاستدلال بالتمثيل :

هي أن يعتمد المستدل إلى معرفة جزئي - وهو الخمر - يشابه الجزئي الذي يطلب إثبات حكمه - وهو النبيذ - ، ثم يقوم بمحاولة حصر علة الحكم في النقطة أو الوصف الذي يشترك الجزئيان فيه ، وهي الإسكار ، والذي يصلح لأن يكون سببا وعلة للحكم ، ثم يثبت الحكم للجزئي المطلوب معرفة حكمه ، وهو النبيذ .

مثال :

أن يعتمد المستدل وهو يريد معرفة (حكم شرب النبيذ) إلى معرفة ما يشابهه في بعض أوصافه التي تصلح لأن تكون سببا للحكم ، والجزئي الذي يشابه النبيذ هو (الخمر) ، والحكم هو الحرمة .

ثم يقوم بمحاولة حصر سبب حرمة شرب الخمر بـ (الإسكار) من بين الأوصاف المشتركة بين الخمر والنبيذ ؛ لأن الإسكار يصلح لأن يكون سببا للحرمة ، ولنفرض أنه توجد عشرة أوصاف مشتركة بين الخمر والنبيذ ، مثلا اللون ، فكلاهما لونه أحمر ، وكلاهما سائل ، ولهما نفس الكثافة ، ويبحث ليرى ما يصلح من هذه الأوصاف ليكون سببا للحرمة ، فاللون لا يصلح لأن يكون سببا للحركة ، فلا نقول إن الخمر حرام لأن لونه أحمر ، فاللون ليس له دخل في حرمة الخمر ، وكذلك كونه سائلا ، فلا نقول إن الخمر حرام لأنه سائل ، فالسيولة له دخل في حرمة الخمر ، ولا كونه له كثافة معينة ، فلا نقول إن الخمر حرام لأن له هذه الكثافة المعينة ، فالكثافة ليس لها دخل في حرمة الخمر ، ونأتي إلى الإسكار ، فنقول إن الخمر حرام لأنه مسكر ، فنقول نعم هذه الصفة تصلح لأن تكون علة للحكم .

ثم ينتهي بعدها إلى أن الإسكار الذي هو سبب لحرمة شرب الخمر موجود في النبيذ أيضا .

فيرتب عليه : أن حكم شرب النبيذ هو الحرمة أيضا ؛ لأنه مسكر كالخمر ، فالنبيذ حرام ؛ لأنه مسكر .

إذن :

نأتي إلى الصفات المشتركة بين الأصل والفرع ، ونعرف أن صفة من هذه الصفات تصلح لأن تكون علة الحكم ، وهذه الصفة مشتركة بين الأصل والفرع ، وما دام أن الجامع ووجه المشابهة موجود في الأصل والفرع فينتقل الحكم من الأصل إلى الفرع .

الخلاصة :

الخطوات التي تتبّع في الاستدلال بالتمثيل هي ما يلي :

١- تعيين المطلوب :

المطلوب هو معرفة حكم الفرع ، فالمطلوب هو حكم شرب النبيذ ، والفرع هو النبيذ .

٢- تعيين الأصل :

الأصل هو الخمر .

٣- محاولة حصر سبب الحكم في نقطة مشتركة بين الأصل والفرع تصلح لأن تكون سببا للحكم :

الجامع ووجه المشابهة بين الأصل والفرع هو سبب الحكم وعلته ، وهو الإسكار .

٤- النتيجة :

النتيجة هي حرمة شرب النبيذ .

الكتاب :

أهمية التمثيل :

تقدّم وأن رأينا في موضوع (إثبات الفرض) من الاستقراء كيف أن التمثيل يُتَّخَذُ أساسا لكثير من الفروض العلمية في مختلف العلوم .

فعن طريق التمثيل توصل (دارون) إلى وضع (نظرية تنازع البقاء) بين الأحياء ؛ لأنه لاحظ وجه شبه بين الحياة الاجتماعية في قيامها على أساس من التنافس والتصارع وبين الحياة الطبيعية .

وعن طريق التمثيل أيضا توصل (نيوتن) إلى وضع (نظرية الجاذبية) ؛ لأنه لاحظ وجه شبه بين سقوط الأجسام نحو الأرض وحركة القمر حول الأرض وحركة الكواكب جميعها حول الشمس .

التوضيح :

أهمية التمثيل :

تقدّم وأن رأينا في موضوع (إثبات الفرض) من الاستقراء كيف أن التمثيل يُتَّخَذُ أساسا لكثير من الفروض العلمية في مختلف العلوم ، فينتقل الحكم من جزئي -وهو الأصل- إلى جزئي آخر -وهو الفرع- مشابه للأصل ، ويكون الجامع ووجه المشابهة هو علة الحكم .

مثال ١ :

عن طريق التمثيل توصل (داروين) إلى وضع (نظرية تنازع البقاء) بين الأحياء ؛ لأنه لاحظ وجه شبه بين الحياة الاجتماعية في قيامها على أساس من التنافس والتصارع وبين الحياة الطبيعية ، فانتقل من وجود التنافس بين الناس في الحياة الاجتماعية إلى وجود التنافس والتصارع بين الأحياء في الحياة الطبيعية ، ووجه المشابهة وجود تشابه بين الحياة الاجتماعية والحياة الطبيعية ، والأصل هو الحياة الاجتماعية ، والفرع هو الحياة الطبيعية ، والحكم هو التنافس ، فحكم التنافس بين الناس في الحياة الاجتماعية انتقل إلى الأحياء في الحياة الطبيعية ، فصار هناك تنافس بين الأحياء في الحياة الطبيعية ، والنتيجة هي (نظرية تنازع البقاء) .

ويوجد خطأ في الفكرة المشهورة أن الإنسان تطور من قرد ، وما طرحه داروين هو أن الإنسان والقرد لهما سلف مشترك ، فالإنسان والقرد أبناء عم ، ومن يقول بأن الإنسان تطور من قرد لا يوجد عنده اطلاع على نظرية داروين في كتابه "أصل الأنواع" .

مثال ٢ :

عن طريق التمثيل توصل عالم الفيزياء (نيوتن) إلى وضع (نظرية الجاذبية) ؛ لأنه لاحظ وجه شبه بين سقوط الأجسام نحو الأرض وبين حركة القمر حول الأرض وحركة الكواكب حول الشمس .

الكتاب :

والتمثيل هو (القياس الشرعي) الذي يعدّ في رأي بعض المذاهب الفقهية الإسلامية مصدرا من مصادر التشريع الإسلامي .

بهذا وأمثاله نستطيع أن ندرك أهمية التمثيل في العلوم .

التوضيح :

التمثيل المنطقي هو القياس الشرعي الفقهي في الفقه العملي ، وعند بعض مذاهب المسلمين القياس الفقهي هو مصدر من مصادر التشريع ، ومصادر التشريع عندهم هي : الكتاب الكريم والسنة الشريفة والإجماع والقياس الشرعي .

وأما عند الشيعة فمصادر التشريع هي : الكتاب الكريم والسنة الشريفة والإجماع والعقل ، وهذا ما يقوله الفقهاء في مدرسة أهل البيت عليهم السلام .

ويمكن أن نقول بأن مصادر التشريع هي : الكتاب الكريم ، والنبي ص وعترته الطاهرة ، والعقل ، وبديل السنة نقول النبي ص وعترته الطاهرة لأن المصدر ليس هو السنة ، وإنما النبي وعترته اعتمادا على حديث الثقلين ، كما أن القرآن هو المصدر ، فالنبي وعترته هم المصدر ، وأما السنة ففيها الصحيح والضعيف والموضوع ، فلا تكون مصدرا ، وإنما المصدر الصافي هو النبي وعترته الطاهرة ، كما أن المصدر الصافي هو القرآن الكريم ، وأما الإجماع إذا سبب اليقين للفقهاء فيعتمد عليه ، وإذا لم يسبب له اليقين فلا يعتمد عليه .

ولا نقول المذاهب الإسلامية ، وإنما هي مذاهب المسلمين ، أو المذاهب المسلمة ؛ لأن الإسلام لا يوجد فيه مذاهب ، فالإسلام واحد ، نعم قراءات المسلمين وأفهامهم للإسلام قراءات وأفهام مختلفة ، وهي قراءات المسلمين وليست قراءات إسلامية .

سؤال : ما هو الفرق بين القياس المنطقي والقياس الفقهي ؟

الجواب :

الفرق بين القياس المنطقي والقياس الفقهي هو أن القياس المنطقي هو الانتقال من القاعدة الكلية لإثبات حكم الجزئي ، والقياس الفقهي هو التمثيل المنطقي وهو الانتقال من حكم جزئي إلى حكم جزئي آخر .

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام يوجد ذم للقياس الفقهي .

كتابة الروايات هنا .

وبالإضافة إلى الروايات فإن العقل لا يعتمد على القياس الفقهي لأن القياس الفقهي لا يفيد اليقين بالنتيجة ، وإنما يفيد الظن بالنتيجة ، فالإسكار هو علة ظنية لا يقينية ؛ لأنه قد يكون الإسكار جزء العلة لا تمام العلة ، فقد توجد علة أخرى بالإضافة إلى علة الإسكار ، فتوجد علتان ، وكل علة تشكل جزء علة ، والعلة التامة متكونة من مجموع العلتين ، وأحد العلتين هو الإسكار ، والعلة الأخرى مجهولة عندنا ، فتكون النتيجة ظنية لأن النتيجة تتبع أضعف المقدمات ، وإذا كانت علة الحكم ظنية فتكون النتيجة ظنية .

نعم يمكن الاعتماد على علة الحكم - وتسمى أيضا ملاك الحكم - إذا ذكر الشرع هذه العلة ونصّ عليها وصرّح بها ، فتكون العلة منصوطة مذكورة في الشرع ، ولكن حينما نستنتج العلة فهذا الاستنتاج يكون استنتاجا ظنيا فتكون العلة ظنية لا يقينية .

وأما العلة غير المنصوصة التي لم يذكرها الشرع فلا يمكن الاعتماد عليها ، فإذا جاء دليل شرعي يقول : "الخمر حرام لأنه مسكر" ، فهنا العلة -أي الإسكار- منصوصة فيمكن الاعتماد على علة الحكم المنصوصة في الانتقال من حكم جزئي إلى حكم جزئي آخر ، فنقول بأن النبيذ حرام لأنه مسكر ، فهذه العلة يمكن تطبيقها على جزئيات متعددة ، فالمخدرات حرام لأنها مسكرة ، وإذا لم يصرح بعلّة الحكم فلا يمكن أن نسري الحكم من جزئي إلى جزئي آخر .

إذن :

نفرق بين العلة المنصوصة والعلة غير المنصوصة في النصوص الشرعية ، والفقيه يستفيد من العلة المنصوصة ؛ لكي يسري الحكم من جزئي إلى جزئي آخر ، والعلة غير المنصوصة لا يمكن الاعتماد عليها ؛ لأنها استنتاج بشري من الإنسان .

علة الحكم وحكمة الحكم :

ويوجد هنا عنوانان : عنوان علة الحكم أو ملاك الحكم ، وعنوان حكمة الحكم ، ولا بد من معرفة الفرق بينهما ، فحكمة الحكم ليست هي علة الحكم ، ويوجد فرقان :

الفرق الأول :

علة وملاك الحكم هي سبب الحكم ، أي السبب الذي من أجله شرّع الحكم ، فهي سبب التشريع ، فالملاك يقع قبل تشريع الحكم ، وحكمة الحكم هي نتيجة الحكم ، فبعد أن يُشرّع الحكم تترتب عليها نتائج معينة ، والحكمة تقع بعد تشريع الحكم ، فالحكم له سبب ونتيجة ، والسبب هو علة الحكم وملاكه ، والنتيجة هي حكمة الحكم ، فما يكون قبل الحكم هو السبب والعلة والملاك ، وما يكون بعد الحكم هو النتيجة والحكمة .

لو سألنا : لماذا فرض الله الصلاة على الإنسان ؟

قد يجيب شخص بأنها رياضة للإنسان ، ويقول بأنه في زماننا نحن نلعب أنواع مختلفة من الرياضة ، فلا نحتاج إلى القيام والركوع والسجود ، فيمكننا الصلاة بالجلوس والإتيان بجميع الأقوال ، فلا نحتاج إلى الرياضة أثناء الصلاة ؛ لأنه توجد عندنا وسائل أخرى للرياضة .

نقول بأن هذا ليس سبب الحكم وعقلته وملاكه ، نعم لو قلنا بأن هذه هي علة الحكم وملاكه فنفعل ما يقوله هذا الشخص ، ولكن هذه هي الحكمة والنتيجة ، فالنتيجة هي أنه نوع من أنواع الرياضة بالنسبة للمصلي ، ولكن هذه نتيجة وليست سببا .

الفرق الثاني :

الحكم لا يدور مدار الحكمة ، فإذا انتفت الحكمة لا ينتفي الحكم ، والحكم لا يترتب على الحكمة ، وإنما على العلة والملاك ، فالحكم يدور مدار العلة والملاك وجودا وعدما ، فالعلة والملاك هي سبب الحكم ، فإذا وجدت العلة وجد الحكم ، وإذا انتفت العلة انتفى الحكم .
ويكون السؤال عن العلة والملاك والسبب بكلمة "لماذا" ، فنسأل : لماذا شرع الله وجوب الصلاة ؟ لماذا شرع الله حرمة شرب الخمر ؟

وأجوبة هذه الأسئلة لا بد أن تكون العلة والملاك والسبب لا الحكمة والنتيجة .

مثلا إذا سألنا : ما هو السبب أو الحكمة من تحريم أكل لحم الخنزير ؟

فيجاب - مثلا - بأن الإنسان يصاب بمرض بسبب وجود الدودة الشريطية في الخنزير ، وهذه حكمة التحريم لا علة التحريم .

ولا يمكن تسرية الحكم من هذا الجزئي إلى جزئي آخر لأن الإصابة بالمرض قد يكون جزء العلة لا تمام العلة ، وقد يكون التحريم بسبب إصابة الإنسان بمرض ، ولكن ليس هو العلة التامة والسبب الكامل ، هذا على فرض أن الإصابة بمرض جزء علة .

والصحيح أن الإصابة بالمرض حكمة التحريم ونتيجته ، لذلك إذا استطعنا القضاء على الدودة الشريطية في لحم الخنزير فإنه لا يؤدي إلى حلية لحم الخنزير بل يبقى التحريم ولا ينتفي ، والتحريم لا يدور مدار الحكمة والنتيجة ، وما دام أن التحريم لا يدور مدار الإصابة بالمرض ، فلا تكون هي علة الحكم ؛ لأننا اشتربنا في العلة والملاك أن الحكم يدور مدارها وجودا وعدما .

والآيات الكريمة والروايات الشريفة قد تذكر حُكَمَ الأحكام والنتائج المترتبة عليها ، ولا تذكر عِلَلِ الأحكام وملاكاتها وأسباب تشريعها ، لذلك على الفقيه أن يكون دقيقا في فهم الآية والرواية لأجل أن يصل إلى معرفة أن المذكور في الآية أو الرواية هو علة الحكم وملاكه وسببه أو حكمة الحكم ونتيجته ، وقد تقول الرواية "لأن" ، وقد لا يكون المذكور بعد "لأن" هو علة الحكم بل حكمة الحكم .

إذن :

لا بد أن نفرق بين سبب الحكم وعلمته وملاكه وبين نتيجة الحكم وحكمته .

تشريع الله الأحكام لعلل وملاكات :

إن الله تعالى يشترع الأحكام لعل وملاكات ومصالح واقعية ومفاسد واقعية للأحكام ،
فيجعل الجوب والاستحباب بسبب ملاكات ومصالح واقعية ، ويجعل الحرمة والكراهة بسبب
ملاكات ومفاسد واقعية .

سؤال : هل يمكن للإنسان أن يصل إلى معرفة جميع الملاكات والمصالح والمفاسد الواقعية
للأحكام ؟

الجواب :

لا يمكن الوصول إلى معرفة جميع الملاكات والمصالح والمفاسد الواقعية للأحكام ، نعم يمكن
للعقل أن يصل إلى معرفة بعض العلل وبعض الحكم ، ولكن لا يصل إلى معرفة جميع العلل
والحكم .

مثلا تسأل : لماذا صلاة المغرب ثلاث ركعات وصلاة العشاء أربع ركعات ، والمفروض أن تكون
عدد الركعات بالعكس لأن الإنسان في أول الليل يكون نشيطا وفي آخره يكون متعبا ؟
وهذا معناه وجود سبب وعلة وملاك نحن لا نعرفه ، فيوجد ملاك للحكم ، ولكننا لا يمكن لنا
معرفته تماما ، نعم يمكن لنا أن نصل إلى معرفة بعض الأسباب والنتائج ، فتفكر لتصل إلى
كيفية الاستفادة من العبادات مثلا ، كيف نستفيد من الصلاة ؟ وكيف نستفيد من الصيام ؟
وكيف نستفيد من الحج ؟

وبشكل عام نسأل : كيف نستفيد من جميع تشريعات الدين ؟

المطلوب وصول الإنسان إلى العبودية التامة لله عز وجل :

يمكن فرض ملاك ومصلحة واحدة عامة لجميع الأحكام ، وهي تمييز المطيع من غير المطيع ،
فالله تعالى يريد أن يرى أنك مطيع أو غير مطيع ، فيتميز المطيع من غير المطيع .

"لَيَمِيزَ اللَّهُ الْحَيِّثَ مِنَ الطَّيِّبِ" (الأنفال : ٣٧)

والمطلوب من الإنسان أن يصل إلى العبودية التامة والطاعة المطلقة لله تعالى ، وإذا وصل إلى
العبودية التامة لله فإنه يصل إلى الحرية المطلقة بأن يتحرر من عبودية كل شيء إلا عبودية الله
تعالى ، فلا يملكه شيء ، ولا شيء يستعبده إلا الله تعالى ، فتحرر الإنسان من كل شيء
تكون نتيجة للعبودية الكاملة لله وحده لا شريك له ، فتكون حرا حينما تكون عابدا تمام
العبودية لله تعالى ، فلا شيء في الدنيا يستعبدك لا شخصا ولا جمادا ، وجميع الأشياء في الدنيا
عبارة عن وسائل لا أهداف وغايات ، فتستعمل الوسائل من غير أن تكون عبدا لها ، فالمال

بالنسبة لبعض الأشخاص عبارة عن معبود ، فهمه أن يكسب المال بأي طريقة حتى لو كانت الطرق محرمة ولو أدت إلى قتل ملايين الناس ، ولا يفكر بأن هذا المال حلال أو حرام ، فهو عبد للمال ، ولو كان عبدا لله لكان حريصا على أن يكون المال وسيلة لا غاية ، وسيلة يكسبها من الطريق الحلال ؛ لكي يكون عبدا لله تعالى .

عدم الاعتماد على القياس الفقهي :

نحن نرفض القياس الفقهي لأنه لا يمكننا معرفة العلل التامة للأحكام إلا العلل المنصوصة المصرح بها في النصوص الشرعية ، وأهل البيت عليهم السلام حذروا من الأخذ بالقياس الفقهي لأن أول من قاس هو إبليس إذ قال خلقتني من نار وخلقته من طين ، وقالوا بأنه لو قيس الدين لمُحَقَّق .

الكتاب :

التحليل والتركيب

التحليل

تعريفه :

التحليل : هو تقسيم الشيء إلى أجزائه من عناصر أو صفات أو خصائص ، أو عزل بعضها عن بعض ، ثم دراستها واحدا واحدا للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة بينها وبين غيرها .

التوضيح :

التحليل والتركيب

التحليل

تعريف التحليل :

التحليل : هو تقسيم الشيء إلى أجزائه من عناصر أو صفات أو خصائص ، أو عزل بعض الأجزاء عن بعض ، ثم دراسة الأجزاء واحدا واحدا للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة بين الأجزاء .

فالتحليل هو تقسيم الشيء إلى أجزائه ، أو تجزئة الشيء ، مثلا تحليل الماء إلى عناصره من الهيدروجين والأكسجين ، وبعد ذلك تتم دراسة الأجزاء جزءا جزءا ، والغرض من التحليل هو الوصول إلى معرفة العلاقات القائمة بين الأجزاء ، فتحلل الماء إلى عناصره لكي تدرس كل

عنصر لوحده ، وتعرف خصائص كل عنصر ، وبعد ذلك تريد أن تعرف العلاقة القائمة بين هذين العنصرين ، ويمكن القيام بتحليل خصائص الماء ، والكيميائي يقوم بهذا العمل .
مثلا قم بتحليل صفات هذا الشخص ، واذكر خصائص هذه المادة ، وليس التحليل يكون دائما إلى عناصر ، بل قد يكون إلى صفات وخصائص ومميزات .

الكتاب :

تقسيمه :

ينقسم التحليل إلى قسمين هما : التحليل المادي (أو الطبيعي) والتحليل العقلي (أو المنطقي) .

١- التحليل المادي : هو تقسيم الشيء إلى أجزائه أو عزل عناصره بعضها عن بعض في الواقع الخارجي .
مثاله :

كتحليل الماء - كيميائيا - إلى عنصر الأوكسجين وعنصر الأذروجين بنسبة (٨) من الأوكسجين إلى (١) من الأذروجين (وزنا) .
وتحليل حامض الكاربونيك إلى (١٦) جزءا من الأوكسجين و(٦) أجزاء من الكربون (وزنا) .

التوضيح :

تقسيم التحليل :

ينقسم التحليل إلى قسمين هما : التحليل المادي (أو الطبيعي) والتحليل العقلي (أو المنطقي) .

القسم الأول : التحليل المادي (الطبيعي) :

هو تقسيم الشيء إلى أجزائه أو عزل عناصره بعضها عن بعض في الواقع الخارجي .
هنا يكون النظر إلى الواقع الخارجي أي الأجزاء الخارجية لا الأجزاء الذهنية ، والأجزاء الخارجية هي الأجزاء المادية ، كأجزاء الماء ، فالماء مركب من جزئين خارجيين : عنصر الأوكسجين وعنصر الهيدروجين ، وهذا التحليل يقع في عالم الخارج ، والغرض هو معرفة العلاقة بين هذين العنصرين .

مثال :

تحليل الماء - كيميائيا - إلى عنصر الأوكسجين وعنصر الهيدروجين بنسبة (٨) من الأوكسجين إلى (١) من الهيدروجين من حيث الوزن .
وتحليل حامض الكربونيك إلى (١٦) جزءا من الأوكسجين و(٦) أجزاء من الكربون من حيث الوزن .

الكتاب :

٢- التحليل العقلي : هو عزل أجزاء الشيء أو صفاته أو خصائصه بعضها عن بعض في الذهن .
مثاله :

كتحليل العالم الكيميائي الذي يبحث في الفضة وخواصها عندما يحللها إلى صفة اللون (البياض) ، ويعزل هذه الصفة في ذهنه ويتأكد من وجودها في أفراد أخرى من الفضة ، ثم يحللها إلى خاصية (قبول الفضة للطرق) ، ويعزلها كذلك ويتأكد من وجودها أيضا في أفراد أخرى من الفضة ، ثم يحللها إلى خاصية (سرعة توصيل الفضة للحرارة والبرودة والكهرباء) ، ويعزلها ويتأكد منها كما فعل سابقا . . . وهكذا يعمل في بقية الصفات والخواص حتى ينتهي إلى مجموعة من الصفات والخصائص تعطي صورة كاملة للفضة .

التوضيح :

القسم الثاني : التحليل العقلي (المنطقي) :

هنا يكون النظر إلى عالم الذهن ، فتكون الأجزاء ذهنية لا خارجية ، ولا تحقق لهذه الأجزاء إلا في عالم الذهن .

مثل : مفهوم الإنسان مركب من جزئين ذهنيين : الحيوانية والناطقية ، والحيوان جنس الإنسان ، والناطق فصل الإنسان ، وتحليل الإنسان إلى هذين الجزئين تحليل عقلي ذهني ؛ لأن الجنس والفصل لا يوجدان إلا في الذهن ، فالجنس والفصل أمرين ذهنيين ، وليس لهما وجود في عالم الخارج ، والإنسان واحد في الخارج لا أنه ينقسم إلى جزئين في الواقع الخارجي ، والعقل عنده القدرة على التحليل ، فيحلل حقيقة الإنسان إلى جزئين : الحيوانية والناطقية ، وهذا التحليل يقع في عالم العقل والذهن ، ففي الذهن ينحل الإنسان إلى جزئين .

والغرض من هذا التحليل هو معرفة العلاقة بين الجنس والفصل لأجل الوصول إلى حقيقة الإنسان ، والعلاقة بينهما هي أن الفصل يحصّل الجنس ويجعل الجنس ضمن نوع معيّن ،

ويُخصَّص الجنس أي يجعله في حصة معينة ، فالغرض هو معرفة العلاقة بين الحيوان والناطق ، والناطق يُحصَّل - أي يُوجدُ - الحيوان ضمن الإنسان ، والصاهل يُحصَّل الحيوان ضمن الفرس ، فالفصل يميز النوع عن ما يشاركه في الجنس ، فالفصل يُحصَّل ويُخصَّص .

مثال :

تحليل العالم الكيميائي الذي يبحث في الفضة وخواصها عندما يحللها إلى صفة اللون (البياض) ، ويعزل هذه الصفة في ذهنه ويتأكد من وجودها في أفراد أخرى من الفضة ، ثم يحللها إلى خاصية (قبول الفضة للطرق) ، ويعزلها كذلك ويتأكد من وجودها أيضا في أفراد أخرى من الفضة ، ثم يحللها إلى خاصية (سرعة توصيل الفضة للحرارة والبرودة والكهرباء) ، ويعزلها ويتأكد منها كما فعل سابقا . . . وهكذا يعمل في بقية الصفات والخواص حتى ينتهي إلى مجموعة من الصفات والخصائص تعطي صورة كاملة للفضة .

الكتاب :

التركيب

تعريفه :

التركيب : هو جمع أجزاء الشيء أو ربط صفاته وخواصه بعضها ببعض للوصول إلى قوانين عامة .

التوضيح :

التركيب

تعريف التركيب :

التركيب : هو جمع أجزاء الشيء أو ربط صفاته وخواصه بعضها ببعض للوصول إلى قوانين عامة .

التركيب هو جمع أجزاء الشيء ، وهو عكس التحليل ، والتحليل هو تقسيم الشيء إلى أجزاء ، فالتركيب جمع ، والتحليل تجزئة وتفرقة ، والغرض من التركيب هو جمع أجزاء الشيء لأجل الوصول إلى قوانين عامة .

الكتاب :

تقسيمه :

يقسم التركيب إلى قسمين أيضا هما : التركيب المادي والتركيب العقلي .

١- التركيب المادي : هو جمع أجزاء الشيء مترابطة ترابطا تُظهرهُ مُؤَلَّفًا تأليفا كاملا في الواقع الخارجي .

مثاله :

تركيب الكيميائي للماء الصناعي من عنصريه المذكورين سابقا تركيبا يشابه الماء الطبيعي بصفاته وخواصه .

التوضيح :

تقسيم التركيب :

يقسم التركيب إلى قسمين هما : التركيب المادي والتركيب العقلي .

القسم الأول : التركيب المادي :

هو جمع أجزاء الشيء مترابطة ترابطا تُظهرهُ مُؤَلَّفًا تأليفا كاملا في الواقع الخارجي .
وكما كان عندنا تحليل مادي فعندنا تركيب مادي ، والمركب المادي هو الذي تكون أجزاؤه متحققة في عالم الخارج ، وتجمعها مع بعضها البعض ، فالمركب المادي هو المركب من أجزاء خارجية ، كالمركبات الكيميائية .

مثال :

تركيب العالم الكيميائي للماء الصناعي من عنصريه الأوكسجين والهيدروجين تركيبا يشابه الماء الطبيعي بصفاته وخواصه .

وعن طريق جمع هذين الجزئين الخارجيين يتكون الماء ، والجزئين ماديين ، فيكون التركيب في عالم الخارج ، والغرض منه معرفة المركب الذي ينتج من تفاعلها معا .

الكتاب :

٢- التركيب العقلي : هو ربط صفات الشيء أو خواصه بعضها ببعض في الذهن .

مثاله :

تركيب العالم الهندسي للمثلث من ثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة ، وللمربع من أربعة خطوط مستقيمة متساوية متعامدة .

التوضيح :

القسم الثاني : التركيب العقلي :

هو ربط صفات الشيء أو خواصه بعضها ببعض في الذهن .

هنا التركيب عقلي في عالم الذهن ، ففي عالم الذهن يتم جمع الحيوانية والناطقية ليتكوّن مفهوم الإنسان ، فتتصور الحيوانية وتتصور الناطقية ثم تجمع بينهما في الذهن فيكون عندك مفهوم "الحيوان الناطق" في الذهن ، ثم تعطي لهذا المركب لفظا واحدا فتقول "إنسان" ، فيتكون عندك مفهوم الإنسان المركب من الحيوانية والناطقية ، وتتم جميع هذه العمليات في الذهن ، ففي الذهن يتم جمع الأجزاء الذهنية ليتكوّن منهما مفهوم ذهني واحد ، والمركب العقلي هو الذي تكون أجزاؤه موجودة في عالم الذهن ، والغرض هو معرفة المركب الذي ينتج من تركيب الأجزاء الذهنية .

مثاله :

كتركيب العالم الهندسي للمثلث من ثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة ، وللمربع من أربعة خطوط مستقيمة متساوية متعامدة .
ففي عالم الذهن المهندس يركّب مفهوم المثلث من ثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة ، ويركّب مفهوم المربع من أربعة خطوط مستقيمة متساوية متعامدة .

الكتاب :

مجال استعمال التحليل والتركيب

يشمل استخدام هاتين الطريقتين جميع العلوم ، وتستعملان - غالبا - معا ، إلا أن طريقة التحليل يكثر استعمالها في علوم الطبيعة والكيمياء وعلم النفس خاصة ، وطريقة التركيب يكثر استعمالها في العلوم الرياضية خاصة .

التوضيح :

مجال استعمال التحليل والتركيب

يشمل استخدام هاتين الطريقتين جميع العلوم ، وتستعملان - غالبا - معا ، فتستعمل التحليل والتركيب ، فمرة تحلل الماء إلى أجزائه ، ومرة تركب الأجزاء لأجل تكوين الماء .
وطريقة التحليل يكثر استعمالها في علوم الطبيعة والكيمياء وعلم النفس خاصة ، وفي علوم الطبيعة والكيمياء يكون التحليل تحليلا خارجيا ، مثل تحليل الماء إلى عناصره ، وفي علم النفس يكون التحليل تحليلا ذهنيا ، فالطبيب النفسي يجلس مع المريض ، ويحاول تحليل شخصيته ،

فيقول فيه الصفة الأولى ، وفيه الصفة الثانية ، وفيه الصفة الثالثة ، وهكذا يعدد صفات المريض بعد تحليل هذه الصفات .

وطريقة التركيب يكثر استعمالها في العلوم الرياضية خاصة ، ومرة التركيب مادي ، مثل تركيب الأجزاء لأجل تكوين الماء ، ومرة التركيب ذهني ، مثل $2 = 1 + 1$.

الكتاب :

مناهج البحث العلمي

تعريف المنهج العلمي :

المنهج العلمي : هو الطريقة التي يتبعها العلماء في وضع قواعد العلم ، وفي استنتاج معارفه على ضوء تلك القواعد .

التوضيح :

مناهج البحث العلمي

تعريف المنهج العلمي :

المنهج العلمي : هو الطريقة التي يتبعها العلماء في وضع قواعد العلم ، وفي استنتاج معارفه على ضوء تلك القواعد .

مثال :

أحد طرق الاستدلال هو الاستقراء ، والاستقراء هو تتبّع الجزئيات لأجل الوصول إلى القاعدة الكلية والقانون العام ، فالعالم من خلال الاستقراء يتتبع الجزئيات لكي يصل إلى القاعدة العامة ، والباحث يحتاج إلى منهج لأجل الوصول إلى القواعد الكلية ، وبعد أن يعرف القاعدة الكلية يطبق القاعدة على الجزئيات ، ويستنتج معارف جديدة بناء على تلك القواعد والقوانين ، فهو يستقرئ بعض الجزئيات فيصل إلى القاعدة العامة ثم يطبق القاعدة على باقي الجزئيات ليصل إلى نتائج جديدة .

الكتاب :

شرح التعريف :

يعني بالعلم - هنا - كل مجموعة منظّمة من المعارف الإنسانية تدور حول موضوع خاص .

وفي ضوءه : يكون المنهج العلمي بمعناه العام : هو الطريقة التي ينتهجها الباحثون في دراسة أي موضوع من أي علم من العلوم للوصول إلى القواعد العامة ، فاستنتاج المعارف على ضوء تلك القواعد .

التوضيح :

شرح تعريف المنهج العلمي :

قال بأن المنهج العلمي : هو الطريقة التي يتبعها العلماء في وضع قواعد العلم ، وفي استنتاج معارفه على ضوء تلك القواعد .

فيأتي السؤال :

ما هو العلم ؟

الجواب :

العلم : هو كل مجموعة منظّمة من المعارف الإنسانية تدور حول موضوع خاص .
وفي ضوءه : يكون المنهج العلمي بمعناه العام : هو الطريقة التي ينتهجها الباحثون في دراسة أي موضوع من أي علم من العلوم للوصول إلى القواعد العامة ، ثم استنتاج المعارف على ضوء تلك القواعد ، ففي كل علم توجد قواعد كلية وقوانين عامة ، والعالم يطبق هذه القواعد الكلية على الجزئيات فيصل إلى أحكام هذه الجزئيات .

مثال ١ :

علم النحو موضوعه الكلمة ، وتدور البحوث حول هذا الموضوع ، ويصل علماء النحو إلى قواعد كلية ، مثل : (كل فاعل مرفوع) ، في جملة (جاء زيد) ، تطبق القاعدة على الجزئي زيد ، فتقول زيد فاعل وهو مرفوع ، (كل مفعول منصوب) ، (كل مضاف مجرور) .

مثال ٢ :

علم المنطق موضوعه التفكير ، وله قواعد عامة ، في القياس المنطقي مثل : في القياس (لا إنتاج من جزئيتين) و (لا إنتاج من سالتين) ، وفي التعريف (لا يصح التعريف بالأعم) .

مثال ٣ :

وعلم الفقه العملي له قواعد عامة مثل : (أصالة الطهارة) ، (أصالة الحيّة) .

مثال ٤ :

علم أصول الفقه له قواعد كلية مثل : (الأمر ظاهر في الوجوب) ، (النهي ظاهر في الحرمة) ،
(خبر الثقة حجة) .

الكتاب :

تقسيمه :

تَنَوُّعُ مناهج البحث العلمي إلى نوعين ، هما : المناهج المنطقية (أو المناهج العامة)
والمناهج الفنية (أو المناهج الخاصة) .

١ - المناهج العامة

تعريفها :

المناهج العامة (أو المناهج المنطقية) : هي الطُّرُقُ العامة للبحث العلمي التي تشمل كل
علم .

التوضيح :

تقسيم المنهج العلمي :

تَنَوُّعُ مناهج البحث العلمي إلى نوعين ، هما : المناهج المنطقية (أو المناهج العامة) والمناهج
الفنية (أو المناهج الخاصة) .

١ - المناهج العامة (المناهج المنطقية) :

تعريف المناهج العامة :

المناهج العامة (أو المناهج المنطقية) : هي الطُّرُقُ العامة للبحث العلمي التي تشمل كل علم

ولا تختص بعلم دون علم آخر ، فجميع العلوم تستفيد من المناهج العامة لأجل الوصول
إلى القواعد العامة ، كما هو الحال في استفادة جميع العلوم من علم المنطق ، وسمّيت هذه
المناهج بالمنطقية لأن نسبة المناهج العامة إلى العلوم كنسبة علم المنطق إلى سائر العلوم ،
فالمنطق لا يختص بعلم دون علم ، بل يستعمل في جميع العلوم ، وأطلقنا على المنطق ميزان
العلوم ومعيار العلوم وخادم العلوم ، كذلك هذه المناهج العامة لا تختص بعلم دون علم ، بل
تستعمل في جميع العلوم ، وسمّيت بالمناهج المنطقية لأنها مثل علم المنطق .

الكتاب :

شمولها :

تشمل هذه المناهج جميع العلوم بأسرها ، وذلك لأنها تضع بين يدي العلماء والباحثين القواعد العامة لوضع العلم في هيكله العام وتنظيم عناصر بحثه تنظيمًا يربط بعضها ببعض ، وتألّف أجزائه تأليفًا متناسقًا حتى تأتي متكاملة ومطابقة لقوانين التفكير الصحيح التي تبعد البحث عن العقم وتبعد الفكر عن الوقوع في الخطأ .

وقد رأينا فيما درسناه من موضوعات التعريف والاستدلال وما إليهما من التقسيم والتصنيف والتحليل والتركيب - كيف أن جميع العلوم تشترك في استخدام هذه القوانين في وضع القواعد العامة وفي استنتاج المعارف العلمية على ضوءها .

التوضيح :

شمول المناهج العامة :

تشمل هذه المناهج جميع العلوم بأسرها ، وذلك لأنها تضع بين يدي العلماء والباحثين القواعد العامة لوضع العلم في هيكله العام وتنظيم عناصر بحثه تنظيمًا يربط بعضها ببعض ، وتألّف أجزائه تأليفًا متناسقًا حتى تأتي متكاملة ومطابقة لقوانين التفكير الصحيح التي تبعد البحث عن العقم وتبعد الفكر عن الوقوع في الخطأ .

وقد رأينا فيما درسناه من موضوعات التعريف والاستدلال وما إليهما من التقسيم والتصنيف والتحليل والتركيب - كيف أن جميع العلوم تشترك في استخدام هذه القوانين في وضع القواعد العامة وفي استنتاج المعارف العلمية على ضوءها .

فكما أنه في علم المنطق نستفيد من القواعد المنطقية في باقي العلوم ، كذلك نستفيد من المناهج العامة في العلوم لأجل الوصول إلى القواعد العامة .

الكتاب :

قواعدها :

وأهم القواعد العامة لمناهج البحث العامة التي وضعها علماء المنطق هي :

١ - يجب الشك في كل قضية حتى يثبت صدقها ، فإن كانت من القضايا البديهية لا بد من التأكد من بدهتها ، وإن كانت من غير البديهية لا بد من الرجوع إلى الدليل الناهض بإثبات صدقها .

التوضيح :

قواعد المناهج العامة :

وأهم القواعد العامة لمناهج البحث العامة التي وضعها علماء المنطق هي :

١- يجب الشك في كل قضية حتى يثبت صدقها ، فإن كانت من القضايا البديهية لا بد من التأكد من بدهتها ، وإن كانت من غير البديهية لا بد من الرجوع إلى الدليل الناهض بإثبات صدقها .

هو منهج الشك ، وهو أن تشك في كل قضية إلى أن يثبت صدقها ، أي تحتاج إلى الدليل على صحة كل قضية ، وأهم ما يبحث عنه العالم هو الدليل ، فلا يقبل أي معلومة كمُسَلَّمة إلا بعد إثبات صحتها .

فإذا قيل بأن القضية من القضايا البديهية فيجب التأكد من أنها فعلا من البديهيات التي لا تحتاج إلى دليل وبرهان لأنها من القضايا البديهية غير النظرية ، مثلا (الكل أكبر من الجزء) قضية بديهية لا تحتاج إلى إقامة الدليل عليها ، والعقل القطعي يقول بأن الكل أكبر من الجزء ، ويستحيل أن يكون الجزء أكبر من الكل .

وإذا قيل بأن القضية من القضايا النظرية غير البديهية فتحتاج إلى دليل لإثبات صحتها ، مثل القضايا الفلسفية والفيزيائية والرياضية والكيميائية .

وتوجد قضايا نظرية يمكن الاستدلال عليها ، ولكن لا تحتاج إلى استدلال لوضوحها ، مثل (استحالة الدور) كأن يكون أ سببا لـ ب ، وب سببا لـ أ ، مثلا الأب سبب لوجود الابن ، والابن سبب لوجود الأب ، هذه القضية واضحة مستغنية عن الاستدلال ، ولكن يمكن الاستدلال على صحتها ، والدليل على استحالة الدور هو أن الدور لازمه اجتماع النقيضين حيث يلزم أن يكون الشيء موجودا ومعدوما في نفس الوقت .

ويجب على الباحث أن يلتفت إلى أن لا يصل إلى نتيجة تخالف بديهية من بديهيات العقل ، أو أن يصل إلى نتيجتين إحداهما تناقض الأخرى .

الكتاب :

٢- يجب استخدام طريقة التحليل فَيَجْزَأُ الموضوع إلى أكبر عدد من الأقسام .

٣- يجب أن تكون خطوات البحث منظّمة ومترابطة ، يبدأ الباحث بالجزء الأصغر فالأكبر منه ، وهكذا حتى ينتهي إلى المركب .

٤- يجب أن تكون الدراسة مستوعبة لكل أطراف الموضوع ، والأمثلة مستوفية لكل شؤونه .

٥- يجب أن تكون غاية البحث واضحة .

٦- يجب ألا تتناقض أجزاء البحث بعضها مع بعض .

٧- يجب أن يلمّ البحث بكل مسأله ، وتبعد عنه غير مسأله .

التوضيح :

ويمكن إضافة قواعد أخرى إلى هذه القواعد .

الكتاب :

٢- المناهج الخاصة

تعريفها :

المناهج الخاصة (أو المناهج الفنية) : هي الطرق الخاصة للبحث العلمي التي تختصّ بعلم معيّن .

والمناهج الفنية متعدّدة بتعدّد العلوم ومتنوّعة بتنوّعها ، فلكل علم طريقة ، بل لكل فرع من فروع العلم الواحد طريقة .

التوضيح :

٢- المناهج الخاصة

تعريف المناهج الخاصة :

المناهج الخاصة (أو المناهج الفنية) : هي الطرق الخاصة للبحث العلمي التي تختصّ بعلم معيّن .

والمناهج الفنية متعدّدة بتعدّد العلوم ومتنوّعة بتنوّعها ، فلكل علم طريقة ، ففي كل علم يوجد منهج خاص بالإضافة إلى المناهج العامة لكل العلوم ، بل يوجد منهج خاص لكل فرع من فروع العلم الواحد .

والمناهج الخاصة تتعدد بتعدد العلوم ، فكل علم له منهج خاص ، مثلاً في علم الكيمياء يستعمل المنهج التجريبي في المختبرات ، وفي علم المنطق والفلسفة المنهج المعتمد هو المنهج العقلي البرهاني ، وفي علم العقائد المنهج المعتمد هو مزيج من المنهج العقلي والمنهج النقلي .

الكتاب :

خصوصيّتها :

ومنشأ خصوصيّة واختلاف هذه الطرق هو أن لكل علم - بطبيعته وبالإضافة إلى حاجته لاستخدام الطرق العامة - يتطلّب أسلوباً معيّناً في البحث ووسائل معيّنة تستخدم في البحث بمقدار ما يختلف ويتميّز به عن العلوم الأخرى .
وتستخدم الطرق الخاصة في جمع مادّة العلم وإعدادها وتصنيفها واستعمال وسائل البحث وما إليها .

التوضيح :

الكتاب :

أنواعها :

نظراً لتنوّع هذه المناهج بتنوّع العلوم وتعدّدها بتعدّدها - كما تقدّم - لا تستوعبها إحصائية كاملة أو مدوّنة وافية ، وإنما تستعرض في مواضع ومجالات مختلفة .
والدس يستعرض في علم المنطق - عادة - الشيء القليل ، ومنها :
منهج العلوم الرياضية
العلوم الرياضية :

يعني بالعلوم الرياضية - هنا - : الحساب والهندسة .

موضوعها :

موضوع العلوم الرياضية - بصورة عامة - هو (الكمّ) .

وموضوع الحساب - بصورة خاصة - هو (العدد) .

وموضوع الهندسة - بصورة خاصة - هو (الشكل) .

ويدور كل واحد من الحساب والهندسة حول خواصّ كل من العدد والشكل .

منهجها :

تعتمد البحوث العلمية الرياضية في منهجها على الأمور التالية : الأوّليات والتعاريف

والقياس .

١- الأوّليات : وهي القضايا البديهية التي يصدّق بها العقل بمجرد تصوّر مفرداتها .

ويشترط فيها :

أ- ألا تكون مستنتجة من غيرها .

ب- ألا تكون تعريفا .

ومن القضايا الأولية في الهندسة :

أ- الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

ب- أجزاء الأشياء المتساوية متساوية .

٢- التعاريف : وهي القضايا التي تحدّد أو توضّح معاني المصطلحات الرياضية ، مثل :

أ- الاثنان هي : (١+١) .

ب- المثلث : هو الشكل المؤلّف من ثلاثة خطوط مستقيمة ومتقاطعة .

٣- القياس : وهو القياس المنطقي .

خطوات العملية :

أما خطوات العملية فهي :

١- يبدأ العالم الرياضي بالمفاهيم الأولية البسيطة .

٢- عن طريق الأوليات يصل إلى تعريف لمفاهيم أكثر تعقيدا .

٣- يبرهن بطريقة القياس المنطقي على خواص الأعداد أو الأشكال ، فيصل إلى بعض النظريات الرياضية .

٤- عن طريق النظريات التي أفادها يبرهن بطريقة القياس فيصل إلى نظريات أخرى أكثر تعقيدا .

وهكذا .

منهج العلوم التاريخية

تبحث العلوم التاريخية في الإنسان من حيث حياته الفردية والاجتماعية ، وما نتج عنها من حضارة أو مدنية .

التوضيح :

المنهج المعتمد في التاريخ هو المنهج النقلي بواسطة الوثائق والآثار ، لا المنهج العقلي ولا المنهج التجريبي ، فيقوم بتحليل الوثائق والآثار وتقسيمها وتصنيفها .

الكتاب :

مصادرها :

والمصادر العامة للعلوم التاريخية هي :

١- الوثائق المكتوبة .

٢- الآثار الباقية .

منهجها :

أما منهج البحوث التاريخية فيتلخص بالخطوات التالية :

١- جمع المصادر .

٢- تحقيق المصادر .

ولتحقيق المصادر يقوم المؤرخ بعمليات كثيرة ، منها :

أ- تحقيقات لمعرفة تاريخ المصدر ونسبته إلى مؤلفه .

ب- تحقيقات لتصحيح متون الوثائق بمقابلتها مع الأصول المختلفة لها .

ج- فحص مادة الوثائق بتحليل حقائقها وترتيب موضوعاتها وتصنيف حوادثها أو

شخصياتها تصنيفا زمانيا أو مكانيا لتتضح قيمتها من بين الوثائق الأخرى ، وتظهر منزلة

مؤلفها بين المؤلفين .

٣- التعليق : وهو تفسير الحقائق التاريخية للوصول إلى النتائج المطلوبة .

وهو الخطوة الأخيرة .

والحمد لله رب العالمين

انتهت

الكتابة الأولية

توضيح خلاصة المنطق

بتاريخ

الجمعة

١٤ ربيع الآخر ١٤٤٠

٢١/١٢/٢٠١٨ م

انتهت

الكتابة الثانوية
توضيح خلاصة المنطق
بتاريخ
الأحد

١٦ صفر ١٤٤٢

٢٠٢٠/١٠/٤